متابعة الدعم الدولي
Aid Watch Palestine

تحليل شفوي ووثائقي لمنظور الداعمين الغربيين المتمثل في التنمية وبناء السلام في برامجهم لمساعدة الفلسطينيين،
2016 - 2010

فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضررفي الأرض الفلسطينية المحتلة

د. جيريمي وايلدمان

فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة

تحليل شفوي ووثائقي لمنظور الداعمين الغربيين المتمثل في التنمية وبناء السلام في برامجهم لمساعدة الفلسطينيين، 2010 - 2016

د. جيريمي وايلدمان، جامعة باث، دائرة العلوم الاجتماعية والسياساتية
10 كانون أول 2018

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون على اتفاقية أوسلو، يقيم هذا التقرير النهج الذي اتبعه تسعة من أكبر الدول/المؤسسات المانحة الغربية التي حددت على مدار عقود بنية المساعدات التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولهذه الغاية، يركز التقرير على الفترة 2010-2016 من خلال تحليل كمي ونوعي لـ 80 تقريرا صادرا عنها، بالإضافة لتحليل مقابلات مع عشرات المسؤولين الذين ساهموا في تشكيل السياسة. وأعِد هذا الفحص بهدف تقديم فهم أفضل لكيفية نظر هؤلاء المانحين لعملية أوسلو للسلام والتنمية الفلسطينية والحكم العسكري الإسرائيلي، والاستعمار المستمر للأراضي الفلسطينية والنزاع الناتج عن مزيج من هذه العمليات. ونُفّذ ذلك باستخدام مجهر 'فعالية المعونات' في ظل التركيز على القيادة المحلية والمعرفة المحلية، وبالأخذ بعين الاعتبار إطار 'الدول الهشة والتي يتخللها النزاع' ومبدأ 'عدم إلحاق الأذى'. وبالتالي، يقر تحليل التقرير أن المانحين المشاركين في ظروف ناتجة عن نزاع يصبحون أطرافاً في هذا النزاع. ولهذا السبب، يجب أن يسعوا إلى توفير مساعداتهم بحيادية قدر المستطاع، ويحب أن يكونوا مدركين للسياق الفعلي الذي يتدخلون فيه (من خلال تحليل قوي) كي لا يتسببوا بزيادة الأوضاع سوءاً.

ويضم المانحون التسعة الذين يحللهم هذا التقرير بعض أكبر مصادر التمويل في أكثر من 30 مليار دولار صرفت كمعونات لأوسلو منذ عام 1993، بالإضافة إلى 'المحركين الفكريين' الذين حددوا شكل هذه المعونات – والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. ويشمل هؤلاء المانحون الولايات المتحدة التي هيمنت على عملية السلام في الشرق الأوسط سياسياً كمحكّم في بناء السلام الإسرائيلي-الفلسطيني، والاتحاد الأوروبي الذي عمل مع الدول الأعضاء لديه كالمساهم المالي الرئيسي لمساعدات أوسلو، والبنك الدولي الذي لعب دوراً ريادياً في إعداد التقارير بشأن حالة النمو الفلسطيني وفي توجيه المانحين من خلال عملية إعطاء ثنائية. كما وشمل المؤثرين المحللين الآخرين صندوق النقد الدولي وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والسويد وألمانيا، والذين مولوا نموذج لبناء السلام مبني على المنظور الضمني أن الفلسطينيين بحاجة لهبة مؤسسات ليبرالية ديمقراطية كي يتمكنوا من التعايش بسلام مع إسرائيل، حيث يتم تكريس هذا السلام بناءً على تجارة حرة دولية وتمويل التنمية لتحفيز الفلسطينيين على التخلي عن العنف.

كما ويوفر هذا التقرير سياق ظروف العيش والظروف السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تقارن بسياسات المانحين ووصف كل منهم. وبذلك، يسلط التقرير الضوء على الفجوة القائمة بين نموذج أوسلو للمعونات الذي يشكل المظلة وسياسات مانحين، بالإضافة إلى الظروف الفعلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وما الذي يعتبر معونات فعالة. ويصف هذا التقرير أيضاً الفجوة البلاغية الملحوظة بين سياسات المانحين وأنشطتهم، ويحدد الفوارق البسيطة في مواقف المانحين. ويضم التقرير آراء خبراء بشأن وضع أوسلو والأرض الفلسطينية المحتلة، في ظل تقديم توصيات لأبحاث مستقبلية حول دور هؤلاء المانحين الأقوياء والذين لا تتوفر أبحاث كثير بشأنهم.

الهدف

تشير هذه الدراسة إلى واحدٍ من المفاهيم الرئيسية بشأن فعالية المعونات، تحديداً أنه يجب مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة الذي يسعون نظرياً لتحسين حياتهم. ويشمل ذلك حق أصحاب المصلحة، كالفلسطينيين، بالتمتع بالملكية بشأن كيف يصرف التمويل. ويتم ذلك كي تكون المعونات ذات قيمة وتأثير بصورة تتناول احتياجاتهم ذات الأولوية. ولهذا السبب، من الضروري أن يتم تدقيق عمل المانحين بصورة مستقلة من خلال منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لإخضاعهم للمساءلة أمام ما يتعلق باحتياجات الفلسطينيين. ويعتبر تدقيق كهذا في غاية الضرورة في ظل نزاع مطول، حيث أنه يمكن للمعونات أن تلحق الضرر بقدر ما يمكنها توفير المساعدة

إن لم تكن مبنية بالصورة المناسبة، وحيث أنه من الواضح أنه بعد 25 عاماً من الكمية الكبيرة من المصروفات فشلت المعونات بتحقيق أي سلام أو تنمية مستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الإنتاج

نفذ البحث لهذه الدراسة د. جيريمي وايلدمان في *'دائرة العلوم الاجتماعية والسياساتية'* في جامعة باث بتمويل من صندوق بحث التحديات العالمية (Global Challenges Research Fund). وأنهي التقرير في شتاء 2017-2018، ومن ثم أعد للنشر خلال سنة، وشمل ذلك تحديث المحتوى خلال هذه الفترة. وأعد هذا التقرير لصالح منظمتين فلسطينيتين، وبالتعاون معهما وبدعم منهما، وهي منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين والشبكة لشؤون السياسات، واللتان ستساعدان في توزيع المخرجات محلياً. وتشمل صلاحياتهما كمنظمات مراقبة مصروفات المانحين وتوفير المناصرة السياساتية. وأعدت هذه الدراسة بطريقة تتيح نشر غالبية التقرير مع منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك كي يتمكن أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة وصانعي السياسات من الوصول إليها. وفي هذه الأثناء، ستساعد الشبكة لشؤون السياسات في نشر تحليل إضافة للسياسات باللغتين العربية والإنجليزية.

مدخلات الخبراء

نتقدم بشكر خاص لعدد من المفكرين الرياديين الذين قدموا مدخلات في تصميم أو مراجعة أقسام من هذا التقرير. أولاً، د. نورا ليستر مراد التي قدمت المشورة بشأن المصطلحات الرئيسية المستخدمة في التقرير، والتي تستخدم إطار فعالية المساعدات. ود. إميل بدارين لمراجعة القسم الخاص بالسويد. ود. ميلاني ماينزر لمراجعة القسم المتعلق بالولايات المتحدة. ود. شير هيفير لمراجعة قسم السياق والقسم المتعلق بألمانيا. ود. علاء الترتير وجون دياس وإليس ريسلينغر لمراجعة الملخص والنتائج. وأخيراً وليس آخراً، د. بين بولتون لمراجعة كافة الأقسام وتحرير كامل التقرير باللغة الإنجليزية.

قائمة المحتويات

الاختصارات 4
القسم الأول: مقدمة 6
المانحون وفعالية المساعدات 7
القسم الثاني: ملخص النتائج 11
التحليل والسياق 11
الأمن والضعف 12
الحقوق 15
الديمقراطية 15
بناء الدولة والمؤسسات 16
المناصرة والمساءلة وفعالية المساعدات 17
المواءمة 19
المساعدات المشروطة 20
المقابلات مقارنة بتحليل التقارير 22
الاستنتاجات 23
القسم الثالث: السياق 25
استثمار في السلام 26
الانحدار الفلسطيني 30
الاستيطان الاستعماري 37
القسم الرابع: المقابلات 39
الأشخاص الذين أجريت معهم القابلات 40
التغذية الراجعة من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 42
القسم الخامس: تحليل الوثائق 67
وثائق وتحليلات المانحون 69
البنك الدولي 70
صندوق النقد الدولي 82
الولايات المتحدة 89
كندا 107
النرويج 122
الاتحاد اوروبي 130
المملكة المتحدة 141
السويد 148
ألمانيا 160
الأدبيات 164

الاختصارات

AHLC – Ad Hoc Liaison Committee - لجنة الارتباط الخاصة
ATC – Anti-Terrorism Certification – شهادة مناهضة الإرهاب
BDS – Boycott, Divestment, Sanctions – حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها
BMZ – Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung Federal (German Ministry of Economic Cooperation and Development) – الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CEPR – Center for Economic and Policy Research – مركز البحوث الاقتصادية والسياسات
CIDA – Canadian International Development Agency – الوكالة الكندية للتنمية الدولية
COGAT – Coalition of Government Authorities in the Territories – ائتلاف السلطات الحكومية في الأراضي
CSOs – Civil Society Organisations – مؤسسات المجتمع المدني
CRS – Congressional Research Service – خدمة بحوث الكونغرس
DG DEVCO – Directorate-General for International Cooperation and Development – المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية
DFID – Department for International Development – وزارة التنمية الدولية البريطانية
DFLP – Democratic Front for the Liberation of Palestine – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
EAP – Emergency Assistance Program – برنامج المساعدات الطارئة
EC – European Council – المجلس الأوروبي
ECHO – Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, formerly known as the European Community Humanitarian Aid Office – المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، والتي كانت تعرف سابقة باسم مكتب المساعدات الإنسانية المجتمعية الأوروبي
EEAS – European Union External Action – خدمة العمل الخارجي الأوروبي
EPJP – Enhanced Palestinian Justice Program - برنامج تعزيز العدالة الفلسطينية
EO – Executive Order – أمر تنفيذي
EUPOL COPPS – EU Co-ordinating Office for Palestinian Police Support – مكتب التنسيق الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية (بعثة الشرطة الأوروبية)
FSP – Fragile States Principles – مبادئ الدولة الهشة
GAC – Global Affairs Canada – الشؤون العالمية الكندية
GAO – Government Accountability Office – مكتب المساءلة الحكومية
GCTS – Global Counter Terrorism Strategy – استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية
GIZ – Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH (a German development agency that provides services in the field of international development cooperation) – المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (وكالة ألمانية توفر الخدمات في مجال التنمية الدولية
GNI – Gross National Income – الناتج القومي الإجمالي
GPSF – Global Peace and Security Fund – صندوق السلام والأمن العالمي
IAEA – International Atomic Energy Agency – وكالة الطاقة الذرية الدولية
ICC – International Criminal Court – محكمة الجنايات الدولية
IDF – Israeli Defense Forces – قوات الدفاع الإسرائيلية
IFI – International Financial Institution – مؤسسة مالية دولية
IHL – International Humanitarian Law – القانون الإنساني الدولي
INCLE – International Narcotics Control and Law Enforcement – وحدة السيطرة على المخدرات وإنفاذ القانون
INL – Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs - المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون
HRW – Human Rights Watch – هيومن رايتس ووتش
KfW – formerly KfW Bankengruppe, originally from Kreditanstalt für Wiederaufbau (a German government-owned development bank, based in Frankfurt) – بنك الائتمان لإعادة الإعمار-مجموعة بنك الائتمان لإعادة الإعمار سابقاً (بنك تنموي في فرانكفورت تملكه الحكومة الألمانية)
MAS – the Palestine Economic Policy Research Institute – معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية
MEPP – Middle East Peace Process – عملية السلام في الشرق الأوسط
MFA – Ministry of Foreign Affairs – وزارة الخارجية

MoEHE – Palestinian Ministry of Education and Higher Education – وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
NGO – Non-Governmental Organisation – مؤسسات أهلية
NPA – Palestinian National Policy Agenda – أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية
NSA – Non-State Actor – طرف غير حكومي
OCHA – the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
ODA – Official Development Aid – مساعدات تنموية رسمية
OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OPIC – Overseas Private Investment Corporation - (أوبك) مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار
OPT – occupied Palestinian territory (comprised of Gaza, the West Bank and East Jerusalem) - الأرض الفلسطينية المحتلة (تضم قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية)
PCBS – Palestinian Central Bureau of Statistics – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PEGASE – EU mechanism for support to Palestinians – آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الفلسطينيين
PFLP – Popular Front for the Liberation of Palestine – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
PIJ – Palestinian Islamic Jihad – الجهاد الإسلامي الفلسطيني
PLC – Palestinian Legislative Council – المجلس التشريعي الفلسطيني
PLO – Palestinian Liberation Organisation – منظمة التحرير الفلسطينية
PMA – Palestinian Monetary Authority – سلطة النقد الفلسطينية
PRDP – Palestinian Reform and Development Plan – خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية
PRDP-TF – Palestinian Recovery and Development Plan Trust Fund – الصندوق الاستئمائي لخطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية
RCMP – Royal Canadian Mounted Police – الشرطة الخيالة الملكية الكندية
Sida – Swedish International Development Cooperation Agency – وكالة التنمية الدولية السويدية
START – Stabilization and Reconstruction Task Force – فريق عمل الاستقرار وإعادة الإعمار
SWP – Stiftung Wissenschaft und Politik – مؤسسة العلوم والسياسة
TIM – Temporary International Mechanism – آلية دولية مؤقتة
TIPH – Temporary International Presence in Hebron – التواجد الدولي المؤقت في الخليل
UNCTAD – United Nations Conference on Trade and Development – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP – United Nations Development Programme – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP/PAPP – United Nations Development Programme/Programme of Assistance to the Palestinian People - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
UNESCO – United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNGA – United Nations General Assembly – الهيئة العامة للأمم المتحدة
UN OCHA oPt – 'Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Occupied Palestinian Territory' – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة
UNRWA – The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
USAID – United States Agency for International Development – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USSC – Office of the U.S. Security Coordinator – مكتب المنسق الأمني الأمريكي
WFP – World Food Programme – برنامج الأغذية العالمي

القسم الأول: مقدمة

يجب أن تخضع المساعدات للمساءلة أمام متلقيها كي تكون فعالة. ولذلك، تعتبر معرفة المتلقين كمية الأموال التي تدخل مجتمعهم ومصدرها ومكان صرفها والمدة المتوقعة لهذا التمويل من أول أو أكثر الأولويات وضوحاً. وفي سياق الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتبر تتبع هذه الأموال مهمة مهولة بالنظر إلى العدد الكبير (والذي لا يحصى) من المانحين الحكوميين وغير الحكوميين من كافة أنحاء العالم، والذين صرفوا مجتمعين مئات الملايين من الدولارات سنوياً على شكل مساعدات للفلسطينيين، حيث يعمل كل منهم وفق الأهداف الخاصة بهم وبلغاتهم الأم المتعددة.[1] ومع ذلك، فإن معرفة المبالغ المصروفة يوفر صورة جزئية ومحدودة بشأن ما يحدث بذلك التمويل. فالأرقام والتصنيف الموجز لا يوضح الإطار المتبع في صرف الأموال في هذا السياق المعقد والهش وفي ظل النزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويعتبر هذا النوع من المعلومات، معرفة لماذا يصرف التمويل وكيف، ضرورياً للمتلقين الفلسطينيين والمانحين الذين يريدون تحقيق مخرجات تنموية تقدمية من خلال التأمل في ممارساتهم وممارسات أقرانهم. وفي الواقع، بما أن 'السياق هو الأساس'، لا يوجد ما هو أهم من فهم أثر تمويل محدد بصورة نوعية ولماذا خرج هذا التمويل بتلك النتائج، وذلك لمعرفة ما يمكن القيام به لتحسين التمويل أو إذا كان هنالك حاجة لهذا التمويل/البرنامج أصلاً. غير أن هذا النوع من التحليل النوعي صعب المنال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بسبب العدد المحدود من التقييمات المستقلة وبسبب تعقيد هذا الموضوع الذي غالباً ما يتضارب مع القيم المعيارية للأطراف المشاركة في عملية أوسلو للسلام.

لا يوجد لدى المتلقين في كافة أنحاء العالم تقريباً أي فكرة بشأن السياسات والخصوصيات الفلسفية التي يتبعها المانح (خاصة الحكومات المانحة) في تمويل عملهم، أو ما الذي يعنيه التمويل ضمن المخطط الأكبر للأثر الوطني والعالمي الاستراتيجي فيما يتعلق بمسائل من قبيل استخراج الموارد والعمالة والعمل الأمني. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما يفتقر المتلقين للقدرات المؤسساتية لتتبع هذه الأموال ومتابعتها وتحليلها للمحافظة على قادتهم السياسيين وقادة المجتمع المدني على منأى من طبيعة هذا التمويل. وينطبق ذلك بشكل خاص في مواقف النزاع، حيث يكون المتلقين مثل الفلسطينيين شعباً في موقف ضعف تحت احتلال عسكري، وفي سياق تحكم فيه سياسة الواقع نظام المساعدات حيث من المرجح أن الأهداف التي يصرح عنها المانحون لا تطابق أهدافهم الحقيقية المخفية.[2]

وفي حالة الأرض الفلسطينية المحتلة، كما هو موضح بشكل مفصل في القسم الثالث، صرف المانحون الدوليون بقيادة الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات كمساعدات للفلسطينيين منذ العام 1993. وكان/لا زال الجزء الأكبر من هذه المصروفات مخصصاً للمساعدة في بناء المؤسسات الفلسطينية التي ستشكل الأساس لدولة فلسطينية وتشجع التجارة الحرة، حيث أن الهدف الأسمى من ذلك يتمثل في رعاية نمو اقتصادي وبناء السلام مع إسرائيل في إطار اتفاقية أوسلو. وبالتالي، تمثل عملية دعم الفلسطينيين برنامج تنمية لأجل السلام واسع النطاق يصل إلى أكثر المناطق الجغرافية الاستراتيجية حساسية من ناحية سياسية في العالم.

وفي إطار عملية التمويل هذه، تعتبر الدول والفاعلين متعددي الأطراف المدعومين من دول كبرى المحركين الرئيسيين للتمويل، يتقدمهم الفاعلين الغربيين تحديداً. وعليه، تعتبر أفكارهم وآرائهم الأكثر أهمية في موازين القوة فيما يتعلق بالمساعدات التنموية

---

[1] لهذا السبب، وظفت منظمة متابعة الدعم الدولي العام 2016، باحثين (بمن فيهم مؤلف هذه الدراسة) للبدء بإحصاء هذه المبالغ من خلال رصد المبالغ الثنائية الأكبر للفترة 2012-15/2014. أنظر
Alaa Tartir and Jeremy Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning' (Aid Watch Palestine, November 2017).

[2] Hans Morgenthau, 'A Political Theory of Foreign Aid', *The American Political Science Review* 56, no. 2 (1 June 1962): 302, https://doi.org/10.2307/1952366.

للفلسطينيين. وكما يوضح القسم الثالث، تصادف تمويلهم مع انحدار حاد في مستويات معيشة الفلسطينيين وعنف كبير وأزمة إنسانية شديدة. ولهذا السبب، عند النظر في هذا الوضع بصورة عامة، يبدو أن برنامج مساعدات أوسلو للتنمية لأجل السلام قد فشل فشلاً ذريعاً بعد 25 عاماً من الصرف. غير أن ذلك لا يعتبر بالضرورة سبباً لتوقف التمويل، فهذه الظروف المعاكسة تستوجب التمويل، ربما أكثر من ذي قبل، على أن يقدم التمويل بالصورة المناسبة بناءً على تحليل قوي للسياق والتزام نحو تحقيق مخرجات إيجابية وعدم إلحاق الأذى.

المانحون وفعالية المساعدات

ما تقوم به هذه الدراسة هو البدء بعملية تقييم ما يقدمه المانحون من خلال تحليل منظورهم وتوجههم في وضع برامج الدعم للفلسطينيين. وتحقق هذه الدراسة ذلك من خلال التركيز على تقاريرهم بشأن دعم الفلسطينيين للسنوات 2010 إلى 2016، في ظل وضع هذه التقارير في السياق وتحليل سياساتهم المحددة من خلال الإنترنت والمقابلات مع الأشخاص الذين يساهمون في وضع هذه السياسات. ويقدم القسمان الرابع والخامس ما سبق، ويوضح القسم الثالث سياق الأرض الفلسطينية المحتلة من ناحية الوضع التنموي والنزاع. وتبدأ هذه الدراسة مع تسعة من أهم المانحين الغربيين: الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وألمانيا والنرويج والسويد، والذين قدموا ما يزيد عن 14.778 مليار دولار كمساعدات تنموية رسمية منذ العام 1993.

استخدام نظام QWIDS الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإحصائيات حول التنمية الدولية:

- يتبين أن الولايات المتحدة صرفت 7.049 مليار دولار مساعدات للفلسطينيين في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرفت كندا 0.608 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرفت المملكة المتحدة 1.056 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرف الاتحاد الأوروبي 1.978 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرفت ألمانيا 1.485 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرفت النرويج 1.62 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- صرفت السويد 0.982 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.
- أنظر القسم الخامس لتوضيح بشأن كيف يدير البنك الدولي مليارات الدولارات من التمويل وكيف يؤثر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على كيفية صرف المانحين لمساعدات التنمية الرسمية للفلسطينيين.

الجدول 1 – صرف مساعدات التنمية الرسمية للفلسطينيين منذ العام 1993 من قبل المانحين الذين يتناولهم هذا المسح[3]

ويتم هذا التقييم بالإشارة إلى مبادئ فعالية المساعدات المقبولة بشكل واسع والتي أقرتها الأطراف المانحة (يشار إليها لاحقاً المانحون) على الساحة الدولية من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة في إطار إعلان باريس (2005) واتفاق أكرا للعمل (2008).

[3] OECD,'QWIDS - Query Wizard for International Development Statistics', Organisation for Economic Co-operation and Development, accessed 4 June 2014, http://stats.oecd.org/qwids/.

إعلان باريس حول فعالية المساعدات

يعتبر إعلان باريس (2005) خارطة طريق عملية وموجهة وفق الأنشطة تسعى إلى تحسين جودة المساعدات وأثرها على التنمية. ويوفر الإعلان سلسلة من تدابير التنفيذ المحددة ويقدم نظام متابعة لتقييم التقدم وضمان مساءلة المانحين والمتلقين أمام بعضهم البعض فيما يتعلق بالتزاماتهم. ويسلط إعلان باريس الضوء على خمسة مبادئ رئيسية لجعل المساعدات أكثر فعالية:

الملكية: تضع الدول النامية استراتيجياتها لتخفيض الفقر وتحسين مؤسساتها ومعالجة الفساد.

التنظيم: تنظم الدول المانحة أنشطتها بموجب هذه الأهداف وتستخدم الأنظمة المحلية.

الموائمة: تنسق الدول المانحة الإجراءات وتبسطها وتشارك المعلومات لتجنب الازدواجية.

المسؤولية المشتركة: يخضع المانحون الشركاء للمساءلة بشأن نتائج التنمية.

أجندة أكرا للعمل

مصممة لتعزيز وتعميق التنفيذ، حيث تم تصميم أجندة أكرا (2008) لتعزيز وتعميق تنفيذ إعلان باريس. حيث تسجل التقدم المحرز وتضع الأجندة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف باريس. وتقترح المجالات الأربعة الرئيسية التالية للتحسين:

الملكية: للدول سيطرة أكبر على التقدم في التنمية لديهم من خلال مشاركة أوسع في تشكيل سياسة التنمية وقيادة أفضل في تنسيق المساعدات واستخدام أكبر لأنظمة الدولة الخاصة بتقديم المساعدات.

شراكة شمولية: كافة الشركاء، بمن فيهم المانحين في لجنة المساعدات التنموية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول النامية بالإضافة إلى المانحين الآخرين والمؤسسات والمجتمع المدني، يشاركون بالكامل.

تقديم النتائج: تركز المساعدات على أثر حقيقي وقابل للقياس على التنمية.

تطوير القدرات: قدرات الدول معززة لإدارة مستقبلها.

الجدول 2 – إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات (2005) وأجندة أكرا للعمل (2008)[4]

[4] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action', 2008, http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf.

كما وأعِد هذا التحليل بالأخذ بعين الاعتبار مبدأ عدم إلحاق الضرر والذي طورته ماري أندرسون في العام 1999[5] ومبادئ الدول الهشة (2007)،[6] والتي تتبناها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويجب دائماً أخذها بعين الاعتبار عند تقديم المساعدات في مواقف النزاع. وفي الواقع، يشير أحد التقارير التحليلية السويدية التي تمت مراجعتها في هذا المسح إلى مبادئ الدول الهشة، حيث ذكر التقرير أن المبادئ "جاءت مكملة لمبادئ باريس، حيث تهدف إلى دعم مشاركة بناءة للمانحين في السياقات الهشة بحوكمة ضعيفة وتخفيض الضرر غير المقصود قدر الإمكان."[7]

مبادئ الدول الهشة (2007)

1. الأخذ بالسياق كنقطة انطلاق
2. ضمان عدم تسبب أي من الأنشطة بالضرر
3. التركيز على بناء الدولة كهدف مركزي
4. وضع الوقاية كأولوية
5. الإقرار بالروابط بين الأهداف السياسية والأمنية والتنموية
6. تعزيز مبدأ عدم التمييز كأساس لمجتمعات شمولية ومستقرة
7. المواءمة مع الأولويات المحلية بطرق مختلفة وفي سياقات مختلفة
8. الاتفاق على آليات تنسيق عملية بين الأطراف الدولية
9. العمل بسرعة... ولكن المشاركة لوقت كاف بما يعزز فرص النجاح
10. تجنب الاستبعاد ("أيتام المساعدات")

الجدول 3 – مبادئ الدول الهشة (2007)[8]

وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على جوهر كافة هذه المبادئ خلال تدخل المانحين، مما يعني: احترام المانحين للسياق التاريخي للمنطقة التي يتدخلون بها، واحترام المانحين لمفهوم الحياد في تدخلاتهم، واحترام المانحين للقيادة المحلية في تحديد عملية التمويل في ظل تطوير القدرات. وفضلاً عن ذلك، يعكس التحليل الكمي في هذه الدراسة لتوثيق المانحين الموجود في التقارير وعلى المواقع الإلكترونية بالإضافة إلى المقابلات السرية مع مسؤولين رفيعي المستوى، يعكس الحاجة لتكون المساعدات الأجنبية أكثر من مجرد معلومات كمية موجودة في بيانات متوفرة ويمكن الوصول إليها. حيث أن هذه البيانات الكمية توفر انطباع محدود بشأن ما يحدث. وكما يقول ريجيلمي وآخرون فيما يتعلق ببحثهم في المساعدات الأجنبية في تايلاند، "أي تحقيق في العواقب السياسية للمساعدات الأجنبية يجب أن يكون أكبر من مجرد بيانات كمية ومبالغ قابلة للقياس من المساعدات العسكرية والاقتصادية، والمتوفرة للجمهور،" ويشمل ذلك الخطابات السياسية والسياسات المصرح عنها للحكومات المانحة والتي توفر المعلومات بشأن كيفية استخدام المساعدات

[5] Mary B. Anderson, *Do No Harm: How Aid Can Support Peace - or War* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers Inc, 1999); Mary B. Anderson, '"Do No Harm": The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory.', in *Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Palestinian Experience of Disconnection*, ed. Michael Keating, Anne Le More, and Robert Lowe, illustrated edition (London: Royal Institute of International Affairs, 2005), 143–53.
[6] OECD, 'Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations', April 2007, http://www.oecd.org/dac/incaf/38368714.pdf.
[7] Cecilia Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', Sida Decentralised Evaluation (Stockholm: Sida, June 2015), 15, https://www.sida.se/English/publications/139125/effectiveness-of-core-funding-to-csos-in-the-field-of-human-rights-and-international-humanitarian-law-in-occupied-palestine---f1/.
[8] OECD, 'Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations'.

الأجنبية والطرق التي من المرجح أن تستخدم بها.[9] وأشار ريجيلمي، "تعكس هذه الأفكار والخطابات النوايا الدفينة والتوقعات السببية وأولويات القادة لدى الدول المانحة والدول المتلقية للدعم."[10] وهنا نؤكد مجدداً أن السياق هو الأساس، ولكن ذلك لا يقتصر فقط على السياق الذي تنفذ فيه التدخلات، بل يشمل أيضاً الدولة التي يصدر عنها المساعدات والتدخلات.

أُعد هذا التقرير في ظل التركيز بشكل خاص على المساعدات التنموية وأثرها على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذين يتواجدون في داخل حدود جغرافية مؤقتة على الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية) والتي احتلتها إسرائيل من مصر والأردن في العام 1967. وهذا التركيز مبرر بحقيقة أن هذه الأراضي هي المناطق التي من المفترض أن تقام عليها دولة فلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو وعملية السلام. ولهذا السبب، تركز دعم المانحين منذ العام 1993 على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث "حول الاحتلال الإسرائيلي والحروب المتكررة في غزة الكارثة إلى وضع طبيعي بالنسبة للعديد من الفلسطينيين وأصبح الاعتماد على الدعم الأجنبي عالي."[11]

وأعدت هذه الدراسة لتوفير لمحة للفلسطينيين والمانحين وغيرهم من الأطراف المهتمين بشأن كيف تصرف هذه المبالغ الضخمة ولماذا. وستنشر هذه الدراسة للجمهور بشكل مفتوح باللغتين العربية والإنجليزية بنيّة وضع الأسس لتتبع وتحليل إضافي للمانحين ومساعدات المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولن نتمكن من فهم أنماط التمويل هذه إلا من خلال تحليل معمق لعملية تقديم المساعدات المعقدة والملتوية للفلسطينيين. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن يصبح أصحاب المصلحة الفلسطينيون مجهزين بالمعرفة التي ستسمح لهم بالسيطرة إلى حد ما على عملية التنمية لديهم كما تنص مبادئ فعالية المساعدات.

---

[9] Salvador Sandtino F Regilme Jr, 'Using Foreign Aid for State Repression in Thailand', *OpenGlobalRights*, 6 March 2018, https://www.openglobalrights.org/Using-foreig-aid-for-state-repression-in-Thailand/.

[10] Regilme Jr.

[11] Sida, 'Developments in the West Bank and Gaza', Swedish Government, 1 May 2015, http://www.sida.se/English/where-we-work/Asia/palestine/developments-in-palestine/.

القسم الثاني: ملخص النتائج

التحليل والسياق

ما يبرز في تقارير المانحين بشأن برامج المساعدات الخاصة بهم للأرض الفلسطينية المحتلة هو كيف يرون السياق الذي يعملون به ويقدمونه. ويعتبر التحليل القوي لسياق التدخلات ضرورياً للمانح الذي لا يتسبب بضرر في دولة هشة ويتخللها النزاع.[12] ولا يبدو أن هذا التحليل متوفر دائماً لدى المانحين الفاعلين في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة المانحين أصحاب القوة الموجودين في أمريكا الشمالية. ويمكن ملاحظة ذلك في كيفية نظرهم واحتسابهم للعوامل الأساسية التي تدفع النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل، مثل الاحتلال والمستوطنات والمستوطنين والاستعمار. ونادراً ما يحدد بعض المانحون، إن حدث ذلك أصلاً، هذه العوامل، وذلك بالرغم من أنها المسببات الرئيسية لفقر الفلسطينيين وفشل عملية أوسلو والعنف وعدم الاستقرار المستمران.

وتبرز هنا كندا لأنها لم تشر أبداً إلى وجود احتلال أو مستوطنين أو مستوطنات أو استعمار في 1000 صفحة من التقارير بشأن مساعداتها الخارجية، وهو تغافل يشير إلى الكثير من الأمور، حيث أن المساعدات للفلسطينيين تشكل جزءً كبيراً من المساعدات السنوية الكندية. وعلى غرار ذلك، تكاد لا تذكر هذه المصطلحات أبداً في 160 صفحة من التقارير الصادرة عن مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي. ويعتبر هذا ضرورياً عند الأخذ بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة هي واحدة من أكبر المانحين مالياً والمحرك السياسي الرئيسي لعملية المساعدات. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي يشير إلى المستوطنات 31 مرة فقط في 587 صفحة في 16 تقرير، إلا أن ذلك بمعدل أقل من مرتين في التقرير الواحد، وهو تغافل صادم حيث أنه يرتبط بمعيق رئيسي أمام تنمية الدولة الفلسطينية. في حين أن المصطلحات الأخرى وهي الاحتلال والمستوطنين والاستعمار غير مذكورة بتاتاً في تقارير صندوق النقد الدولي. المستوطنون والاستعمار غير مذكورين في حين أن محتلة واحتلال ذكرت مرة واحدة لكل منها، حيث ظهر مصطلح محتلة في إحدى الملاحظات الهامشية التي تذكر تقرير للأونروا يحتوي على كلمة محتلة في عنوانه،[13] بينما ظهرت كلمة احتلال مرة واحدة اعتقاداً من صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة استفاد من الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 إلى بداية التسعينات من القرن ذاته.[14]

يعتبر البنك الدولي واحداً من المحركين الفكريين الرئيسيين، إن لم يكن المحرك الرئيسي، لتصميم المساعدات التنموية الرسمية لفلسطين. وغالباً من يقوم بعمل أفضل من كندا والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في تبني استخدام مصطلحات دقيقة وملائمة للسياق في 19 تقرير مكونين من 739 صفحة تمت مراجعتهم في هذه الدراسة. وقد وصل البنك الدولي إلى ذكر الاستعمار مرة واحدة، رغم أنها كانت غير مقصودة، في الإشارة إلى عنوان تقرير من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كما ويذكر البنك الدولة كلمة مستوطن 19 مرة ومستوطنات 68 مرة. ولكن فقط 5 من أصل 19 تقرير تستخدم كلمة مستوطن، في حين أن الإشارة إلى المستوطنات جاءت في نصف التقارير فقط. وفي أكبر تقرير تمت مراجعته في هذه الدراسة، وهو تقرير مكون من 239 صفحة صادر عن البنك الدولي لتقييم عمله في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين الأعوام 2001-2009، ذكر مصطلح مستوطنون ثلاث مرات ومصطلح مستوطنات مرتين.[15] وفضلاً عن ذلك، هنالك توجه ملحوظ أنه خلال الفترة ما بين 2009

---

[12] OECD, 'Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations'.
[13] [13] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Fifth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee' (Madrid, 13 April 2010), 13.
[14] IMF, 4
[15] Jorge Garcia-Garcia et al., 'The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009: Evaluation of the World Bank Group Program' (The World Bank, 1 January 2009), http://documents.worldbank.org/curated/en/144151467998201026/The-World-Bank-Group-in-the-West-Bank-and-Gaza-2001-2009-evaluation-of-the-World-Bank-Group-program.

إلى 2017، يقر البنك الدولي بوجود المستوطنين والمستوطنات بدرجة أقل، وذلك على الرغم من إعاقتهم لحياة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة (أنظر القسم الثالث السياق). كما وهنالك تغاضي عن أنهم أكثر ما يميز الحكم الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وأنهم متسقون مع سياسات إسرائيل التاريخية المتمثلة بالاستيطان الإقليمي وبناء الدولة وأنهم انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.[16]

وفي هذه الأثناء، نادراً ما يشير البنك الدولي إلى الاحتلال أو الأرض المحتلة، على الرغم من أنهما وصفاً مقبولاً دولياً فيما يتعلق بالحكم الإسرائيلي هناك بموجب قرارات مجلس الأمن 298 (1971) و446 (1979) وقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة 5/32 (1977، 28 تشرين أول). وفي الواقع، غالباً ما تكون هذه الإشارات النادرة للاحتلال من الإشارة إلى عنوان تقرير أو مؤسسة تحتوي على كلمة احتلال أو محتلة في عنوانها أو اسمها. كما وأن الإشارة إلى الاحتلال تختفي تماماً بعد العام 2012، وذلك بالرغم من أن الاحتلال لا يزال قائماً ولا يزال يعيق كافة جوانب حياة الفلسطينيين اليومية بدرجة كبيرة. ويبدو أن كلمة احتلال كلمة نابية بالنسبة للبنك الدولي، تذكر فقط بتردد كبير. ونستنتج من قراءة تقارير المانحين الأربعة هؤلاء – الولايات المتحدة وكندا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – أنه عدا عن تقارير البنك الدولي العرضية والخارجة عن العرف، قد ننسى أن الاحتلال والمستوطنات من المسائل المهمة، أو أنهم موجودون أصلاً (أنظر كندا).

ويتعارض هذا مع الأوروبيين، حيث وجدت هذه الدراسة أن الأوروبيين أكثر استخداماً للمصطلحات الدقيقة في وصف السياق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من أن النرويجيين نادراً ما يذكروا المستوطنين والمستوطنات (مرة واحدة و15 مرة على التوالي) في 236 صفحة من التقارير، إلى أنهم يشيرون إلى الاحتلال 116 مرة ويذكرون كلمة محتلة 27 مرة. وعند قراءة تقارير النرويجيين، لا ينسى القارئ أن الفلسطينيين محتلين، حتى وإن كان هنالك تغاضي عن المستوطنات.

في حين أن الاتحاد الأوروبي يذكر المستوطنين ثماني مرات فقط في 199 صفحة من التقارير التي تمت مراجعتها في هذه الدراسة، ويذكر المستوطنات 57 مرة والاحتلال 72 مرة ومحتلة 163 مرة. ومن المستحيل أن ننسى السياق عند مراجعة تقارير الاتحاد الأوروبي. وتقدم السويد تقارير تصف السياق بدقة في 183 صفحة من التقارير، موصوفة بالتفصيل في القسم الخامس السويد، حيث تشير إلى المستوطنين ثماني مرات والمستوطنات 33 مرة والاحتلال 53 مرة ومحتلة 41 مرة. وعلى عكس مستعمراتهم السابقة وأقربائهم الثقافيين في أمريكا الشمالية، تشير 32 صفحة من التقارير الصادرة عن المملكة المتحدة والتي تمت مراجعتها في هذه الدراسة إلى المستوطنين 12 مرة والمستوطنات 17 مرة والاحتلال سبع مرات ومحتلة 11 مرة.

الأمن والضعف

يقودنا ما سبق إلى موضوع ثاني ومهم يتعلق بمسألة كيفية تقديم المساعدات. يعيش الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت احتلال عسكري قاسٍ منذ العام 1967، حيث يتم إبقائهم في موقف ضعف وهم عرضة لعنف منهجي على مستوى جماعي في ظل احتلال يتسم بعنف متكرر غير متناظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبالرغم من ذلك، يبدو أن المانحين الرئيسيين لا يأخذون بعين الاعتبار الطبيعة غير المتناسبة لهذا العنف والضعف الشديد لدى الفئة المحتلة مقارنة بالمحتل، أو حقيقة أن الأمن من العنف هو حق لكلتا الفئتين.

[16] Michael Lynk, 'A/HRC/34/70 Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967*', Thirty-fourth session 27 February-24 March 2017, Agenda Item 7 (Geneva: UN General Assembly Human Rights Council, 13 April 2017), 3.

على سبيل المثال، يبدو أن الكنديين والأمريكيين منشغلين بتوفير الأمن لإسرائيل من العنف الفلسطيني، مما يعكس بصورة مغلوطة توازن القوة وتساوي وتيرة العنف بين الطرفين، بينما أحدها قوة محتلة والآخر محتل. وفي تقارير الولايات المتحدة، هنالك مخاوف كبيرة حيث مصطلح الإرهاب مستخدم 165 مرة بمعدل أكثر من مرة واحدة في الصفحة، وكلمة الأمن مستخدمة 250 مرة بمعدل 1.56 مرة في الصفحة في التقارير الخمسة المحللة. وعلى الرغم من قلة الإشارات بشكل محدد إلى أمن إسرائيل أو أهداف الأمن القومي الأمريكي، إلا أن الغالبية العظمى من استخدام مصطلح الأمن (245 مرة) يكون بإشارة عامة يبدو أنها تركز على تخفيض العنف من جانب الفلسطينيين، حيث كلمة إرهاب تستخدم بشكل حصري تقريبا لوصف العنف الفلسطيني. وفي الحالات النادرة الثلاث التي استخدم فيها مصطلح الأمن للإشارة لأمن الفلسطينيين، كان ذلك بالإشارة إلى الأمن الغذائي وليس أمن الفلسطينيين من العنف.

أما في التقرير الكندي، تبرز كلمة الأمن باستخدامها 27 مرة. وليس واضحا من الذي سيستفيد من هذا "الأمن"، إلا أن نبرة التقارير الكندية توحي بأنه مركز على احتواء العنف الفلسطيني. وعلى غرار الحالة الأمريكية، لم تكن الإشارة إلى الأمن الفلسطيني في المرات الأربعة المذكورة فيها إلى حماية الفلسطينيين من العنف، بل تركزت على توفير الأمن الغذائي. كما ويتخوف صندوق النقد الدولي من الإرهاب باستخدام المصطلح 27 مرة، حيث يذكره في تقاريره بقدر ذكر المستوطنات الإسرائيلية تقريباً. وبشكل عام، يعتبر مفهوم الأمن أولوية في التقارير التحليلية الصادرة عن الصندوق. ويُذكر أمن الفلسطينيين من العنف مرتين في تقارير الصندوق، وهو أقل من ذكر الأمن الإسرائيلي الذي ذكر ثماني مرات؛ وبالرغم من عدم وضوح من الجهة المستفيدة من الأمن في 74 إشارة، إلا أن نبرة التقارير مشابهة للتقارير الكندية والأمريكية التي توحي إلى احتواء العنف الفلسطيني لا الإسرائيلي.

غالباً ما كان تركيز تقارير البنك الدولي مجتمعة على الاقتصاد الفلسطيني والوضع الأمني، ومجدداً يظهر البنك الدولي اختلافاً في تحليله عن الكنديين والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وبالرغم من محاولة تجنب المواضيع السياسية، يشير البنك الدولي إلى المستوطنات والاحتلال والأمن والإرهاب كمعيقات أمام التنمية وعملية بناء السلام. وغالباً ما يقر بأن الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال وبأن المستوطنات الإسرائيلية تقوض عملية بناء الدولة. ويستخدم البنك الدولي مصطلح "الأمن" بوتيرة معتدلة وهو مستعد لمناقشة الأمن الفلسطيني من العنف في 17 مناسبة في التقارير. ولكن من المرجح أن يكون البنك الدولي غامضاً بشأن من الذي سيستفيد من الأمن (53 إشارة). وبالرغم من ذلك، يشير البنك الدولي إلى المخاوف الأمنية الإسرائيلية المستخدمة 41 مرة، أكثر من ضعف مقدار الإشارة إلى المخاوف الأمنية الفلسطينية المستخدمة 17 مرة.

وكما هو الحال في استخدام مصطلحات الاحتلال والمستوطنات، هنالك فروق واضحة في كيفية نظر المانحين الأوروبيين للأمن عند المقارنة مع المانحين من أمريكا الشمالية. فعلى سبيل المثال، بالرغم من إقرار التقارير النرويجية بأمن إسرائيل في ثلاثة مناسبات، تتميز النرويج عن المانحين الآخرين بتأكيدها على الحاجة للأمن للفلسطينيين من العنف، والمذكورة 37 مرة. وفي الـ 48 مناسبة التي استخدم فيها مصطلح الأمن في التقارير النرويجية دون الإشارة إلى فئة وطنية محددة، تعطي النرويج الانطباع أن مفهوم الأمن لا يشير إلى أمن الإسرائيليين من العنف الفلسطيني فحسب، بل يشير إلى أمن الفلسطينيين من العنف الإسرائيلي أيضاً. ويبدو أنه لهذا السبب مصطلح الإرهاب مذكور مرة واحدة فقط في التقارير الثلاثة، وكان ذلك إشارة إلى تصنيف قديم من الولايات المتحدة وإسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية.[17] وفضلاً عن ذلك، حتى عند ذكر الأمن الإسرائيلي، تأكد النرويجيون في إحدى المناسبات من الإشارة إلى أمن الفلسطينيين في إطار وصف تحليلي لما تعنيه المستويات المنخفضة من الشرعية السياسية لسلطة فلسطينية غير ديمقراطية غير قادرة على توفير الحماية لمواطنيها من العنف.[18]

[17] Petter Skjæveland and Petter Bauck, 'Assessment of Norwegian Support to Democratization and Strengthened Political Legitimacy in Palestine', Discussion Paper, NORAD Report 1/2016 (Oslo: NORAD, November 2015), 107, 978-827548-871-6.
[18] Skjæveland and Bauck, 4.

ويظهر الاتحاد الأوروبي مخاوف واضحة بشأن حقوق الفلسطينيين والأمن البشري في المنطقة. ويشير الاتحاد الأوروبي للأمن للفلسطينيين 44 مرة، ولا يشير بشكل واضح للإرهاب، حيث استخدم المصطلح مرتين فقط. وتحتوي تقارير الاتحاد الأوروبي على مخاوف بشأن الأمن للفلسطينيين لا يشاركهم بها كافة المانحين، وتشمل هذه المخاوف الاعتداء على الفلسطينيين من قبل قوات الأمن الفلسطينية التي استثمرت دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا موارد ضخمة في تدريبها وتجهيزها. وعلى الرغم من أن الأمن ليس محدداً بفئة وطنية أو عرقية محددة في 61 مناسبة، إلا أن تركيز الاتحاد الأوروبي على الأمن البشري يوحي بأنه ليس منحازا لأي فئة من الأشخاص على حساب فئة أخرى. وفضلاً عن ذلك، تأخذ تقارير الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار بالتفصيل كيف تقوض سياسات الأمن الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني وعمليات بناء الدولة، واللتان تعتبران جوهريتان في عملية أوسلو للسلام.

تذكر المملكة المتحدة "الإرهاب" ثلاث مرات فقط، في حين تشير إلى "الأمن العام" 37 مرة من أصل 39 مرة تذكر فيها الأمن. ولكن الحكومة البريطانية تظهر فهماً دقيقاً للأمن يشمل الاستعداد لانتقاد الانتهاكات الأمنية الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، في المرة الوحيدة التي ذكر فيها الأمن لإسرائيل في تقاريرها، جاء هذا الذكر على شكل انتقاد للسياسات الإسرائيلية:

نعتقد أن هذه القيود تضر الاقتصاد ومستويات المعيشة للمواطنين العاديين في قطاع غزة دون أن تحقق أهداف إسرائيل الأمنية.[19]

وشمل هذا الاستعداد لانتقاد سياسات الاحتلال الإسرائيلي استخدام إسرائيل المتكرر للتوقيف الإداري لحبس الفلسطينيين دون تهمة،[20] ومناقشة الطريقة التي من المفترض أن يطبق فيها التوقيف الإداري بموجب القانون الدولي.[21]

وذكر السويديون "الإرهاب" تسع مرات فقط "والأمن لإسرائيل" 28 مرة "والأمن للفلسطينيين" 18 مرة "والأمن بشكل عام" سبع مرات والأمن لدول وأطراف أخرى 318 مرة. ويبدو أن مفهوم السويد لهذه المصطلحات ولعلاقة دولة إسرائيل بها مختلفاً. فعلى سبيل المثال، نقاشهم بشأن الإرهاب نابع عن فكر، فبخلاف بعض المانحين الآخرين، هو ليس مجرد اتهام تلقائي ضد الفلسطينيين. ففي المرات التسع التي ذكر فيها الإرهاب، كان هنالك سبع إشارات إلى أن التدابير الأمنية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من الممكن أن تزيد المخاوف من الإرهاب، وأشار السويديون في إحدى المناسبات إلى إساءة استخدام السياسيين من اليمين الإسرائيلي المتطرف لهذا المصطلح،[22] وأشاروا في إحدى المرات إلى ان السياسيين الإسرائيليون يستخدمون هذه الكلمة "ليبدون أقوياء" لأسباب انتخابية.[23] وفضلاً عن ذلك، تشمل الكثير من النقاشات حول الأمن الإسرائيلي أسئلة ناقدة له، حيث هنالك سبع إشارات لانتهاكات أمنية إسرائيلية ضد الفلسطينيين تشمل التعذيب والتحقيق واستخدام الدروع البشرية والعقاب الجماعي والأمن للمستوطنات وهدم البيوت.[24]

وكان بعض الألمان الذين تمت مقابلتهم ناقدين للتمويل المخصص للأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة. حيث أن الشخص (ح٧) الذي تمت مقابلته قال أن الجرائم الكبرى المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة تكون على أيدي مستوطنين إسرائيليين، والذي لا يسمح

---

[19] Foreign and Commonwealth Office, 'Human Rights and Democracy Report 2012 - Israel and the OPTs' (UK Government, 15 April 2013), 2, https://www.gov.uk/government/news/human-rights-and-democracy-report-2012-israel-and-the-opts.
[20] Foreign and Commonwealth Office, 4.
[21] Foreign and Commonwealth Office, 'Israel and the Occupied Palestinian Territories - Country of Concern', Corporate Report (UK government, 12 March 2015), 4, https://www.gov.uk/government/publications/israel-and-the-occupied-palestinian-territories-country-of-concern/israel-and-the-occupied-palestinian-territories-country-of-concern.
[22] Jessica Montell, 'Learning From What Works: Strategic Analysis of the Achievements of the Israel-Palestine Human Rights Community - Final Report', Sida Decentralised Evaluation (Stockholm: Sida, September 2015), 43.
[23] Montell, 44.
[24] Montell, 'Learning From What Works: Strategic Analysis of the Achievements of the Israel-Palestine Human Rights Community - Final Report'.

للسلطات الفلسطينية بالتعامل معهم. وأضاف/ت أنه لماذا يجب التركيز على الصرف على الأمن الفلسطيني حين لا يعتبر ذلك من الأولويات لدى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال؟ (تبحث المقابلات في القسم الرابع التوجه الأمني في دعم السلطة الفلسطينية وتنمية قطاع الأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة أكثر تفصيلاً).

الحقوق

كما هو الحال بالنسبة للمستوطنات والأمن والاحتلال، هنالك فرق بين أمريكا الشمالية وأوروبا فيما يتعلق بمنظورهم للحقوق في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالولايات المتحدة لا تذكر الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين، ومن بين العشر مرات النادرة التي ذكرت فيها حقوق الإنسان، كانت أربع إشارات تتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالإسرائيليين. وكذلك الحال بالنسبة للكنديين، حيث لا يشيرون إلى الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين، ويشيرون لحقوق الإنسان بشكل بسيط في ثلاث مناسبات. بينما يتطرق صندوق النقد الدولي لحقوق الإنسان مرة واحدة والحقوق الاقتصادية تسع مرات. ومجدداً، يتبع البنك الدولي نهجاً أكثر اعتدالاً، حيث يشير إلى حقوق تتمحور حول الإنسان 18 مرة وللحقوق الاقتصادية تسع مرات. ومع ذلك، لا يزال هذا العدد صغير نظراً لوجود نزاع يتسم بعنف شديد وانتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أصبح بناء السلام متلازماً مع النمو الاقتصادي. كما وأنه من المقلق أن نرى المانحين الذين يركزون على الأمن لا يبدون اهتماماً مماثلا لمفاهيم الحقوق التي تعتبر ضرورية لموازنة أثر العمل في مجال الأمن، وهو ما يعتبر ضرورياً في سياق الضعف الفلسطيني. وبخلاف ذلك، تشير النرويج إلى حقوق الإنسان 214 مرة والاتحاد الأوروبي 400 مرة في تقارير أصغر حجما من تلك الصادرة عن الولايات المتحدة وكندا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بينما يشير الاتحاد الأوروبي إلى الحقوق الاقتصادية 30 مرة والنرويج مرة واحدة فقط. ومجدداً، تختلف المملكة المتحدة عن أقربائها في أمريكا الشمالية بالإشارة إلى الحقوق في ظل التركيز على حقوق الإنسان في 49 مناسبة، بما في ذلك العديد من الإشارات لحقوق اللاجئين. ولا تشير المملكة المتحدة إلى الحقوق الاقتصادية. وبظهر السويديون قلقاً عميقاً بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالإشارة إليها 511 مرة، ولكنهم يذكرون الحقوق الاقتصادية مرة واحدة فقط. ويتميز السويديون عن المانحين الآخرين من حيث اهتمامهم بأعمال المناصرة لحقوق الفلسطينيين.

ومن المثير للاهتمام أن هؤلاء المانحين الرئيسيين لا يبدون اهتماماً كبيراً بالحقوق الاقتصادية في تحليلهم، وذلك بالنظر إلى أهمية النمو الاقتصادي لنموذج أوسلو. ويعتبر هذا مهماً أيضاً نظراً لدور البنك الدولي القيادي في إنتاج تحليلات اقتصادية دورية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة في تقارير يستشيرها كافة المراقبين تقريباً عند تقييم التطورات الإقليمية.

الديمقراطية

كانت عملية أوسلو للسلام وتنمية فلسطين مرهونتان منذ انطلاقهما بتأسيس مؤسسات فلسطينية ديمقراطية.[25] وفضلاً عن ذلك، يمكن المجادلة أن الحوكمة الديمقراطية تمثل التمكين المحلي، كما تؤكد مبادئ فعالية المساعدات. ولكن يبدو أن المانحين الرئيسيين قد نسو موضوع الديمقراطية، ومن المرجح أن ينسى المانحين من أمريكيا الشمالية ذلك في تقاريرهم بشأن المساعدات للفلسطينيين. وتشير

[25] أنظر Inge Amundsen, George Giacaman, and Mushtaq Husain Khan, *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation* (London; New York: Routledge, 2004); Adam Hanieh, 'Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine', in *'Development in the Occupied Palestinian Territory* (Workshop, Center for Development Studies, Ramallah, Palestine: Birzeit University, 2011).

الولايات المتحدة هنا إلى الديمقراطية 21 مرة فقط والكنديين تسع مرات فقط، حيث من المحتمل أن يكون التقدير للأخيرة أعلى من الواقع: وحالتان من هذه التسعة مأخوذة من *تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2010-2011*،[26] حين تشير وكالة التنمية الدولية الكندية إلى دعمها للديمقراطية في الشرق الأوسط دون الإشارة بشكل مباشر إلى الفلسطينيين أو حتى الضفة العربية وقطاع غزة. وفي هذه الأثناء، كانت أربع استخدامات لمصطلح "الديمقراطية" في إطار برنامج السلام والأمن العالمي الذي ليس ضمن المساعدات التنموية الرسمية. كما وهنالك إشارتان إلى "الديمقراطية" في *تقرير إلى البرلمان 2012-2013* والذي يلمح بشكل قوي إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ولكن لا يشير إليها بشكل مباشر،[27] ويوجد إشارة مباشرة وحيدة للديمقراطية في نقاش بشأن التمويل لشرطة الخيالة الكندية الملكية وبعثة الشرطة الأوروبية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يذكر صندوق النقد الدولي الديمقراطية بتاتاً، في حين يسير البنك الدولي على خطى نظرائه من أمريكا الشمالية بعدم ذكر الديمقراطية أيضا عدا عن مرتين في مناقشة حوكمة المنظمات الأهلية في حزيران 2010.[28] ويبرز هنا عدم اهتمام البنك الدولي بالديمقراطية، حيث أن جزءاً كبيراً من دوره يتمحور حول تصميم نموذج أوسلو للمساعدات، وكما تشير الأقسام اللاحقة، يعتمد المانحون مثل كندا والولايات المتحدة على تقارير البنك الدولي في تحليلاتهم. كما ويعتبر عدم الاهتمام بالديمقراطية الفلسطينية في تحليلات هؤلاء المانحين مثيراً للقلق عند النظر إليه في سياق عدم اهتمامهم بالحقوق في الأرض الفلسطينية المحتلة وانشغالهم بشكل عام بالمؤسسات الأمنية الفلسطينية والفجوة في فهمهم للسياق في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتنضم هنا المملكة المتحدة إلى أقربائها الأمريكيين في الفشل بالإشارة إلى "الديمقراطية" بالقدر الكافي في تقاريرها. ولكن أظهر الأوروبيين مجدداً الاختلاف بينهم وبين الأمريكيين الشماليين. وكراعٍ لعملية أوسلو للسلام ورئيس لجنة الارتباط الخاصة، تبدي النرويج اهتماماً خاصاً بالتطور الديمقراطي الفلسطيني، حيث تشير النرويج إلى الديمقراطية 329 مرة في ثلاثة تقارير فقط، وذلك في ظل ربط هذا المفهوم بالحكم الرشيد. وكما تشير النرويج إلى تخوفها من أن انعدام المساءلة الديمقراطية لدى السلطة الفلسطينية سيؤدي إلى عواقب تتعلق بشرعيتها أمام الفلسطينيين واستقرارها أيضاً.[29]

وعلى غرار ذلك، لا تتغافل التقارير الأوروبية الأهداف الأصلية لمهمة بناء الدولة الفلسطينية، حيث تشير إلى الديمقراطية 141 مرة، كما ولا تتوانى في وصف المشاكل الخطيرة في عملية بناء السلام التي يمولها المانحون في الأرض الفلسطينية المحتلة. فعلى سبيل المثال، تسلط التقارير الأوروبية الضوء على ضعف الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعلى الحصانة التي تتمتع بها القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن السويد تشير إلى الديمقراطية ثماني مرات فقط، إلا أنها غالباً ما تربط المفهوم بالسلطة الفلسطينية ومواطنيها. ويشمل ذلك الدعم السويدي للمجتمع المدني الفلسطيني في عمل الأخير على المناصرة لأجل الديمقراطية.

بناء الدولة والمؤسسات

أشار العديد من الذين أجريت معهم المقابلات أن الدعم "لبناء المؤسسات" الفلسطينية كان الهدف التنموي المركزي لهم كمانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالرغم من تأخر الدولة للفلسطينيين، كان العديد من الذين أجريت معهم المقابلات إيجابيين بشأن قدرة

---

[26] CIDA, 'Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance 2010-2011' (Gatineau, Quebec, 2011), http://publications.gc.ca/collections/collection_2012/acdi-cida/CD2-6-2011-eng.pdf.
[27] CIDA, 'Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance', 2013, http://publications.gc.ca/collections/collection_2013/aecic-faitc/CD2-6-2013-eng.pdf
[28] World Bankm 'West Bank and Gaza Update', *West Bank and Gaza Update*, 1 June 2010, 1–18.
[29] Skjæveland and Bauck, 'Assessment of Norwegian Support to Democratization and Strengthened Political Legitimacy in Palestine', 21.

الفلسطينيين على إدارة شؤونهم، خاصة من منظور رأس المال البشري. وقد لاحظنا ذلك بشكل خاص في مقابلة المسؤولين من البنك الدولي.

ويلاحظ أن الحكم الديمقراطي الفلسطيني في تراجع نحو حكم استبدادي في السنوات الأخيرة. وبدأ ذلك تبعاً لانقلاب فتح بدعم غربي في العام 2007 والذي عكس فوز حماس في انتخابات العام 2006، إلى جانب استقالة حكومة فياض التكنوقراطية في العام 2013 والتي حكمت الضفة الغربية بعد الانقلاب. ولكن من الممكن ألا تكون هذه الانتكاسة مفاجئة نظراً لتباين رسالة المانحين بشأن الديمقراطية والتركيز على قطاع الأمن في فلسطين، حيث أن هذين العنصرين هم الأهم في استراتيجية الولايات المتحدة القوية والبنك الدولي المؤثر. وأثيرت المخاوف بشأن هذا التحول نحو حكم استبدادي وتدهور مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ العام 2013 في العديد من المقابلات.

وكما قال الألماني (ح٥) الذي تمت مقابلته، لديهم الآن مخاوف حقيقية بشأن السلطة الفلسطينية. حيث قال على سبيل المثال أن السلطة الفلسطينية لا تتناول مسائل رئيسية مثل البطالة. في حين قال (ح٥) أن كافة الجوانب التي يحبها المجتمع الدولي في عباس هي الأمور التي لا يحبها الجمهور الفلسطيني. وقال الألماني (ح٦) الذي تمت مقابلته أن المانحين يشجعون نظام الفساد السياسي، حيث أن النخبة في السلطة الفلسطينية يتم تشجيعهم على التعاون مع الإسرائيليين خارج نطاق الخضوع للمساءلة أمام مواطنيهم.

ويعتبر الشخص (د٦) من كندا في مقابلته أن هذا الابتعاد عن الديمقراطية مرتبط بالاهتمام بالقطاع الأمني في الجانب الفلسطيني، حيث ربط ذلك بالعمل الذي نفذته الولايات المتحدة وغيرها من المانحين مثل كندا والمملكة المتحدة بعد الانقلاب، من حيث تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية وتشجيعهم على اعتقال الفلسطينيين من منطلق "تهدئة إسرائيل، يجب أن نبين لها أنها لن تتعرض للهجوم. ومن ثم سينجح العمل على الأمور الأخرى إذا كانت إسرائيل مرتاحة." كما وقال (د٦) أن الولايات المتحدة أرادت أن يتحسن النظام القانوني الفلسطيني في الإمساك "بالأشخاص السيئين" كي تبدأ إسرائيل برفع القيود، مما يؤدي إلى تجديد مفاوضات السلام. وبالتالي، فإن الاهتمام بقطاع الأمن الفلسطيني، من منظور هؤلاء المانحين، من المفترض أن يحيي بناء السلام.

المناصرة والمساءلة وفعالية المساعدات

تعتبر المساءلة في صرف المساعدات ودعم الفلسطينيين على المشاركة في المناصرة مهمان لفعالية المساعدات. وهنالك تباين كبير في هذا الجانب بين المانحين فيما يتعلق بتوجههم بشأن هذه المفاهيم. أولاً، لا تبدي الولايات المتحدة أي اهتمام بأي من هذه المصطلحات في تقاريرها لمكتب مساءلة الحكومة. وتُذكر المساءلة أربعة مرات، وهي ليست مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة. وعلى غرار ذلك، لا تبدي كندا أي اهتمام بهذه المصطلحات كما يظهر من حقيقة أن فعالية المساعدات مذكورة 30 مرة في تقاريرها التي تفتقر للمعلومات. ولكنها كانت في هذه الاستخدامات الـ 30 إشارة للمساعدات الكندية ككل، وليس للأرض الفلسطينية المحتلة بشكل خاص، وفقط إذا قرأناها بنظرة تفاؤلية يمكننا تفسيرها بالمفهوم الأخير. كما ولا يبدي صندوق النقد الدولي أي اهتمام بالمناصرة، وحين يشير إلى المساءلة، يبدو أنه لا يقصد مفهوم فعالية المساعدات المتمثل بمساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة المتلقين، بل مساءلة السلطة الفلسطينية أمام الآخرين. وفي المرات الست التي يستخدم فيها صندوق النقد الدولي مصطلح "فعالية المساعدات" في مئات الصفحات من التقارير، لا يبدو أنه يشير إلى إعلان باريس أو أجندة أكرا. ومجدداً، نلاحظ هنا أن البنك الدولي يختلف عن المانحين من أمريكا الشمالية، وبالرغم من أنه يشاركهم في عدم اهتمامهم بالمناصرة التي يشير إليها مرتين فقط، إلا أنه يعترف بأهمية فعالية المساعدات التي يذكرها 34 مرة والمساءلة يذكرها 101 مرة.

ومن المثير للاهتمام أن النرويج لا تبدي أي اهتمام بالمناصرة أو فعالية المساعدات، إلا أنها تشير إلى المساءلة 77 مرة، وفي غالبها مسؤولية السلطة الفلسطينية نحو مواطنيها (بموجب الحكم الديمقراطي) وليست مسؤولية المانحين نحو السلطة الفلسطينية. وعلى غرار

ذلك، لا تبدي المملكة المتحدة أي اهتمام بالمناصرة أو فعالية المساعدات – وفي المناسبات الـ 23 التي تشير فيها تقارير المراجعة إلى المساءلة، يبدو أنها بالإشارة إلى مساءلة السلطة الفلسطينية أمام الجهات الأخرى، بمن فيهم المانحين.

يذكر الاتحاد الأوروبي فعالية المساعدات 14 مرة فقط، ولكنه يشير إلى المناصرة 40 مرة والمساءلة 141 مرة. والكلمة الرئيسية هنا "المساءلة" مستخدمة ليس فقط للإشارة إلى التزامات المانحين أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين، بل تشير أيضاً إلى جوانب أخرى مهمة مثل مساءلة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس بشأن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان لدوافع سياسية.[30] وفي هذه الأثناء، إشارة الاتحاد الأوروبية القليلة نسبياً إلى "فعالية المساعدات" لا تشمل إشارة صريحة لإعلان باريس.[31]

وتظهر السويد مرة أخرى واحداً من أدق التطبيقات لهذه المصطلحات، حيث ذكرت المناصرة 74 مرة في خمسة تقارير سويدية تمت مراجعتها، وهو الرقم الأعلى بين المانحين الذين مسحهم في هذه الدراسة. ويقارب هذا الرقم ضعف عدد مرات ذكر الاتحاد الأوروبي للمصطلح، حيث ذكره الاتحاد الأوروبي 40 مرة. وتسجل السويد والاتحاد الأوروبي 114 من أصل 119 استخدام للمناصرة في كافة تقارير المانحين الذين تمت مراجعتهم، أو 96% من مجموع الاستخدامات. وفضلاً عن ذلك، تمحور الاهتمام السويدي بالمناصرة حول دعم العمل في مجال حقوق الإنسان.

بينما ظهر مصطلح المساءلة 81 مرة وفعالية المساعدات 32 في التقارير السويدية، وكما هو الحال لدى المانحين الآخرين، كان يقصد في المساءلة أحياناً مساءلة السلطة الفلسطينية، ولكن كان ذلك بالإشارة إلى خدمة السلطة الفلسطينية للشعب الفلسطيني. وفي الإشارة إلى بناء المؤسسات، يقول السويديون: "سيكون التركيز على تعزيز قدرة السلطة [الفلسطينية] على المساءلة لضمان تحقيق حقوق واحتياجات المواطنين في كافة أنحاء فلسطين."[32]

وبخلاف معظم المانحين الآخرين في هذه الدراسة، يسلط السويديون الضوء على عنصر المساءلة المشتركة بشأن فعالية المساعدات، حيث من المفترض أن يخضع المانحون والشركاء للمساءلة بشأن نتائج التنمية.[33] ويعتبر هذا أحد أسس إعلان باريس،[34] إلا أنه لا يبدو أن العديد من المانحين الذين تتناولهم هذه الدراسة ملتزمون به. ويربط السويديون المساءلة والمناصرة ببعضهم البعض، وبدعم المجتمع المدني، وأن عمل المناصرة من المفترض أن يحرك مساءلة الحكومة بما يساهم نحو حكم ديمقراطي رشيد.[35] وكونها تميزت عن المانحين الغربيين في هذه الدراسة، استخدمت السويد في العام 2015 تقرير *فعالية التمويل غير المشروط لمنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في فلسطين المحتلة* لمناقشة مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين، وغياب هذا النوع من المساءلة.[36]

---

[30] International Consulting Expertise, 'Review of the Effectiveness of the EIDHR Programme in Palestine, 2011 – 2015' (Brussels, Belgium: European Union, n.d.), 48.
[31] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 'Evaluation of the European Union's Cooperation with the Occupied Palestinian Territory and Support to the Palestinian People' (European Commission, July 2014), 127.
[32] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', Appendix to Government Decision 30 (Swedish Government, 10 October 2014), 5.
[33] Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', 23.
[34] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'.
[35] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', 5.
[36] Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', 74.

المواءمة

نظراً لتوقيع المانحين على إعلان باريس واتفاقية أكرا، ونظراً للأثر الإيجابي المحتمل لهذه المبادئ على مخرجات المساعدات (وحتى بناء السلام)، من المقلق أن نشاهد هذه اللامبالاة من مانحين مهمين نحو هذه المبادئ في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمكن بحث هذه النقطة بتفصيل أكبر فيما يتعلق بمعاملتهم لثلاثة مبادئ أساسية لفاعلية المساعدات في إعلان باريس 2005:

- **الملكية:** تضع الدول النامية استراتيجياتها لتخفيض الفقر وتحسين مؤسساتها ومعالجة الفساد.
- **التنظيم:** تنظم الدول المانحة أنشطتها بموجب هذه الأهداف وتستخدم الأنظمة المحلية.
- **المواءمة:** تنسق الدول المانحة الإجراءات وتبسطها وتشارك المعلومات لتجنب الازدواجية.[37]

مواءمة متطلبات المانحين ليست موجودة في غالبية التمويل المتوفر للفلسطينيين،[38] وذلك بالرغم من التنسيق على المستوى الدولي من قبل مانحين رئيسيين في لجنة الارتباط الخاصة بهدف تحديد مسار المساعدات التنموية الرسمية لفلسطين. ويبحث السويديون ما يعنيه ذلك بشكل معمق من خلال وصف كيف تنشغل المنظمات الفلسطينية بالمساءلة أمام المانحين بسبب العدد الكبير من المنح والمتطلبات غير المواءمة[39] "بدلاً من المساءلة أمام المستفيدين والتي تعتبر ضرورية لبناء الشرعية."[40] وتبين لهم الآتي:

> إن العدد الكبير من المنح المنفصلة والتي تتطلب تقارير منفصلة تجعل منظمات المجتمع المدني منشغلة بشكل كبير بالمساءلة أمام المانحين على حساب الربط بشكل مباشر بالمستفيدين.[41]

وبالنظر لمدى أخذ معظم المانحين للمساءلة بعين الاعتبار في تقاريرهم التحليلية، ممكن أن نعتبر هذا غير مفاجئ. وفضلاً عن ذلك، بما أن قواعد المانحين المشروطة للحصول على المنح لم يتم مواءمتها, ولما أن المنظمات الفلسطينية مضطرة لإدارة عدد كبير من المنح بمتطلبات عديدة ومختلفة، فإن ذلك يضع عبئاً إدارياً كبيراً على الفلسطينيين. ويعتبر هذا السبب الرئيسي للقصور.[42]

وانعكس ذلك في عدد من المقابلات، يقول (هـ٣) من النرويج أنه على المستوى العام، هنالك تنسيق محدود بين المانحين والشركاء في التنمية، ولا يزال هذا تحدي أمام فعالية المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقول أنه هنالك قواعد وأنظمة مختلفة – بالإضافة إلى العديد من المشاريع – بين مختلف المانحين/الشركاء في التنمية، وتقوض هذه الاختلافات مفهوم التنسيق. ويضيف (ح٣) أن محاولة فهم ما يحدث تحتاج وقت طويل عند التنسيق فيما بينهم وأنه من الصعب التحقق متى يكون هنالك تكرار في الأنشطة لتجنب ذلك. ويقول (ح٣) أنه بالرغم من أنه يبدو على بعض المانحين أنهم موافقون على فكرة تنسيق المساعدات، إلى أنه في الواقع هنالك العديد من القواعد والأنظمة المختلفة لدى العديد من المانحين التي تقوض ذلك.

ووصف أحد المسؤولين كيف أنه على مستوى الاتحاد الأوروبي يصعب إعداد سياسة متسقة بسبب وجود عدة آراء قوية بشأن فلسطين. يقول (ز١) من الاتحاد الأوروبي أن هنالك اختلاف في الرأي بين الدول الأعضاء التي تريد بناء علاقات أقوى مع إسرائيل والدول الأخرى التي تريد مساءلة إسرائيل بشكل أفضل لإجبارها على تحقيق التزاماتها لعملية السلام وتحسين معاملتها للفلسطينيين. ويضيف

---

[37] OECD,OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'..
[38] Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', 74.
[39] Karlstedt et al., 10.
[40] Karlstedt et al., 35.
[41] Karlstedt et al., 55.
[42] Karlstedt et al., 56.

(ز١) أنه ربما بسبب هذا الاختلاف في الرأي، لم ينجز الاتحاد الأوروبي الكثير على المستوى السياسي خلال فترة حكم أوباما. وأشار إلى أنهم كانوا مرتاحين لفكرة الاعتماد عليه / الولايات المتحدة في القيادة.

المساعدات المشروطة

بخلاف التمويل غير المشروط، والذي يوفر أمان مالي للمتلقين لتنمية الحياة الداخلية في منظماتهم/مؤسساتهم بهدف تحقيق أهدافهم، يتحول المانحون في الأرض الفلسطينية المحتلة نحو اتفاقيات تمويل مليئة بالمتطلبات المفصلة والتقادمية.[43] وتعكس كل اتفاقية القوانين الفريدة التي تنظم التمويل في الدولة المانحة، بالإضافة إلى الآليات الإدارية للتمويل التي تستخدمها المنظمات والوكالات في توزيع التمويل. والأسوأ من ذلك أن كل متلقي فلسطيني غالباً ما يطلب منه إنشاء نظام منفصل للحسابات الإدارية لإدارة منحة المانح. ويجتمع كل ما سبق لإنشاء بيئة مانحين في غاية التعقيد لشعب في موقف ضعف، مما يساهم في زيادة المساءلة أمام المانحين والذي يتناقض مع مفهوم فعالية المساعدات. ويقول السويديون:

> الوضع بعيداً كل البعد عما يلزم المانحون من الحكومات الشمالية أنفسهم به في تقديم المساعدات بفعالية كما هو محدد في سلسلة من الاجتماعات عالية المستوى بشأن فعالية المساعدات في باريس وأكرا وبوسان. فمبادئ الدول الهشة التي تستخدم السياق كنقطة انطلاق تكشف أسباب استمرار عدم فعالية التمويل وتجزئته للمجتمع المدني، وتبين كيف تعيق السياسة الدولية فعالية المساعدات.[44]

وقد أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة إلى هذا الاتجاه إما كملاحظة بشأن كيف يتم التمويل أو كنقطة مثيرة للقلق. وعلى المستوى الوطني، أشار (أ١) من البنك الدولي إلى أنهم يوفرون الميزانية لدعم السلطة الفلسطينية بصورة مشروطة، وأن الشروط قائمة على إصلاحات في السياسات. ويشير إلى أنهم يركزون على الإصلاحات التي تحتاجها السلطة الفلسطينية لتحسين الاقتصاد. وأشار أحد المسؤولون من المؤسسة المالية الدولية الذين تحدثت معهم أنهم يعرفون أن البنك الدولي يتفاوض بشأن كافة مشاريعه، بما في ذلك شروط الصندوق الاستنمائي للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، وأنه يفهم أن البنك الدولي لم يجبر السلطة الفلسطينية على القيام بأي شيء. ولكنه أشار إلى أن العديد من المانحين الآخرين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يعملون بشكل مستقل وفق التوجيهات والتوجهات الخاصة بهم، حيث ممكن أن يكون هنالك اختلاف بوجود وكالة فلسطينية تطور برامجهم.

ويقول (هـ٣) من النرويج أنه من الضروري أن يكون للفلسطينيين هويتهم الخاصة بالرغم من المساعدات. واستخدم نظام التعليم مثالاً لذلك، حيث يريد الفلسطينيون أن يكون لديهم سيطرة كاملة على منهاج التعليم الخاص بهم، ولكن نظراً لأنهم يتلقون المساعدات التنموية، فإنهم مسؤولون أمام المانحين، ويسمح ذلك للمانحين بالإصرار على رأيهم وتوجيه الأسئلة وأحيانا إعاقة التعليم الفلسطيني.

وفي حالة التمويل الكندي الكبير، يقول (د٦) من كندا أنه كان هنالك تراتبية معقدة حيث من الواضح أن المسؤولين الكنديين شعروا بأنهم أفضل من الفلسطينيين، وغالباً ما قاموا بتوظيف مستشارين ذكور بيض يدفع لهم مبالغ طائلة قبل التفكير بتوظيف فلسطينيين. وعلى عكس ما قاله المسؤول من المؤسسة المالية الدولية في وصف الصندوق الاستنمائي، قال (د٦) أن ورقة مؤتمر باريس التي قادت الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية قد أصاغها البنك الدولي بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ولكن وقع عليها الفلسطينيين للإيهام بأن العملية بقيادة محلية. وأشار أن البنك الدولي برر ذلك بأن الفلسطينيين لا يتمتعون بالقدرة لصياغتها. وبذلك، بدلاً من السماح للفلسطينيين "بالتعقيب" ومن ثم يبقى البنك الدولي ما يراه مناسباً – رفضت العديد من ملاحظات الفلسطينيين. ويقول (د٦) أن

---

[43] Karlstedt et al., 74.
[44] Karlstedt et al., 74.

الفلسطينيين لن يقروا بذلك، ولكنهم لم يصيغوها، بدلاً من ذلك، قام "الشعب الأبيض والأشقر من الغرب" بصياغتها في وزارة المالية. ويتفق ذلك مع بحث ليتش الذي يؤكد أن وزارة التنمية الدولية البريطانية لعبت دور قيادي في تطوير خطة الفلسطينيين للتنمية والإصلاح.[45]

وبشكل عام، عند الإشارة إلى المساعدات الكندية، قال (د٦) في المقابلة أنه لا يوجد أي ملكية محلية في برنامج المساعدات الكندي للفلسطينيين، وأضاف أنه ربما من الممكن أي يكون استبدال كلمة "ملكية" بكلمة "رضا" مما يعكس حقيقة أن كندا تعطي قادة السلطة الفلسطينية شيئاً ليبقيهم في السلطة. وأضاف (د٦) أنه في إحدى المراحل، كتبت وكالة التنمية الدولية الكندية برنامجاً لمدة خمس سنوات يحدد ما الذي سيمولونه للفلسطينيين بناءً على الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، ولكن لم يسمح للفلسطينيين بالاطلاع على هذا البرنامج. وقال (د٦) أنه خلال الأعوام 2008-2010، أرادت الوزارة الفلسطينية التي تتعامل مع المساعدات معرفة كل ما تموله كندا، ولكن كندا غضبت ورفضت تسليم هذه البيانات، وذلك بالرغم من أن هذا من متطلبات مبادئ فعالية التمويل. وبذلك، بناءً على ما قاله (د٦)، برامج الدعم الكندية والتي لم يريدوا أن يعرضوها على الفلسطينيين كانت قائمة على خطة وطنية للإصلاح والتنمية للفلسطينيين والتي لم يقم الفلسطينيون بصياغتها. ويعتبر هذا إلى حد ما "حلقة مغلقة" من نظام المساعدات، حيث يتواصل المانحون فيما بينهم بمعزل عن الفلسطينيين، ويحددوا شكل الدولة والمجتمع الفلسطيني "نيابة عن" الفلسطينيين. ويشكل ذلك انتهاكاً لمبادئ فعالية المساعدات.

وأشار (د٦) إلى أن المسؤولين الكنديين كانوا في الوقت ذاته يشيرون لباريس وأكرا بشكل مراوغ في كافة مراحل عملية المساعدات – قال أنه يبدو أنهم يعتقدون بصدق أنهم يمتثلون لنماذج فعالية المساعدات، تحديداً الملكية المحلية، لطالما كان التمويل مطابقاً "للقيم الكندية". وأضاف (د٦) أن الفلسطينيين "يلعبون اللعبة ذاتها" من خلال طلبهم "تمويل لبناء القدرات" حين يكونوا في الواقع بحاجة للمال فقط. ويجب أن نتذكر هنا أن الأرض الفلسطينية المحتلة تعتمد على التمويل منذ أوسلو، وأن الفلسطينيين بحاجة لإيجاد طرق مبتكرة للحصول على التمويل لتلبية احتياجاتهم الأساسية.[46]

ويخاف العديد من المانحين من قوتهم ويخشون من كيف سيؤثر ذلك على أصحاب المصلحة الفلسطينيين الذين يتلقون المساعدات. فعلى سبيل المثال، يشير (ح٤) من ألمانيا أنهم يحاولون في وكالتهم تجنب التحول إلى مانح استعماري وبأنهم يوفرون المجال لشركائهم للتحرك بأكبر قدر ممكن. وقال (و١) من السويد أن أحد حلولهم لفعالية المساعدات هو توفير تمويل غير مشروط. وفضلاً عن ذلك، حتى المانحون الذين عملوا بشكل مشروط كانوا مدركين لقيود سياساتهم في ظل السياق السياسي المتمثل بالاحتلال. وقال (أ١) من البنك الدولي أن المشكلة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تتعلق بالمال أو قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ إصلاحات في السياسات، بل تعزى المشكلة إلى حقيقة أن التقدم مشروط بما يمكن للإسرائيليين القيام به. وأكد مسؤول أوروبي آخر على ذلك، وأشار أن الإصلاحات الفلسطينية لوحدها ليست كافية، لأنك تحتاج لدعم المانحين والإسرائيليين لتحقيق تقدم حقيقي.

---

[45] Philip Leech, *The State of Palestine: A Critical Analysis*, 1 edition (London; New York: Routledge, 2016), 80–84, 173.

[46] Alaa Tartir, *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994-2008* (Lambert Academic Publishing, 2011), http://documents.worldbank.org/curated/en/1999/01/1561492/promise-challenges-achievements-donor-investment-palestinian-development-1994-1998; Alaa Tartir, 'Neo-Liberalism for Development and Statehood in Palestine: Fayyadism, Aid Dependency and State Building' (BRISMES Annual Conference, London, UK, 2012); Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*, 1st ed. (London: Pluto Press, 2010).

وأبدى العديد من الذين تمت مقابلتهم تخوفهم من القوة التي يتمتعون بها كمانحين وما يعنيه ذلك للفلسطينيين الذين يعملون معهم. وأشار (ح٧) من ألمانيا إلى أن المانحين يحب أن يفهموا السياق ويتعاملوا معه بعناية، وأنهم يجب عليهم العمل بحذر وأن يكونوا مدركين للقوة التي يتمتعون بها، وإلا فمن الممكن أن يتسببوا بالضرر. وقد قدم مثالاً على ذلك العمل في المنطقة ج، والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية. وأشار إلى كيف تقيد السلطات الإسرائيلية بناء البنية التحتية في هذه المنطقة، مما يؤدي إلى قيام العديد من المانحين بالبناء في المناطق أ و ب حيث يحصلون على الموافقة من السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، يجذب المانحون الفلسطينيين من المنطقة ج إلى المنطقة أ و ب حيث تتوفر خدمات وفرص اقتصادية أفضل وقيود إسرائيلية أقل.

وقال (ح٧) أن عملية جذب الفلسطينيين من المنطقة ج إلى تجمعات سكانية أصغر في المنطقة أ و ب ييسر المساعي الإسرائيلية لدفع الفلسطينيين خارج المنطقة ج ويعزز جاهزية إسرائيل لنقل مواطنيها إلى المستوطنات التي تبنيها في الأرض الفلسطينية المحتلة (لمزيد من التفاصيل أنظر السياق في القسم الثالث). ويقوض هذا الاستعمار حل الدولتين الذي يرعاه المانحون منذ 25 عاما ويجعله مستحيل المنال. كما وأن هذه التغيرات الديمغرافية الإجبارية تخالف القانون الدولي والقوانين المحلية لدى العديد من الدول.[47] وبهذه الطريقة، يبدو أن المانحين يلحقون أذى كبير في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تمويلهم.

وأخيراً، أشار (ح٧) إلى أنه هنالك فرق في كيفية تقديم المساعدات بين المانحين من القارة الأوروبية مقارنة بالمانحين الأنجلو-ساكسونيين. وقال أن منظمات الاتحاد الأوروبي أكثر قابلية لتقديم تمويل غير مشروط وقبل المناصرة السياسية في العمل الخيري. ويذكر هنا أنه كان يشير إلى المملكة المتحدة وكأنها أصبحت خارج الاتحاد الأوروبي قبل مغادرتها (المرتقبة) رسمياً من الاتحاد الأوروبي في العام 2019. وأضاف إلى أنه ابتداءً من تشرين أول 2018، هنالك توجه من منظمات الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع بدلاً من تقديم تمويل غير مشروط. وكان (ط١) من فلسطين في غاية التشاؤم وادعى أنه لا يوجد وكالة واحدة بين الفلسطينيين وأن المانحين يحددون كافة الأمور.

المقابلات مقارنة بتحليل التقارير

كما هو موضح في القسم الرابع من هذه الدراسة، كان ولا يزال هنالك اختلاف كبير في وجهات النظر بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشأن كيفية التعامل مع المساعدات للفلسطينيين وأسباب فشلها. وظهر هذا التباين في الآراء جلياً بين المانحين وحتى لدى المانحين أنفسهم – مثلاً، كان هنالك فروقاً كبيرة في الآراء بين الكنديين الذين تمت مقابلتهم. كما وكان هنالك أدلة تشير إلى أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مقيدين بسياسات دولتهم ومؤسساتهم، مما أثر على عملهم الموثق وكيفية تقديمهم المساعدات. ولذلك كانت المقابلات مثيرة للاهتمام، حيث أظهر الذين تمت مقابلتهم فهماً تحليلياً أفضل للأرض الفلسطينية المحتلة مما هو موجود في تقارير منظماتهم أو مؤسساتهم. ومجدداً، كانت كندا مثالاً واضحاً على ذلك، حيث وفرت المقابلات معلومات كبيرة مقارنة بالتقارير التحليلية الضعيفة. وظهر ذلك أيضاً لدى ألمانيا. وعلى غرار ذلك، ظهر ضعفاً ملحوظاً في تحليل السياق لدى البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، مما تناقض مع بعض المقابلات التي وفرت معلومات قيمة.

ويعكس ذلك الطبيعة السياسية لموضوع إسرائيل وفلسطين لدى المانحين، تحديداً الغربيين، وحقيقة أن الوثائق ما هي إلا "حقائق اجتماعية" يتم إعدادها ومشاركتها واستخدامها بطرق منظمة اجتماعياً. ويؤكد ذلك أن "النص هو السياق في آن واحد، فهو ينتج عن

---

[47] 'Customary IHL - Rule 129. The Act of Displacement' (ICRC), accessed 9 November 2018, https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule129; 'Customary IHL - Practice Relating to Rule 130. Transfer of Own Civilian Population into Occupied Territory' (ICRC), accessed 9 November 2018, https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule130; Michael Lynk, 'Khan Al-Ahmar and Israel's Creeping Annexation of the West Bank | Opinion', *Newsweek*, 1 November 2018, https://www.newsweek.com/khan-al-ahmar-israel-creeping-annexation-west-bank-1197501.

العالم الاجتماعي بأكمله ومنتج له"،[48] وبذلك فإنهما لا يمثلان تشخيصاً مهنياً بشفافية. وبكلمات أخرى، كل وثيقة يكتبها أو ينتجها شخص في سياق محدد ولغاية محددة.[49]

ومن الأمور الأخرى التي ظهرت في المقابلات كانت الإجماع على التخوف على أصحاب المصلحة الفلسطينيين الذي يعمل معهم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وعلى العلاقة الخاصة التي تجمعهم بهم، فيقول (أ١) من البنك الدولي أن فلسطين "مكان خاص وشعب خاص". وفضلاً عن ذلك، بصرف النظر عن آرائهم المختلفة بشأن أثر المساعدات وطريقة تقديمها، كان هنالك تخوف من شبح الوضع الراهن، وقال (ح٥) من ألمانيا أنه في الحقيقة نحن نتجه نحو واقع الدولة الواحدة. ولم يكن (ح٧) من ألمانيا متفائلاً بشأن المستقبل، حيث أن حل الدولة وحل الدولتين يعني تنازل أحد الطرفين عن بعض الامتيازات التي يرفضون التنازل عنها. ويظن (ح٧) أنه من المرجح أن تواصل إسرائيل دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى تجمعات مكتظة سكانياً، ومن ثم ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية التي يتواجد فيها الفلسطينيون بأعداد قليلة. وقال (ح٦) من ألمانيا أنه ليس بمقدور المنظمات المانحة فعل الكثير بشكل فردي، حيث أنها جزء من النظام ومتأصلة فيه. وقال، إن أفضل ما بوسعهم فعله هو توفير المعلومات السياسية إلى بلدانهم بهدف إحداث تغيير سياسي. وأضاف، أن هذا من الممكن أن يقود المجتمع الدولي إلى أخذ القانون الدولي بجدية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يبدو أن المجتمع الدولي يتجنبه لغاية اللحظة.[50]

الاستنتاجات

تشير كافة الأدلة إلى أن المساعدات لا تأتي بالنتائج في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما تؤكده الظروف المعيشية والسياسية التي تتدهور بشكل مستمر منذ العام 1993. لقد فشلت أكثر من 35 مليار دولار من المساعدات في عكس هذه التطورات،[51] ومن الممكن أن تكون حتى ساهمت في زيادة الظروف سوءاً من خلال تقديمها بصورة غير مناسبة للسياق، ويشير هذا إلى وجود حاجة لتغيير نموذج المساعدات الحالي بصورة جذرية. ويشمل ذلك الحاجة إلى معرفة كيف تعيق السياسات الحزبية المحلية للمانحين الأقوياء من قدرتها على الحفاظ على نوع من الحياد في تقديم المساعدات لدولة هشة ويتخللها النزاع مثل فلسطين / الأرض الفلسطينية المحتلة. وينطبق ذلك بشكل خاص على المانحين من أمريكا الشمالية، حيث لطالما حدد التعاطف المتعصب مع إسرائيل توجهاتهم في الشرق الأوسط.[52] وهذا يعني أن أي تغيير في طريقة التقديم يحتاج إلى تغيير في القيادة في عملية تنمية فلسطينية بقيت مكانها منذ العام 1993.

---

[48] Patrick Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology the Politics and Poetics of an Ethnographic Event* (London; New York: Cassell, 1999), 5.

[49] Dr Bob Matthews and Liz Ross, *Research Methods: A Practical Guide for the Social Sciences*, 1 edition (New York, NY: Longman, 2010), 277.

[50] Michael Lynk, 'The Challenge for Europe: Making International Law Work for Middle East Peace', *Global Affairs* 0, no. 0 (13 August 2018): 1–15, https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507275.

[51] Alaa Tartir, 'How US Security Aid to PA Sustains Israel's Occupation', *Al Jazeeera*, 2 December 2016, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/security-aid-pa-sustains-israel-occupation-161103120213593.html; Alaa Tartir, 'International Aid to Palestine: Time to Change Course', *Middle East Eye*, 29 December 2017, https://www.middleeasteye.net/columns/international-aid-palestine-time-change-course-1205482743.

[52] John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy*, 1st Edition Thus (Penguin, 2008); Julian Borger and Peter Beaumont, 'Defiant Donald Trump Confirms US Will Recognise Jerusalem as Capital of Israel', *The Guardian*, 7 December 2017, sec. US news, https://www.theguardian.com/us-news/2017/dec/06/donald-trump-us-jerusalem-israel-capital; Shafik Mandhai, 'Trump Threat to Cut Palestine Aid Could "Unravel Oslo"', *Al Jazeeera*, 4 January 2018, http://www.aljazeera.com/amp/news/2018/01/trump-threat-cut-palestine-aid-unravel-oslo-180104073111503.html?__twitter_impression=true; Michael Lynk, 'A Fierce Attachment: Canada, Israel, Palestine and the Harper Years', *The Harper Decade*, 25 August 2015,

وبناءً على هذا المسح، يبدو أنه هنالك طيف بين المانحين التسعة يتعلق بمدى احترامهم للمبادئ المقبولة عالمياً لتقديم المساعدات في سياق المساعدات للفلسطينيين، بما في ذلك تلك التي تحكم فعالية الصرف وعدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الطيف، يبدو أن كندا والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في جهة كمانحين متقهقرين يعملون بموجب تحليل ضعيف يبنون عليه السياسات والتوصيات والتمويل، ولدينا أيضاً من جهة السويد والنرويج والاتحاد الأوروبي الذين يبدون بشكل عام تحليل أدق للسياق واحترام لهذه المبادئ، بينما تقع ألمانيا والبنك الدولي والمملكة المتحدة في مكان ما بالوسط.

ويشير هذا عموماً إلى أنه في أي تغيير في قيادة المانحين في عملية المساعدات للفلسطينيين، يجب أن يكون للمانحين من القارة الأوروبية دور سياسي أقوى واستبدال الأطراف المانحة من أمريكا الشمالية. ومع ذلك، حتى وإن كان تحليل الاتحاد الأوروبي أحياناً مباشراً في تحديد المشاكل، إلا أن العمل أحياناً لا يتبع. فعلى سبيل المثال، أُعيقت أهداف الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة "بمعيقات مقيدة"، أهمها القيود الإسرائيلية المتعلقة بالاحتلال وتخصيص الموارد للمستوطنات، هذا بالإضافة إلى الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب العملية الديمقراطية.[53] ولكن بالرغم من تسليط الضوء على هذه القيود في بيانات الاتحاد الأوروبي، "لم يكن الاتحاد الأوروبي لتاريخه مستعداً ولا قادراً على تناول هذه المعيقات بشكل مباشر برد سياسي فعال."[54] وبذلك، "على الرغم من السياسات التفسيرية والدعم المالي المهول والحوار وتوظيف الأدوات الأخرى،" لم يُظهر تعاون الاتحاد الأوروبي أي أثر على المعيقات أمام تحقيق حل الدولتين.[55]

وعليه، هنالك احتمالية أن الحل المثالي قد لا يكون إعادة تشكيل القيادة السياسية لدى المانحين الغربيين فحسب، بل يجب البحث عن قادة من أطراف سياسية من أماكن أخرى في العالم "غير" الغربي. وفضلاً عن ذلك، احترام الملكية والقيادة الفلسطينية الحقيقية لعملية المساعدات الخاصة بهم هو ما سيحقق النتائج الأفضل، ويشمل ذلك تطوير القدرات المؤسساتية الفلسطينية في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتولي دفة القيادة في عملية المساعدات الخاصة بهم، وبما يتوافق – بالحد الأدنى – مع مبادئ فعالية المساعدات. كما ويجب أن تكون أية مساعدات قائمة على تحليل قوي وحيادي يتناسب مع التمويل في ظروف النزاع، وذلك بهدف عدم إلحاق الضرر. ويجب أن تتوفر كافة هذه التحليلات للفلسطينيين بشفافية، وعلى المانحين بذل الجهود لمواءمة كيفية تقديم المساعدات في ظل وجود نية لرعاية مساءلة المانحين أمام المتلقين.

ومع ذلك، وبالنظر إلى التعقيد الكبير لبيئة المساعدات التي تحتوي عدد كبير من المانحين من مختلف أنحاء العالم، وكل منهم لديه تعقيداته الداخلية الفريدة، من الصعب على الفلسطينيين أو أي طرف غير مختص فهم سبب تقديم المانحين للمساعدات وتوجههم في ذلك بشكل كامل. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد أن يعمل شخص مختص على إعداد ملفات عن كل مانح تتوفر باللغتين العربية والإنجليزية كما هو متوفر في بداية هذه الدراسة بشأن المانحين التسعة. ويجب أن يتم ذلك للمنظمات المانحة الرئيسية التي لديها موازنات عالية من تلك الدول مخصصة كمساعدات للفلسطينيين، مثل أوكسفام والرؤية العالمية وإنقاذ الطفل، والتي تعمل جميعها في

---

http://www.theharperdecade.com/blog/2015/8/21/a-fierce-attachment-canada-israel-palestine-and-the-harper-years; Jeremy Wildeman, 'Undermining the Democratic Process: The Canadian Government Suppression of Palestinian Development Aid Projects', *The Canadian Journal for Middle East Studies* 2, no. 1 (24 August 2017), cjmes.scholasticahq.com; Konrad Yakabuski, 'On Israel, Trudeau Is Harper's Pupil', *Globe and Mail*, 11 May 2018, https://www.theglobeandmail.com/opinion/article-on-israel-trudeau-is-harpers-pupil/.

[53] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 'Evaluation of the European Union's Cooperation with the Occupied Palestinian Territory and Support to the Palestinian People', 8.

[54] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 8.

[55] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 8.

الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل هذا أيضاً تقييم مستقل لما ينفذه المانحون بهدف مساءلتهم وتطبيق أفضل عملية للمساعدات. وتكون التقييمات المستقلة كهذه في غاية الندرة حين يتعلق الأمر بهذا الكم من التمويل في منطقة حساسة، حين يؤخذ بعين الاعتبار فشل هذا التمويل في تحقيق النتائج.

وأخيراً، يجب علينا في أي تحليل أن نأخذ بعين الاعتبار القيود الكبيرة التي تواجه السلطات الفلسطينية (والفلسطينيين كشعب) في عملية التنمية نظراً لاعتمادهم على المانحين وعلى إيرادات المقاصة، وذلك في ظل العيش تحت سيطرة شديدة (وعنيفة) من الاحتلال العسكري الإسرائيلي والمستوطنين المسلحين. كما وأظهر هؤلاء المانحون رغبتهم بمعاقبة السلطة الفلسطينية بسرعة من خلال الحظر وإجبارهم على التغيير في الحكومة عندما تتبع السلطة الفلسطينية سياسات لا يوافقون عليها. وفي هذه الأثناء، قدرة السلطة على الحكم محدودة بسبب التجزئة، وبذلك تسيطر – كحد أقصى – على أكثر من 40% من الضفة الغربية في المناطق أ وب؛ كما ويخضع قطاع غزة لحكم حماس وإسرائيل تسيطر على القدس الشرقية وتلعب الأونروا دور الحاكم بحكم الأمر الواقع للاجئين. ولهذه الأسباب ذاتها، لا يمكن للسلطة الفلسطينية لوحدها تحمل هذا العبء المتمثل بتتبع المساعدات للفلسطينيين. بدلاً من ذلك، يجب أن يتم ذلك في الوضع المثالي من خارج السلطة الفلسطينية من خلال المجتمع المدني الفلسطيني ومراكز الأبحاث بدعم من باحثين دوليين. ويشمل ذلك التمويل تدقيق مستقل وواسع النطاق لمساعدات المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف إنتاج سياسات جديدة لنموذج مساعدات جديد يمكنه المساهمة نحو تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. وقد آن الأوان لهذا التحرك بعد عقود من تدخلات المانحين الفاشلة والأزمات الإنسانية المتوالية، ويمكن استخدام هذه الدراسة كنقطة انطلاق لعملية البحث هذه.

القسم الثالث: السياق

عندما تم توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، كان هنالك تفاؤل منتشر بأن الإسرائيليين والفلسطينيين سيتوصلون للسلام سوياً، وذلك من خلال حل "الدولتين" المقترح في عملية السلام للشرق الأوسط.[56] وللمساهمة في تحقيق هذا السلام، بدأت عدة أطراف حكومية وغير حكومية من المجتمع الدولي بالمساهمة بتمويل كبير لمشاريع التنمية الفلسطينية، وذلك لبناء مؤسسات دولة فلسطينية، بحيث يتم بناء هذه المؤسسات على شاكلة النظرية الغربية الرائجة في السياسة العامة وسياسة التنمية بما يجب أن يبدو عليه "النوع الأفضل من الدولة، كي تكون هذه الدولة الفلسطينية ناجحة، وفي هذه الحالة لضمان السلام. وكان ذلك قائماً على الافتراض بأن المساعدات التنموية ستكون العامل الرئيسي، إلى جانب هذه المؤسسات، الذي سيحقق النمو الاقتصادي الفلسطيني، وبذلك تزويد الفلسطينيين "بمعادلة سلام" تشجعهم، بالتزامن مع بناء الدولة بقيادة المانحين، على المشاركة في بناء السلام مع إسرائيل الليبرالية والديمقراطية.

وقد صرف المانحون ما يزيد عن 35 مليار دولار أمريكي كمساعدات للفلسطينيين منذ العام 1993، وتشير كافة المؤشرات إلى أن هنالك المزيد من الصرف.[57] وهيمنت الدول الغربية منذ العام 1993 على عملية المساعدات للفلسطينيين مالياً وسياسياً وفكرياً، مما منحهم تأثيراً مهولاً على الفلسطينيين، خاصةً بعد انهيار الاقتصاد الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة مع بداية عملية السلام بسبب تشديد الاحتلال العسكري الإسرائيلي والقيود الكبيرة على حرية حركة الفلسطينيين[58] والتزايد السريع في بناء المستوطنات على

---

[56] عكست الترتيبات علاقة قوية في العلاقات الدولية في أمريكا الشمالية، والتي يمكن وصفها بأنها اتكال متبادل غير متكافئ أو علاقة غير متناظرة من الاتكال بحيث تبقى إسرائيل القوة المهيمنة والقائدة. ويُعتقد أن هذا النظام سيكون سلمياً حين تسوده ديمقراطيات ليبرالية "عقلانية". وكان نظام بناء السلام هذا رائجاً في أوساط النيوليبراليين في تلك الحقبة، مثل Joseph S. Nye, 'Soft Power', *Foreign Policy*, no. 80 (1 October 1990): 158, https://doi.org/10.2307/1148580.

[57] Tartir, 'How US Security Aid to PA Sustains Israel's Occupation'; Tartir, 'International Aid to Palestine'.

[58] Sara Roy, 'De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo', *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3 (April 1999): 64–82, https://doi.org/10.2307/2538308.

أراضٍ فلسطينية منهوبة. وبذلك، أصبحت المساعدات شريان الحياة للاقتصاد الفلسطيني والصمود المؤسساتي. كما ووفر هذا الفرصة للمانحين لممارسة ضغوط كبيرة على المسؤولين والقادة السياسيين الفلسطينيين.

وتم صرف جزء كبير من المساعدات في حقبة أوسلو عبر منظمات دولية متعددة الأطراف: الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي.[59] ولعبت الولايات المتحدة خلال أوسلو دور الوسيط، حيث حددت الحدود السياسية لعملية السلام وكيفية توزيع المساعدات، كما وكانت أحد أكبر المانحين للفلسطينيين بتقديمها 7.049 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين 1993 إلى 2016.[60] بينما كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في هذه الفترة أكبر مساهم في مجال المساعدات للفلسطينيين بشكل سنوي،[61] حيث قدم الاتحاد الأوروبي لوحده 1.978 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين 2012 إلى 2016.[62]

وبالرغم من أن الولايات المتحدة مهيمنة على عملية السلام سياسياً، إلى أن هنالك فروق بين توجهات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلق بمساعدات أوسلو، تحديداً لأن الاتحاد الأوروبي ليس حليفاً مقرباً من إسرائيل كالولايات المتحدة.[63] وكان للاتحاد الأوروبي هدف محدد يتمثل في بناء مؤسسات السلطة لفلسطينية كي تتمكن "دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة ومستدامة من العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمان."[64] ومن المرجح أن يشير الاتحاد الأوروبي إلى القانون الدولي أكثر من الولايات المتحدة عند التعامل مع النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، كما وأن الاتحاد الأوروبي أقل تدخلاً من الولايات المتحدة في مسائل الأمن. وبالرغم من قيام الولايات المتحدة بمفاوضة برنامج المساعدات الخاص بها للفلسطينيين من خلال إسرائيل، لم يفعل الاتحاد الأوروبي ذلك؛ وبالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية من خلال مساعدة مباشرة للميزانية، قامت الولايات المتحدة بذلك في ظروف استثنائية بسبب قيود من الكونغرس.

وتدفقت كميات كبيرة من المساعدات من مانحين غربيين آخرين مثل النرويج وكندا. ويشمل المانحون الآخرون الجديرين بالذكر أستراليا ونيوزيلندا واليابان. وساهمت هذه المساعدات في تحديد التكاليف العملية للسلطة الفلسطينية وزودت القيادة الفلسطينية بالأدوات لحشد الدعم المحلي لها، كما ووازنت التكاليف الإسرائيلية لإدارة الاحتلال. ولكن بالرغم من مساهمة هؤلاء المانحون والاتحاد الأوروبي بجزء كبير من تمويل المساعدات للفلسطينيين، إلا أن الولايات المتحدة قد حددت سياسياً حدود صرف هذه المساعدات.

استثمار في السلام

لإنجاح عملية بناء السلام والتنمية للفلسطينيين، افترض المانحون الغربيون أنه على الفلسطينيين الوصول إلى مستوى من التنمية قريب من إسرائيل، نظيرهم الليبرالي الديمقراطي، حيث سيمكنهم ذلك من أن يكونوا شريك عقلاني وأخلاقي قادر على التعايش بسلام حقيقي.

---

[59] Shir Hever, *Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation* (Alternative Information Center, 2008), 20.

[60] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Norway ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, May 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.

[61] يشير هيفر، "تسجيل صرف المساعدات الرسمية غير محايد حيث يستبعد التبرعات من الدول الإسلامية من خلال الزكاة والوسائل الأخرى. كما ولا يسجل البنك الدولي أو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة المساعدات المباشرة للجوامع والمنظمات الدينية" (الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة)، والتي تساعد في جمع البيانات بشأن تدفق المساعدات، Shir Hever, 'Quick Review of Something?', 14 November 2018.

[62] OECD QWIDS concatenated, 2012 to 2016 [Dataset], 'EU Institutions ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, 13 July 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.

[63] Anne Le More, 'Killing with Kindness: Funding the Demise of a Palestinian State', *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)* 81, no. 5 (1 October 2005): 997, https://doi.org/10.2307/3569071.

[64] EEAS, 'Political and Economic Relations', Government, EU Assistance to the Palestinians, 11 April 2016, http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/eu_westbank/political_relations/index_en.htm.

وبالتالي، يجب جعل الفلسطينيين ديمقراطيين ومنحهم مؤسسات دولة حديثة. وفضلاً عن ذلك، اعتقد المانحون أنه إذا ما تم تعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل، وسجل الطرفان في نظام سوق حر، فإن مواطن قوتهما وضعفها ستكمل بعضها البعض، مما ساهم بالتوصل إلى النتيجة بأنهما سيكتسبان أكثر بالعمل سوياً بدلاً من النزاع. وسيكون هذا تقليداً لنموذج السلام الليبرالي الذي طبق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار سوق حر رأسمالي يقود إلى السلام.

وأنيطت مهمة وضع الأسس للخريطة الفكرية، بتأثير من قيادة الولايات المتحدة، بالبنك الدولي. وفي تطوير نموذج المساعدات للأرض الفلسطينية المحتلة، دفعت الولايات المتحدة لأن يكون للبنك الدولي دور قيادي، ويعزى ذلك على الأرجح لحقيقة أن البنك الدولي يمكن ائتمانه بتمثيل رؤية الولايات المتحدة في عملية المساعدات،[65] وأشارت لي مور:

> بقيت الولايات المتحدة في نهاية المطاف صاحب المصلحة الأكبر لدى البنك، وكانت الولايات المتحدة هي التي دفعت لأن يكون دور البنك قيادي في تنسيق المساعدات في العام 1993-1994.[66]

وأعاد البنك الدولي والمانحون تصنيف الأرض الفلسطينية المحتلة بتفاؤل بأنها سياق ما بعد النزاع، ولكنهم استعجلوا في ذلك.[67] وبالتالي، كان نموذج المساعدات الذي طوره صانعو السياسات للفلسطينيين مصمماً لبيئة ما بعد النزاع، وذلك بالرغم من أن النزاع لم ينته فعلياً ولا يوجد أي مؤشرات بأنه سينتهي بعد مرور 25 عاماً من ذلك الوقت.[68] وأنتج صانعو السياسات هؤلاء بعد ذلك نموذج تنمية صنف فيه الفقر الفلسطيني بأنه "مشكلة فنية" منفصلة عن السياسة. وبني هذا النموذج على الافتراض بأن الفقر سيعالج من خلال حل غير سياسي مبني بصورة جيدة، ما يعكس انتشار توجه تكنوقراطي "لحل المشاكل" للتنمية، والذي أصبح مثبتاً في هذه المرحلة.[69] وفضلاً عن ذلك، بالرغم من أن أساس الصرف على التنمية للفلسطينيين سعى إلى رعاية ظروف تساهم في بناء السلام، إلى أن النموذج أكد على الحاجة لحل مشكلة الفقر الفلسطيني بعيداً عن سياسة الاحتلال والنزاع. وبذلك، عكست السبب والأثر من خلال العمل وكأن الفقر كان الدافع للنزاع بدلاً من أنه السبب الرئيسي له، تحديداً الاحتلال العسكري المدمر للأرض الفلسطينية المحتلة.[70]

وقبل إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994، كانت وثيقة *استثمار في السلام* الصادرة عن البنك الدولي في العام 1993 أول وثيقة يشار فيها إلى نموذج التنمية الفلسطيني.[71] وبعكس الآراء التنموية الرائجة والتي تعتبر متغلغلة في هذا الوقت، تبنى المانحون توجها يحتاج فيه الفلسطينيون ومجتمعهم إلى إعادة التشكيل بصورة الغرب، وذلك كي يتم معالجة الفقر من خلال بناء النوع المناسب من

---

[65] البنك الدولي مرتبط بشكل مباشر بالولايات المتحدة، حيث تعتبر الدول المنافسة أن البنك الدولي امتداداً للسياسة الخارجية الأمريكية. *Inside Story - China Banking Checkmate?*, 2015, https://www.youtube.com/watch?v=yioaSWu3fUY&feature=youtube_gdata_player

[66] Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo* (London; New York: Routledge, 2008), 110.

[67] لم يتغير تصنيف إسرائيل وفلسطين بأنه في سياق ما بعد النزاع منذ العام 1993، مما سمح لنماذج المساعدات والسلام الأصلية بالاستمرار دون أي تعديل بحلول العقد الثاني من القرن الحالي CDS-BZU, 'Public Debate on Alternatives to Aid and Neoliberal Development in the OPt (Unpublished)' (Center for Development Studies, Birzeit University, 2011).

[68] Yezid Sayigh, 'Inducing a Failed State in Palestine', *Survival* 49, no. 3 (2007): 9, https://doi.org/10.1080/00396330701564786

[69] مقدمو المساعدات التنموية الليبراليين متفائلين بشأن قوة السياسات في حل المشاكل الحقيقية. David Mosse, *Cultivating Development : An Ethnography of Aid Policy and Practice* (London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2005), 3–4.

[70] Robert A Zimmerman, 'The Determinants of Foreign Aid' (OECD, August 2007), 5, http://www.oecd.org/dev/40699467.pdf

[71] اقرأ، World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington DC: World Bank, 1993).

الدولة الليبرالية الديمقراطية.[72] قدمت هذه الوثيقة نموذج التنمية الذي تم تعزيزه مراراً وتكراراً على مدار الـ 25 عاماً التي تلت عبر تقارير وتوصيات سياساتية متتالية من البنك الدولي. وعملت هذه كخريطة للمانحين الأوروبيين والدوليين بشأن كيفية التقديم، وللفلسطينيين بشأن كيفية التنفيذ. ويمكن وصف النهج الذي اتبعه البنك الدولي بأنه نيوليبرالي اقتصادياً وبأنه مشابه للبرامج الأخرى التي أنشأتها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية في التسعينيات.[73] وتؤكد القيم الرئيسية التي تحدد نموذج البنك للفلسطينيين على الأسواق المفتوحة والدمج الاقتصادي مع إسرائيل والدمج الاقتصادي الإقليمي والليبرالية المالية "والحكم الرشيد" ودعم "الديمقراطية".[74]

وحددت الحكومات المانحة الغربية منذ انطلاق أوسلو بناء المؤسسات الليبرالية والديمقراطية بأنها الأولوية الرئيسية في تنمية فلسطين، وذلك لأنهم أرادوا تحويل السلطة الفلسطينية "جمهورية أخلاقية" كانتية؛ دولة ليبرالية تستمد قوتها من موافقة مواطنيها الحقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن منظور المانحين، في الغالب من غير المحتمل أن تشن دولة كهذه الحرب، ومن المرجح أنها لن تشن الحرب ضد دولة ليبرالية أخرى. وبالتالي، توقعوا أن يحدث بناء السلام من خلال بناء دولة فلسطينية ديمقراطية قائمة على مؤسسات ليبرالية من المرجح أن تعيش باتحاد سلمي مع إسرائيل، والتي تخدم كمثال لهذه الجمهورية الأخلاقية.[75]

كما وأكد البنك الدولي على بناء المؤسسات على أساس افتراضه أن السلطة المركزية (الحكومة) والمؤسسات المستقرة شروط ضرورية للنمو الاقتصادي، مما سيوفر النوع "الصحيح" من الحكومة الليبرالية التي تحوي النوع السليم من المؤسسات للإشراف على نظام اقتصادي حر. وبأدائه هذا الدور، وضع البنك الدولي الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي الفلسطيني وعلاقات السلطة الفلسطينية الاقتصادية مع إسرائيل.[76] وأضيفت بعض الجوانب من ذلك في القانون الفلسطيني، مثل المادة 21 من القانون الأساسي، والتي تنص على أنه "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر."[77]

وبالإضافة إلى توفير أطار فكري للمساعدات للفلسطينيين، كثيراً ما أدار البنك الدولي برامج المساعدات بشكل مباشر. وكان العديد من هذه البرامج ضخماً، مثل برنامج المساعدات الطارئة الذي نُفذ في الفترة ما بين 1994 و1996، ووفر الإطار لنقل مساعدات المانحين الأولية للفلسطينيين. وأشرف البنك الدولي في بعض الأحيان على كيفية صرف السلطة الفلسطينية لأموالها. وبدايةً من العام 2008، أدار البنك الدولي الصندوق الاستئمائي للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، والذي استخدمه المانحون الغربيون لتنفيذ الإصلاحات في السلطة الفلسطينية. واعتمدت الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية على حساب البنك الدولي البنكي، والذي تدفقت من خلاله معظم المساعدات الثنائية للسلطة الفلسطينية. ويشير ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية فقدت السيطرة لفترة محددة على حساباتها

---

[72] Norman Long, 'From Paradigm Lost to Paradigm Regained? The Case for an Actor-Oriented Sociology of Development', *European Review of Latin American and Caribbean Studies*, no. 49 (December 1990): 3–24.

[73] Jason Hickel, 'The World Bank and the Development Delusion', 27 September 2012, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/09/201292673233720461.html; Jason Hickel, 'The Death of International Development', 20 November 2014, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/11/death-international-developmen-201411199142665228 5.html.

[74] أنظر Amundsen, Giacaman, and Khan, *State Formation in Palestine*; Hanieh, 'Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine'.

[75] Immanuel Kant, *Perpetual Peace* (Minneapolis, Minnesota: Filiquarian Publishing, LLC., 2007).

[76] Roy, 'De-Development Revisited', 68.

[77] Erik Bolstad and Tonje Merete Viken, '2003 Amended Basic Law', Legal - it presents a collection of various drafts and amendments related to the Basic Law., *The Palestinian Basic Law* (blog), February 2008, http://www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law.

البنكية لتمويل عملياتها، كما ويشير ذلك إلى أنه يمكن حجب المساعدات إذا شعر البنك الدولي أن الخطة لا تنفذ بالطريقة التي يريدها المانحون الدوليون. وترك ذلك للسلطة الفلسطينية مساحة ضيقة لتطوير سياساتها الخاصة بعيداً عن المطالب الأجنبية.[78]

تدعي إحدى التقديرات في العام 2006 أنه ابتداءً من العام 1997، أدار البنك الدولي حوالي 5% من مجموع المنح بشكل مباشر.[79] ويشير تقدير آخر من البنك في العام ذاته بأن البنك شارك في 20% من كافة مصروفات المانحين منذ العام 1994.[80] ولا تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار المبالغ المالية الكبيرة التي تمر من خلال الآلية الدولية المؤقتة والدعم المالي الأوروبي المباشر للحكومة الفلسطينية (PEGASE) – حيث شارك البنك الدولي بإدارة البرنامجين بتحويل الأموال للأرض الفلسطينية المحتلة بطريقة تجنبت مؤقتاً السلطة الفلسطينية، وذلك بهدف التحايل على نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 والتي فازت فيها حماس. ووفقاً للبيانات التي جمعت من وزارة المالية الفلسطينية، كان البنك الدولي في السنوات الأخيرة واحداً من أربعة مانحين رئيسيين يحافظون على استدامة السلطة الفلسطينية. وكان هؤلاء المانحون في الفترة ما بين كانون ثاني 2012 و أيار 2016: الاتحاد الأوروبي (981 مليون دولار) والسعودية (908 مليون دولار) والبنك الدولي (872 مليون دولار) والولايات المتحدة (477 مليون دولار).[81]

وعلاوة على ذلك، يكمن أكبر تأثير للبنك الدولي في الدور الذي يلعبه كسكرتاريا للجنة الارتباط الخاصة منذ تشكيلها في تشرين أول 1993. ويلتقي أكبر المانحون في هذه اللجنة مرتين في السنة لتحديد كيفية صرف التمويل للفلسطينيين، وترأس النرويج اللجنة، وترعاها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالاشتراك، وتضم اللجنة أعضاء مثل كندا وبعض الدول العربية مثل السعودية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتشمل عضويتها أيضاً مؤسسات قوية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.[82]

تشكيل لجنة الارتباط الخاصة:

الرئيس: النرويج

الراعين بالاشتراك: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

الأعضاء: السلطة الفلسطينية، حكومة إسرائيل، كندا، مصر، صندوق النقد الدولي، اليابان، الأردن، الأمم المتحدة، روسيا، السعودية، تونس

أطراف ثنائية مدعوة: بموجب موافقة أعضاء اللجنة

السكرتاريا: البنك الدولي

---

[78] Adam Hanieh, 'Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power: Part 1', 19 July 2008,http://mrzine.monthlyreview.org/2008/hanieh190708a.html

[79] Shir Hever, 'Foreign Aid to Palestine/Israel', The Economy of the Occupation, February 2006, 8, http://www.ochaopt.org/documents/opt_econ_aic_foreign_aid_opt_may_2006.pdf

[80] 'West Bank & Gaza - The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status February 2, 2006' (World Bank, 2 February 2006), http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:20805929~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294365,00.html

[81] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning', 10.

[82] 'Local Development Forum', accessed 30 November 2017, http://www.lacs.ps/article.aspx?id=6.

الجدول 4 – تشكيل لجنة الارتباط الخاصة

ويتمتع البنك الدولي بتأثير كبير على كيفية تقديم المشاركون في لجنة الارتباط الخاصة للمساعدات، فقبل كل اجتماع، يقدم البنك تقريراً لإعلام الأعضاء بشأن آخر التوجهات الاقتصادية والمالية، ويوفر تحليلاً اقتصادياً ومؤسساتياً. ويساعد القرير في تحديد جدول الأعمال والنقاش في اجتماع المانحين. وتشير لي مور:

> تحدد هذه التقارير، والتي تمتدح بسبب مواعيدها الدقيقة وجودتها وشموليتها، الاستجابة وجدول الأعمال وتخصيص الأموال لمجتمع المانحين بطريقة مشابهة لأثر الدراسة الأولية المكونة من ستة أعداد [استثمار في السلام] وبرنامج المساعدات الطارئة على بناء الإجماع وتشكيل استراتيجية مشتركة للمانحين في السنوات الأولى من عملية أوسلو.[83]

وتولى المانحون في إطار هذه الهيكلية دور قيادي في تحديد كيفية تحقيق الاستدامة للاقتصاد الفلسطيني والسلطة الفلسطينية تحت الاحتلال. وبما أن هدفهم كان تحقيق النمو الاقتصادي لتحقيق سلام الدولتين، هنالك حالياً اجماع عام في أدبيات البحث بأنهم فشلوا بعد 25 عاماً من النزاع العنيف الانحدار الاقتصادي الحاد وانعدام التقدم في بناء الدولة الفلسطينية وفقدان الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع نتيجة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على الملايين من الناس يومياً.[84]

الانحدار الفلسطيني

تسارع بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية بعد توقيع أوسلو، هذا إلى جانب سياسات الإغلاق التي تحد من قدرة الفلسطينيين على دخول إسرائيل أو التحرك بحرية في الأرض الفلسطينية المحتلة أو السفر إلى الخارج والتجارة. ويخالف الإغلاق روح أوسلو، تحديداً بروتوكول باريس لسنة 1994 والذي حدد العلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، خاصةً فيما يتعلق بضمان حقوق هؤلاء الفلسطينيين للعمل في إسرائيل.[85] وفي الواقع، لكي ينجح منطق العنصر الاقتصادي من عملية أوسلو للسلام، يجب أن يتوفر لهؤلاء العمل إمكانية الوصول إلى السوق الإسرائيلي، ولكن بدأ الإغلاق مباشرة بعد بداية عملية السلام.[86] وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد الحوالات المالية المرسلة للأرض الفلسطينية المحتلة، حيث انخفض عدد

---

[83] Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money* (Routledge, 2010), 106.

[84] أنظر Michael Keating, Anne Le More, and Robert Lowe, eds., *Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Palestinian Experience of Disconnection*, illustrated edition (London: Royal Institute of International Affairs, 2005); Nadia Abu Zahra, 'No Advocacy, No Protection, No "Politics": Why Aid-for-Peace Does Not Bring Peace', *Borderlands E-Journal* 4, no. 1 (2005), http://www.borderlands.net.au/vol4no1_2005/abu-zahra_aid.htm; Omar Barghouti, 'Resistance as an Indispensable Component of Development under Colonial Conditions: Boycott Divestment and Sanctions (BDS) as a Case Study', 2012, http://home.birzeit.edu/cds/publications/2011/erisistance.pdf; Samer Abdelnour, 'Unmasking "Aid" After the Palestine Papers', *Al-Shabaka*, March 2011, http://al-shabaka.org/unmasking-aid-after-palestine-papers; Roy, 'De-Development Revisited'; Shir Hever, 'How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?', *Aid Watch*, September 2015; Khalil Nakhleh, *The Myth of Palestinian Development: Political Aid and Sustainable Deceit* (PASSIA, 2004).

[85] UNCTAD, 'Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory', Note by the UNCTAD secretariat (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 15 July 2011), 8, http://unctad.org/en/docs/tdb58d4_en.pdf.

[86] Jeff Halper, *An Israeli in Palestine: Resisting Dispossession, Redeeming Israel* (London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008); UNDP, 'Human Development Report 2009/10: Occupied Palestinian Territory' (Jerusalem, Palestine: United Nations Development Programme, 2010), http://hdr.undp.org/sites/default/files/nhdr_palestine_en_2009-10.pdf; OCHA, 'Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2012' (occupied Palestinian territory, Palestine: United Nations Office for the

الفلسطينيين القادرين على العمل في إسرائيل، كما وأدى إلى فقدان مصدر دخل تفاقم بسبب التدمير الإسرائيلي المتواصل والصريح للتجارة والصناعة الفلسطينية. ويعتبر هذا أحد الأسباب الرئيسية للتدهور الحاد في الاقتصاد الفلسطيني بعد العام 1993.[87] كما وقوض بناء المستوطنات الإسرائيلية ترابط الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى تجزئة الفلسطينيين في تجمعات معزولة يحكمها حالياً فصائل فلسطينية متنافسة في قطاع غزة والضفة الغربية، وإسرائيل في القدس الشرقية والمنطقة ج، والتي تشكل غالبية أراضي الضفة الغربية.

Coordination of Humanitarian Affairs, 2013), http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fragmented_lives_annual_report_2013_english_web.pdf.

[87] S. Roy, ed., *The Economics of Middle East Peace: A Reassessment: 3* (JAI Press, 1999); Sara Roy, 'Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility', *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4 (1 July 2001): 5–20.

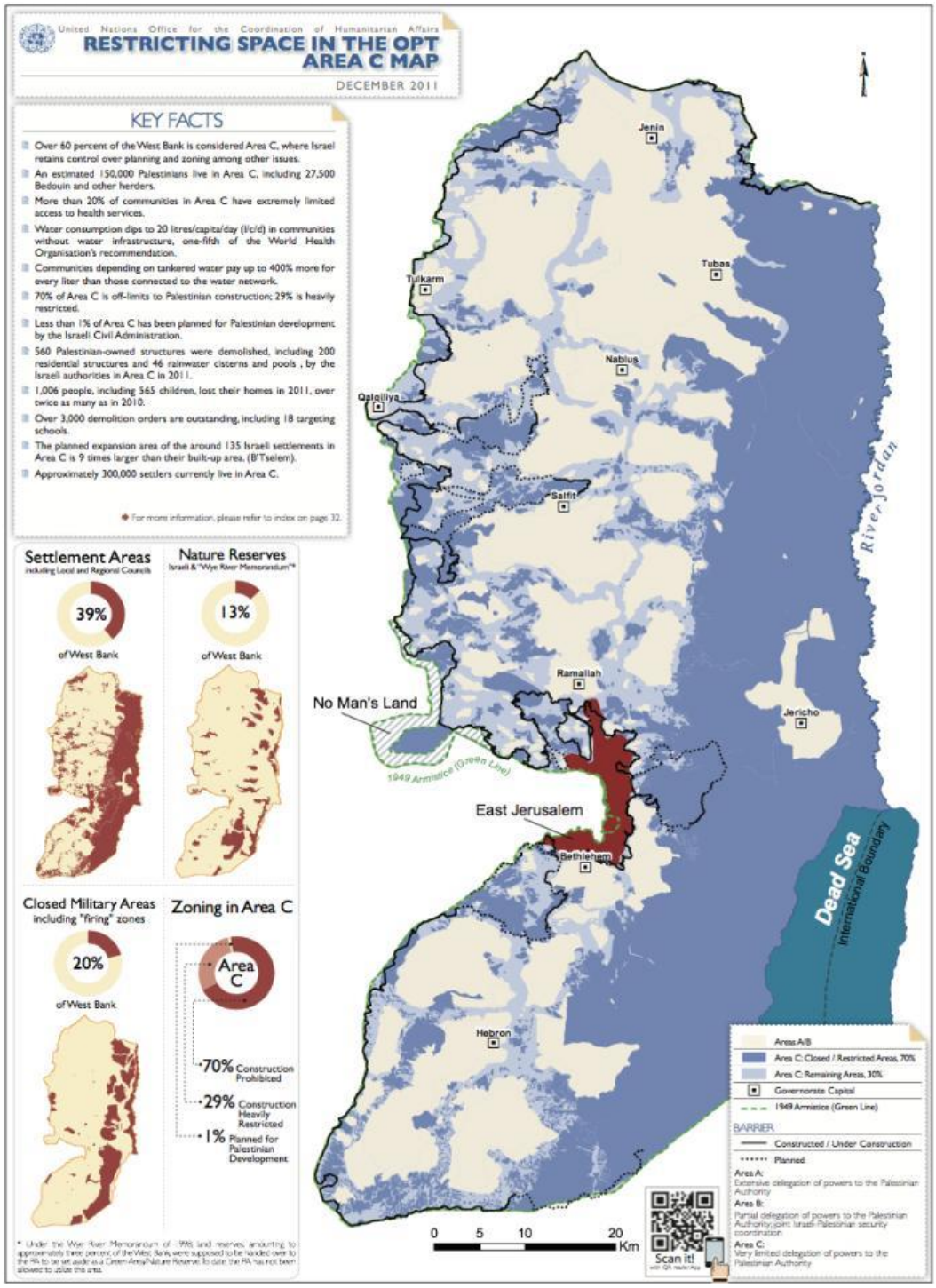

الخريطة 1 – تقييد المساحة في الأرض الفلسطينية المحتلة: خريطة المنطقة ج | كانون أول 2011[88]

[88] UNOCHA, 'Restricting Space in the Occupied Palestinian Territory: Area C Map Dec 2011', United Nations, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory, 21 January 2012, https://www.ochaopt.org/content/restricting-space-occupied-palestinian-territory-area-c-map-dec-2011.

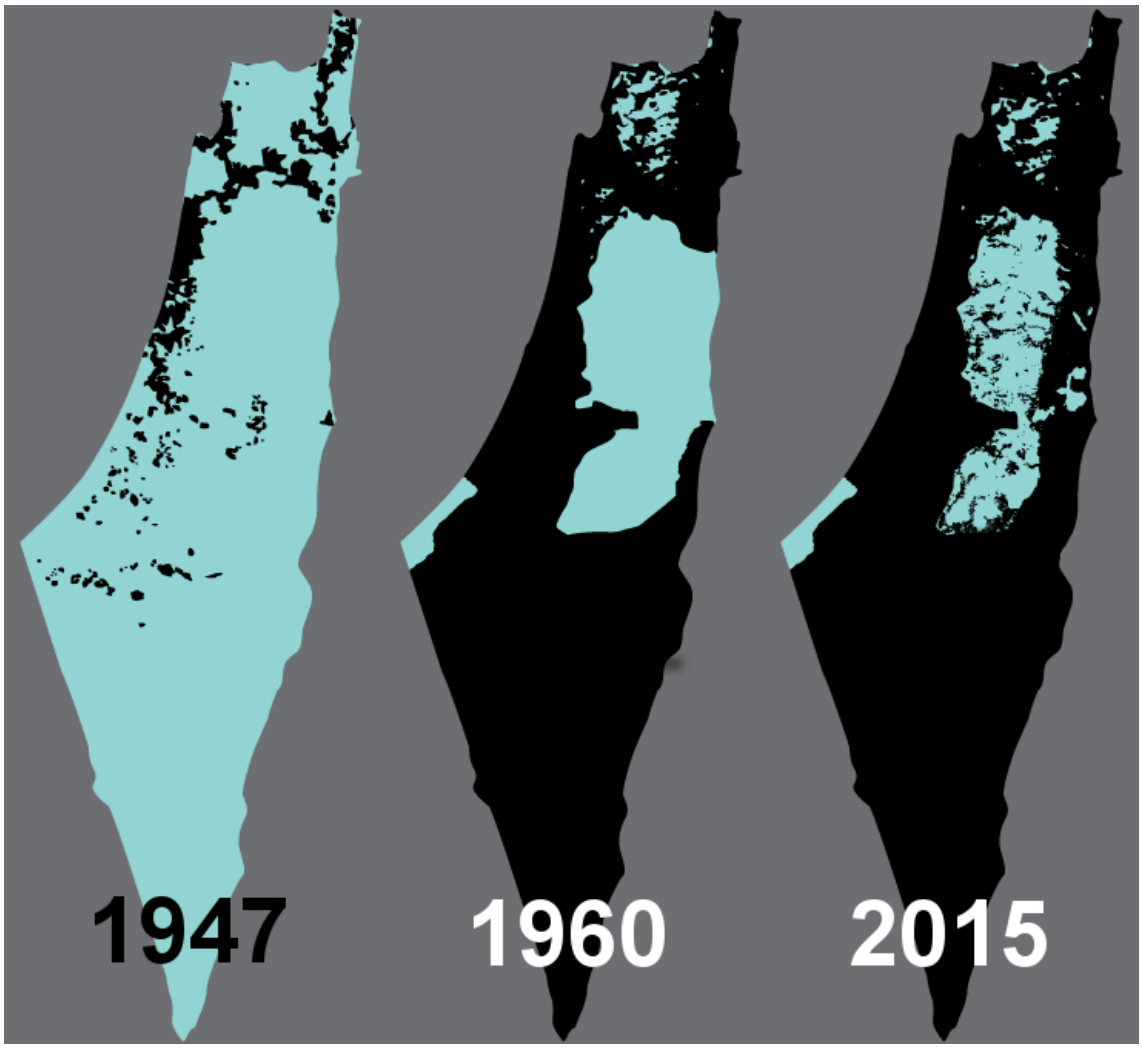

الخريطة 2 – تقلص الأراضي الفلسطينية 1947، 1960، 2015[89]

كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة بنهاية تسعينيات القرن الماضي في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل أوسلو، واستمر الوضع بالتدهور.[90] وأدى هذا المزيج من الإغلاق وبناء المستوطنات إلى تجزئة وتدمير الاقتصاد الفلسطيني. وبالأخذ بعين الاعتبار نموذج التنمية والسلام القائم على نمو القطاع الخاص، تشير كافة المؤشرات إلى انحدار خطير. وأشار البنك الدولي في أيار 2017 أن "قطاع الصناعة، والذي عادةً ما يعتبر واحداً من أهم محركات النمو القائم على التصدير، راكد وأن حصته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 19% في العام 1994 إلى 11% في العام 2015."[91] وبالإضافة إلى تقدير البنك الدولي بأن حصة قطاع الصناعة

---

[89] تمثل الأراضي باللون الفاتح أراضي فلسطينية. 'Palestine Shrinking Expanding Israel', Visualizing Palestine, accessed 29 September 2015, http://visualizingpalestine.org/visuals/shrinking-palestine/index.html.

[90] The World Bank, 'Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza' (Government of Japan and World Bank, 2000), 14.

[91] Mark Eugene Ahern, 'West Bank and Gaza - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee' (The World Bank, 4 May 2017), 7, http://documents.worldbank.org/curated/en/878481496148097124/West-Bank-and-Gaza-Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.

في الاقتصاد الفلسطيني قد انخفضت للنصف، انخفضت أيضاً حصة قطاع الزراعة، الذي كان يعتبر العمود الفقري للحياة الاقتصادية الفلسطينية، من 12% إلى 4% في الفترة ذاتها.[92]

ونتيجة لهذا التدهور الاقتصادي، أصبح الفلسطينيون يعتمدون على المساعدات الأجنبية للنجاة. حيث استُبدل تدهور القطاع الخاص بأموال المانحين لتغذية الاقتصاد. وتشير بيانات الاقتصاد الكلي لمرحلة ما بعد أوسلو إلى أن التزايد في الاعتماد على المساعدات يفوق أي توسع اقتصادي. وبالرغم من ازدياد حصة الفرد الواحد من المساعدات بنسبة 14.74% في الفترة ما بين 1996 و2006، انخفض الدخل القومي الإجمالي للفلسطينيين في الفترة ذاتها بنسبة 27%. والاعتماد العام على المساعدات ازداد من 14.42% في العام 1996 إلى 35.34% في العام 2006.[93] وكان القطاع الخاص يشكل 80% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1991، في حين أصبحت المساعدات الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد بنسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009.[94]

ونتيجةً للاعتماد على المساعدات، كان النمو غالباً في خدمات القطاع الخاص خلال العقدين المنصرمين.[95] وحافظت أموال المساعدات القادمة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة على استدامة السلطة الفلسطينية وسددت رواتب الفلسطينيين، كما وتستخدم هذه المساعدات لشراء البضائع الأساسية، وتأتي هذه البضائع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من مزودين إسرائيليين، وبذلك فهي تساهم بإثراء المحتل.[96] وبحلول العام 2017، شكلت الصادرات الفلسطينية 19% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكلت الصادرات 56% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يضع الأسس لنقص غير مستدام في التجارة بنسبة 37% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر من النسب الأعلى في العالم. وكان هذا الفرق الكبير يسد في دخل العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والحوالات المالية للعمال الأجانب والمساعدات الأجنبية.[97] ويقدر هيفر أن 72% من المساعدات الأجنبية ينتهي بها المطاف في الاقتصاد الإسرائيلي.[98] وبالرغم من تدهور الاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو، شهد الاقتصاد الإسرائيلي نمواً ملحوظاً.[99]

ولكن الظروف التي لا مفر منها والمتمثلة بانعدام الأمان الفلسطيني تعتبر أكثر أهمية من الاقتصاد، فخلال عملية السلام، اتسمت الحياة اليومية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة بانعدام الأمان والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان.[100] وأصبح الفلسطينيون دائماً متأثرين بالقلق والتوتر والحزن والمآسي والبؤس – بالإضافة إلى الإحباط والعجز والغضب والحرمان والمعاناة.[101] وتهدم منازل الفلسطينيون بشكل روتيني وتصادر الممتلكات كوسيلة للعقاب الجماعي أو لتمهيد الطريق أمام المستعمرين الإسرائيليين. ولغاية شهر

---

[92] Ahern, 7.
[93] Hever, *Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation*, 29.
[94] Tartir, *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994-2008*.
[95] Ahern, 'West Bank and Gaza - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee', 7.
[96] اقرأ Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*.
[97] UNCTAD, 'Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory', Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people, Trade and Development Board, Sixty-Fifth Session, Geneva, 1-4 October 2018, Item 6 of the Provisional Agenda (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 28 July 2018), 5, http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb62d3_en.pdf.
[98] Hever, 'How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?', 1.
[99] 'Gross Domestic Product and Uses of Resources, in the Years 1995-2013' (CBS, Central Bureau of Statistics, 10 September 2015), 1, http://www1.cbs.gov.il/shnaton66/st14_02x.pdf.
[100] 'A Routine Founded on Violence', B'Tselem, 11 November 2017, http://www.btselem.org/routine_founded_on_violence.
[101] Rita Giacaman et al., 'Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory', *The Lancet* 373 (7 March 2009): 343–343.

نيسان 2017، واجه 269,000 فلسطيني في الضفة الغربية و213,000 فلسطيني في القدس الشرقية خطر الترحيل القسري.[102] وفي هذه الأثناء، فإن معايير الصحة والقراءة والكتابة والتعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة أدنى منها في إسرائيل بدرجة كبيرة.[103]

وفي هذه الأثناء، وصلت ظروف الحكم الذاتي الفلسطيني إلى أدنى مستوياتها في العام 18/2017 بعد 25 عاماً من بناء الدولة بقيادة المانحين و10 أعوام على الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة والذي ألغى نتائج الانتخابات الفلسطينية في العام 2006، ما ترك حركة فتح مسؤولة عن الضفة الغربية وحماس عن قطاع غزة (لمزيد من المعلومات أنظر القسم الرابع "التمكين المحلي مقابل الشروط"). وكما تشير منظمة هيومن رايتس ووتش، تعتقل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتعذب الناقدين والمعارضين السلميين – كما تفعل حركة حماس التي يقاطعها المانحون في قطاع غزة. وفضلاً عن ذلك، مع تعمق الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحماس، يستهف كل منهما أنصار الآخر.[104] ونتيجة لذلك، أوصت منظمة هيومن رايتس ووتش في العام 2018 بأن يوقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحكومات الأخرى المساعدات لوحدات أو وكالات محددة متورطة في الاعتقالات التعسفية والتعذيب إلى أن تنأى السلطات عن هذه الممارسات وتحاسب المسؤولين عن هذه الاعتداءات.[105] ولكن في العام ذاته، كانت إدارة ترامب الأمريكية تخفض التمويل بشكل ملحوظ لخدمات الصحة والتعليم للفلسطينيين، بما في ذلك كافة الدعم الأمريكي للاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا، في ظل مواصلة تمويل أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية.[106]

وعلى الرغم من أن أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية يمكنها ممارسة قوة إكراهية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، إلا أنها ليس بمقدورها حمايتهم من العنف اليومي المنتشر الذي تمارسه إسرائيل والمستوطنون هناك. كما وأعاد المانحون بناء الأجهزة الأمنية بعد الانتفاضة الثانية للتنسيق مع إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأدى ذلك إلى إعادة توجيه السلطة الفلسطينية نحو قمع مقاومة الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة بدلاً من مواجهة الاحتلال.[107] كما وتعتمد سلطة فتح على إسرائيل لضمان صمودها المالي، وانخفض دعم المانحون إلى 17% من مصروفات السلطة الفلسطينية في العام 2017، والذي رافقه أثر سلبي على القوة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[108] وجعل ذلك السلطة الفلسطينية تعتمد بشكل أكبر على حكومة إسرائيل، لأن 70% من عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية تجمعها إسرائيل قبل تحويلها للسلطة الفلسطينية[109] بموجب بروتوكول باريس للعام 1994.

ويزود هذا القوات المحتلة الإسرائيلية وسيلة ضغط إضافية للسيطرة على الفلسطينيين، حيث أنه بإمكان إسرائيل حجب هذه العائدات من الضرائب عن السلطة الفلسطينية بسبب خلافات سياسية كوسيلة لتغيير سياسة السلطة الفلسطينية، وكثيراً ما تفعل ذلك.

---

[102] 'Palestine - ECHO Factsheet - 2017 April' (European Commission - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, n.d.), 1, http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/palestine_en.pdf.

[103] Giacaman et al., 'Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory', 342.

[104] 'Palestine: Authorities Crush Dissent' (Human Rights Watch, 23 October 2018), https://www.hrw.org/news/2018/10/23/palestine-authorities-crush-dissent.

[105] 'Palestine'.

[106] 'Two Authorities, One Way, Zero Dissent Arbitrary Arrest and Torture Under the Palestinian Authority and Hamas', United States (Human Rights Watch, 2018), 20.

[107] Alaa Tartir, 'The Palestinian Authority Security Forces: Whose Security?', *Al-Shabaka*, 16 May 2017, https://al-shabaka.org/briefs/palestinian-authority-security-forces-whose-security/.

[108] The World Bank, 'Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee', 18 September 2017, 1.

[109] Anas Iqtait, 'The Taming of the Palestinian Authority', *Foreign Policy*, accessed 3 October 2018, https://foreignpolicy.com/2018/10/02/the-taming-of-the-palestinian-authority-clearance-revenue-israel/.

المناسبات التي أوقفت فيها إسرائيل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية تشمل:

- في آب وأيلول 1997 بعد تفجير في القدس
- من شهر كانون أول 2000 إلى كانون أول 2002 خلال الانتفاضة الثانية
- من آذار 2006 إلى تموز 2007 بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة
- بعد توقيع السلطة الفلسطينية على اتفاق المصالحة مع حماس في أيار 2011
- بعد محاولة السلطة الفلسطينية تحديث صفتها في الأمم المتحدة وقبولها عضواً في وكالة الأمم المتحدة الثقافية، اليونيسكو، في تشرين ثاني 2011
- بعد تشرين ثاني 2012 عندما صوتت الهيئة العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على الاعتراف بدولة فلسطين
- في كانون ثاني 2015، سعت إسرائيل لمحاكمة قادة فلسطينيين بجرائم حرب كرد فعل لمحاولة الفلسطينيين الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية

(جمعت مؤسسة الحق ما سبق)

- في تموز 2018، أقر الكنيست قانوناً يسمح بخصم رواتب الفلسطينيين المتهمين بالإرهاب من عائدات الضرائب الشهرية (حوالي 130 مليون دولار) تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية.

الجدول 5 – المناسبات التي أوقفت فيها إسرائيل عائدات الضرائب الفلسطينية 1997-2018[110]

ويعيش الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت سلطات مختلة وظيفياً يحركها و/أو يقاطعها المانحون، أو تحت حكم إسرائيلي مضطهد في القدس الشرقة والمنطقة ج. ونتيجة لذلك، يواجه الفلسطينيون حالياً أزمات تتعلق بالمياه والكهرباء والبنية التحتية والبيئة.[111] وبحلول العام 2017، كان لا يزال أكثر من 40% من 4.8 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بحاجة لمساعدات إنسانية وحماية.[112] وعلى الرغم من محافظة المانحين نظرياً على حل الدولتين، إلى أنه في الواقع لم يتمكن الفلسطينيون من الهرب من احتلال إسرائيلي أصبح أشد مما كان عليه في العام 1993. ففي ذلك الوقت، كان الفلسطينيون يتعرضون جماعياً للإذلال، والذي يعتبر أحد أشكال الاعتداء المرتبطة بالصحة النفسية السلبية، وهو أحد تكتيكات الحرب المعروفة.[113] وفي هذه الدولة الواحدة التي تتسم بتعايش منفصل وغير متكافئ (بدرجة عالية)، وهي حالة من الفصل يشار إليها بالهافرادا باللغة العبرية،[114] يشار إلى الحكم الإسرائيلي بالفصل

[110] William Mosse and Atlex Consulting, 'Israel's Relatiatory Seizure of Tax - A War Crime to Punish Palestinian ICC Membership' (Ramallah, Palestine: Al Haq, 2015); Ori Lewis, 'Israel Enacts Law to Freeze Palestinian Funds Equal to Prisoners'...', *Reuters*, 2 July 2018, https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-payments/israel-enacts-law-to-freeze-palestinian-funds-equal-to-prisoners-stipends-idUSKBN1JS2NB.

[111] 'TD/B/62/3 Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*', Sixty-second session, Item 10 (b) of the Provisional Agenda (Geneva: UNCTAD, 6 July 2015), 12–13.

[112] 'Palestine - ECHO Factsheet - 2017 April', 1; 'Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2016' (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, May 2017), 1, https://www.ochaopt.org/content/fragmented-lives-humanitarian-overview-2016.

[113] Giacaman et al., 'Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory', 844.

[114] Visualizing Palestine, 'Hafrada/Apartheid', Visualizing Palestine, accessed 4 November 2018, https://visualizingpalestine.org/visuals/hafrada-apartheid..

العنصري بشكل متزايد.[115] وقد أصبحت الظروف في غزة كارثية، حيث أن الاقتصاد والقاعدة الإنتاجية منعدمان وأصبح القطاع حالة إنسانية تعتمد على المساعدات بشدة،[116] وقد حذرت الأمم المتحدة بأن القطاع سيصبح غير قابل للسكن بحلول العام 2020.[117]

الاستيطان الاستعماري

يناقض الفصل وعدم المساواة في إطار وحدة سياسية واحدة روح نموذج الدولتين، والذي يتصوره العديد من المناصرين لعملية أوسلو، بوجود وحدة سياسية إسرائيلية وأخرى فلسطينية تعيشان بسلام إلى جانب بعضهما البعض. ولكن هذا أصبح الواقع الوحيد عند تنفيذ أوسلو بالتوازي مع تسارع في البرنامج الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة دون أي مقاومة مجدية من المجتمع الدولي. في العام 1972، كان هنالك 10,531 مستوطن فقط يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة،[118] وعند توقيع أوسلو في العام 1993، كان هنالك 110,000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين تواجد 146,000 آخرين في القدس الشرقية.[119] وبحلول العام 2002، ارتفع إجمالي عدد المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 380,000.[120] وفي العام 2013، وصل عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية لوحدها إلى 350,000، في حين تواجد 300,000 آخرين في القدس الشرقية.[121]

ويسر هذا البناء الاستيطاني ضم إسرائيل لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية والقدس الشرقية.[122] ويقول مايكل لينك، المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، "لا يوجد أي دولة في العالم تنشئ مستوطنات مدنية في أراضٍ محتلة إلا إذا كان الضم هو هدفها" – ولهذا السبب، صنف المجتمع الدولي ممارسة "زراعة المستوطنين" كجريمة حرب بموجب ميثاق روما 1998، المادة 8(1)(ب)(viii).[123] وفي حين إسرائيل تنكر أن الضفة الغربية، والتي تشير إليها بتسمية "يهودا والسامرة"، محتلة وترفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة هناك، إلى أن الموقف الذي تبديه للعالم هو أنه لا يزال لديها استعداد للمفاوضة بشأن الوضع المستقبلي لهذه الأرض مع الفلسطينيين.[124] وفي الوقت ذاته، تم دمج البنية التحتية لهذه الأرض، من شبكة الصرف

---

[115] White, 'Exclusive: Amnesty Pledges to Consider If Israel Is Committing Apartheid', *Middle East Monitor*, 21 November 2017, https://www.middleeastmonitor.com/20171121-exclusive-amnesty-pledges-to-consider-if-israel-is-committing-apartheid/; Desmond Tutu, 'Apartheid in the Holy Land', *The Guardian*, 29 April 2002, sec. World news, http://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment; Richard Falk, 'A/HRC/25/67 Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967, Richard Falk', Twenty-fifth session, Agenda Item 7 (UN General Assembly Human Rights Council, 13 January 2014); Virginia Tilley, *Prof Virginia Tilley at 'Oslo at 25: A Legacy of Broken Promises' Conference* (Middle East Monitor, 2018), https://www.middleeastmonitor.com/20181005-prof-virginia-tilley-at-oslo-at-25-a-legacy-of-broken-promises-conference/.

[116] UNCTAD, 'Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory', 28 July 2018, 8.

[117] 'TD/B/62/3 Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*', 11.

[118] 'Comprehensive Settlement Population 1972-2010' (Foundation for Middle East Peace, n.d.).

[119] 'Israel's Settlement Policy in the Occupied Palestinian Territory', American Friends Service Committee, accessed 16 April 2014, https://afsc.org/resource/israel%E2%80%99s-settlement-policy-occupied-palestinian-territory.

[120] 'Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank, May 2002' (B'Tselem, May 2002), http://www.btselem.org/publications/summaries/200205_land_grab.

[121] انسحبت إسرائيل من مستوطناتها في غزة في العام 2005 "سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة".

[122] Lynk, 'Khan Al-Ahmar and Israel's Creeping Annexation of the West Bank | Opinion'.

[123] Michael Lynk, 'A/73/45717 Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967 - Advance Unedited Version', Seventy-third session, Item 74 (b) of the provisional agenda, Item 74 (B) (Geneva: UN General Assembly Human Rights Council, 22 October 2018), 14.

[124] Lynk, 14

الصحي إلى أنظمة الاتصالات وشبكة الكهرباء، في النظام المحلي الإسرائيلي بشكل كامل.[125] ويعكس هذا كيف أن إسرائيل بدأت في الممارسة باتخاذ خطوات تستجيب مع مزاعم السيادة على الضفة الغربية بعد بداية الاحتلال في حزيران 1967 – ودليلاً على ذلك تصاعدت هذه الأعمال بشكل كبير في السنوات الأخيرة.[126] وتنص المادة 7 من القانون الأساسي الإسرائيلي على أن "الدولة تعتبر تنمية المستوطنات اليهودية قيمة وطنية وستعمل على تشجيعها وتعزيز بنائها ودمجها."[127]

ويمكن وصف بناء المستوطنات في الضفة الغربية بشكل مشروع بأنه "استيطان استعماري". ويعني هذا إبادة او طرد الغالبية العظمى من السكان الأصليين على أرض محتلة، يليها "غمر" هذه الأراضي (أي الأرض الفلسطينية المحتلة) ديمغرافياً بمستوطنين من أراضي دولة الاحتلال (أي إسرائيل) و/أو مستوطنين من عدة مناطق أخرى (أي المستوطنون اليهود القادمون من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وروسيا).[128] كما ويمارس العنف ضد السكان الأصليين، بما في ذلك الأشكال اليومية من الإذلال والاستبعاد والفصل العنصري، مما ييسر هذا الغمر الديمغرافي. وتنفذ هذه العملية جزئياً بشكل غير رسمي، وجزء منها بموافقة رسمية بموجب قوانين الدولة الاستيطانية المحتلة.[129]

ومن صفات المجتمع الاستيطاني هي الهوية العرقية الاستبعادية وتوقعات الحكومة الذاتية. دائماً ما يعتبر المستعمرون مدنيين، بغض النظر عن تصرفاتهم ويمنحون ذات الحقوق والالتزامات التي تمنح مواطنو الدولة. وعليه، فإنهم مصنفون بأنهم مختلفون بشكل جذري عن أولئك الذين احتلوهم وصادروا أملاكهم. ويعتبر السكان الأصليين بدورهم كالأطفال وغير المتحضرين، وبأنهم يفتقرون للقدرات وغير ناضجين ويفتقدون للمنطق والكفاءة، وعلى هذا الأساس، فإنه بالإمكان حجب حقوقهم بشكل معقول من قبل دولة تعتبرهم غير مستحقين للمساواة السياسية أو الاجتماعية. وهذا مزيج قوي من "المساواة بين أبناء العرق الواحد" و"استبعاد أبناء العرق الآخر."[130]

ومن الخصائص الأساسية لهذا الاستعمار "اتجاه مؤسساتي مستدام للحلول مكان السكان الأصليين."[131] وهذا لا يجعل من التنمية أمر غير محتمل فحسب، بل يجعلها مستحيلة، لأن التنمية الفعالة ستعيق من عملية الحلول مكان السكان الأصليين، وبالتالي سينظر لها الكيان المحتل بقلق. ولهذا السبب تقوض إسرائيل أي عمل تنموي يتم من خلال القلة القليلة من المانحين المستعدين للعمل في المنطقة ج. وفي الوقت ذاته، سيأخذ الكيان المحتل ويستخدم أية موارد متوفرة لدى السكان الأصليين للمساعدة في تسريع عملية الاستعمار، بما في ذلك استخدام عمال السكان الأصليين لبناء البنية التحتية.

وإنها ليست بمصادفة أن يعتبر القانون الدولي الحديث عملية الضم غير قانونية، وبأنه لا يسمح بأي استثناء لممارسة تعتبر كارثة غير مقبولة من المعاناة الإنسانية في أوقات سيئة.[132] كما وأنها ليست بمصادفة أن يعتبر التهجير القسري للسكان، خارج المنطقة ج في

---

[125]Lynk, .15
[126]Lynk, .14
[127] Lynk, .16
[128] Lorenzo Veracini, 'The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation', *Journal of Palestine Studies* 42, no. 2 (1 April 2013): 27, https://doi.org/10.1525/jps.2013.42.2.26.
[129] Duncan Bell, 'The Dream Machine: On Liberalism and Empire', in *Remaking the World: Essays on Liberalism and Empire* (Princeton University Press, 2016), 22, http://www.academia.edu/12999578/_The_Dream_Machine_On_Liberalism_and_Empire_.
[130] Bell, 20–21.
Patrick Wolfe, 'Purchase by Other Means: The Palestine Nakba and Zionism's Conquest of Economics', *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (1 January 2012): 134, https://doi.org/10.1080/2201473X.2012.10648830.
[132]Lynk, 'A/73/45717 Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967 - Advance Unedited Version', 7.

الضفة الغربية مثلاً، جريمة حرب بموجب القانون الدولي.[133] وفي الواقع، إذا ما احتُرم القانون الدولي بالكامل، فإنه من المرجح أن تكون كل عملية استيطان استعماري صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

القسم الرابع: المقابلات

ولفهم بيئة المساعدات بصورة أفضل، أعددت عشرات المقابلات مع مسؤولين كبار في ثمانية من تسعة من أكبر المانحين الغربيين الذي يقدمون المساعدات التنموية الرسمية للأرض الفلسطينية المحتلة. وكان هدفي من لقائهم فهم بيئة المساعدات لفلسطين من خلال خبراتهم وللتحقق من المعلومات المذكورة في تقارير دولتهم/وكالتهم وغيرها من الوثائق الرسمية. كما ويوفر هذا منظور لا يمكن الحصول عليه من خلال التقارير المتوفرة للجمهور. وأعدت المقابلات بالأخذ بعين الاعتبار أن هذه التقارير منتجات اجتماعية موضوعية وليست حيادية بطبيعتها (أنظر القسم الخامس: تحليل الوثائق)، وهي مسألة مهمة عند تناول موضوع مسيَّس بدرجة كبيرة مثل إسرائيل وفلسطين. وينطبق هذا بدرجة كبيرة على الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وكندا، حيث تتواجد مجموعات ضغط قوية مناصرة لإسرائيل والتي أنشأت بيئة سياسية تقمع الأفراد والمنظمات الذين يطالبون بحقوق مساوية للفلسطينيين.

ولهذا السبب، تم الحفاظ على سرية كافة المقابلات في هذه الدراسة، سواء كان الشخص الذي تمت مقابلته يشعر بضرورة ذلك أم لا. وكانت كافة المقابلات شبه منظمة، وبالتالي، قدمنا أنا والشخص الذي تمت مقابلاه أفكارنا وخبراتنا في عملية إنتاج البيانات بشكل يعرف باسم "مقابلة تعاونية".[134] واعتمدت هنا على سلسلة من المحفزات بدلاً من الأسئلة للتعلم من الأشخاص الذين قابلتهم بشأن خبراتهم والتحديات التي واجهوها وقصص النجاح التي يريدون تسليط الضوء عليها. وأتيح المجال بأكبر قدر ممكن للأشخاص الذين قابلتهم للإجابة على الأسئلة أو مناقشة الموضوع العام بطريقتهم وبكلماتهم.[135]وكان من المفترض أن تتيح لي المقابلات شبه المنظمة كباحث المجال للقيام بكل ما بوسعي لتشجيع المشاركين على التحدث بشأن الأحداث والمشاعر والآراء التي لديهم بشأن موضوع البحث أثناء تأملهم في عملية تمويل المساعدات للفلسطينيين وأثرها. وكان القصد من هذه السرية التامة أيضاً زيادة صراحة الأشخاص الذين قابلتهم، ولكن من الصعب التحقق من أثر ذلك بسبب الطبيعة السياسية للموضوع والأدوار المهنية التي يشغلها الأشخاص الذين قابلتهم في تمثيل دولتهم و/أو مؤسستهم.

ومن منطلق استكشافي، كان القصد من هذا التوجه السماح لي باكتشاف ما يعتبره المشاركون مهماً في عملهم والغاية من المساعدات للأرض الفلسطينية المحتلة واللغة التي يستخدمونها في الحديث بشأن المساعدات. وقد فتح هذا المجال لي للنظر في خصائص مختلفة من عملهم، في ظل تحديد وإيضاح الإيجابيات والسلبيات لهذه الظاهرة الاجتماعية مقارنة بالأهداف المرجوة من مساعدات المانحين بشكل عام في الأرض الفلسطينية المحتلة وعملهم بشكل خاص. ومن منظور تفسيري، ساعدتني المقابلات شبه المنظمة في إيضاح سبب تجربة وفهم الناس لظاهرة اجتماعية محددة للمساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع الأخذ بعين الاعتبار تجاربهم وآرائهم ومشاعرهم لفهم سلوكهم أو مواقفهم بصورة أفضل. وكان هذا النهج تقييمي أيضاً، حيث حاولت أن اتحقق من آراء الأشخاص الذين قابلتهم بشأن الظاهرة الاجتماعية التي مروا بها.

وبالنظر للطبيعة الحساسة لإجراء المقابلة، احتفظت بملاحظات مكتوبة ومشفرة وتغاضيت عن نيتي الأصلية لتسجيل المقابلات بعد معرفتي أن التسجيل سيجعل هؤلاء المسؤولين لا يشعرون بالراحة عند حماية سرية هوياتهم. كما حاولت قدر الإمكان لقاء هؤلاء

---

[133]Lynk, 14.
[134] Ann Oakley, 'Interviewing Women: A Contradiction in Terms', in *Doing Feminist Research*, ed. H. Roberts (Routledge, 1981), 44, http://eprints.ucl.ac.uk/115795/.
[135] Jane Elliott, *Using Narrative in Social Research: Qualitative and Quantitative Approaches* (SAGE, 2005), 32.

المسؤولين في مكان يرتاحون به. وكان هذا أحد أسباب سفري لعدد من الدول للقائهم شخصياً في مكاتبهم أو في مكان محايد، وقليلاً ما أجريت المقابلة عبر الهاتف أو سكايب. وكان لذلك فائدة إضافية حيث تمكنت من فهم موقع وثقافة مكان عملهم.

وأخيراً، بالرغم من أن المقابلات كانت سرية، من الضروري لي كباحث أن أتأكد من أن المستجيبين للمقابلات تنقل آرائهم بصورة منصفة. وحاولت ذلك من خلال منح القارئ دليل كافي لإظهار التعقيدات والمشاكل في تفسيري لكلماتهم. وكان هدفي إنارة السجل التاريخي وتوفير تفسير مقبول لربط مختلف الحقائق والأفكار ببعضها البعض.[136] وللتمكن من ذلك، اضطررت للقيام بكل ما بوسعي لأكون منصفاً وموضوعياً قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من المستحيل أن أكون موضوعياً بشكل كامل كباحث في ظاهرة اجتماعية مشتركة،[137] ولكن هذا ضرورياً للوصول إلى الوضع المثالي هذا.

الأشخاص الذين أجريت معهم القابلات

تواصلت عموماً مع 155 شخص محتمل لمقابلتهم، ولكنني في نهاية المطاف قابلت 37 شخص. وكانوا في الغالب مسؤولين كبار في مؤسسات حكومية ومتعددة الأطراف وأهلية من الأطراف المانحة الذين تبحثهم هذه الدراسة. وكانت هذه المقابلات معمقة. ولكن كان من بين هؤلاء الأشخاص شخصين أكاديميين وشخص آخر من المجتمع المدني الفلسطيني من الذين يراقبون عملية المساعدات. وفضلاً عن ذلك، عمل المراقب الفلسطيني لدى ثمانية من الأطراف المانحة الذين تغطيهم هذه الدراسة (الولايات المتحدة، كندا، النرويج، السويد، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي). ولم تأتي المحاولات العديدة لترتيب لقاء مع مسؤولين بريطانيين بأية نتائج.

وكان الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات موظفين في مراحل مختلفة من الفترة التي تغطيها الدراسة، حيث منهم من كان قائماً على عمله في العام 2017، ومنهم من كان موظفاً في السابق. وكان لبعضهم خبرة كبيرة في المنطقة أو الموضوع (في بعض الأحيان تعود الخبرة إلى التسعينيات من القرن الماضي)، في حين أن آخرين كان لهم خبرة أكثر حداثة. وكما كان متوقعاً، كانت هذه المجموعة مثقفة للغاية ومثيرة للاهتمام، وأضافت مجموعة مختلفة من المنظورات والمفاهيم والأفكار التي لم تتوفر في تقارير مؤسساتهم المكتوبة. وكما لاحظت في بحثي السابق بشأن منسقي المشاريع الكندية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كان الأشخاص متعددي الجنسيات الذين قابلتهم من المانحين التسعة في هذه الدراسة يأخذون أدوارهم بجدية عالية كمزودين للمساعدات يدعمون المجتمع المدني الفلسطيني وبناء الدولة وبناء السلام.[138] وعند حديثي معهم، تفاجأت من مدى تقييدهم بنيوياً، سواء بموجب الصلاحيات الممنوحة لهم و/أو الواقع السياسي لوكالتهم أو حكومتهم. وبصرف النظر عما إذا كانت جهود المساعدات ناجحة أم لا (من منظور إنساني أو تنموي)، كانوا دائماً يعبرون عن نية عاطفية قوية لأداء عمل جيد للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من أنه من الصعب دائماً لأي فرد أن يكون عمله تحت المجهر، خاصة العمل في المناطق الصعبة التي يكون فيها النجاح غير مرجح، ويمكن أن يكون هذا الاستثمار العاطفي سبباً لتحول بعض الأشخاص الذين قابلتهم إلى دفاعيين بشأن عملهم في بعض

---

[136] أنظر Jennifer Hochschild, 'Conducting Intensive Interviews and Elite Interviews', 2009.

[137] "يقبل العديد من الباحثين الاجتماعيين بالفلسفة التخطيئية (اللامعصومية) – أي أنهم يقرون بأنه لا يوجد أي أساس آمن بشكل مطلق للمعرفة، وبالتالي فإن كافة المزاعم بمعرفة شيء ما دائماً ما تكون من حيث المبدأ غير مؤكدة وقابلة للإصلاح. ويعتقد المؤمنين بهذه الفلسفة أنه لا يمكن تحقيق الموضوعية في نتائج تقصي ما (أي في الادعاء نفسه) لأن مزاعم المعرفة لا تعكس أو تمثل واقع مقدم بشكل مستقل أبداً. لا يمكن لمزاعم المعرفة أن تكون موضوعية بموجب حقيقة أنها تعبر عن الأشياء كما هي "في الواقع" لأننا لا يمكننا أبداً المعرفة بيقين. بدلاً من ذلك، الحكم على ما إذا كانت المزاعم بالمعرفة موضوعية ما هو إلاّ تقييم لإجراء التحري." Victor Jupp, *The SAGE Dictionary of Social Research Methods* (1 Oliver's Yard, 55 City Road, London England EC1Y 1SP United Kingdom: SAGE Publications, Ltd, 2006), http://srmo.sagepub.com/view/the-sage-dictionary-of-social-research-methods/SAGE.xml.

[138] Jeremy Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012' (PhD, University of Exeter, 2016).

المقابلات. وكان لدي الانطباع بأنهم، بغض النظر عن النتائج الفعلية لعملهم، كانوا متفانين بصدق لتحسين حياة الفلسطينيين. ولذلك، في إحدى الحالات، غضب اثنان من الذين قابلتهم مني من بداية المقابلة وكان أسلوبهم هجومي بدلاً من حوار ونقاش، وقد وصل بهم المطاف إلى التشكيك بقدراتي كباحث عدة مرات. وفي المقابلة ذاتها، ناقشا كيف أمسكا مسؤولاً إسرائيلياً كان يعارض مجالات عديدة من عملهم.[139] وفي حالات أخرى، بدا على أحد الأشخاص الذين كنت سأقابلهم أنه يختلق رحلة عمل لتجنب المقابلة معي في اللحظة الأخيرة. وخلال مقابلة أخرى، غادر الشخص الذي كنت أقابله في وسط النقاش، وبدا أنه يختلق وجود موعد آخر بعد أن جلس لبضعة دقائق محمر الوجه "ومفنجراً" عينيه ويتملص من الإجابة، وكان واضحاً خوفه خوض النقاش بشأن المساعدات لفلسطين.

وكان الخوف عاملاً مساهماً لعدم تمكني من ترتيب مقابلة شخصية مع مسؤولين بريطانيين في وزارة التنمية الدولية البريطانية، لا في المملكة المتحدة أو في الميدان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي كنت أحاول ترتيب هذا الاجتماع، كانت الوزارة تخضع لإشراف بريتي باتل، وزيرة الخارجية للتنمية الدولية المعروفة بمناصرتها لإسرائيل. واتضح مدى التزامها الشخصي حين أجبرت على التنحي من منصبها بسبب مخالفتها البروتوكولات البرلمانية البريطانية بزيارتها إسرائيل سراً برفقة أفراد من اللوبي المناصر لإسرائيل للقاء مسؤولين حكوميين إسرائيليين في زيارة حاولت أن تظهرها بأنها "إجازة". وخلال هذه الزيارة، اقترحت باتل تحويل أموال المساعدات البريطانية إلى الجيش الإسرائيلي لاستخدامها في الجولان المحتل، والذي يعتبر احتلاله غير قانوني بموجب القانون الدولي،[140] (غير أن الحكومة البريطانية لا تعتبر هذا الاحتلال غير قانوني).[141] وقد أقامت ما لا يقل عن عشرات الاجتماعات خلال هذه الزيارة مع عضو اللوبي المؤثر لورد بولاك، مدير أصدقاء إسرائيل المحافظين لمدة 25 سنة منذ العام 1989. ويبدو أن هذا كله كان يتوافق مع سياسات باتل المناصرة لإسرائيل والتي شملت في العام 2016، قراراً لتخفيض المساعدات للأرض الفلسطينية المحتلة بقيمة 17 مليون جنيه إسترليني، وهو قرار أثر على قطاع غزة المنكوب.[142] وهذا التحول إلى موقف مناصر لإسرائيل صراحةً قد بعث الخوف في قلوب الوزارة بشأن الاجتماع مع الباحث لمناقشة المساعدات لفلسطين. كما ويجدر بالذكر أن عدد من المراقبين أشاروا إلى أن البيروقراطية البريطانية كانت في حالة من الشلل منذ التصويت على مغادرة الاتحاد الأوروبي (Brexit) في حزيران 2016. وقال أحد المسؤولين من الاتحاد الأوروبي أن المملكة المتحدة مشغولة في مغادرة الاتحاد الأوروبي، وانعكس ذلك على السياسات الموجهة نحو أمر لا تتعلق بهذا الجانب.

وعدا عن بضعة حوارات يمكن وصفها بغير الودية، كان جو المقابلات عموماً ترحابي وقد خصصوا الوقت للقائي ومناقشة هذا الموضوع. كما وكانوا صريحين وسلطوا الضوء على موضوع المساعدات للأرض الفلسطينية المحتلة والتنمية وبناء السلام. وأنا أعتبر نفسي محظوظاً لتمكني من لقائهم والتفاعل معهم جميعاً. وكما كان الحال في التجارب السابقة في إجراء المقابلات مع نخبة

---

[139] تشكل هذه المعارضة من المسؤولين الإسرائيليين تحدياً كبيراً أمام عمل المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال، وتشابه تجربتهم هذه مع المسؤولين الإسرائيليين تجارب أخرى في عدة مقابلات. Jeremy Wildeman, 'NGO Hush Money: Trading Silence for Access and Privilege (Reblogged)', Academic & Philantropy Blog, *Nora Lester Murad* (blog), 12 September 2012, http://www.noralestermurad.com/ngo-hush-money-trading-silence-for-access-and-privilege-reblogged-from-i-think-therefore-ir/.

[140] Al Marsad, 'Background - Israeli Occupation of the Golan', Al-Marsad, accessed 3 June 2018, http://golan-marsad.org/about/background/.

[141] Elise Reslinger, 'The Patel Case: An Aid Worker's Perspective', *DevLog@Bath* (blog), 29 November 2017, https://cdsblogs.wordpress.com/2017/11/29/the-patel-case-an-aid-workers-perspective/; Joe Watts, 'Priti Patel Discussed Giving British Foreign Aid Money to Israeli Army, Downing Street Confirms', *Independent*, 7 November 2017, http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/priti-patel-israel-army-idf-foreign-aid-money-british-holiday-meetings-netanyahu-international-a8041716.html?amp.

[142] David Miller, 'Leaving by the Back Door: Priti Patel and the Crisis of Corruption', *IPR Blog* (blog), 10 November 2017, http://blogs.bath.ac.uk/iprblog/2017/11/10/leaving-by-the-back-door-priti-patel-and-the-crisis-of-corruption/.

الأطراف المزودة للمساعدات للفلسطينيين، شعرت بإحباط ملحوظ لدى جميعهم تقريباً بسبب عدم إحراز أي تقدم نحو بناء السلام والتدهور المستمر في ظروف الفلسطينيين المعيشية، وأشعر أنهم محبطون من القيود السياسية المفروضة عليهم كمزودين للمساعدات.

فيما يلي بعض المواضيع التي أثيرت في هذه النقاشات. كافة الأشخاص الذين قابلتهم مجهولي الهوية، ولكن المانح/المؤسسة التي يمثلونها مرمزة بالأحرف الآتية:

- أ = البنك الدولي
- ب = صندوق النقد الدولي
- ج = الولايات المتحدة
- د = كندا
- هـ = النرويج
- و = السويد
- ز = الاتحاد الأوروبي
- ح = ألمانيا
- ط = فلسطين

وطلب مني بعض الذين قابلتهم عدم اقتباسهم بتاتاً، وفي كافة الأحوال، أشير فقط لمنطقة جغرافية عامة لإضافة طبقة أخرى من السرية لهويات الذين قابلتهم.

التغذية الراجعة من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

تنسيق المانحين

لطالما لعب المانحون الدوليون دوراً محورياً في عملية أوسلو للسلام وكان لهم أثراً مفصلياً عليها، وذلك بسبب صرفهم الضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة وبسبب دعمهم الاقتصادي والعسكري الكبير لإسرائيل.[143] وبما أن تركيز هذه الدراسة عل صرف المانحين على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولا تتناول الدعم المقارن لإسرائيل، فإنه من الضروري أن نبدأ بتذكر ثلاثة من أهم المبادئ الأساسية لفعالية المساعدات المذكورة في إعلان باريس 2005:

- **الملكية:** تضع الدول النامية استراتيجياتها لتخفيض الفقر وتحسين مؤسساتها ومعالجة الفساد.
- **التنظيم:** تنظم الدول المانحة أنشطتها بموجب هذه الأهداف وتستخدم الأنظمة المحلية.

[143] Hever, 'Foreign Aid to Palestine/Israel'; Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*; Hever, 'How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?'

- **المواءمة:** تنسق الدول المانحة الإجراءات وتبسطها وتشارك المعلومات لتجنب الازدواجية.[144]

ويتم التركيز هنا على المعرفة والقيادة المحلية إلى جانب دعم بناء القدرات. والهدف من التنظيم المنسق بموجب الاستراتيجيات المحلية هو جعل المساعدات أكثر فعالية وتسهيل إمكانية الوصول إلى التمويل الذي يحتاجه أصحاب المصلحة المتلقين. وفي هذه الحالة، يتمتع المانحون بخبرة 25 سنة لتطوير أنظمة ناجحة للفلسطينيين.

وأشار أحد المسؤولين الأوروبيين الذين أجريت معهم المقابلات في هذه الدراسة إلى أن الطرف الثالث في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو المانحون. وتعتبر أهمية الدور الذي يلعبه المانحون نقطة أساسية تركز عليها الأدبيات الثانوية بشأن تدخل المانحين في ظروف النزاع، مع الإشارة إلى القوة التي يتمتعون بها لتغيير ديناميكيات النزاع – للأفضل أو للأسوأ.[145] كما وقال المسؤول الأوروبي ذاته أن لجنة الارتباط الخاصة تشعر كمؤسسة أنها مسؤولة عن سلامة الفلسطينيين وعملية السلام. ولهذا السبب، يلتزم المانحون الأعضاء فيها بتحويل كمية كبيرة من المساعدات للشعب وللعملية أيضاً. وأضاف هذا المسؤول أنهم يعتبرون التنسيق والتمويل من خلال الأمم المتحدة أو السلطة الفلسطينية ضرورياً كي تكون مساعداتهم ذات فعالية.

وقال (ز٢) أن الاتحاد الأوروبي، كمؤسسات وكدول أعضاء، ينسقون ويقررون فيما بينهم بشأن من يفعل ماذا في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالحديث في العام 2017، قال أنهم نسقوا نشاط المانحين في السنوات الثلاثة المنصرمة بنجاح كبير. وقال أن ذلك يشمل أيضاً العمل مع الشركاء الأوروبيين الذين ليسوا في الاتحاد الأوروبي مثل السويد والنرويج. وقال (ز٢) أنهم يتمنون أن تنتقل قصص النجاح في التنسيق مثل الحالة الفلسطينية إلى دول أخرى في العالم، ولكنهم في جميع الأحوال سعداء بأن ذلك يحصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال مسؤول آخر أن الاجتماع مقيداً بمختلف "الخطوط الحمراء" التي وضعتها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ولكنه أضاف أن الدول الأوروبية وجدت الكثير من الأمور المشتركة للسماح ببرامج وتنفيذ مشترك. وقال المسؤول أنه كان هنالك عمل جاد خلال الأعوام 2015-2016 أدى في العام 2016 إلى تنسيق منظم على المستوى المحلي بين المقرات الرئيسية لتحديد استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي. وقال المسؤول أن العمل الجماعي الذي تبع ذلك من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والشركاء يعتبر مدعاة للفخر، مما يعكس مشاعر (ز٢) الإيجابية بشأن هذه النتيجة. وأكدت الأدبيات الأكاديمية الصادرة عن بيتشي هذا التوجه نحو تنسيق أوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة.[146]

ولكن (هـ٣) قال أن التنسيق بين المانحين وشركاء التنمية محدود عموماً، وأن هذا لا يزال يشكل تحدياً أمام فعالية المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال (هـ٣) أن هنالك الكثير من القواعد والأنظمة المختلفة – بالإضافة إلى العديد من المشاريع – الموجودة بين مختلف المانحين/شركاء التنمية، وأن هذه الفروق تقوض محاولة فهم ما يحدث والتنسيق فيما بينهم، وأنه من الصعب التأكد ما إذا كان هنالك ازدواجية في الأنشطة لتجنبها.

---

[144] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'.
[145] Anderson, *Do No Harm*.
[146] Federica Bicchi, 'Information Exchanges, Diplomatic Networks and the Construction of European Knowledge in European Union Foreign Policy', *Cooperation and Conflict* 49, no. 2 (1 June 2014): 239–59, https://doi.org/10.1177/0010836713482871.

... هنالك الكثير من القواعد والأنظمة – بالإضافة إلى العديد من المشاريع بين مختلف المانحين/شركاء التنمية ... وتقوض هذه الفروق مفهوم التنسيق.[147]

وفي هذه الأثناء، قال بعض من أجريت معهم المقابلات أنه من الصعب تطوير سياسة متسقة في الاتحاد الأوروبي بسبب وجود عدة آراء قوية بشأن فلسطين (أي الخطوط الحمراء). وقال (ح٥) أنه لا يوجد إجماع بين دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 بشأن ما يجب أن تكون سياستهم بشأن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، ناهيك عن الخلاف في داخل الدول أنفسها في هذا الصدد. وأضاف (ز١) أن الاتحاد الأوروبي منقسماً بين الدول الأعضاء التي تريد بناء علاقات أقوى مع إسرائيل والدول الأخرى التي تريد مساءلة إسرائيل بشكل أفضل وإجبارها على تحقيق التزاماتها نحو عملية السلام وتحسين معاملتها للفلسطينيين. كما وقال (ز١) أن الاتحاد الأوروبي لم يفعل الكثير في فترة حكم أوباما واعتمد عليه في القيادة.

وقال (ز٢) أن اجتماعات لجنة الارتباط الخاصة تعتبر تجربة مفيدة في تنسيق المانحين وصناعة السياسات، وقال إن البنك الدولي في هذه اللجنة يقدم مدخلات قوية ومشاريع متينة. وأضاف أنه على الرغم من أن البنك الدولي لا يتمتع بتأثير قوي على الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يلعب دوراً مهماً يشمل التقارير المالية نيابة عن الفلسطينيين وإيصال الموارد للفلسطينيين، وبسبب العلاقة الجيدة بين البنك الدولي وإسرائيل. وقال (ز١) أن تقارير البنك الدولي تعتبر مصدراً مهماً من المصادر العديدة التي ينظر فيها الاتحاد الأوروبي لاتخاذ القرار.

بينما قال (ح٣) أنهم يريدون مشاهدة تمويل عربي أكثر اتساقاً. وقد أثيرت هذه المسألة في عدة مقابلات، حيث قال (ح٣) أن المانحين العرب يأتون ويغادرون حسب الوضع السياسي، مثل التدخل إذا كانت السلطة الفلسطينية على وشك الانهيار. وأضاف أن الفشل يتمثل في مشاهدتك المانحين العرب وإسرائيل يتدخلون. وتدخل إسرائيل هنا يتمثل في تحويل الأموال التي كانت من المفترض أن تحولها للسلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس للعام 1994 من عملية أوسلو.[148] وهذه الأموال هي الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب البروتوكول، والتي غالباً ما تحجزها إسرائيل حين تريد معاقبة السلطة أو إجبارها على تبني سياسة ما.[149] وينتج عن حجز هذه المبالغ انعدام أمان كبير للسلطة الفلسطينية يعيق التنمية، كما ويمثل استخدام الاحتلال العسكري لقوة كبيرة لتحقيق نتائج سياسية.

بناء المؤسسات وبناء الدولتين

قال مسؤولاً قابلته من المؤسسة المالية الدولية أنهم يفهمون أن البنك الدولي، بصفته الموجه الرئيسي للمانحين، لم يركز على مكافحة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة بقدر ما يركز على بناء المؤسسات لدولة فلسطينية مستقبلية. وهذه العبارة صحيحة خاصة في الفترة ما بين 2008-2009 إلى 2011-2012 بعد الانتفاضة الثانية. وشعر بأن النتائج الإيجابية ساهمت في إعلان البنك الدولي في العام 2012/2011 أن السلطة الفلسطينية لديها مؤسسات قوية. وقد أكد (ح٣) على هذا أيضاً، حيث قال إن الإدارة المالية وعمليات الحوكمة لدى السلطة الفلسطينية في العام 2011 كانت أفضل من عدة دولة أخرى. ولكن المسؤول من المؤسسة المالية

[147] الشخص (هـ٣).

[148] B'Tselem, 'The Paris Protocol', The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, B'Tselem, 1 January 2011, http://www.btselem.org/freedom_of_movement/paris_protocol

[149] Mosse and Atlex Consulting, 'Israel's Relatiatory Seizure of Tax - A War Crime to Punish Palestinian ICC Membership'.

الدولية ذاته قال أن التقدم في بناء المؤسسات توقف منذ ذلك الحين، ويمكن القول أيضاً بأنه تراجع. وأضاف أنه يتفهم في فترة التراجع هذه، يمكن للبنك الدولي الآن التركيز على تخفيض الفقر أكثر من التركيز على بناء المؤسسات.

ومع ذلك، قال العديد من الذين أجريت معهم المقابلات أن الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية يشكل الهدف التنموي الرئيسي لهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويتوافق ذلك مع نموذج التنمية الأصلي الذي وضعه المانحون في بداية التسعينيات، والذي ينص على بناء ديمقراطية فلسطينية ليبرالية ونظام اقتصاد حر من خلال مؤسسات الدولة "الصحيحة". وكان من المفترض أن يؤدي ذلك إلى الحفاظ على عملية أوسلو والمساعدة في بناء السلام. ولم يتغير هذا الهدف بالنسبة للعديدين. وقال (د١)+(د٢)+(د٣)+(د٤)+(د٥) أن هدف كندا الأساسي مثلاً منذ أوسلو كان دعم حل الدولتين وبناء دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام، وقال (د٧) أن هذا الهدف لم يتغير ليومنا هذا.

ويقول (أ٣) أنه وقعت نقطة تحول مبكرة لعملية بناء الدولة فيما يتعلق بالسياسة في العام 1998، حين فشلت السلطة الفلسطينية بإقامة الانتخابات. وكما يقول بعض المسؤولين أن السلطة الفلسطينية كانت جاهزة لحكم دولة بحلول العام 2011-2012، يقول (أ٣) أنها كانت جاهزة لذلك أيضاً في العام 1998. وقال أنه كان هنالك تفاؤلاً كبيراً في أواخر التسعينيات بأن ذلك سيحدث، ولكن إلغاء انتخابات المجالس البلدية في ظل نمو الأطراف السياسية الإسلامية أوضح على أرض الواقع للفلسطينيين أن الدولة الديمقراطية لن تصبح حقيقة. وحدث ذلك أيضاً خلال فترة تصاعد وتيرة بناء المستوطنات الإسرائيلية، والذي أثار غضباً فلسطينياً كبيراً. ونتيجة لذلك، بدأت السلطة الفلسطينية تفقد الشرعية في تلك المرحلة. وتراود (أ٣) الشكوك أن الولايات المتحدة بإدارة بيل كلينتون آنذاك لم تمانع إلغاء الانتخابات.[150]

كما يقول بعض المسؤولين أن السلطة الفلسطينية كانت جاهزة لحكم دولة بحلول العام 2011-2012، يقول [أحد الذين أجريت معهم المقابلات] أنها كانت جاهزة لذلك أيضاً في العام 1998.[151]

وبصفتها الوسيط السياسي المعين ذاتياً للإشراف على عملية السلام،[152] كان تأثير الولايات المتحدة على المانحين الآخرين في عملية التنمية كبير. وباستخدام كندا كمثال، تناول (د٦) مدى تأثير الولايات المتحدة على سياسة كندا في الدعم. واستذكر (د٦) قصة عن الجنرال دايتون الذي أشرف على تدريب قوى الأمن لدى السلطة الفلسطينية أثناء عمله (2005-2010) مديرا لمكتب المنسق الأمني الأمريكي في القدس، والذي يتبع لوزير الخارجية الأمريكي.[153] كان دايتون صديق وزير التعاون الدولي الكندي آنذاك، بيف أودا (2007-2012)، في حكومة هاربر المحافظة (2006-2015)، وكان كثيراً ما يزور كندا. ويقول (د٦) أنه بعد تشكيل "حكومة التكنوقراط" الفلسطينية في الضفة الغربية سنة 2007، كان دايتون في أوتاوا وطلب منه الوزير أودا المشورة بشأن كيفية دعم كندا تلك الحكومة. وقبل مغادرته، قال دايتون شيئاً شبيهاً بالآتي "لإراحة أعصاب إسرائيل، يجب علينا أن نبين أنها لن تتعرض للهجوم، وبعد ذلك ستسير كافة الأمور على ما يرام عندما تشعر إسرائيل بالراحة." ويقول (د٦) أن كندا اختارت التركيز على تمويل قطاعي

---

[150] أثارت زوجة الرئيس هيلاري النقطة ذاتها في أيلول 2006 حين رشحت نفسها لإعادة الانتخاب في مجلس الشيوخ، حيث قالت السيناتور كلينتون "لا أعتقد أنه كان علينا الدفع لإقامة الانتخابات في الأراضي الفلسطينية، أعتقد أن ذلك كان خطأ فادح"، وأضافت "إذا كنا نريد الدفع لإقامة انتخابات، كان يجب علينا التأكد من أننا قمنا بشيء لضمان من سيفوز." Ken Kurson, '2006 Audio Emerges of Hillary Clinton Proposing Rigging Palestine Election', *Observer*, 28 October 2016, https://observer.com/2016/10/2006-audio-emerges-of-hillary-clinton-proposing-rigging-palestine-election/.

[151] الشخص (أ٣).

[152] Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo*, 2008, 109.

[153] Mark Perry, 'Dayton's Mission: A Reader's Guide', *Al Jazeeera*, 25 January 2011, sec. News/Investigative, https://www.aljazeera.com/palestinepapers/2011/01/201112514573221955 5.html.

العدالة والأمن، وذلك بالرغم من أنها كانت تنظر في أولويات تنمية أخرى. وأضاف (د٦) أن كندا اختارت أن تمنح الأولوية للتمويل الإنساني، لأنه بخلاف ذلك ستضطر إسرائيل لتسديد تلك التكاليف "ولن يسرها" ذلك. ويقول (د٦) أن الاجتماعات التنسيقية الأخرى مع البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خرجت بمقترحات لتبني توجه مشابه لنصيحة دايتون، ولكن (د٦) اقترح بأن دايتون حدد برنامج المساعدات الكندي في تلك الزيارة.

وقال (د٦) أيضاً أن دايتون والولايات المتحدة أرادوا أن يصبح النظام القانوني لدى السلطة الفلسطينية أفضل في إمساك "الأشخاص السيئين" لإرضاء إسرائيل، وذلك كي تبدأ إسرائيل برفع القيود، مما سيؤدي إلى تجديد مفاوضات السلام. وعليه، أرادت كندا في إحدى المراحل "المساعدة" في إعادة صياغة قانون العدالة الفلسطيني بالرغم من أن التعديلات لم تكن ممكنة بموجب القانون الفلسطيني في ظل حكومة تكنوقراط غير منتخبة. ويقول (د٦) أن المجتمع المدني الفلسطيني استاء من تركيز كندا على حبس الناس بدلاً من حمايتهم في المحاكم. كما ويقول (د٦) أن الفلسطينيين فهموا المعادلة بقولهم "أنتم الكنديون تحبسون الفلسطينيين كي تشعر إسرائيل بالراحة."

"أنتم الكنديون تحبسون الفلسطينيين كي تشعر إسرائيل بالراحة"[154]

كما واقترح (د٦) أن عملية الحبس كانت السبب الرئيسي لعدم ثقة العديد من الفلسطينيين بقوات الأمن الفلسطينية. وقال (د٦) أن الفلسطينيين تساءلوا لمن هذا الأمن وما الذي تفعله قوات الأمن الفلسطينية للفلسطينيين؟ وهذه من المخاوف الموثقة.[155] فقوات الأمن الفلسطينية لا يمكنها حماية الفلسطينيين من العنف الإسرائيلي وغير قادرة على الاستجابة لعنف المستوطنين ويطلب منهم إلقاء أسلحتهم والتراجع فور حضور القوات الإسرائيلية. وأشار (د٦) إلى أن المواطنين العاديين في الأرض الفلسطينية المحتلة كرهوا دايتون. وأشار إلى أن الفلسطينيين اعتبروا عمله بأنه لإرضاء إسرائيل ليس لمساعدة الفلسطينيين، حيث ركز دايتون على "العدالة" التي تمحورت حول حبس الفلسطينيين. وفي الواقع، قال الفلسطينيون أنه لا يجب أن تعمل كندا مع دايتون، في حين قال (د٦) أن المسؤولين الكنديين قالوا "إنهم يعرفون من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي" أن الفلسطينيين يحبون دايتون، وأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأونروا هما اللذان لم يكونا متحمسان له. وأضاف (د٦) أن هؤلاء المسؤولين ذاتهم اعتقدوا أن كندا كانت محبوبة في فترة حكومة هاربر، على الرغم من أن الكثير من الفلسطينيين لم يكونوا راضين عن كندا بسبب سياستها الخارجية المناصرة إسرائيل.[156] وتتوافق نظرات (د٦) المتشائمة مع ملاحظات منسق المشروع الكندي الذي أجرى معهم المؤلف المقابلات لدراسة أخرى، حيث قال أحدهم آنذاك أن مسؤولاً من وزارة الخارجية الكندية توجه لهم طالباً المساعدة وأقر يومها، "أنظر، سمعتنا في الحضيض."[157]

وقال (هـ٢) أنه لم يكن هنالك مؤسسات فلسطينية قبل أوسلو، حيث تواجد فقط المجتمع المدني الفلسطيني. وقال مسؤول أوروبي آخر أن الهدف من أوسلو لم يكن السلام الاقتصادي، بل كان دعم السلام من خلال بناء المؤسسات الفلسطينية بدعم من المانحين، مما سيؤدي إلى دعم العنصر الاقتصادي من خطة التنمية والذي من المفترض أن يدعم السلام. وقد تم تأكيد ذلك في مقابلة مع مسؤول من البنك الدولي. وقال المسؤول الأوروبي أن الاقتصاد لا يجب أن يستبدل العنصر السياسي من بناء السلام في إطار عملية أوسلو للسلام. ودعم (ح٦) هذه النقطة بقوله أن السياسة والاقتصاد بذات الأهمية، ولكن يجب أن تتوفر الرغبة السياسية كي تحقق الأموال الأثر في التوصل إلى حل سياسي. وقال المسؤول الأوروبي أيضاً أن بناء الدولة هو مسألة سياسية بطبيعتها، وليست فنية أو محايدة. وأكد

---

[154] (د٦) يسرد أفكار المجتمع المدني الفلسطيني بشأن السياسة الكندية

[155] Tartir, 'The Palestinian Authority Security Forces'.

[156] Lynk, 'A Fierce Attachment: Canada, Israel, Palestine and the Harper Years'.

[157] Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012', 253.

(هـ٣) على أقوال المسؤول الأوروبي وأشار إلى أنهم في دعمهم للتعليم، "التعليم دائماً سياسي. التعليم في فلسطين سياسي للغاية، خاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

> *... الهدف من أوسلو لم يكن السلام الاقتصادي، بل كان دعم السلام من خلال بناء المؤسسات الفلسطينية بدعم من المانحين، مما سيؤدي إلى دعم العنصر الاقتصادي من خطة التنمية والذي من المفترض أن يدعم السلام.*[158]

وقال (هـ٤) أن المجتمع المدني الفلسطيني عنصر أساسي لبناء الدولة. ولكنه قال أنه يوجد حالياً مشكلة تكمن في العلاقة الصعبة بين السلطة الفلسطينية وأجزاء من المجتمع المدني. وأضاف أن هذه مشكلة حيث أن المجتمع المدني، مثله مثل الديمقراطية، أساسية لبناء الدولة الفلسطينية. ويجدر الإشارة إلى أنه في تحليل تقارير المانحين أدناه، تعتبر النرويج من المانحين الرئيسيين الذين يناقشون الديمقراطية، حيث هنالك مانحون آخرون لا يذكرون الديمقراطية بتاتاً.

وكان هنالك إجماع بين مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن سبب وجود الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة هو لدعم أوسلو وحل الدولتين. وقال (ز٥) أن الاتحاد الأوروبي يركز على تمهيد الطريق ليصبح حل الدولتين ممكناً. وقال (ز١) أن الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة تتمثل في دعم حل الدولتين، وأضاف أن الحل لا يزال على الطاولة، ولكنه لن يكون كذلك لولا الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته، قال (ز٢) أن الفلسطينيين أصبحوا أكثر قدرة على إدارة دولة خاص بهم.

وقال (ز٥) أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يدعم حل الدولتين، ولكن الظروف أصبحت أكثر صعوبة في ظل تغير سياسة الولايات المتحدة في عهد ترامب وبسبب النقاش الدائر في إسرائيل بشأن الفلسطينيين. وبالتالي، قال أن السؤال هنا هو كيف نحافظ على النقاش بشأن حل الدولتين مفتوحاً؟ وقال (ز٥) أن تمويل الفلسطينيين يشكل نسبة كبيرة من أموال ضرائب الاتحاد الأوروبي. وهم – صانعو السياسات في الاتحاد الأوروبي – بحاجة لتبرير هذا التمويل، مما يعني أنه يجب أن يكون هنالك هدفاً للمضي قدماً. وقال (ز١) أنه هنالك نقاش داخلي في وكالته بشأن ما إذا كان يجب عليهم مساندة حل الدولتين بقوة أو أن يكونوا أكثر مرونة.

قال (ح٢) من ألمانيا أن وظيفة وكالتهم تتمثل في دعم حل الدولتين وبناء الدولة. وقال (ح٣) أنهم يعتبرون عملهم أنه في منطقة هشة ويتخللها النزاع وأنهم لا يعتبرون فلسطين دولة. وقال أن عملهم يشمل التركيز على المنطقة ج، والتي تشكل 61% من أراضي الضفة الغربية، ولهذا السبب من الضروري أن يكون هنالك دولة فلسطينية مستقبلية.[159] إلا أنها لا تزال تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وغالبية سكانها حالياً من المستوطنين.[160]

كما وأضاف (ح٥) أن بناء الدولة يعتبر جزءاً أساسياً من عملهم، ولكنهم متأخرين في الجانب السياسي من عملية بناء السلام. وأضاف أنه في حقيقة الأمر "نحن" نتجه نحو واقع الدولة الواحدة، وأنه في الواقع أصبح حل الدولتين يبدو أنه نظري مقارنة بحل الدولة الواحدة.

---

[158] الشخص (هـ٢).

[159] Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin, and Massimiliano Cali, 'Area C and the Future of the Palestinian Economy' (Washington DC: World Bank, 2014), 1, http://documents.worldbank.org/curated/en/257131468140639464/pdf/893700PUB0978100Box385270B00PUBLIC0.pdf.

[160] Killian Redden, 'Kerry: Israel "imperiling" Two-State Solution', *Maan News Agency*, 6 December 2015, http://www.maannews.com/Content.aspx?ID=769192.

... في حقيقة الأمر "نحن" نتجه نحو واقع الدولة الواحدة.[161]

وأضاف (ح٥) أن أكبر النجاحات في عملية بناء الدولة كانت في المناطق أ المتفرقة والتي يمولها المانحون ولا تهتم بها إسرائيل، بخلاف المناطق ب والمناطق ج تحديداً والتي لا يزال يجري بناء المستوطنات فيها والذي يؤدي إلى ضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع.[162] وبالتالي من المنطقي أن (ب١) يعتقد أن الإسرائيليين لا يعجبهم تسليط صندوق النقد الدولي الضوء على المؤشرات التنموية الفلسطينية في المنطقة ج نظراً لاهتمام إسرائيل الظاهر بضم هذه المناطق. وأثار العديد من موظفي المؤسسة المالية الدولية الذين أجريت معهم المقابلات تجربتهم في التعرض للضغط الإسرائيلي بشأن التقارير التحليلية المتعلقة بالمنطقة ج.

وأخيراً، أثار العديد من الذين أجريت معهم المقابلات تخوفهم بشأن الوضع الحالي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية، حيث قال (ب١) أنه متخوفاً من التدهور في جودة مؤسسات السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، والتي يمولها المانحون. وهذا التدهور مشابه "لطفح الكيل" في العام 2012/2011 الذي أشار إليه عدد من الذين أجريت معهم المقابلات. وقال مسؤول أوروبي أن لجنة الارتباط الخاصة من المفترض أن تعزز القيادة الفلسطينية وأنه لديهم علاقة ثقة تاريخية مع عباس تعود إلى بداية المفاوضات بشأن أوسلو وتوقيعها. ويشعر بأن السلطة الفلسطينية ستكون في وضع صعب إذا تركت لوحدها دون دعم من المانحين، ولذلك هم مترددين من وقف التمويل عنها. وأشار مسؤول من المؤسسة المالية الدولية أن المانحون يشعرون بأن السلطة الفلسطينية بحاجة لأموالهم لتجنب انهيارها.

ظروف السلطة الفلسطينية

إذن ما هي ظروف السلطة الفلسطينية التي يهتم بها المانحون بعد 25 عاماً من بناء الدولة؟ قال (أ١) أن السلطة الفلسطينية ضعيفة سياسياً وأن المانحين يحاولون التأثير على حكومة ضعيفة. وأضاف أن مستوى عمل السلطة الفلسطينية محدود، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن السلطة يتم إعلامها بقبول الوضع السياسي كما هو. وقال مسؤول من المؤسسة المالية الدولية أن السلطة الفلسطينية في الواقع هي ليست حكومة وليست دولة، ويشكل وجودها مصدر إزعاج للإسرائيليين. كما وأشار إلى أن أي شخص يتمتع بقوة حقيقية في الجانب الفلسطيني إما في الأسر أو ميت. لذلك كيف نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تقود تغيير حقيقي؟

... أي شخص يتمتع بقوة حقيقية في الجانب الفلسطيني إما في الأسر أو ميت. لذلك كيف نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تقود تغيير حقيقي؟[163]

وكما أشار المسؤول من المؤسسة المالية الدولية، تفتقر السلطة الفلسطينية للشرعية دون إقامة انتخابات. وأضاف أنه حتى وإن كنا في أي مرحلة من المراحل على ثقة بالقدرات المؤسساتية لدى السلطة الفلسطينية، فإننا لا نزال بحاجة للشرعية السياسية كحكومة كي ننفذ الأنشطة. هذا وانتقد الأشخاص الذين يلومون السلطة الفلسطينية على أدائها السيء، حيث أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار الضغوطات التي تواجه السلطة الفلسطينية في العمل بهذه الظروف الصعبة، وقال المسؤول "نرفع قبعاتنا احتراماً للسلطة الفلسطينية لتمكنها من إدارة حكومة تحت الاحتلال."

[161] الشخص (ح٥)

[162] Sara Roy, 'Rebuilding Gaza Needs Freedom and Normality – Not Just Aid', *The Conversation*, 30 October 2014, http://theconversation.com/rebuilding-gaza-needs-freedom-and-normality-not-just-aid-33604.

[163] مسؤول من المؤسسة المالية الدولية

وأضاف (د٧) أنه هنالك تحديات كبيرة في إصلاح قطاع العدالة وبناء دولة فعالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أنه لا يوجد دولة فلسطينية حقيقية ولم تقام الانتخابات لأكثر من 10 سنوات. كما وقال (د٧) أن حماس منظمة إرهابية، ومن المستحيل أن تمولها كندا أو أي مانح دولي آخر، وكما أنه لا يوجد مجلس تشريعي فلسطيني لصياغة القوانين في ظل حكومة التكنوقراط غير المنتخبة. ولذلك، قال أن كندا بمقدورها بناء القدرات، وهي تفعل ذلك، إلا أنه هنالك حاجة إلى برلمان فلسطيني لسن القوانين. وتحتاج السلطة الفلسطينية لإقامة الانتخابات لإثبات شرعيتها أمام الشعب الفلسطيني.

قال (ز٥) أنه من جانب الفلسطينيين، لا يوجد أي أفق لتنمية الحياة، ومن أسباب ذلك تحول السلطة الفلسطينية تدريجياً إلى نظام قمعي. وقال (ح١) أن المخاوف بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة في السلطة الفلسطينية ازدادت في أوساط المانحين في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تريد ألمانيا دعم السلطة الفلسطينية للتأكد من عدم انهيارها. وتعزيز الديمقراطية ليس من أولويات ألمانيا حاليا، لهذا السبب، فهم يتجنبون المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، ويدعمون أبو مازن بدلاً من مواجهته بشأن الممارسات المستبدة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو تقلص المساحات المتوفرة للمجتمع المدني.

> *... تعزيز الديمقراطية ليس من أولويات ألمانيا حاليا، لهذا السبب، فهم يتجنبون المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، ويدعمون أبو مازن بدلاً من مواجهته بشأن الممارسات المستبدة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو تقلص المساحات المتوفرة للمجتمع المدني.*[164]

وقال (ح٥) أنهم لديم مخاوف حقيقية بشأن السلطة الفلسطينية، وقال على سبيل المثال أن السلطة الفلسطينية لا تتولى القيادة بشأن مسائل رئيسية مثل البطالة. وأضاف (ح٥) أن كافة الجوانب التي يحبها المجتمع المدني في عباس يكرهها الجمهور الفلسطيني. وقال (ح٦) أن "القضية الأكبر" هي أن النخبة في السلطة الفلسطينية تضع نفسها أمام مصالح الشعب وأن السلطة الفلسطينية متهمة بالفساد منذ سنوات عدة.

وقال (ط١) أن الشعب الفلسطيني يتساءل ما الذي يفعله رئيس السلطة الفلسطينية؟ ويشعرون أن الإجابة هي أنه لا يفعل شيء. وقال أن السلطة الفلسطينية لا تقدم الخدمات مقابل الضرائب التي تجمعها، وهذا منظور أثير في المقابلات مع رواد الأعمال الفلسطينيين في بحث يعده طالب الدكتوراه أوليفر هاياكاوا في جامعة إكزيتر.[165] وأضاف (ط١) أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع توفير الحماية أو الخدمات. حيث تدخل القوات الإسرائيلية المناطق أ وتغادرها كما تشاء، ولا يوجد حتى تأمين صحي جيد في فلسطين. بدلاً من ذلك، تبدو السلطة الفلسطينية وكأنها عصابة تجمع الضرائب للبقاء في القوة. وفي اتهام واضح للظروف التي يدعمها المانحون وعملية بناء الدولة الديمقراطية، قال (ط١) أنه لا يوجد عدالة أو شفافية... يوجد فقط فساد.

رعاية التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني

سعى المجتمع الدولي منذ بداية عملية أوسلو إلى رعاية التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين، تحديداً من خلال التجارة الحرة. واعتبروا التعاون التجاري أساسياً لنجاح أوسلو وأن الفلسطينيين سيحتاجون أصلاً للوصول إلى السوق الإسرائيلي لتطوير اقتصادهم. وأكد (ح٣) على المشاعر التي تراود المؤسسة المالية الدولية منذ مدة حين قال أن هنالك حاجة لدمج الاقتصاد الفلسطيني الصغير بالاقتصاد الإسرائيلي. وأضاف (أ١) أنه بما أنهم [كمانحين] لا يمكنهم التأثير على السياسة، حولوا طاقتهم إلى القطاع الخاص. وقال أن هنالك

---

[164] الشخص (ح١)

[165] Oliver Hayakawa, 'Facebook Message - Hayakawa's PhD Research on Palestinian Entrepreneurs', 12 June 2018.

قطاع خاص حيوي في إسرائيل، بعضاً منه غير سياسي ويسند بعض الأعمال إلى الهند، وقال لماذا لا تسند هذه الأعمال إلى الأرض الفلسطينية المحتلة؟ وأضاف (أ١) أنه هنالك بعض المشاكل في المعدات الفلسطينية، ولكنه يشعر أن القطاع الخاص الإسرائيلي والفلسطيني يمكنهما التعاون، وذلك لأنهما يريدان تحقيق الربح.

وقال (هـ٤) أن لجنة الارتباط الخاصة كمنتدى تعتبر المنصة الرئيسية لجمع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على مستوى رفيع مع المانحين لبحث اتفاقيات لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، ولذلك، يرى (هـ٤) أن اللجنة بعد مفيد للحوار السياسي لعملية السلام.

وقال (د١)+(د٢)+(د٣)+(د٤)+(د٥) من كندا أنهم سعداء بالتعاون الأمني بين إسرائيل والفلسطينيين، لأن هذا أيضاً يعتبر أساسياً للدولة الفلسطينية المستقبلية. وقالوا أنهم شعروا أن التعاون الأمني ساهم في تجنب موجة من العنف الفلسطيني في العام 2017 وأن نتنياهو سيرغب بمزيد من العمل الأمني. ويشعر (د٤) أن الأمن يساهم بشكل كبير في تحقيق التقدم في عملية السلام، وأضاف (د١) أن ذلك سيحقق التقدم في التنمية. وقال (د٤) أيضاً أن كندا تتابع السلام بين إسرائيل ومصر عن كثب، وبالتالي يشعر أن هذا جانباً مناسباً يمكن لكندا المساهمة بإيجابية فيه. وقال (د٣) أن الفلسطينيين استغلوا هذا القطاع بدرجة كبيرة وأن كندا مستعدة لمواصلة دعمه.

وأضاف (د٧) من كندا أن الاستثمار في الأمن مرتبطاً بمدارس ونوادي رياضية وأمن اجتماعي أفضل، وليس فقط قوات شرطة أفضل. وقال إننا فهمنا منذ مدة أنه على المستوى المحلي، على المدى البعيد، قوات الشرطة والسجون ليست أفضل طريقة لتحسين الأمن وتخفيض الجريمة، فهي تشكل أحد محاور العدالة فقط. فالأهم من ذلك، نحتاج للاستثمار بشكل أكبر في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لتحقيق أمن وازدهار على المدى البعيد. وأضاف (د٧) أن هذا من الدروس التي يمكن الاستفادة منها من التجارب الدولية.

[قال أشخاص من كندا أجريت معهم المقابلات أنهم "سعداء بالتعاون الأمني بين إسرائيل والفلسطينيين، لأن هذا أيضاً يعتبر أساسياً للدولة الفلسطينية المستقبلية."[166]

وشعر (د٦) أن إسرائيل سعيدة بالتغييرات الحاصلة في قطاع العدالة بعد الانتفاضة الثانية. وقال أنهم يمكنهم الآن السيطرة على بعض الفلسطينيين بالإنابة، وإرسال معلوماتهم الاستخباراتية للسلطة الفلسطينية للعمل نيابة عن إسرائيل. وفي هذه الأثناء، يمكن لقوات الدفاع الإسرائيلية اعتقال من تريد متى تشاء. ولا تعتبر الترتيبات الحالية تعدياً على قدرات قوات الدفاع الإسرائيلية على العمل.

إسرائيل كشريك

قد تكون إسرائيل ليست بأسهل شريك لبناء السلام معه، حيث قال (أ١) أن سياسات إسرائيل المحلية بشعة ومعقدة. وقال (ز٥) أن "عملية السلام" في الجانب الإسرائيلي أصبحت صامتة، حيث استبدلت في السياسات الإسرائيلية بالنقاش المتركز على "الأمن" منذ العام 2002 فما بعد. وقال (هـ٤) أنهم قلقون من اهتمام السياسيين الإسرائيليين بمصالحهم الانتخابية قصيرة الأمد، وكيف يقوض عنف الفلسطينيين ضد الإسرائيليين رغبة إسرائيل بالعمل مع الفلسطينيين.

---

[166] الأشخاص (د١-٥) من كندا

كما وأصبح المستوطنون مشكلة أكبر أمام عملية أوسلو للسلام، حيث يقول أحد مسؤولي المؤسسة المالية الدولية أن المستوطنين يزدادون سوءاً مع مرور الوقت. وقال أنه يصعب التعامل مع أشخاص تدفعهم الأيديولوجية والدين مثل هؤلاء. وأضاف أنه بعد سنة 2000، قدم الكثير من المستوطنين المتدينين والمتطرفين من الولايات المتحدة ضمن الأعداد الكبيرة من المستوطنين الأمريكيين. وأضاف المسؤول أن المستوطنين الروس دوافعهم اقتصادية والتعامل معهم أسهل. وقال (هـ٤) أنه مزعج حقاً أن نشاهد الجنود الإسرائيليين يوفرون الحماية للمستوطنين المشاركين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين. كما وقال أن هذا يقوض القانون والنظام، وأنه من الضروري حماية الفلسطينيين أيضاً من العنف. ويجدر بالذكر أنه عدا عن النرويج، لا يناقش المانحون الكبار مثل الكنديين والأمريكيين أهمية حماية الفلسطينيين من العنف في تقاريرهم.

وقال (ز١) فيما يتعلق بعملهم التنموي أن إسرائيل سعيدة بعمل وكالتهم في غزة. وأضاف أن عملهم يخفض التكاليف المترتبة على إسرائيل للحفاظ على استقرار غزة، وهي ظاهرة موثقة جيداً.[167] ولكن قال (ز١) أنهم يحاولون إبقاء إسرائيل خارج مشاريعهم بسبب مبادئ إنسانية. وأضاف (ز١) أنه بخلاف غزة، إسرائيل لا يعجبها عمل المانحين في المنطقة ج. وقال أنه بسبب هذا الضغط الكبير، تعتبر وكالتهم المانح الوحيد تقريباً من المانحين الكبار الذي يعمل في المنطقة ج، وكثيراً ما يتوجه لهم المانحون الآخرون كوسيلة لدعم العمل في المنطقة ج.

وقال (ح٣) أن تقاريرهم التي تسلط الضوء على تكاليف الاحتلال لا تحظى برضا الإسرائيليين. وقال (ح٣) أن الإسرائيليين سيدعون أنه لا يوجد أي معيقات وسيتساءلون لماذا يعمل المانحون في المنطقة ج. ولكن (ح٣) قال إنهم لا يواجهون أي ضغوط لتغيير تقاريرهم، وأضاف أنه من الضروري تسليط الضوء على تكاليف الاحتلال لتبيان أهمية إنهائه.

و(ح٦) ليس متفائلاً بشأن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة ولطالما اعتبر أوسلو منتهية. وقال أنه منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين في العام 1995، يبدو واضحاً أن إسرائيل لا تريد التنازل عن الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف (ح٧) أنه من الواضح أن سيادة القانون لا تعمل في إسرائيل فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، ومؤخراً (محدث في تشرين أول 2018) في داخل الخط الأخضر (إسرائيل). وقال أنه لم يعد يوجد أي قادة سياسيين موثوقين وصارمين في فلسطين، وأنه لا يوجد شركاء إسرائيليين يحظون بدعم كبير خلفهم لبناء السلام. ولكن قال (ح٧) أنه هنالك بعض الأشخاص في مجتمع المانحين/المجتمع الدولي الذين لا يزالون يريدون بناء علاقاتهم مع إسرائيل بدعوى أنهم يمكنهم تغيير الآراء الإسرائيلية، وهو أمر يعتبره افتراض مشكوك فيه. وقال (ح٤) أنه من المقلق أن نرى اليمين المتطرف الإسرائيلي يجتمع ويعمل مع اليمين المتطرف الأوروبي، وقال أنه هنالك انتشار لأيديولوجية سيادة العرق الأبيض في إسرائيل حالياً.

> *... هنالك بعض الأشخاص في مجتمع المانحين/المجتمع الدولي الذين لا يزالون يريدون بناء علاقاتهم مع إسرائيل بدعوى أنهم يمكنهم تغيير الآراء الإسرائيلية، وهو ... افتراض مشكوك فيه.*[168]

[167] Reem Bahdi et al., 'Why Canadian Aid Won't Really Help Palestinian Entrepreneurs', *The Conversation*, 23 August 2018, http://theconversation.com/why-canadian-aid-wont-really-help-palestinian-entrepreneurs-101731.

[168] الشخص (ح٧)

الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل وفلسطين

يأكد أحد المسؤولين من الاتحاد الأوروبي من التذكير بالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة بالنسبة للأوروبيين، والتي تعتبر الأساس لهذا التواجد القوي للاتحاد الأوروبي في المنطقة. وقال هذا المسؤول أن ملف السلام في الشرق الأوسط يعتبر مهماً لأن هذه المسألة تحمل أهمية جماهيرية في الغرب، حيث أن الخطاب الجماهيري بشأنها يدور في كل عاصمة تقريباً. وأضاف أن إسرائيل وفلسطين هما المفتاح لبناء السلام الإقليمي في الشرق الأوسط. وأكد (أ١) هذا المنظور بأن المسألة الفلسطينية تعتبر أساسية في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، قال أن سوريا لا تزال مرتبطة بشكل مباشر بفلسطين والدول الشرق أوسطية الأخرى. ويقول أن أي اتفاق سوري دائماً ما يشمل الفلسطينيين وأن استقرار العديد من الدول مرتبط بفلسطين.

وقال (ز٢) أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يزال أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي بسبب قرب هذا النزاع جغرافياً من الاتحاد الأوروبي ولأن حل هذا النزاع سيؤدي إلى سلام أوسع في الشرق الأوسط. وأضاف أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن الحكومات قد تحتاج لدعم الفلسطينيين لأنه في حال انهيار السلطة الفلسطينية، أين سيذهب اللاجئون الفلسطينيون الإضافيين؟ وقال أن هذا السؤال مطروح في سياق أزمة اللاجئين السوريين التي اجتاحت كافة أرجاء أوروبا منذ العام 2015. وقال هذا المسؤول الأوروبي أن الفلسطينيين سينتهي بهم المطاف في أوروبا بكل تأكيد في أي حركة لجوء أخرى. وأشار (ح٥) أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قالت أن الأرض الفلسطينية المحتلة تعتبر جغرافياً المنطقة الخلفية لأوروبا وأي عدم استقرار فيها سيؤثر تلقائياً على الاتحاد الأوروبي. وبالتالي يعتبر احتواء النزاع من اهتمامات ألمانيا، ويعتبر الحفاظ على عمل ما بني في عملية بناء الدولة في إطار أوسلو جزءاً من هذا الاحتواء.

ولم يكن هنالك إجماع بشأن التخوف من الهجرة خارج الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أوروبا، حيث قال (ح٢) أنه بالرغم من أن الهجرة تعتبر من الأولويات في السياسات المحلية في ألمانيا، إلا أنه هنالك منظور بأن الفلسطينيين من المرجح ألا يهاجروا. وقال (ح٥) أنهم يمنحون الكثير من الأموال للفلسطينيين الذين يعتبر تعدادهم السكاني صغير، ولكن الألمان مستعدون لصرف هذه الأموال بسبب طبيعة علاقتهم بإسرائيل. وأضاف أن ألمانيا مهتمة كثيراً بالمنطقة ومعنية بأمن إسرائيل. ويستجيب ذلك مع النقطة التي أثارها (هـ٤) أنه بالرغم من وجود إجماع بين الأطراف المانحة في المجتمع الدولي بأن فلسطين مهمة، إلا أن طريقة التعبير عن هذا الإجماع متأثرة بعلاقة بعضهم مع إسرائيل. وينعكس هذا على التوجه المجزأ في تنسيق المانحين.

التمكين المحلي مقابل الدعم المشروط

وافقت الدول المانحة في إعلان باريس (2005) أن الملكية المحلية ضرورية للتنمية، حيث تضع الدول النامية استراتيجياتها لتخفيض الفقر وتحسين المؤسسات ومعالجة الفساد. كما ووافق المانحون في الإعلان على مواءمة أنفسهم بموجب أهداف أصحاب المصلحة وعلى استخدام الأنظمة المحلية وتنفيذ المساءلة المتبادلة بحيث يخضع المانحون والشركاء للمساءلة بشأن نتائج التنمية. كما ووافق هؤلاء المانحون في أجندة أكرا للعمل (2008) في إطار مفهوم ملكية المساعدات أن الدول أصحاب المصلحة يجب أن يكون لها رأي في عمليات التنمية الخاصة بهم من خلال مشاركة أوسع في إعداد سياسات التنمية وقيادة أكبر في تنسيق المساعدات واستخدام أكبر للمانحين لأنظمة الدول في تقديم المساعدات. ووافق المشاركون في أكرا أن بناء القدرات لزيادة قدرة الدول على إدارة مستقبلها يكمن في صلب الأجندة لفعالية المساعدات.[169]

[169] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'.

قال (أ١) أنهم في البنك الدولي يدعمون ميزانية السلطة الفلسطينية بشكل مشروط. وهذه الشروط قائمة على إصلاح السياسات، والتي يشار إليها حاليا "الأنشطة السابقة". وقال (أ١) أن التركيز حالياً منصب على الإصلاحات التي يمكن للسلطة الفلسطينية تنفيذها لتحسين اقتصادها، ولكنه أضاف أن المشكلة في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست مالية وليست في الإصلاحات التي يمكن للسلطة الفلسطينية تنفيذها على السياسات، حيث قال أن الإصلاحات الفلسطينية لوحدها لا تكفي لأنك بحاجة لدعم المانحين وإسرائيل لتحقيق تقدم حقيقي.

وقال أحد مسؤولي المؤسسة المالية الدولية الذين تحدثت معهم أنهم يعرفون أن البنك الدولي يتفاوض بشأن كافة شروط مشاريعه، بما في ذلك الصندوق الاستئمائي للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، مع السلطة الفلسطينية، وأنه يعرف أن البنك الدولي لم يجبر السلطة الفلسطينية على فعل أي شيء. ولكنه أشار إلى أن العديد من المانحين، من بينهم الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يعملون بشكل مستقل بموجب التوجيهات والتوجهات الخاصة بهم، وذلك بالرغم من أن قيام وكالة فلسطينية بتطوير البرامج الخاصة بهم قد يحدث فارق.

وقال (هـ٣) أنه من الضروري أن يكون للفلسطينيين هويتهم بالرغم من المساعدات. على سبيل المثال، يريد الفلسطينيون أن يكون لديهم سيطرة تامة على منهاج التعليم الخاص بهم، ولكن بما أنهم يتلقون المساعدات التنموية، فهم لا يزالون مسؤولين أمام المانحين، وهذا يؤدي إلى أن يكون المانحون آراء/تساؤلات تؤثر على نظام التعليم الفلسطيني. ويتمتع الفلسطينيون بسيطرة محدودة في هذا الجانب ولا يزالون مسؤولين أمام المانحين.

وفي حالة المساعدات التنموية الكندية الضخمة، قال (د٦) أنه كان هنالك تراتبية معقدة حيث من الواضح أن المسؤولين الكنديين شعروا بأنهم أفضل من الفلسطينيين، وقال أنه كان هنالك نوع من التعالي في سلوك بعض المسؤولين الكنديين، والذي انعكس على بعض منسقو المشاريع الكنديين. وفي إحدى أسوأ الحالات، قال (د٦) أن أحد المسؤولين الكنديين كان يقول عن الشركاء الفلسطينيين "تحتاج أحياناً لتصرخ عليهم كي يفهموا أن هذه الأموال كندية وأن كندا هي التي تقرر كيف تصرفها." وتتوافق هذه العبارة، بالرغم من أنها منفرة وربما ليست معممة، مع تصريحات أدلى بها بعض المسؤولين الكنديين في مقابلات لأبحاث أخرى أعدها المؤلف.[170] وقال (د٦) أن الكنديين غالباً ما يوظفون مستشارين غير فلسطينيين للأعمال التنموية، وغالبا من الرجال البيض الذين يدفع لهم أتعاب باهظة لأنهم يعملون في الضفة الغربية "غير الآمنة".

وتأكيداً على غياب الملكية الفلسطينية لعملية المساعدات للفلسطينيين، قال (د٦) أن ورقة مؤتمر باريس التي أدت إلى الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية كان البنك الدولي قد أعدها بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ووقع عليها الفلسطينيون للإيهام بأنها عملية بقيادة محلية. وقال أن البنك الدولي برر ذلك بأن الفلسطينيين لا يمتلكون القدرات لصياغتها. وبدلاً من ذلك، سمحوا للفلسطينيين "بالتعقيب" عليها ومن ثم احتفظ البنك الدولي بالنقاط التي يراها مناسبة بعد رفض غالبية ملاحظات الفلسطينيين. ويقول (د٦) أن الفلسطينيين لن يقروا بذلك، ولكنهم لم يكتبوا الخطة، بل كتبها أشخاص بيض وشقر من الغرب يعملون في وزارة المالية. ويتفق ذلك مع بحث ليتش الذي يؤكد أن وزارة التنمية الدولية البريطانية لعبت دور قيادي في تطوير خطة الفلسطينيين للتنمية والإصلاح.[171]

---

[170] Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012', 276.
[171] Leech, *The State of Palestine*, 80–84, 173.

كتب [خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية] أشخاص بيض وشقر من الغرب يعملون في وزارة المالية.[172]

وعموماً، عند الإشارة لمساعدات كندا، قال (د٦) أنه لا يوجد أي ملكية محلية في برنامج المساعدات الكندي للفلسطينيين. وقال أنه لربما من الأفضل استبدال مصطلح "الملكية" بمصطلح "رضا"، حيث أن كندا تزود قادة السلطة الفلسطينية بشيء يساعدهم على البقاء في مناصبهم.

وقال (د٦) أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية أعدت برنامجاً مدته 5 سنوات بالأمور التي سيمولونها للفلسطينيين بناءً على خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية، ولكن لم يُسمح للفلسطينيين بالاطلاع عليها. وأضاف (د٦) أنه خلال الأعوام 2008-2010، أرادت الوزارة الفلسطينية المسؤولة عن المساعدات معرفة كافة الأمور التي تمولها كندا، ولكن كندا غضبت ورفضت تسليم البيانات، بالرغم من أن هذا مطلوباً بموجب مبادئ فعالية المساعدات. وبموجب أقوال (د٦)، برنامج المساعدات الكندي، الذي لا يريد المسؤولون الكنديون من الفلسطينيين أن يطلعوا عليه، قائمة على خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية والتي لم يعدها الفلسطينيون، بل أعدها غربيون. ويعتبر هذا إلى حد ما "حلقة مغلقة" من نظام المساعدات، حيث يتواصل المانحون فيما بينهم بمعزل عن الفلسطينيين، ويحددوا شكل الدولة والمجتمع الفلسطيني من خلال سياسات التمويل الخاصة بهم. وإن كان ذلك صحيحاً، فإنه يشكل انتهاكاً لمبادئ فعالية المساعدات.

وأشار (د٦) إلى أن المسؤولين الكنديين كانوا في الوقت ذاته يشيرون لباريس وأكرا خلال عملية المساعدات بأكملها. وقال أنه يبدو أنهم يعتقدون بصدق أنهم يمتثلون لنماذج فعالية المساعدات، تحديداً الملكية المحلية، لطالما كان التمويل مطابقاً "للقيم الكندية". وأضاف (د٦) أن الفلسطينيين "يلعبون اللعبة ذاتها" من خلال طلبهم "تمويل لبناء القدرات" حين يكونوا في الواقع بحاجة للمال فقط. ويجب أن نتذكر هنا أن الأرض الفلسطينية المحتلة تعتمد على التمويل بعد 25 سنة من فشل أوسلو، وأن الفلسطينيين بحاجة لإيجاد طرق مبتكرة للحصول على التمويل لتلبية احتياجاتهم الأساسية.[173]

وأخيراً، قال (د٦) أنه حين أعلنت كندا عن دعوة لمقترحات المشاريع لتمويلها في الأرض الفلسطينية المحتلة، لم يكن هذا منشوراً. فبدلاً من ذلك كانوا يلتقون بالناس في الميدان وإعلامهم بأنهم يمكنهم التقديم لهذه الدعوة غير المنشورة. كما ويخبرهم المسؤولون الكنديون كيفية تصميم مشروع لتلبية الاحتياجات الكندية. وقال (د٦) أن الفلسطينيون لم يقترحوا مشاريعهم التي كانت تموّل، بل كانوا مضطرين لاقتراح المشاريع التي تريدها كندا للحصول على التمويل.

... الفلسطينيون لم يقترحوا مشاريعهم التي كانت تموّل، بل كانوا مضطرين لاقتراح المشاريع التي تريدها كندا للحصول على التمويل.[174]

[172] الشخص (د٦)

[173] Tartir, *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994-2008*; Tartir, 'Neo-Liberalism for Development and Statehood in Palestine: Fayyadism, Aid Dependency and State Building'; Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*.

[174] الشخص (د٦)

وقال مسؤول أوروبي أن التعامل مع سلام فياض في السلطة الفلسطينية كان أسهل، وكان فياض رئيس وزراء حكومة "التكنوقراط" غير المنتخبة من العام 2007 إلى 2013. وفياض نتاج التعليم الغربي، حيث يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة تكساس في أوستن، والمؤسسات الغربية كونه عمل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما وقال المسؤول الأوروبي أنه اعتبر خطة فياض مفيدة للغاية أثناء تواجده في الحكم.[175] وعلى غرار ذلك، قال (ب١) ان مؤسستهم كانت تتمتع بعلاقة عمل قريبة جداً من فياض، وقال (ز٥) أنه أثناء وجود فياض، كان للسلطة الفلسطينية توجه غربي يسهل على المانحين التعامل معه. وقال (ز٥) أن الإصلاح آن ذاك كان مطابقاً للمعايير الغربية.

وقال مسؤول أوروبي أن المشكلة الرئيسية في التعامل مع الفلسطينيين تكمن في التجزئة. مع من المفترض أن تتعامل لجنة الارتباط الخاصة، بما في ذلك داخل السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية؟ وأضاف (ز٥) أن الانقسام بين حماس وفتح يضر بحل الدولتين. وقال (ط١) أنه بحلول العام 2017، أصبح الكثير من الضفاويين لا يتعاطفون مع غزة بقولهم أنهم لا يمكنهم العيش سويا. وقال (ط١) أن هذه نتيجة سياسات الفصل الجغرافي والفكري.

غير أن المانحين أنفسهم هم سبب رئيسي لهذا الانقسام، حيث تشير وثائق سرية تحصلت عليها مجلة فانيتي فير الأمريكية أن إدارة بوش ساعدت حزب الرئيس الفلسطيني عباس السياسي، فتح، على افتعال النزاع والقتال لاستعادة السيطرة الكاملة على السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في انتخابات 25 كانون ثاني 2016.[176] وكشفت الصحف الفلسطينية أن جهاز الاستخبارات البريطاني MI6 ساعد في رسم خطة لسلطة فلسطينية بقيادة فتح،[177] مثلما ساعدت وزارة المساعدات الخارجية البريطانية في رسم خطة الفلسطينيين للتنمية والإصلاح.[178] تزامن هذا مع ضغوط متواصلة من إسرائيل ومعظم الدول الغربية لإزالة الشرعية عن حماس لحظة توليها الحكم، في ظل تشجيع عباس على سحب الصلاحيات من حماس بموجب مراسيم رئاسية.

وفي هذه المرحلة في العام 2006، كان مكتب الرئيس عباس قد كون علاقة عمل جيدة مع إسرائيل والولايات المتحدة، لدرجة أن الأمن الفلسطيني كان يشارك كافة المعلومات التي يجمعها تقريباً مع إسرائيل.[179] وبالرغم من الدعم الغربي، طُردت فتح من غزة في حزيران 2007 بعد عام ونصف من التوتر، وأصبحت فتح بعد ذلك مسؤولة عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس مسؤولة عن غزة، في حين بقيت كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وعززت مساعدات المانحون هذه التجزئة الفلسطينية حين منحت السلطة الفلسطينية بقيادة فتح زيادة ضخمة في التمويل في باريس في 17 كانون أول 2007. وتعهد 90 مانح من العالم بتقديم 7.7 مليار دولار كمساعدات تنموية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر.[180]

---

[175] على الأرجح أنه كان يشير إلى خطط فياض لبناء الدولة، مثل خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية

[176] David Rose, 'The Gaza Bombshell', *Vanity Fair*, 1 April 2008, http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804.

[177] Ian Black and Seumas Milne, 'Palestine Papers Reveal MI6 Drew up Plan for Crackdown on Hamas', *The Guardian*, 25 January 2011, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2011/jan/25/palestine-papers-mi6-hamas-crackdown.

[178] Leech, *The State of Palestine*, 80–84, 173.

[179] US Embassy Tel Aviv, 'Isa Chief Diskin On Situation In The Gaza Strip And West Bank', 13 June 2013, https://cablegatesearch.wikileaks.org/cable.php?id=07TELAVIV1732&q=israel.

[180] 'Press Release of 22 January 2008 - In the Name of the Chair and the Co-Chairs of the International Donors' Conference for the Palestinian State' (Consulate General of France in Jerusalem, 23 January 2008), http://www.consulfrance-jerusalem.org/Press-Release-of-22-January-2008.

وتناول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الحاجة "الملحة" لتأسيس دولة فلسطينية بنهاية العام 2008.[181] وفي الفترة ذاتها، عززت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس رؤية الغرب النيوليبرالية لسلطة فلسطينية تعيش بسلام مع إسرائيل.

> وضعت إدارتنا فكرة التنمية الديمقراطية في صلب توجهنا لهذا النزاع، لأننا أصبحنا نؤمن أن الإسرائيليين لن يحققوا الأمن الذي يستحقون في دولتهم اليهودية والفلسطينيين لن ينالوا الحياة الأفضل التي يستحقونها في دولة خاصة بهم إلى أن تتواجد حكومة فلسطينية قادرة على ممارسة مسؤوليات سيادية لمواطنيها وجيرانها. وفي نهاية المطاف، يجب إنشاء دولة فلسطينية قادرة على العيش بجوار إسرائيل بسلام وأمن.[182]

غير أنه يبدو أن التنمية الديمقراطية تتناقض مع الانقلاب الذي سمح به المانحون ضد حكومة فلسطينية منتخبة بشكل ديمقراطي، بصرف النظر عن مشاعر المانحين بشأن تلك الحكومة.

وفي ظل مكافحة المانحون لفتح على هذا الانقلاب بحزمات دعم كبيرة، انضموا إلى إسرائيل في عزل قطاع غزة الذي تحكمه حماس عن العالم. وفُرض على غزة حصار عقابي يتكون من مزيج من الحظر على التجارة مع إسرائيل وقيود صارمة على المساعدات من المانحين، والتي بدأت مع الحظر المفروض على حماس عند فوزها بالحكم في السلطة الفلسطينية في العام 2006. وكما كتب جون دوغارد، المقرر الخاص بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2006، بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تسود في الضفة الغربية، وبشكل أكبر في قطاع غزة،

> كانت الأزمة الإنسانية ناتجة بدرجة كبيرة عن وقف التمويل للسلطة الفلسطينية عند انتخاب حماس. وفي الواقع، تعرض الشعب الفلسطيني لعقوبات اقتصادية – أول مرة يتعرض شعب محتل لمعاملة كهذه. وانتهكت إسرائيل القانون الدولي حسب تفسير مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية دون أن تتعرض لأي عقاب. وعوقب الشعب الفلسطيني لانتخابه بشكل ديمقراطي نظام لا تقبله إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وللأسف، يجب أن تقبل الأمم المتحدة بعض اللوم للأزمة الإنسانية، حيث أنها فعلياً وافقت على اتخاذ تدابير ضد الشعب الفلسطيني بدورها كعضو في الرباعية.[183]

وتعرضت غزة لمعاناة إضافية نتيجة الحصار الاقتصادي والمواجهات العسكرية الدورية مع إسرائيل، والتي كان أكثرها دماراً سلسلة من ثلاث غارات ضخمة على القطاع بين كانون أول 2008 وتموز 2014. وأدت هذه الغارات إلى تسوية المنطقة المكتظة سكانياً. كما وتعزز الحظر التجاري وحظر المساعدات على غزة بتعيين الديكتاتور المصري الجديد والمدعوم من الغرب، عبد الفتاح السيسي، والذي أزال حكومة ديمقراطية عاشت فترة قصيرة في مصر في العام 2013. وتجعل كافة هذه الأمور مجتمعة من أي عملية إعادة إعمار بطيئة وصعبة وشبه مستحيلة، حتى فيما يتعلق بالخدمات الأساسية مثل إدارة مياه الصرف الصحي. وتشير كافة المؤشرات إلى أن قطاع غزة يتعرض لعقاب جماعي بسبب الحكومة التي انتخبها.

---

[181] Ian Black, 'Paris Donor Nations Pledge Billions for Palestinians', *The Guardian*, 17 December 2007, sec. World news, http://www.guardian.co.uk/world/2007/dec/17/france.israel.

[182] Condoleezza Rice, 'Rethinking the National Interest: American Realism for a New World', *Foreign Affairs* 87, no. 4 (1 July 2008): 19.

[183] John Dugard, 'Human Rights in the OPT/Special Rapporteur (John Dugard) Report - GA Third Cttee Debate - Press Release (Excerpts) (19 October 2006)' (United, 19 October 2006), https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/B5567A93F841D5B28525720D00737D57.

ومن خلال حزم المساعدات المقدمة في العام 2007 للسلطة الفلسطينية بإدارة فتح، ركز المانحون مجدداً على بناء الدولي، في ظل التركيز بشكل أكبر على الأمن.[184] وتلقت سلطة عباس الدعم من المانحين وإسرائيل لتولي الحكم، بما في ذلك نشر أفراد الشرطة الفلسطينية في المنطقة أ. وفضلاً عن الأمن، أناط المانحون بحكومة عباس مسؤولية الدفع نحو الإصلاح.[185] وتحول ذلك إلى خطة الفلسطينيين للتنمية والمذكورة آنفاً، والتي ألزمت السلطة الفلسطينية بالسعي للحكم الرشيد والقانون والنظام وتقديم الخدمات العامة الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما وأصبح تعزيز الأجهزة الأمنية الفلسطينية أولوية عليا في إطار هذا الالتزام. وكتبت وزيرة الخارجية رايس في العام 2008 أن العبء يقع على الفلسطينيين للحكم بالعنف،

> ستولد هذه الدولة ليس فقط من خلال المفاوضات لحل مسائل صعبة تتعلق بالحدود واللاجئين ووضع القدس، بل أيضاً من خلال الجهود الصعبة لبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة يمكنها مكافحة الإرهاب والتطرف وإنفاذ سيادة القانون ومكافحة الفساد وخلق الفرص للفلسطينيين لتحسين حياتهم. وهذا يوقع المسؤولية على الطرفين.[186]

وتم اختيار اقتصادي عمل لفترة طويلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليكون رئيس وزراء السلطة الفلسطينية لتنفيذ الإصلاحات التي يطلبها المانحون، وكان هذا الرجل سلام فياض. وبعيداً عن الديمقراطية التي سمحت لحماس بالفوز في الانتخابات في العام 2006، عين عباس فياض بناءً على حالة طوارئ وطنية في حزيران 2007، متجاوزاً بذلك المجلس التشريعي الفلسطيني. ومنذ تلك اللحظة، أشرف فياض على تنفيذ خطة الفلسطينيين للتنمية من خلال حساب بنكي خاضع لسيطرة البنك الدولي.

وتطلبت الخطة تخفيض صرف القطاع العام في السلطة الفلسطينية لتخفيض العجز الذي تعاني منه السلطة، وهي مسألة لطالما طالب بها البنك الدولي في تقاريره بشأن حوكمة السلطة الفلسطينية. وشملت تدابير التقشف هذه، والتي تزامنت مع أزمة إنسانية، تخفيض عدد العاملين في وزارة الصحة، وتركيب عدادات دفع مسبق للكهرباء لآلاف الفلسطينيين – حيث يتم شراء الكهرباء من المستوطنات – وتخفيض التزامات التقاعد. ولكن لم يكن لهذه التخفيضات أي أثر حقيقي على العجز بسبب الزيادة المهولة في الصرف على قطاع الأمن. ففي العام 2009، تم تخصيص 109 مليون دولار أمريكي لزيادة تدريب وحجم قوات الأمن الفلسطينية، وكان الجنرال دايتون يشرف على تلك القوات في ذلك الوقت والتي كانت تحت سيطرة فياض أصلاً منذ العام 2005.[187] وبذلك، أدت التخفيضات الحكومية الفلسطينية إلى زيادة صعوبة الحياة على الفلسطينيين وأدت زيادة الصرف على قطاع الأمن إلى إنشاء أجهزة أمنية فلسطينية أكثر قمعية استخدمت لقمع المعارضة. وبذلك، بالرغم من المساعدات الإضافية من المانحين وجهود تخفيض التكاليف من قبل حكومة فياض، زادت دوية السلطة الفلسطينية إلى 4.3 مليار دولار في بداية العامة 2014. ونتيجة لذلك، حتى في ظل مساعدات المانحين والدعم المباشر للميزانية من الاتحاد الأوروبي، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من تسديد رواتب 170,000 موظف عمومي في مناسبات عدة. ويساهم هؤلاء الموظفين في الحفاظ على قدرة الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى معدلات البطالة العالية أدنى مما يفترض أن تكون.[188]

---

[184] Roland Paris and Timothy D Sisk, 'Introduction: Understanding the Contradictions of Postwar Statebuilding', in *The Dilemmas of Statebuilding*, ed. Roland Paris, 1 edition (London; New York: Routledge, 2008), 1–20.

[185] أنظر Amundsen, Giacaman, and Khan, *State Formation in Palestine*; Hanieh, 'Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine'.

[186] Rice, 'Rethinking the National Interest', 19.

[187] Rafeef Ziadah, 'What Kind of Palestinian State in 2011? Neoliberalism and World Bank Diktats', *Global Research*, 13 April 2010, http://www.globalresearch.ca/what-kind-of-palestinian-state-in-2011-neoliberalism-and-world-bank-diktats/18638?print=1.

[188] Khalil Nakhleh, 'Oslo: Replacing Liberation with Economic Neo-Colonialism', *Al-Shabaka*, 11 April 2014, http://al-shabaka.org/node/758.

وفي سياق الانتخابات الفاشلة عام 2006 والانقلاب الذي تبعها، قال (ح٤) أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطوا الفلسطينيين إشارات سيئة بشأن الحوكمة الديمقراطية والدعم للطموحات الوطنية الفلسطينية. كما وقال أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يتجهوا إلى غزة ولم يأخذوا برأي المواطنين، وقد أعطى هذا انطباع سيء للفلسطينيين. وقال (ح٧) أنه عدد الجرائم المرتكبة من غير المستوطنين اليهود في فلسطين قليلة، ولا يسمح للسلطات الفلسطينية بالتعامل مع جرائم المستوطنين، لذلك لماذا هذا التركيز على الأمن حين لا يكون ذلك من أولويات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال؟ وقال (ح٥) أنه لا يوجد سيادة قانون في القدس الشرقية والخليل والمناطق ب والمناطق ج. الشرطة هناك تضحك عليك إذا اتصلت بهم.

... عدد الجرائم المرتكبة من غير المستوطنين اليهود في فلسطين قليلة، ولا يسمح للسلطات الفلسطينية بالتعامل مع جرائم المستوطنين، لذلك لماذا هذا التركيز على الأمن حين لا يكون ذلك من أولويات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال؟[189]

وخوفاً من قوتهم كمانحين، قال (ح٤) أنهم في منظمتهم يحاولون تجنب تحولهم إلى مانح استعماري وأنهم يحاولون أن يوفروا المساحة لشركائهم للتحرك قدر الإمكان. وقال (و١) من السويد أن واحداً من حلولهم لفعالية المساعدات هو توفير تمويل غير مشروط، لأن التمويل غير المشروط يوفر الأمان الذي يتيح تطوير الحياة الداخلية لأي منظمة. وقال (ح٧) أن منظمات الاتحاد الأوروبي توفر التمويل غير المشروط أكثر من غيرها، وأن هذا ضرورياً لأنه من المرجح أن تكون قيمته أكبر من التمويل المشروط القادم من الدول الأنجلوساكسونية. وأضاف أنه في تشرين أول 2018، وبكل أسف، هنالك توجه داخل منظمات الاتحاد الأوروبية لتمويل مشاريع مشروطة بدلاً من توفير تمويل غير مشروط.

وأخيراً، قال (ط١) أنه لا يوجد وكالة لدى الفلسطينيين وأن المانحين يحددون كل شيء. ومثالاً على ذلك القرويين الفلسطينيين الذين يعتمدون على تمويل المانحين. وقال (ح٧) أنهم يسيئون عرض أولوياتهم بطريقة يعتقدون أنها ستجعل المانحين يستثمرون في مجتمعاتهم بدلاً من وصف احتياجاتهم الحقيقية. وهذا لا يعكس طبيعة هؤلاء الناس، بل يعكس فشل استجابة المساعدات للقيادة والاحتياجات المحلية. ويعرف هؤلاء القرويين لعبة التمويل جيداً، ويعزز توجههم ملاحظة (ط١) بأنه لا يوجد سيطرة للفلسطينيين، في ظل تحكم المانحين بكل شيء. ويضطر القرويون للعمل في إطار نظام المانحين.

التنمية العكسية والهيمنة

قال (ح٤) أنهم متخوفون من مشاهدة هذه الاتجاهات المقلقة في الحوكمة الفلسطينية ومن أن المساحة المتوفرة لنشطاء حقوق الإنسان ضيقة. ولكنه قال أنه بالرغم من أنهم كمانحين لا يجب أن يتوقفوا عن إثارة هذه المخاوف مع السلطة الفلسطينية، إلا أنهم قلقون بشأن وضع ضغوط إضافية على السلطة الفلسطينية وهي في وضع غير مستقر. فإذا فرضوا العقوبات على السلطة الفلسطينية مثلاً وتوقفوا عن الاستثمار فيها، فإنها ستنهار، مما سيؤدي إلى خسارة عقود من بناء المؤسسات.

وعلى غرار ذلك، قال (ب١) أن المانحين استثمروا الكثير في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهنالك تخوف من أن الأمور ستتدهور في ظل خطر لوم الفلسطينيين لإسرائيل على هذا التدهور. وقال أن ذلك قد يكون محقاً بعض الشيء، خاصةً فيما يتعلق بطريقة تحويل إسرائيل لعائدات المقاصة للسلطة الفلسطينية وكيف يؤثر حجز الأموال سلبياً على حوكمتها. ولكن لا يزال (ب١) يعتقد أنه هنالك الكثير ما بوسعهم فعله في ظل المعيقات القائمة، وذلك إن وضع الطرفان السياسة جانباً.

---

[189] الشخص (ح٧)

وأشار مسؤول آخر من المؤسسة المالية الدولية أن الاقتصاد الفلسطيني مشبع بالأشخاص الموهوبين. ولكنه أشار إلى أن إسرائيل بإمكانها إيقاف أي أعمال تجارية منافسة إذا أرادت. وكما كشفت روي في بحثها على مر العقود القليلة المنصرمة، يحدث هذا بشكل دوري، حيث تقوض إسرائيل الشركات المنافسة للشركات المثيلة الإسرائيلية أو التي تساهم في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي الفلسطيني. وهذا الجزء من العملية هو ما أسمته روي "عكس التنمية" والذي يصف الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على الفلسطينيين.[190] كما وأشار المسؤول ذاته من المؤسسة المالية الدولية أنه عندما يتعاون الفلسطينيون والإسرائيليون في التجارة، يهيمن الإسرائيليون على الشركات الفلسطينية من الأعلى، وهذا يعزز مصفوفة الاحتلال وعدم المساواة حين لا يتم تناول هذه المسألة بشكل خاص.

قال (د٦) أن المسؤولين الكنديين يبذرون الأموال الكندية على بناء الأسواق في حين أن الفلسطينيين غير قادرين على التجارة بين مدنهم. وأشار إلى أن مسؤولي المساعدات الكنديين يعملون على بناء القدرات التجارية الفلسطينية على "أمل" أن إسرائيل ستسمح بحرية الحركة في يوم من الأيام، في حين أن إسرائيل لا تعتبر السماح بتطوير الاقتصاد الفلسطيني من مصلحتها – ظاهرة تمتد لعقود من الزمن وموثقة في أدبيات حول الاحتلال الإسرائيلي.[191] وأشار (أ٣) إلى أن طبيعة الأرض الفلسطينية التي تبدو "كالجبنة السويسرية" تعمل في صالح البضائع الإسرائيلية التي تدخل التجمعات السكانية الفلسطينية، حيث أنه لا يوجد منافسة بينها وبين البضائع الفلسطينية التي يصعب نقلها بين المدن الفلسطينية.

وقال بعض المسؤولين من الاتحاد الأوروبي أن الاحتلال والتجزئة في الأرض الفلسطينية المحتلة يعتبران من أكبر التحديات التي تواجههم وتواجه أوسلو. ولذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي الكثير من الأموال لكن دون تحقيق الأثر المرجو فيما يتعلق بحل الدولتين. يتعرض نموذج السلام ذلك إلى التآكل بفعل الحقائق على الأرض، ونتيجة لذلك أصبحت المساعدات للفلسطينيين محط أسئلة البرلمانيين والمواطنين في الاتحاد الأوروبي، حيث أنها لا تحقق أهدافها. وقال (ح٥) أنه بما أن النزاع تم احتواؤه حالياً وبما أن الوضع يبدو مستقراً دون وجود أحداث عنف كبيرة، يتساءل الألمان، **"لماذا نمول الفلسطينيين؟"**

وقال (ح٦) أنه نتيجة لتجزئة الفلسطينيين في الضفة العربية وقطاع غزة، بدأ الناس يشعرون بتباعد أكبر فيما بينهم. وقال أن المواطنين في غزة يشعرون أن رام الله تحكمهم من خلال مانحي السلطة الفلسطينية. وفي هذه الأثناء، فإن كمية الأموال الموجهة إلى غزة من صناع القرار في رام الله قليلة، مما يساهم في زيادة التجزئة بين الفلسطينيين.

وأضاف (ح١) أنه هنالك صدع في داخل المجتمع التنموي الألماني بشأن العمل بنظام التصاريح الإسرائيلي في المنطقة ج، لأن ذلك يعتبر تعاوناً مع الاحتلال وشرعنة له في تلك المناطق. وقال (ح١) أنه من شبه المستحيل العمل في المنطقة ج، ولكن لا يمكنك العمل في المناطق أ و ب واستبعاد المنطقة ج دون إلحاق أي ضرر. والمعضلة هنا هي ماذا إن كانت الحكومة الإسرائيلية لا تريد تنمية المنطقة ج. وأضاف أنه لا يوجد أحد يتحدث بشأن غزة في حين أننا نلاحظ أن الأطفال أصبحوا أصغر حجماً بسبب الحصار، وبذلك، من الذي سيكترث إذا واجهت المنطقة ج انهيار في الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع غزة؟ لا يبدو أنه يوجد أي أحد مهتم بغزة.

وقال (ح١) أن نموذج المانحين الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة يتكون من فرض طريقة تفكير على شعب دون منحهم أي بدائل. وقال (ح٦) أنه يرى أن الخصخصة تساهم في التنمية الاقتصادية، وأضاف أن التركيز يجب أن يكون بدلاً من ذلك على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقال (ط١) الفلسطيني أن البنك الدولي خلق كمين دين للفلسطينيين، حيث قال أن رام الله، مركز السلطة

---

[190] Sara Roy, 'The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development', *Journal of Palestine Studies* 17, no. 1 (October 1987): 56–88, https://doi.org/10.2307/2536651; Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995); Roy, *The Economics of Middle East Peace*; Roy, 'Palestinian Society and Economy'.

[191] Roy, 'The Gaza Strip', October 1987; Roy, *The Gaza Strip*, 1995; Roy, *The Economics of Middle East Peace*; Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*; Hever, 'How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?'

الفلسطينية وأكثر المناطق الحيوية اقتصادياً من المناطق أ، أصبحت مكلفة مثلها مثل أوروبا. ويتساءل (ط١) كيف هذا ممكناً في منطقة فقيرة مثل فلسطين. وقال أن هذا بكل تأكيد مرتبطاً بطريقة تدفق المساعدات، وأن السلطة الفلسطينية والأجانب مستفيدين من هذه العملية، في حين أن ما تبقى من الشعب يعيش بالفقر. وقال أيضاً أن سكان رام الله بدأوا يسأمون من المهاجرين من الشمال الذين ينتقلون إليها للعمل، حيث يشيرون إلى هؤلاء العمال بمصطلح "التايلانديين". وقال (ح٥) أن رام الله عبارة عن فقاعة من "المساعدات" والتي لا يجب أن تكون موجودة أصلاً.

...رام الله عبارة عن فقاعة من "المساعدات" والتي لا يجب أن تكون موجودة أصلاً.[192]

قال (هـ٣) أن النرويج تبدي اهتماماً لباريس وأكرا وتحاول الاستيفاء بمتطلباتها وهي قلقة بشأنها. ولكن يجدر بالذكر أن المصطلحات نادراً ما ظهرت في التقارير النرويجية المحللة في هذه الدراسة، ويعتبر هذا مؤشراً إلى عدم اهتمام عام بفعالية المساعدات في الكثير من تقارير المانحين المحللة في هذه الدراسة.

وقال (ح٧) أتك تحتاج لفهم قوتك كمانح والعمل بحذر، وحذر أنك تحتاج لفهم السياق والتعامل معه بعناية. وقد قدم مثالاً على ذلك كيف أن العديد من المانحين يعملون على بناء المناطق أ وب بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على بناء البنية التحتية في المناطق ج، مما يقود الفلسطينيين إلى التجمعات المكتظة سكانياً في المناطق أ وب حيث تتوفر خدمات أكبر، مما يعزز الهدف الإسرائيلي المتمثل بدفع الفلسطينيين خارج المنطقة ج. وهذا بدوره يعزز الشروط التي تفوض المجتمع الفلسطيني بدلاً من مقاومتها، ويعتبر انتهاكاً لمبدأ عدم إلحاق الضرر (1999) ومبادئ الدول الهشة (2007).[193]

أثر أوسلو

قال (ز٥) أن التغيير الرئيسي منذ العام 2002 تمثل في كيف بدأت الثقة بحل الدولتين تنخفض. وقال (أ٣) أن أوسلو مثلت نظاماً دولياً أوسع وأنها كانت محاولة جادة لبناء السلام، وأضاف أن اتفاقيات السلام أحياناً تكون مجرد "تغطية" على نقاط النزاع الرئيسية في حين تركز على الهوامش. وأضاف أن هذا يتم لمنح الأطراف المعنية بعض الوقت والمساحة لإثبات حسن النية والتقدم في بعض المسائل سوياً قبل معالجة المشاكل السياسية الصعبة. ولكن هذا لا يضمن حل المشاكل الرئيسية. وأشار إلى أن هذا التوجه لم ينجح في السودان والبوسنة وفلسطين، حيث لم تعالج المشاكل الرئيسية بنجاح بعد معالجة المسائل الهامشية.

وبالرغم من عقود من "بناء السلام" وملايين الدولارات المصروفة على بناء المؤسسات، قال (أ٣) أن الأمور لم تتغير منذ العام 1992، بل وحتى أصبحت أسوأ. ويقول أن الأرض الفلسطينية المحتلة لا تعتبر مساحة كبير وأن الأرض هي كل شيء. وقال أنه حين رأى زملائهم الخريطة بعد أوسلو والتي تحدد فيها المناطق أ وب وج، وبعدما رأوا كيف تبدو الأرض "كالجبنة السويسرية"، أدركوا أن هذا التوجه لن ينجح. ولم يكن بمقدورهم التخيل كيف سينجح حل الدولتين من منظور قانوني أو اقتصادي. كما ولم يكن (أ٣) واثقاً أن الفلسطينيين سيحظون بسيطرة أكبر على أراضيهم.

---

[192] الشخص (ح٥)

[193] Anderson, *Do No Harm*; OECD, 'Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations'; Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report'.

... حين رأى زملائهم الخريطة بعد أوسلو والتي تحدد فيها المناطق أ وب وج، وبعدما رأوا كيف تبدو الأرض "كالجبنة السويسرية"، أدركوا أن هذا التوجه لن ينجح.[194]

وقال مسؤول من المؤسسة المالية الدولية أن إسرائيل كانت مسؤولة عن إدارة الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى، ولذلك كان منطقياً ما قاله (أ٣) حين أشار إلى أنه عند النظر إلى الانتفاضة الأولى (1987-1991) من منظور اقتصادي، يمكن اعتبارها ثورة على الضرائب، حيث ثار الفلسطينيون ضد إسرائيل بسبب جبايتها الأموال أكثر من تقديمها للخدمات. ومن الجانب الإسرائيلي، اعتبروا أنفسهم يسددون تكاليف أمنية للأرض الفلسطينية المحتلة وأرادوا الابتعاد عن تقديم خدمات الأمن. وكان بالإمكان تحقيق ذلك من خلال تغييرات على هيكليات الحكم المحلي بموجب أوسلو، وبذلك أصبحت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الأمن في أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأشار (أ٣) إلى أنه نتيجة لذلك، كان بإمكان إسرائيل الادعاء أنه بما أن السلطة الفلسطينية كانت في موقع المسؤولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنه لا يوجد احتلال وبذلك أوقفت الخدمات. وفي الوقت ذاته، كان المجتمع الدولي يمول التكاليف المترتبة على الفلسطينيين والوضع القائم، في حين تستفيد إسرائيل مالياً من الأرض الفلسطينية المحتلة دون أن تضطر للتخلي عن السيطرة على هذه الأرض.

وأضاف شخص آخر من الذين أجريت معهم المقابلات أن الاقتصاد في إسرائيل وغزة مشوه بسبب تدفق التمويل الدولي. وقال (د٦) أيضاً أن المسؤولين الكبار في الغرب يعرفون أنهم إذا سحبوا التمويل، فإن إسرائيل ستضطر لتسديد تكاليف الاحتلال واستعادة صفتها الرسمية كقوة محتلة. وقال أنهم يتناولون هذه المسألة في اجتماعات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ولكنهم لا يحركون ساكناً.

وقال مسؤولاً أوروبياً مقرباً من لجنة الارتباط الخاصة أن القصد من اللجنة لم يكن استبدال السلام. وأضاف (ز٥) أنه بالرغم من أنه لا يمكن أن تتواجد عملية السلام دون تنمية اقتصادية، لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاستعاضة عن عملية السلام. وأضاف المسؤول الأوروبي أنه لا يمكن تحقيق استدامة الاقتصاد الفلسطيني دون صفقة سلام. وكان قلقاً من أن بعض – وليس كل – الإسرائيليين يعتقدون أنه يمكن تجاوز صفقة سلام والعمل على التنمية. وأضاف المسؤول أن لجنة الارتباط الخاصة لا تزال تشعر أن بروتوكول باريس ضرورياً لعملية السلام، وأن إسرائيل بحاجة لعمل المزيد لتحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية الموقعة قبل 25 سنة.[195] وقال أن السلطة الفلسطينية تدفع في هذا الاتجاه، ولكن إسرائيل متعنتة. وقال أن مواجهة اتفاقية أوسلو قد يكون خطراً بسبب السياسة الحالية في إسرائيل.

قال مسؤول أوروبي تحدثت معه في المقابلات أن الانتقاد الرئيسي للجنة الارتباط الخاصة يأتي من مجتمع حركة المقاطعة، والذي يدعي أن هذه اللجنة شريان حياة للمحتل وأنها تثبت الاحتلال. ولكنه يقول العكس، حيث أن اللجنة خلقت ظروفاً مؤسساتية لسلام مستدام وحل للدولتين بالتفاوض. وقال (هـ٣) أنهم يعتقدون أن الفلسطينيون يفضلون الحرية والاستقلال على المساعدات التنموية، وأنه إذا اختلف الوضع السياسي، قد لا يحتاجون للمساعدات أصلاً. كما وقال (هـ٣) أن الحل الأفضل هو حل الدولتين.

... يفضلون الحرية والاستقلال على المساعدات التنموية، وأنه إذا اختلف الوضع السياسي، قد لا يحتاجون للمساعدات أصلاً.[196]

[194] الشخص (أ٣)

[195] B'Tselem, 'The Paris Protocol'.

[196] الشخص (هـ٣)

وفيما يتعلق بالتقدم السياسي، قال (ح٤) أن المساعدات الألمانية ليس لها أي أثر سياسي ولا يمكن تحقيق الأثر إذا لم تكن متابعاً "للسياسة". وقال أنه إذا كان خيار الدولتين هو الحل، فإنها سيحظى بدعمنا الكامل. وأضاف أن المجتمع الدولي بمثابة عراب أوسلو، ولذلك يجب عليهم اتخاذ التدابير، أو أن يفكروا بحل آخر لأن إسرائيل تقول صراحةً أن حل الدولتين لن يحدث، كما وأن المستوطنات تجعل من حل الدولتين أمر مستحيل. وأضاف (ح٤) أن المجتمع الدولي يجب أن يضغط على إسرائيل، وليس فقط على الفلسطينيين، يجب في نهاية المطاف الضغط على إسرائيل كي تكون منفتحة وديمقراطية، لأن هذا في صالح إسرائيل أيضاً. ولكن قال (ح٤) أنه يبدو أن الأوروبيين اتخذوا القرار في العام 2006، بعد فوز حماس، بعدم المشاركة في الجانب السياسي. وقال (ح١) أن المساعدات الألمانية تعمل في الواقع مع الاحتلال، من منطلق أنها تعمل في إطار نظام التخطيط الإسرائيلي حين تتعلق المساعدات بمشاريع في المنطقة ج، وبالتالي تقبل ألمانيا الإدارة المدنية الإسرائيلية كسلطة اتخاذ قرار شرعية. لكن قال أن السؤال الذي دائما ما يثار هو هل من شيء آخر يمكن فعله؟

قال (ح٧) أن الفلسطينيين بكل بساطة بحاجة للحظة من الاستقلال وبعض الحرية من الحكم الإسرائيلي، ولكنه قال أن المانحين يركزون على المشاريع الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، وهذا لن يسمح بتلك الحرية. وفي الوقت ذاته، هذه المشاريع ليست ناجحة، حيث تتطلب تفاعل من الطرفين على المستوى ذاته، وهو مستحيل بالنظر لعدم التوازن في هيكليات القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما وقال (ح٧) أن كافة المشاكل الاجتماعية في المنطقة مرتبطة بالنظام الاستعماري، وأضاف أن الإسرائيليين غير الأثرياء في مجتمع غير متساوٍ يتجهون إلى المستوطنات لأسباب اقتصادية وبحثاً عن حياة أفضل.

وأخيراً، قال الفلسطيني (ط١) أن الناس أصبحوا يشعرون باليأس لأنهم لا يعرفون كيف يحدثون التغيير. ولكن هنالك عدد كبير من الفلسطينيين الذين يشعرون أنه يجب عليهم التخلص من السلطة الفلسطينية للتخلص من الوهم الذي يعيشونه بأنهم ليسوا مختلين بشكل مباشر من إسرائيل. وبالنسبة للمجتمع الدولي، استنتج (ح٥) أنه علينا التكيف مع حوار الشارع، حيث أنه من المثير للسخرية أن نتحدث عن حل الدولتين عند مواجهتنا بالحقائق على الأرض.

السياسة تطغى على العقلانية

قال مسؤول عمل مع لجنة الارتباط الخاصة أن صلاحيات البنك الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة تتمثل في رعاية بناء المؤسسات في الفترة التي تبعت الانتفاضة الثانية، 2007-2014 تقريباً. وقال أيضاً أنه بدا في تلك الفترة أن البنك الدولي يعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة كما يعمل في باقي أنحاء العالم، ولكن الظروف الخاصة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تؤدي إلى استثناءات للقواعد. فعلى سبيل المثال، عمل البنك الدولي مع المؤسسات الأهلية خلال الانتفاضة الثانية، وهذا ما لا يفعله البنك في أي مكان آخر.

وقال مسؤول تحدثت معه، أن البنك الدولي ربما لم يكن يريد المشاركة في إدارة الصندوق الاستنمائي لخطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية مع السلطة الفلسطينية،[197] ولكنهما تعرضا للضغوط لتولي هذا الدور من مانحين رئيسيين، كما وتلقوا المحفزات من الكويتيين الذين عرضوا تمويلاً ضخماً على البنك الدولي مقابل إدارته لهذا الصندوق الفلسطيني. ويعتقد هذا المسؤول أن شرط البنك الدولي كان أن يتم ذلك بموجب مصفوفة البنك. ويتفهم المسؤول أيضاً أن التمويل الكويتي لم يكن بالقيمة التي تعهدوا بها، ولكن يجدر الإشارة إلى أن هذا طبيعي بالنسبة للكويت في الأرض الفلسطينية المحتلة.[198] وكانت الرسالة الأساسية التي يوصلها ذلك المسؤول بشأن البنك الدولي هي أن القوى السياسية كانت تدفع البنك الدولي في اتجاه لا يرتاح له بالضرورة.

---

[197] The World Bank, 'Palestinian Recovery and Development Program Trust Fund', Text/HTML, World Bank, accessed 4 June 2018, http://www.worldbank.org/en/programs/palestinian-recovery-and-development-program-trust-fund.

[198] وفقاً للبيانات المتحصل عليها من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، قدمت الحكومة الكويتية للفلسطينيين منذ كانون ثاني 1962 إلى تموز 2016 45,783,150 دينار كويتي للفلسطينيين ($155,000,000) من أصل تعهدات وصلت 91,270,150 دينار كويتي، بما معناه أن 50% من التمويل الذي تعهدت به الحكومة الكويتية لم يقدم للفلسطينيين. Alaa Tartir, 'Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15', *Alaa Tartir, Program Director of Al-Shabaka,*

قال (د٧) أن التحدي مع إسرائيل والفلسطينيين يكمن في أن النزاع بأكمله قائم على السياسة، وأشار (د٦) إلى أن المساعدات بطبيعتها سياسية للغاية، حيث يتخذ السياسيون القرارات بشأن المساعدات، وتكون هذه القرارات مبنية على السياسات المحلية، لا على الوقائع على الأرض أو الاحتياجات. هذا بالرغم من القبول العام في أوساط المانحين والعاملين في مجال المساعدات أنه يجب تقديم المساعدات بشكل حيادي وغير مسيس قدر الإمكان كي تكون فعالة، خاصة في الدولة الهشة والتي يتخللها نزاع.[199] وأضاف (د٦) أن مساعدات كندا في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تستنبط الاستنتاجات من الوقائع، ويبدو أن تحليل الوثائق في القسم الخامس أدناه بشأن كندا يؤكد ذلك. وبدلاً من ذلك، قال (د٦) أن صانعي السياسات الكنديين اختاروا وقائع محددة لدعمها بناءً على حجج مسبقة. وصدرت هذه الوقائع والسياسات عن مجموعات ضغط مناصرة لإسرائيل وبتأثير من الجنرال دايتون الأمريكي في وقت كان (د٦) على رأس عمله.

... مساعدات كندا في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تستنبط الاستنتاجات من الوقائع...[200]

وأضاف (د٦) أنهم لم يفهموا كيف كان يعتقد العاملين في وكالة التنمية الدولية الكندية أنهم لم يتسببوا بأي ضرر، أو كيف كانوا يعتقدون أنهم ملتزمون بفعالية المساعدات. وقال أنه لم يكن هنالك أي تأمل ذاتي أو تفكير عقلاني من المسؤولين الكنديين. وأضاف أنهم استخدموا لغة لطيفة دون أي معنى، ولم يكونوا منفتحين بأي شكل من الأشكال وأن الوقائع لم تكن مهمة بالنسبة لهم.

قال (د١)+(د٢)+(د٣)+(د٤)+(د٥) أن كندا تبذل جهداً كبيراً في صياغة أي بيان أو حتى تغريدة على تويتر بسبب حساسية موضوع فلسطين في كندا. وربط (د٦) هذا التوجه باللوبي الإسرائيلي القوي في كنداً، وأن هذه الجهود كانت تبذل لإرضاء هذا اللوبي مهما كانت التكاليف. وقال (د٦) أن الفلسطينيين لاحظوا ذلك مع التغيير في التصويت الكندي في الأمم المتحدة.[201] وقال (د٦) أنه مع تأقلم هاربر مع دوره كرئيس وزراء، أصبح يركز بشكل أكبر على إسرائيل كصديقة، ودائماً ما كان يحقق في مزاعم اللوبي الإسرائيلي المثارة في كندا. فعلى سبيل المثال، كان هنالك جهد كبير من اللوبي الإسرائيلي للتساؤل ما الذي ستفعله الحكومة الكندية لوقف دعم أموال الضرائب الكندية للإرهاب. وبذلوا جهوداً كبيراً لربط الأونروا بالإرهاب, وبذلك، طالب هاربر بمراجعة للأمم المتحدة بهدف تخفيض تمويل الأونروا. وقال (د٦) أن ذلك أدى بطاقم وكالة التنمية الدولية الكندية إلى العمل لمدى ثلاثة أشهر على جمع المعلومات بشأن علاقة الأونروا بحماس، ووصلوا للاستنتاج بأن هذه المزاعم كانت مغلوطة. ولم تجد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أي دليل بشأن وجود علاقات من هذا النوع أيضاً.

ومع ذلك، فقاً لـ (د٦)، لم يكن اللوبي الإسرائيلي سعيداً بهذه النتائج، وكان هذا اللوبي مؤثراً للغاية، خاصة المنظمة السياسية المحافظة بناي بريث (B'nai Brith) والتي كان يبدو أنها لها علاقة مباشرة بهاربر. فالنتيجة النهائية كانت أن السياسة طغت على العقلانية وأخلاقيات المساعدات، حيث استنتجت مراجعة فرع الوكالة الكندية للتنمية الدولية متعدد الأطراف أن الأونروا منظمة سيئة. ولكن الحكومة الكندية اضطرت لمكافحة الانطباع بأنها خفضت التمويل باستخدام مؤشرات مشكوك فيها وعملية لا تتمتع بالشفافية. وفي نهاية المطاف، قال (د٦) أن المسؤولين في الوكالة الكندية للتنمية الدولية/إدارة الشؤون العالمية التابعة للحكومة الكندية كانوا يعرفون

Engaged Scholar, Global Citizen (blog), 10 November 2017, 134, https://alaatartir.com/2017/11/10/mapping-of-donor-funding-to-the-occupied-palestinian-territories-2012-2014-15/.

[199] Anderson, *Do No Harm*; OECD, 'Do No Harm - International Support for Statebuilding' (OECD, 2010).

[200] الشخص (د٦)

[201] Yakabuski, 'On Israel, Trudeau Is Harper's Pupil'.

الإحصائيات وكيف أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة كان غير منصفاً، غير أن كندا كانت مهتمة فقط بإرضاء إسرائيل واللوبي الإسرائيلي المحلي، وبذلك كانت تنتهك المبدأ الأساسي المتمثل في الحياد عند تقديم المساعدات في مواقف النزاع.

وقال (ح٥) أن الفلسطينيين يطلبون من ألمانيا عدم الوقوف أمام المساعي لمحاسبة إسرائيل على أعمالها، وأضاف (ح٥) أنه لا يجب أن تلعب إسرائيل وفلسطين لعبة كرة القدم، بما في ذلك المانحين من قبيل كندا وألمانيا، بحيث تختار أن تشجع طرف على حساب الآخر. وأضاف أن التدخل يجب أن يكون قائماً على حقوق الإنسان. وقال (ح٦) أنه على المجتمع الدولي التعامل مع القانون الدولي بجدية.

قال (ح٧) أن الأوروبيين، خاصة الألمان، لا يفصلون السياسة عن المساعدات. وبخلاف ذلك، ليس من المفترض أن تكون الجمعيات الخيرية الأنجلوساكسونية سياسية بطبيعتها، حتى وإن كان ذلك مستحيلاً في التنمية وخاصة في سياق النزاع.[202] وأضاف (ح٧) أن لا وجود لفصل السياسة عن حقوق الإنسان، فهذه المسألة سياسية بطبيعتها.

وقال (ح١) أن ألمانيا حاولت أن تقف أمام محاولة السلطة الفلسطينية الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية. وأضاف أنه بالرغم من أن ذلك لم يكن معلناً في ألمانياً، إلى أنه كان مفهوماً أن منظمات المقاطعة ستخسر تمويلها بسبب توجهها السياسي. وفي الواقع، قال أن سياسة الحكومة الألمانية الحالية، منذ خريف 2018، تتمثل في عدم تمويل أنشطة المقاطعة وعدم التعاون مع الأشخاص أو المنظمات التي تركز عملها على المقاطعة.

الربط بالشعب الفلسطيني

على المستوى الدولي، قال (ح٧) أن الدول تتعاطف مع الدول الأخرى، لا مع شعوبها. وبالتالي، فإنه أكثر سهولة على المجتمع الدولي التعاطف مع إسرائيل كدولة من التعاطف مع الفلسطينيين كشعب بلا دولة. وعلى مستوى شخصي، عبر (ط١) عن منظور الفلسطينيين بأن القتلى الفلسطينيين هم مجرد أرقام بالنسبة للسلطة والفصائل الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي.

وبالرغم من وجود تباين كبير بين الذين أجريت معهم المقابلات بشأن كيفية التعامل مع التنمية للفلسطينيين وعملية أوسلو للسلام، إلا أنه يوجد جانب واحد يحظى بإجماع: ارتباط حقيقي وعميق وشخصي بالفلسطينيين يشمل احترام كبير وقلق عليهم. ووفقاً لـ (هـ١)، فلسطين هي "مكان خاص وشعب خاص." وباستثناء الكنديين الذين قابلتهم والذين أكدوا على أنهم يقدرون الطرفين، كان الذين أجريت معهم المقابلات عموماً مركزين على الصفقة السيئة التي تلقاها الفلسطينيين، ومركزين على البحث عن طرق لجعل حياتهم أفضل.

[فلسطين] مكان خاص وشعب خاص[203]

---

[202] Anderson, *Do No Harm*.

[203] الشخص (هـ١)

مواطن القوة الفلسطينية

يكمن بناء القدرات، والذي يعني بناء قدرة الدول على إدارة مستقبلها، في صلب أجندة أكرا للعمل (2008).[204] وفيما يتعلق بالفلسطينيين، كان العديد من الذين أجريت معهم المقابلات إيجابيين بشأن قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم، خاصة من منظور رأس المال البشري. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص لدى مسؤولي البنك الدولي الذين قابلتهم. وأشار لي أحد مسؤولي المؤسسة المالية الدولية أن الاقتصاد الفلسطيني مشبع بالأشخاص الموهوبين. وقال (أ١) أن الأمور التي يجيدها الفلسطينيون تشمل: رأس المالي البشري، التعليم، الصحة، تقديم الخدمات والمشاركة المجتمعية في المدارس. كما وقال (أ١) أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتبر أفضل جهاز إحصاء في العالم العربي وأن سلطة النقد الفلسطينية مدارة بشكل جيد وفق أنظمة موثوقة.

> *... كان العديد من الذين أجريت معهم المقابلات إيجابيين بشأن قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم، خاصة من منظور رأس المال البشري. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص لدى مسؤولي البنك الدولي الذين قابلتهم.*[205]

وقال (و١) أنهم يعتبرون الشركاء المحليين الخبراء، وأضاف أنه بالرغم من توفيرهم المستشارين لبناء القدرات في الدول الأخرى، لم يحتاجوا لذلك أبداً في فلسطين. وقال أنه هنالك معرفة كبيرة وخبرة واسعة مدربة محلياً وفي الشتات. وبما أن الناس لديهم معرفة عامة لإدارة برامج المساعدات، فإن ذلك لا يعني أنهم يمكنهم إدارتها دائماً. ولذلك، تعمل السويد في فلسطين أحياناً على تعزيز القدرات الداخلية للمنظمات لإدارة برامج المساعدات. ويعني ذلك تطوير سياسات داخلية لبناء الهيكلية، مثل توفير تدريب بشأن القانون الإنساني الدولي للمنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.

وانبهر بعض الذين أجريت معهم المقابلات من صمود الفلسطينيين بشكل عام، وسكان قطاع غزة المحاصرين بشكل خاص. وقال (هـ٤) أن الوضع في غزة دراماتيكي وصمود الناس هناك مذهل. كما وانبهر (ز١) من صمود سكان غزة نظراً للصورة القاتمة التي يرسمها الشركاء هناك. ووجد (ح٥) أنه مثير للاهتمام أن يبقى لدى الفلسطينيين ما يكفي من الأمل للاستيقاظ صباحا، وقال أن هذا الصمود الفلسطيني يلهمهم.

وأخيراً، قال (ح٦) أنه لا يزال هنالك إمكانيات كبيرة في المجتمع الفلسطيني بالرغم من الانتكاسات. وقال أنه يوجد عدد من الفلسطينيين العاملين في الخارج من ذوي المهارات ويوجد حس من الوطنية لدى الفلسطينيين. لا يزال هنالك أمل بالرغم من الصورة القاتمة حالياً.

آفاق مستقبلية

بناءً على ما سبق، ما هي الآفاق المتوفرة للفلسطينيين في هذا السياق؟ خرجت المقابلات بعدة أفكار ومقترحات ونظرات.

---

[204] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'.

[205] الشخص (أ١)

يناصر (ز١) الأنشطة المنتجة للدخل التي بإمكانها المساهمة في صمود الفلسطينيين، وقال أنه يمكن رعاية الصمود من خلال الأنشطة المنتجة للدخل. وقال أنه في ذلك كرامة أكثر من توزيع الطعام، وأن ذلك سيعود بالفائدة حيث أنه لن يشوش الاقتصاد المحلي. وأضاف (ز١) أنه يوجد دراسات تقول أن هذا التوجه يزيد الكرامة.

قال (د١)+(د٢)+(د٣)+(د٤)+(د٥) أنه من السهل أن تصاب بالإحباط، ولكن كندا تبقى نشطة دبلوماسياً. وقالوا أيضاً أن المفاوضات المباشرة في إطار أوسلو هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً وبأن الأنشطة أحادية الجانب لن تساعد وستقوض عملية بناء السلام. وقال (د١) أن زملائه منقسمون بشأن نتائج المساعدات الكندية، ولا يتوقعون أي تغيير على الوضع القائم أو في تحقيق السلام. ولكنه قال أنهم على الأقل راضون عن حفاظهم على الوضع من التدهور.

قال (ج٤) انه لا يوجد أي شيء يتحسن، وقال (ح٦) أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة في تدهور مستمر. و (أ٣) ليس متفائلاً بشأن الوضع، حيث أنه يقول في كل نصيحة يقدمها أن الوضع يبدو أسوأ. وأضاف (أ٣) أن المثيرين كرسوا حياتهم لنماذج التنمية والسلام في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ويشعرون أنهم بحاجة للتفاؤل، ولكنه قال أن هذا التفاؤل ليس ممكنا بعد انتخاب نتنياهو لأول مرة في العام 1996. ويشعر (أ٣) الآن أنه لا يوجد أي بصيص أمل للتمسك به.

وأشار مسؤول من المؤسسة المالية الدولية إلى أن المشكلة في الأرض الفلسطينية المحتلة هي مشكلة سياسية وليست اقتصادية، فالفلسطينيين ليسوا بحاجة لرأس المال. هنالك حاجة ملحة لحل سياسي. كما وأثار أسئلة وجودية، إذا لم يتم تشكيل المؤسسات، لماذا هم – المانحون – هناك؟ وفي ظل عدم التقدم في عملية أوسلو، تساءل هذا المسؤول أيضاً عما تفعله السلطة الفلسطينية هناك. في حين يأمل (أ١) أنه يمكن إحداث التغيير من خلال المجتمع المدني في الجوانب التي فشلت فيها الحكومات.

قال (هـ٢) أن النرويج تسعى إلى تخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات وأنهم لا يرون أي بديل لحل الدولتين. في حين قال (هـ٣) أنه يرغب أحياناً أن يرى إنجازات أكبر ويقول أن عدم تحقيق النتائج محبط في بعض الأحيان.

يجدر بالذكر أن إعلان باريس (2005) يدعو إلى تحقيق النتائج، بحيث تحول الدول النامية والمانحون تركيزهم إلى نتائج التنمية. كما وتدعو إلى المساءلة المتبادلة، بحيث يخضع المانحون والشركاء للمساءلة بشأن نتائج التنمية.[206] حتى في تقرير صادر في العام 2012، في ذروة خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية وفي فترة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بعملية بناء الدولة للفلسطينيين، لم تكن النتائج قوية،[207] حيث نص التقرير على وجود إنجازات متوسطة في مجال النتائج وإنجازات متدنية فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة.[208]

وقال (هـ٤) أنهم يأملون بتحرك في عملية السلام، ولكن الوقائع على الأرض تشكل تحدياً أمام تحقيق حل الدولتين. وأشار إلى أن القيود على الحركة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل حواجز أساسية. وقد دعا إسرائيل إلى وقف البناء الاستيطاني وقال أنه من المستحيل بناء مجتمع وتشكيل وطن في الظروف الحالية. وقال (و١) أن السويديين أحياناً يسألون أنفسهم، "إذا لم تجر الأمور بالطريق المحبذة، دون مصالحة أو سلام أو وضع إنساني أفضل، لماذا نحن هنا؟" ولكنه يعتقد أن الأمل موجود، وأننا علينا النظر إلى الأمور على المدى البعيد وأن نكون صبورين.

---

[206] OECD, 'The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action'.
[207] MOPAD, 'Results of the 2010 Paris Declaration Monitoring Survey for the Occupied Palestinian Territory', Palestinian Authority (Palestinian National Authority - Ministry of Planning and Development, September 2012), http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=7647.
[208] MOPAD, 6.

إذا لم تجر الأمور بالطريق المحبذة، دون مصالحة أو سلام أو وضع إنساني أفضل، لماذا نحن هنا؟[209]

وقال (ز١) أنهم قلقون بشأن معدلات البطالة العالية وانعدام الأمل لدى الفلسطينيين واحتماليات التطرف التي من الممكن أن تنتج عن انعدام الأمل. بينما قال (ز٥) أن المانحين أصبحوا راضون عما سيتحمله السكان الفلسطينيون، وقال أن أخطر شيء هو أن يخيب الأمل. و(ح٣) قلقاً بشأن الوضع الراهن غير المستقر بسبب تدهور العديد من الجوانب في الدولة والحياة اليومية الفلسطينية. وقال أنه لا يمكن الحفاظ على الوضع الراهن هذا.

قال (ح٤) أنه لا يزال من الضروري عليهم التواجد في الأرض الفلسطينية المحتلة كمانحين، وذلك خوفاً من انهيار المجتمع. وقال أنه كما هو الحال في أي مكان في العالم، من المثير للسخرية ألا تشارك في المساعدات حين يكون السياق معقد والنتائج مشكوك فيها. وأضاف أنه لا يزال من الضروري المساعدة وأن المساعدات تحتاج فقط لأن تقدم بصورة أفضل. في حين قال (ح٦) أن المنظمات المانحة لا يمكنها فعل الكثير بشكل منفرد، حيث أنها جزء من منظومة ومتأصلة فيها. وأفضل ما يمكنه فعله هو توفير المعلومات السياسة إلى بلدهم الأم.

وقال (ح٧) أن الأوروبيين يريدون حدود 1948-67 لحل الدولتين، ولكن لا تتوفر لديهم الأدوات لإنفاذ هذا، أو أنهم لا يريدون استخدام هذه الأدوات لعدد من الأسباب. ولا يزال (ح٧) يدعم حل الدولتين لأنه يعتبره الخيار الأفضل. ويقول أنه متمسكاً بموقفه هذا لأنه لا يؤمن بحل الدولة الواحدة، حيث يقول أن حل الدولة الواحدة هو الوضع الراهن وهو كابوس. ولكنه قال أن هذا الكابوس يمثل "عدالة شاعرية" لإسرائيل، لأن إسرائيل لم تكن مستعدة للتخلي عن الـ 22% من فلسطين التاريخية التي كان الفلسطينيون مستعدون لقبولها بموجب اتفاقية أوسلو. ولكن (ح٧) ليس متفائلاً الآن بشأن المستقبل، حيث أن حل الدولة الواحدة وحل الدولتين يعنيان أنه على أحد الطرفين التخلي عن امتيازات يرفضون التخلي عنها.

ويعتقد (ح٧) أنه من المرجح أن تواصل إسرائيل دفع الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى تجمعات مكتظة سكانياً ومن ثم ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية والتي يتواجد فيها عدد قليل من الفلسطينيين. وبعد ذلك، تعلن إسرائيل عن هذه المناطق بأنها ليست محتلة، لأنها ستترك لها حدود ضيقة مع الأردن، مثل جسر النبي/الملك حسين. وسيخضع الجسر لتدابير أمنية شديدة من قوات أمنية أردنية-إسرائيلية مشتركة، كما فعلت إسرائيل في غزة. وبذلك، سيحكم الفلسطينيون أنفسهم ذاتياً من خلال "لوردات" محليين. وبهذه الطريقة، تكون إسرائيل قد اكتسبت السيطرة على أراضي تصل نهر الأردن دون التفكير بمنح الفلسطينيين المواطنة وفي ظل التأكد من تقسيم الفلسطينيين جغرافياً بحيث يفقدون التماسك السياسي.

وأخيراً، قال (ح5) أنه لا يوجد مؤشرات بأن إسرائيل تقيّم تواجدها العسكري، حيث قال أن الشعب الفلسطيني فقد الأمل بأن الاحتلال سينتهي، ونتيجة لذلك، يريد الشعب عيش حياة أفضل تحت الاحتلال. وقال (ط١) أنه هنالك منظور لدى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أن الخدمات كانت أفضل في ظل حكم إسرائيل مما هي عليه في حكم السلطة الفلسطينية، وقال أن العديد من الفلسطينيين يفضلون جواز السفر الإسرائيلي على الفلسطيني، أو مغادرة الأرض الفلسطينية المحتلة كلياً.

القسم الخامس: تحليل الوثائق

عند التعامل مع أي شكل من أشكال التوثيق، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن الوثائق هي عبارة عن "وقائع اجتماعية" يتم إصدارها ومشاركتها واستخدامها بطرق منظمة اجتماعياً – ولهذه الغاية، "النص هو السياق في آن واحد، فهو ينتج عن العالم الاجتماعي بأكمله ومنتج له."[210] ولا تعتبر النصوص تمثيلاً شفافاً لروتينات تنظيمية أو عمليات اتخاذ القرار أو التشخيص المهني، فكل وثيقة

[209] الشخص (و١)

[210] Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology the Politics and Poetics of an Ethnographic Event*, 5.

يكتبها أو ينتجها شخص في سياق محدد ولغاية محددة – في حالة التقارير عن المساعدات مثلاً، غالباً ما ترتبط الوثائق بضمان التمويل الحالي والمستقبلي.[211]

وكجزء من عملية بناء ملف قوي للحصول على التمويل لعملهم، غالباً ما تكتب المنظمات والوكالات الحكومية المسؤولة عن التمويل تقارير متفائلة بشأن عملهم يروجون فيها لإنجازاتهم في ظل محاولة تغطية الإخفاقات.[212] وينطبق ذلك أيضاً على أكبر المنظمات والدوائر ضمن أقوى تمويل. وبالتالي، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه التقارير غالباً ما تصاغ بهذه الطريقة، على الأقل، لغايات الترويج والحصول على التمويل بدلاً من التحليل. وحين تعتبر المشاريع ناجحة، يساعد ذلك في الحصول على تمويل إضافي والحفاظ على وظائف الموظفين. وفي هذه المرحلة، حتى فروع الوكالات الكبيرة تصبح كالشركات التجارية، حيث أنه هنالك منظمات بأكملها تعتمد على المشاريع الناجحة للحفاظ على تمويلها. وهذا لا يؤثر على الموظفين فحسب، بل على المستفيدين من البرامج وحتى الجهات المانحة الأصلية التي عليها أن تثبت أنها تمول أعمال ناجحة. وبهذه الطريقة، يصبح النجاح تمثيل داخلي وطريقة للحفاظ على تدفق التمويل، ولا يكون بالضرورة مرتبط بالاحتياجات التنموية أو الإنسانية المحددة لذلك التمويل.

ولذلك، لا يجب أن نتفاجأ من الإشارة إلى أنه مفهوم في أوساط مجتمع المساعدات أنه حين تحاول منظمة ما أن تبين نجاح أنشطتها، فإنها تفضل عرض مشروعها بطريقة ليراه الممولون الذين تعتمد عليهم المنظمة بأنه ناجح.[213] وأشار موس:

> نجاح التنمية لا يعتبر فقط مسألة قياس الأداء؛ بل تتعلق أيضاً بكيفية تحقيق استدامة تفسيرات محددة اجتماعياً. فهي ليست فقط ما يفعله مشروع ما، بل كيف ومن يخاطب المشروع ومن الذي يمكن أن نجعله يؤمن به.[214]

وفضلاً عن ذلك، لضمان عملية جعل النجاح "مقبول اجتماعياً"،[215] تسيطر المنظمات التي تقدم المساعدات على الرسائل التي تصدر عن موظفيها لأنها تخشى من إصدار رسائل سيئة تضر بجهودهم الرامية إلى إظهار المشاريع بأنها ناجحة.

وبالتالي، من الضروري الانتباه إلى أن بيانات المنظمات التي تقدم المساعدات مصممة لإخبار قصص "سعيدة" في ظل كبح القصص الجدلية.[216] وفضلاً عن ذلك، بالرغم من أنه يمكن لكافة الوثائق أن توفر سجل ثابت لأمور تحدث في أوقات محددة، إلا أنه ليست بجديد أن يعاد كتابة التاريخ، كما يحدث في أي وثيقة في أي سياق. ففي نهاية المطاف، يعيد المؤلفون كتابة التاريخ.[217] وفي هذه الأثناء، تعد الكثير من التقارير بشأن المساعدات بصورة إلكترونية، وتعديل أو إلغاء المعلومات في الوثائق الإلكترونية أكثر سهولة منه في الوثائق الورقية.[218]

---

[211] Matthews and Ross, *Research Methods*, 277.

[212] تشمل "التغطية" إزالة المواد التي تعتبر حساسة سياسياً. مثلاً، في بحثهم بشأن حماية الطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة، أقام هارت ولو فورت عدة مقابلات مع أشخاص قالوا أن التقارير الأصلية يتم تحريرها لإزالة المواد التي تعتبر حساسة سياسياً. وقال مسؤول من إحدى الوكالات: "للأسف، تقارير آلية المتابعة وتقديم التقارير في الأرض الفلسطينية المحتلة يتم تحريرها بشكل كبير في نيويورك. أنا لست متأكداً إن كان ذلك يحدث على مستوى مقر اليونيسيف أو مكتب الممثل الخاص للأمين العام أو كلاهما. وغالباً ما تكون النتيجة نسخة لطيفة أو معقمة من الأصلية"، Jason Hart and Claudia Lo Forte, 'Mandated to Fail? Humanitarian Agencies and the Protection of Palestinian Children', *Disasters* 37, no. 4 (2013): 638, https://doi.org/10.1111/disa.12024.

[213] Mosse, *Cultivating Development*, 157–58.

[214] Mosse, 158

[215] Mosse, 157–58.

[216] Matthews and Ross, *Research Methods*, 287.

[217] Beverley C. Southgate, *History, What and Why? Ancient, Modern, and Postmodern Perspectives* (Psychology Press, 2001), 157.

[218] Matthews and Ross, *Research Methods*, 277.

ولهذه الأسباب مجتمعة، لا يمكن النظر إلى تقارير المنظمات التي تقدم المساعدات بأنها حيادية، فهي تخضع لموازين اجتماعية. تعتبر هذه التقارير أداة علاقات عامة لترويج عمل المنظمات وملخصاً لما أنجزته أو ما لم تنجزه هذه المنظمات. ولهذه الأسباب، يجب علينا عدم استخدام هذه المصادر الموثقة (التقارير) كبدائل عن أنواع أخرى من البيانات، وخاصة كالمصدر الوحيد للبيانات. فالمقابلات في القسم السابق توفر نوع آخر من البيانات الأولية التي توضح سياق تحليل تقارير المانحين وما الذي يفكر فيه ويفعله المانحون.[219]

وثائق وتحليلات المانحون

تم قراءة 80 تقرير تتعلق ببرامج المساعدات التي يقدمها المانحون التسعة الذين تم أخذهم بعين الاعتبار في هذه الدراسة التحليلية، بما في ذلك تحليل هؤلاء لتلك البرامج. وفضلاً عن ذلك، تم إعداد بحث بشأن خلفية كل مانح، بما في ذلك مراجعة لبعض المواقع الإلكترونية الأولية والثانوية المتعلقة بالمساعدات للفلسطينيين والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن المانحين لا يتبعون طريقة موحدة في إعداد التقارير. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الكنديين يفتقرون لتقارير عامة بشأن مساعداتهم للفلسطينيين تحديداً، وبالتالي تم تحليل تقاريرهم العامة للبرلمان بشأن المساعدات الخارجية الكندية. وينتج بعض المانحون مثل السويد والنرويج تقارير دورية محددة بشأن بعض جوانب برامج المساعدات الخاصة بهم والسياق التنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن ذلك، كانت بعض تقارير المانحين مصدر أساسي للتحليل لمانحين آخرين، على سبيل المثال، اعتمد كافة المانحون إلى حد ما على تحليل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للأرض الفلسطينية المحتلة والتنمية في فلسطين، في حين اعتمد مانحون آخرون مثل كندا والولايات المتحدة بشكل كبير على هذا التحليل.

وتمت قراءة هذه التقارير الـ 80 بشكل كامل لفهم سياق ما تقدمه، ولكن تم تحديد بعض الكلمات الأساسية فيها لتحديد المصطلحات المحددة المتعلقة بفعالية المساعدات المستخدمة لتحليلها. ولهذا السبب، تم تحديد كلمات من قبيل "مساءلة" "وفعالية المساعدات" "والحقوق" ككلمات رئيسية. وتم ذلك بالأخذ بعين الاعتبار أن الحقوق قد تعتبر عنصر رئيسي لفعالية المساعدات، وأن "العنف وحالة الهشاشة غالباً ما يتسمان بانتهاكات منهجية لحقوق إنسان أساسية".[220] ومن ثم أخذت الحقوق من منظورين واسعين، واحداً يركز على الجانب الإنساني (أي حقوق الإنسان) والآخر على الجانب الاقتصادي (أي حقوق الملكية). وكانت "الديمقراطية" من الكلمات الرئيسية أيضاً، حيث لطالما كانت جزءاً من نموذج أوسلو للمساعدات وتعتبر أيضاً عنصراً أساسياً من فعالية المساعدات. وفضلاً عن ذلك، بما أن الديمقراطيات الليبرالية الغربية هي التي طورت نموذج المساعدات، فإنه من البديهي أن يعتبر المانحون الغربيون الديمقراطية الشكل الأساسي للحكم الذي تسعى الدول الأخرى لتحقيقه في عملية بناء الدولة.

ونظراً لأن فهم سياق التدخل يعتبر ضرورياً لفعالية المساعدات، وتحديداً في دولة هشة ويتخللها النزاع، تم السعي لتحديد مصطلحات توفر معلومات بشأن منظور كل من المانحين بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة (أي مدى قوة تحليلاتهم). وشملت هذه المصطلحات كلمات أساسية تعتبر ضرورية لوصف الوضع الفعلي في الأرض الفلسطينية المحتلة/ "استعمار"، "مستوطن"، "مستوطنات"، "القدس" (كأرض فلسطينية والتي يقصد بها المانحون القدس الشرقية)، "الاحتلال"، "محتلة"، "إرهاب"، و"أمن". وتم تقسيم الأمن إلى منظور "أمن من"، حيث يشير مصطلح الأمن إلى (1) أمن إسرائيل، (2) أمن الفلسطينيين، (3) الأمن العام (لا يذكر فئة محددة)، (4) أمن

---

[219] David Silverman, ed., *Qualitative Research: Theory, Method and Practice* (London; Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications Ltd, 1997), 47.

[220] OECD, 'Evaluating Peacebuilding Activities in Settings of Conflict and Fragility: Improving Learning for Results', DAC Guidelines and Reference Series (OECD Publishing, 2012), 22, http://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/publications/4312151e.pdf.

فئة و/أو طرف غير فلسطيني وغير إسرائيلي (أي الأردن). وشملت كلمات أساسية أخرى أخذت بعين الاعتبار بالتشاور مع أصحاب المصلحة: "المناصرة"، "العدالة"، "القانون" (أخذ القانون بعين الاعتبار من منظور اقتصادي (تجاري) ومنظور غير اقتصادي).

وفي هذه الدراسة، كانت الوثائق متوفرة بصورة إلكترونية، وأحياناً قمت بمراجعة تقارير خارج الفترة الزمنية 2010 – 2016 التي تركز عليها هذه الدراسة، خاصة في حالة كندا. يرجى الإشارة إلى أن أرقام الصفحات في المراجع هي الأرقام من الوثيقة ككل كما هي موجودة في برنامج PDF Viewer من البداية إلى النهاية، وليست حسب الأرقام الداخلية للتقرير. كما وأنه في قسم "تحليل الوثائق" هذا، لم يقدم تحليل التقارير الألمانية، ولكن وصفت بنية المساعدات الألمانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لأن بنية المساعدات الألمانية معقدة ولا يعرفها الكثيرون. وفضلاً عن ذلك، هنالك شح في التقارير الغنية بالمعلومات والتي يسهل الوصول إليها بشأن المساعدات الألمانية للفلسطينيين. ولا يعتبر هذا منتجاً، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات متوفرة لأصحاب المصلحة وسهلة الوصول.

البنك الدولي

يلعب البنك الدولي دور ريادي في تحديد نظام المساعدات للفلسطينيين، ولعب دور الموجه للمانحين ثنائيي الأطراف الرئيسيين الذين يقدمون المساعدات في الأرض الفلسطينية دعماً لعملية السلام.[221] وهذا التوجيه قائم على خطة البنك الدولي التي أعدت في العام 1993 في ورقة السياسات الخاصة به، *استثمار في السلام*، والتي شكلت خريطة التنمية للفلسطينيين التي حددت نموذج المساعدات العام للفلسطينيين منذ ذلك الوقت.[222] ويمكن وصف البنك الدولي والخطة بأنهما نيوليبراليين من ناحية اقتصادية. فالخطة شبيهة بطبيعتها ببرامج أخرى للمؤسسات المالية الدولية لتطوير الدول في العالم في التسعينيات من القرن الماضي.[223] وينعكس ذلك في القيم المعيارية الرئيسية التي توجه خطة البنك الدولي للفلسطينيين، والتي تؤكد على: الأسواق المفتوحة والدمج الاقتصادي مع إسرائيل والدمج الاقتصادي الإقليمي والليبرالية المالية و"الحكم الرشيد" ودعم "الديمقراطية".[224] ووضع البنك الدولي التنمية المؤسساتية كأولوية للفلسطينيين لضمان دمج هذه القيم المعيارية في الدولة الفلسطينية الجديدة التي يبنوها، وفضلاً عن ذلك، ينعكس ذلك في الإيمان الواضح بأن وجود سلطة مركزية قوية (حكومة) ومؤسسات مستقرة شروط ضرورية للنمو، وكان من المتوقع أن يؤدي هذا النمو إلى السلام. وفي الوقت ذاته، لطالما اعتبر بعض المانحون بناء المؤسسات وسيلة رئيسية لدعم حل الدولتين، مما يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية تكون شريكة في السلام مع إسرائيل.[225]

وضمن هذا الدور، حدد البنك الدولي الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي الفلسطيني وعلاقات فلسطين الاقتصادية بإسرائيل.[226] وقد أضيفت بعض هذه الجوانب إلى القانون الفلسطيني، مثل المادة 21 من القانون الأساسي الفلسطيني والتي تنص على أنه "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر."[227] وقد عمل البنك الدولي كأمين سر لجنة الارتباط الخاصة القوية منذ

---

[221] مقدمو المساعدات التنموية النيوليبراليين متفائلين بشأن قوة السياسات في حل المشاكل الحقيقية في العالم، Mosse, *Cultivating Development*, 3–4.

[222] The World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington DC: World Bank, 1993).

[223] Hickel, 'The World Bank and the Development Delusion'; Hickel, 'The Death of International Development'.

[224] أنظر Amundsen, Giacaman, and Khan, *State Formation in Palestine*; Hanieh, 'Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine'.

[225] Jeremy Wildeman, 'EU Development Aid in the Occupied Palestinian Territory, between Aid Effectiveness and World Bank Guidance', *Global Affairs*, no. 0 (16 August 2018): 2–4, https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507285.

[226] Roy, 'De-Development Revisited', 68.

[227] Bolstad and Viken, '2003 Amended Basic Law'.

تأسيسها في 1 تشرين أول 1993. وحدد البنك أجندة المساعدات للمانحين ثنائيي الأطراف للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في مجالات الحوكمة وبناء الدولة والنمو الاقتصادي والتنظيم.

وتقيم لجنة الارتباط الخاصة اجتماعين في السنة الواحدة في الربيع والخريف. ويقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسلطة الفلسطينية تقاريرهم للجنة في هذه الاجتماعات. وعادة ما يقام اجتماع في نيويورك والآخر في بروكسل. ووفقاً لأحد المسؤولين، تتمتع لجنة الارتباط الخاصة بسلطة محدودة في فرض العقوبات، ولكنها تحظى بثقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك يمنحها الفرصة لإحداث التغيير. وأضاف هذا المسؤول أن البنك الدولي يوفر تقارير جيدة بشكل عام بشأن وضع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في حين يوفر صندوق النقد الدولي التقارير من منظور الاقتصاد الكلي. وقال أن هذه التقارير تختلف عن تقارير الأمم المتحدة التي تعتبر سياسية أكثر.

وفي العام 2002، بدأ البنك الدولي بإنتاج سلسلة من التقارير السنوية بشأن الأزمة الاقتصادية الفلسطينية. وتقيّم هذه التقارير أثر السياسات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وأثر المساعدات الدولية واستجابة السلطة الفلسطينية المؤسساتية للانتفاضة الثانية العنيفة. وإلى جانب دراستين مهمتين صدرتا في العام 2004 بشأن الجوانب الاقتصادية والفنية لانسحاب إسرائيل من غزة، وفرت التقارير توصيات بشأن السياسات للمانحين والسلطة الفلسطينية وإسرائيل بعدم رعاية تعافي الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية.[228]

ويشعر (أ١) أن تأثير البنك الدولي الأكبر يكمن في عمله التحليلي، فهم المزود الرئيسي للتقارير للمانحين والمجتمع الدولي، ويشمل ذلك تقاريرهم النصف سنوية للجنة الارتباط الخاصة (الموصوفة أدناه). وكما قال (أ١)، هذه التقارير ليست مثالية، ولكنها على الأقل مستقلة وقائمة على الأدلة. وقال أيضاً أنهم يشاركون التقارير مع ائتلاف السلطات الحكومية في الأراضي – وحدة في وزارة الدفاع الإسرائيلية مسؤولة عن تنفيذ سياسات الحكومة في الأراضي ج – ووزارة الخارجية الإسرائيلية للتعقيب عليها. وقال أن ذلك غالباً ما يؤدي إلى قائمة طويلة من الملاحظات المتعلقة بالمنطقة ج. ويتوافق ذلك مع ما قاله مسؤولين آخرين من المؤسسة المالية الدولية، والذين أشاروا إلى أن إسرائيل غالباً ما تكون غير راضية عن تحليلهم للمنطقة ج، ودائماً ما تقدم الكثير من الملاحظات. وقال (أ١) أنه هنالك اهتمام كبير من جانب الحكومة الأمريكية بالتقارير. كما وأنه يجدر بالذكر ملاحظة أحد مسؤولي المؤسسة المالية الدولية الذي وصف كيف تعتمد دول مختلفة على البنك الدولي ليتناول الأمور التي لا يمكنهم تناولها، حيث أن البنك الدولي يعتبر غير سياسي.

ووافق مسؤولان قابلتهما من المؤسسة المالية الدولية على أن عمل البنك الدولي التحليلي يحظى بالقبول لأنه لا يتطرق إلى السياسة في تحليله. كما وأضاف (أ٣) أن عمل البنك يحظى بالاحترام بسبب جودته واستقلاليته ونزاهته. وقال أنه يحظى باحترام الإسرائيليين والفلسطينيين، ومن الممكن أن يكون المؤسسة الوحيدة التي تحظى باحترام الطرفين. في حين تناول الأشخاص الذين قابلتهم من البنك الدولي إمكانية أن مشاركة البنك تشجع المزيد من المانحين على تقديم المساعدات. وقال (أ١) أنه بالنسبة للمانحين، "يشعرون بشيء من الراحة عند معرفتهم بأن البنك الدولي مشارك، حيث أن البنك لا يضخ المال [إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بلا سبب]. كما وأنه هنالك ضغط سياسي أقل بشأن كيفية صرف البنك الدولي لأموالهم، مما يسمح لهم بصرف الأموال على الجوانب الأكثر إنتاجية." في حين قال (أ٣) أن البنك لوحده لم يكن له ذلك التأثير الكبير، ما لم تكن الأطراف المشاركة ميالة لقبول توجيهه، وقال أحد مسؤولي المؤسسة المالية الدولية أنه يصعب قياس تأثير تقاريره على المانحين، وقال أن البنك الدولي عمل كموجه للسلطة الفلسطينية.

ويجدر بالذكر هنا أن البنك الدولي بفعل أكثر من مجرد التأثير على الأحداث من خلال تحليل السياسات، حيث يمارس قوة كبيرة بالعمل كمانح للفلسطينيين من خلال إدارة عدة برامج بشكل مباشر. وكان الكثير من هذه البرامج مهماً، مثل برنامج المساعدة الطارئة

[228] Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo*, 2010, 105–6.

الذي نفذ خلال السنوات 1994 إلى 1996 ووفر إطار لمساعدات المانحين المبكرة الموجهة للفلسطينيين. كما وأشرف البنك الدولي على صرف السلطة الفلسطينية، وأدار البنك الصندوق الاستنمائي لخطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية منذ العام 2008، والتي يستخدمها المانحون لتنفيذ عمليات الإصلاح في السلطة الفلسطينية. واعتمدت الخطة على حساب البنك الدولي البنكي الذي تدفقت من خلاله غالبية المساعدات ثنائية الأطراف إلى السلطة الفلسطينية. ويعني ذلك أن السلطة الفلسطينية لم تتمتع بالسيطرة على حسابها البنكي وأنه كان بالإمكان وقف المساعدات إذا شعر البنك أن الخطة لم تنفذ بطريقة تتوافق مع رغبات المانحين. وكان لهذه الخطة أثر كبير على تنمية السلطة الفلسطينية بعد الانتفاضة الثانية.

وتشير تقديرات صدرت في العام 2006 أنه بعد العام 1997، أدار البنك الدولي حوالي 5% من التبرعات بشكل مباشر.[229] ويشير تقدير آخر من البنك في العام ذاته إلى أن البنك شارك في 20% من كافة مصروفات المانحين منذ العام 1994.[230] ولا تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار المبالغ المالية الكبيرة التي تمر من خلال الآلية الدولية المؤقتة والدعم المالي الأوروبي المباشر للحكومة الفلسطينية (PEGASE)، حيث شارك البنك الدولي بإدارة البرنامجين، وكان هذين البرنامجين الخطوة الأولى لتجنب السلطة الفلسطينية بعد انتخاب حماس في العام 2006. ووفقاً للبيانات التي جمعت من وزارة المالية الفلسطينية، كان البنك الدولي في السنوات الأخيرة واحداً من أربعة مانحين رئيسيين يحافظون على استدامة السلطة الفلسطينية. وكان هؤلاء المانحون في الفترة ما بين كانون ثاني 2012 و أيار 2016: الاتحاد الأوروبي (981 مليون دولار) والسعودية (908 مليون دولار) والأموال المحولة من خلال البنك الدولي (872 مليون دولار) والولايات المتحدة (477 مليون دولار).[231]

ويجدر الإشارة إلى نقطة ذكرها باحث مرموق بشأن اقتصاد المنطقة، وهي أن الكثير من البيانات التي تقيّم عملية مساعدات أوسلو جاءت من ذات المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع المساعدات[232] - ويعتبر هذا انعكاساً لعلاقات البنك الدولي القوية مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والأطراف غير الدولية التي تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتالي، لا يوجد تدقيق/متابعة مستقلة لعمل الوكالات المنفذة، وهم فعلياً، لكافة الأهداف والغايات، يقيمون عملهم بأنفسهم.

تصريحات

ينص موقع البنك الدولي الإلكتروني بالنسبة لبعثته في الضفة الغربية وقطاع غزة:

> ساعد البنك الدولي الفلسطينيين منذ اتفاقية أسلو في بداية التسعينيات – واستمر في وضع الأسس لدولة فلسطينية مستقبلية كي تتمكن من تقديم الخدمات للشعب. وتموِّل المنح التي تموَّل من دخل البنك الدولي وتدعمها الصناديق الاستنمائية التي يساهم بها المانحون، تموِّل مشاريع السلطة الفلسطينية في قطاعات المياه والصرف الصحي والبلديات والتعليم والحماية الاجتماعية.

---

[229] Hever, 'Foreign Aid to Palestine/Israel'.
[230] 'West Bank & Gaza - The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status February 2, 2006'.
[231] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning', 10.
[232] Hever, *Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation*, 7–8.

ويخلق انعدام التقدم نحو السلام والمصالحة وضع اقتصادي غير مستقر. وقد انحدر دعم المانحين بشكل كبير، وتوجد فجوة في التمويل بالرغم من تحسن أداء السلطة الفلسطينية المالي في العام 2017. وتبقى السياسة الفلسطينية الداخلية منقسمة بين قطاع غزة والضفة الغربية، في ظل عدم يقين كبير بشأن عملية المصالحة.[233]

كما وينص الموقع:

يعمل البنك الدولي كسكرتاريا لجنة الارتباط الخاصة التي تضم المانحين للسلطة الفلسطينية. ويقدم البنك تقريراً قبل كل اجتماع يحتوي على معلومات محدثة للشركاء بشأن الاتجاهات المالية والاقتصادية الأخيرة، ويوفر تحليلات اقتصادية ومؤسساتية.

وقدم صندوق استنمائي متعدد المانحين مدار من البنك الدولي دعماً للميزانية (بقيمة 1.5 مليار دولار تقريباً منذ تأسيسه) لدعم برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية في تعزيز الإدارة المالية الكلية والإدارة المالية العامة. والتزمت أستراليا وفرنسا واليابان والنرويج والكويت بمواصلة تقديم دعمهم للميزانية من خلال هذا الصندوق الاستنمائي لخطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية.[234]

وفي نيسان 2018، أضاف البنك الدولي:

يعتمد طريق النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني على القطاع الخاص المحلي والذي يمكنه المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة صادراته من البضائع والخدمات. وبالتالي، تركز استراتيجية مجموعة البنك الدولي للسنوات 2018-2021 على خلق بيئة مشجعة للاستثمارات الخاصة في القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد.[235]

وبالتالي، فإن تركيز البنك الدولي في العام 2018 بقي في ذات الاتجاه الذي كان عليه في العام 1993، ولذلك يناصر فكرة أن النمو بقيادة القطاع الخاص سيدعم أفق السلام في الشرق الأوسط.

تحليل وثائق البنك الدولي

بالأخذ بعين الاعتبار أهمية البنك الدولي في نموذج التنمية المبني لدعم عملية أوسلو للسلام، تمت مراجعة 19 تقرير صادر عن البنك الدولي بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة في هذه الدراسة. وصدرت هذه التقارير خلال الأعوام 2009 إلى 2017. وشملت هذه التقارير 18 تقرير نصف سنوي للجنة الارتباط الخاصة، في حين أن التقرير التاسع عشر كان تقريراً طويلاً مكون من 239 صفحة بعنوان *مجموعة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001-2009 تقييم برنامج مجموعة البنك الدولي*، حيث يقيم هذا التقرير عمل البنك في السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين. فيما يلي مجموع الكلمات الرئيسية ووصف لاستخدامها في التقارير:

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	2	

[233] The World Bank In West Bank and Gaza, 'Overview', Text/HTML, World Bank, accessed 24 April 2018, http://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/overview.
[234] The World Bank In West Bank and Gaza.
[235] The World Bank In West Bank and Gaza.

المسؤولية/المساءلة	101	
فعالية المساعدات	34	
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	1	استخدم هذا المصطلح مرة واحدة، حيث ورد في عنوان تقرير صادر عن ماس
مستوطن	19	
مستوطنات	68	
ديمقراطية، ديمقراطي	2	
القدس (كأرض فلسطينية)	86	
العدالة	37	
الاحتلال	21	
محتلة	51	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	21	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	215	
إرهاب، إرهابي	17	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	41	
أمن الفلسطينيين	17	
الأمن غير واضح	53	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	6	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	18	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	9	

الجدول 6 – الكلمات الرئيسية لدى البنك الدولي

ملاحظات

احتوت التقارير الـ 19 عموماً على 739 صفحة بمتوسط 31 صفحة للتقرير. وركزت التقارير على الاقتصاد الفلسطيني والوضع "الأمني". ومن الواضح أن البنك الدولي يفعل أفضل ما بوسعه لتجنب المواضيع "السياسية". ويمكن أن هذه العوامل توضح سبب إشارة البنك إلى شؤون تتعلق بالتجارة والملكية 215 مرة مقارنة بـ 21 مرة للأنواع الأخرى من القوانين (أي سيادة القانون، القانون الإنساني، القانون الدولي ... الخ) التي تعتبر ذات عواقب مهمة على الاحتلال الإسرائيلي وحكم إسرائيل على الفلسطينيين. ويمكن أن تساعد هذه العوامل في إيضاح سبب عدم إشارة البنك الدولي إلى الحقوق كثيراً، وحين يشير إلى الحقوق، يكون ثلث هذه الإشارات تتعلق بالجوانب التجارية.

وبالرغم من محاولته تجنب السياسة، إلا أن البنك الدولي يشير إلى المستوطنات والاحتلال والأمن والإرهاب كمعيقات أمام التنمية وعملية بناء السلام. وكثيراً ما يقر البنك الدولي أن الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال وأن المستوطنات الإسرائيلية تقوض عملية بناء الدولة، وهي مسائل أحياناً لا يقر بها المانحون الغربيون. وبرفض الاعتراف بالأبعاد الاستعمارية "للنزاع"، فإنهم يصفونه بأنه متأصلاً في أسس دينية وقومية. وينعكس ذلك من خلال حقيقة أن التقارير الـ 18 الطويلة المقدمة من البنك الدولي إلى لجنة الارتباط الخاصة

تذكر كلمات "استعمار" "واستعماري" في مناسبة واحدة فقط، وحتى في هذه المناسبة كانت مذكورة في مرجع لاسم تقرير صادر عن ماس.[236] كما ويجدر بالذكر أن الإشارة إلى الاستعمار، والتي كانت من خلال عنوان مرجع، هي الإشارة الوحيدة لهذا المصطلح في كافة التقارير الـ 80 الصادرة عن المانحين والتي تمت مراجعتها في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من أن البنك الدولي يذكر كلمات "مستوطن" أو "مستوطنات، إلا أنه هنالك تقارير كاملة لا تشير إلى أي من هذه الكلمات، وبالتالي يبقى القارئ جاهلاً لحقيقة أن الاستعمار والمستوطنات يعتبران خصائص قوية في أنشطة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.[237] ويقوض الاستعمار والمستوطنات حل الدولتين وعملية أوسلو للسلام وكافة جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين. بالرغم من ذلك، ترد كلمة "مستوطن" 16 مرة فقط في 4 من أصل 18 تقرير: 4 مرات في أيار 2009، 4 مرات في أيلول 2009، 3 مرات في أيلول 2010، 5 مرات في أيلول 2012. وترد كلمة مستوطنات بدرجة أكبر، حيث وردت 66 مرة، ولكنها مذكورة في نصف مجموع التقارير، حيث ترد 14 مرة في أيار 2009، 6 مرات في أيلول 2009، مرة واحدة في حزيران 2010، 13 مرة في أيلول 2010، 5 مرات في آذار 2012، 22 مرة في أيلول 2012، مرتين في حزيران 2014 ومرتين في أيلول 2017. كما وترد كلمة "مستوطنات" مرة واحدة في نيسان 2011، حين اعتبرت المستوطنات مصدر مهم لتوظيف الفلسطينيين.[238] وفي تقييم مكون من 239 صفحة لعمل البنك الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام 2001-2009، يذكر البنك الدولي "المستوطنين" 3 مرات "والمستوطنات" مرتين.[239] كما وهنالك اتجاه مع مرور الوقت للبنك الدولي بالاعتراف بوجود المستوطنين والمستوطنات بدرجة أقل، على الرغم من زيادة تواجدهم بشكل كبير خلال هذه الفترة، حيث يعطلون الحياة ويستولون على الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويمكن عزو عدم استعداد البنك الدولي لاستخدام هذه الكلمات إلى رغبته في تجنب مسائل سياسية جدلية مزعجة لإسرائيل. وقال البنك الدولي أنهم يفعلون ذلك كي يبدون حياديين وغير سياسيين، ولأنهم يريدون بدلاً من ذلك التركيز على حوار إيجابي وتجنب "اتهامات غير بناءة" بشأن أفعال إسرائيل السابقة.[240] وعليه، يتردد البنك الدولي في الإشارة إلى "الأرض المحتلة"، بالرغم من أن هذا الوصف مقبول دولياً للحكم الإسرائيلي هناك بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 298 (1971) و446 (1979) وقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة 5/32 (28 تشرين أول 1977).

وفي تقارير البنك الدولي الـ 18 للجنة الارتباط الخاصة 2009 إلى 2017، وردت كلمة "احتلال" 19 مرة فقط وكلمة "محتلة" 35 مرة. ويشار إلى "الاحتلال" بشكل واضح 7 مرات في تقريرين: 5 مرات في أيلول 2011 ومرتين في أيلول 2012. ووردت كلمة "محتلة" بوضوح 11 مرة في 3 تقارير: مرتين في نيسان 2011 و3 مرات في آذار 2012 و6 مرات في أيلول 2012. في حين

---

[236] The World Bank, 'Fiscal Crisis, Economic Prospects: The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee' (The World Bank, 23 September 2012), 17, http://documents.worldbank.org/curated/en/350371468141891355/Fiscal-crisis-economic-prospects-the-imperative-for-economic-cohesion-in-the-Palestinian-territories-economic-monitoring-report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.

[237] Lynk, 'A/73/45717 Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967 - Advance Unedited Version', 3.

[238] The World Bank, 'Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee' (The World Bank, 13 April 2011), 17, http://documents.worldbank.org/curated/en/2011/04/17451464/building-palestinian-state-sustaining-growth-institutions-service-delivery-economic-monitoring-report-ad-hoc-liaison-committee.

[239] Garcia-Garcia et al., 'The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009'.

[240] The World Bank, 'Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector - Led Growth', Report No. 68037-GZ, April 2012, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/GrowthStudyEngcorrected.pdf.

وردت كلمة "احتلال" 6 مرات في أيلول 2009، وكانت 4 إشارات منها إلى خطة السلطة الفلسطينية *فلسطين: إنهاء الاحتلال وتأسيس الدولة*، في حين أن المرتين المتبقيتين كانتا ذكراً للاحتلال في الهوامش. وتذكر هذه الكلمات في التقارير الأخرى بشكل ثانوي ومبهم، كما يتضح في تقرير صادر عن الأونروا في حزيران 2009 بعنوان *الأزمة المطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية الاقتصادية في 2007*، وفي مصدر في تقرير أيلول 2009 يشير إلى خطة السلطة الفلسطينية *فلسطين: إنهاء الاحتلال وتأسيس الدولة*، وفي تقرير أيلول 2010 في إشارة إلى "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة". وتختفي الإشارات إلى الاحتلال كلياً بعد العام 2012، وذلك بالرغم من أن الاحتلال لا يزال موجود ويحدد كافة مناحي الوجود الفلسطيني.

والأمر المذهل هو أنه في تقييم البنك الدولي لعمله في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنوات 2001-2009 والمكتوب في 239 صفحة، يستخدم البنك كلمة "احتلال" مرتين في الإشارة إلى خطة السلطة الفلسطينية *فلسطين: إنهاء الاحتلال وتأسيس الدولة*. وفي التقرير ذاته، وردت كلمة "محتلة" 16 مرة، ولكن تشير الكلمة إلى هذه الظاهرة بوضوح في ثلاثة منها فقط، في حين أن الـ 13 المتبقية إشارات ثانوية في المصادر.

وبذلك، على الرغم من أن كلمتي "محتلة" "واحتلال" معترف بها دولياً، إلا أنها نادراً ما ترد في هذه التقارير الـ 19 المهمة. وفي هذه المرات النادرة، غالبية الإشارات تكون في المصادر ومن الواضح أنه لا يوجد أي ذكر لها بعد العام 2012. وفضلاً عن ذلك، بالرغم من أن نموذج أوسلو للتنمية قائم على تأسيس دولة فلسطينية *ديمقراطية* وأن البنك الدولي هو المانح الرئيسي الذي يساعد في بناء المؤسسات الفلسطينية ودولة فلسطينية ديمقراطية ليبرالية، إلا أن "الديمقراطية" "وديمقراطي" لا تذكر أبداً في التقارير هذه، باستثناء تقرير حزيران 2010 للجنة الارتباط الخاصة في إشارة إلى حوكمة المؤسسات الأهلية.[241]

وفي هذه الأثناء، على الرغم من استخدام البنك الدولي لكلمة "أمن" بوتيرة عالية، ومن استعداده لمناقشة أمن الفلسطينيين من العنف في 17 مناسبة في كافة التقارير، إلى أنه أكثر ميولاً للغموض بشأن أمن "من"، كما هو الحال في 53 مناسبة. ويشير البنك الدولي إلى أمن إسرائيل تقريباً ضعف عدد مرات إشارته إلى أمن الفلسطينيين في 41 مناسبة مقابل 17. كما ويذكر البنك الدولي الأمن لغير الفلسطينيين وغير الإسرائيليين في 6 مناسبات.

وأخيراً، على الرغم من أن البنك الدولي يتجنب كلمات من قبيل "مناصرة"، إلى أنه يذكر فعالية المساعدات في 34 مناسبة ويشير إلى "المساءلة" في 101 مناسبات. كما ويشير إلى القدس كأرض فلسطينية 86 مرة ويذكر العدالة في 37 مناسبة.[242]

أهم الاستنتاجات

يمكن للتقارير أحياناً أن تكرر نفسها بكثرة، ولكن هنالك فروق ملموسة بين أساليب صياغة التقارير والتي تشير إلى التوجهات المختلفة التي تتبعها مختلف فرق البنك الدولي التي تتناول هذه المنطقة، حيث يعمل كل منها على وضع السياق لبعض جوانب الواقع السياسي للاحتلال في الأرض الفلسطينية بوضوح أكثر، وأحياناً أقل، من غيرهم. وإلى جانب الفروقات في الخبرة والقيم المعيارية بين الفرق، يمكن أن يكون السياق السياسي عاملاً أيضاً. فعلى سبيل المثال، يشير (أ٣) أنه خلال التسعينيات، كانت الحساسيات السياسية تعني أن البنك الدولي عليه توخي الحذر بشأن نوع المصطلحات التي يستخدمها في وصف السياق. وقد أدى ذلك إلى تلطيف اللغة التي يستخدمها

---

[241] The World Bank, 'West Bank and Gaza Update'.

[242] إذا كان المانحون الغربيين يشيرون إلى الأرض الفلسطينية في القدس، فإنه متعارف عليه أنهم يقصدون القدس الشرقية.

في وصف السياق السياسي، وهي ظاهرة كانت واضحة في أوساط المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة.[243] وتغير ذلك خلال الانتفاضة الثانية، حيث أصبح استخدام المصطلحات أقوى، ولكن أشار أحد المسؤولين الذين تحدثت معهم إلى انعكاس هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة ليعود مشابها للتوجه المتبع في التسعينيات، ويعتبر هذا مؤشراً لحذف المصطلحات المذكورة أعلاه.

وعموماً، يشير هذا التشابه الكبير بين التقارير على مر سنوات عدة إلى وجود تفاني غير مرن في السياسات لخطة التنمية الأصلية لسنة 1993 ومواصل العمل في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراض الفلسطينية المحتلة لأكثر من 50 سنة. ومع عدم حدوث أي تغير ملحوظ في الجانبين، باستثناء التغير في الحدة، أصبح الفلسطينيون في خانة ضيقة بين المانحين وإسرائيل. ويظهر هذا التطور في التقارير ويُنظر إليه باستياء من البنك الدولي حيث يقول:

> انعدام التقدم نحو السلام يخلق وضع اقتصادي غير مستدام. لقد انحدر دعم المانحون بشكل كبير ويوجد فجوة مالية بالرغم من تحسن أداء السلطة الفلسطينية المالي في العام 2017. ولا تزال السياسة الداخلية الفلسطينية منقسمة في ظل عدم اليقين بشأن المصالحة.[244]

وبالرغم من ذلك، لا تزال الاستجابة لهذه العوال جامدة وتتجنب أي إدانة مباشرة للاحتلال العسكري شديد القسوة أو لغياب سيادة قانون منصفة للفلسطينيين. ويضيف البنك الدولي:

> يعتمد طريق النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني على القطاع الخاص المحلي والذي يمكنه المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة صادراته من البضائع والخدمات. وبالتالي، تركز استراتيجية مجموعة البنك الدولي للسنوات 2018-2021 على خلق بيئة مشجعة للاستثمارات الخاصة في القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد.[245]

وتشهد عملية التلطيف استخدام مصطلحات رقيقة مثل "بيئة تشجيعية" بدلاً من استخدام مصطلحات تحليلية قوية مثل اضطهاد ومستوطنات وحكم عسكري واحتلال. ويجدر بالذكر مجدداً أن التحليل القوي لمواقف النزاع ضرورياً لعدم إلحاق الضرر من خلال توفير تمويل تنموي دون قصد بطرق قد تطيل أو تعمق النزاع،[246] مثلاً من خلال دعم تكاليف النزاع القائم.

وظهر أحد الأمثلة المقلقة عن سوء تمثيل السياق الذي ينتج عن تلطيف الوقائع في مدونة على موقع البنك الدولي "الضفة الغربية وقطاع غزة" الإلكتروني (27 تشرين أول 2017)، حين ارتأى البنك الدولي أنه من المناسب توفير التوجيهات بشأن السياسات من خلال الإشارة إلى التقنيات الإسرائيلية في إدارة المياه.

---

[243] Alaa Tartir and Jeremy Wildeman, 'Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories', *Al-Shabaka*, 9 October 2012, https://al-shabaka.org/briefs/persistent-failure-world-bank-policies-occupied-palestinian-territories/.
[244] The World Bank In West Bank and Gaza, 'Overview'.
[245] The World Bank In West Bank and Gaza.
[246] Anderson, *Do No Harm*; Anderson, '"Do No Harm": The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory.'; OECD, 'Do No Harm - International Support for Statebuilding'.

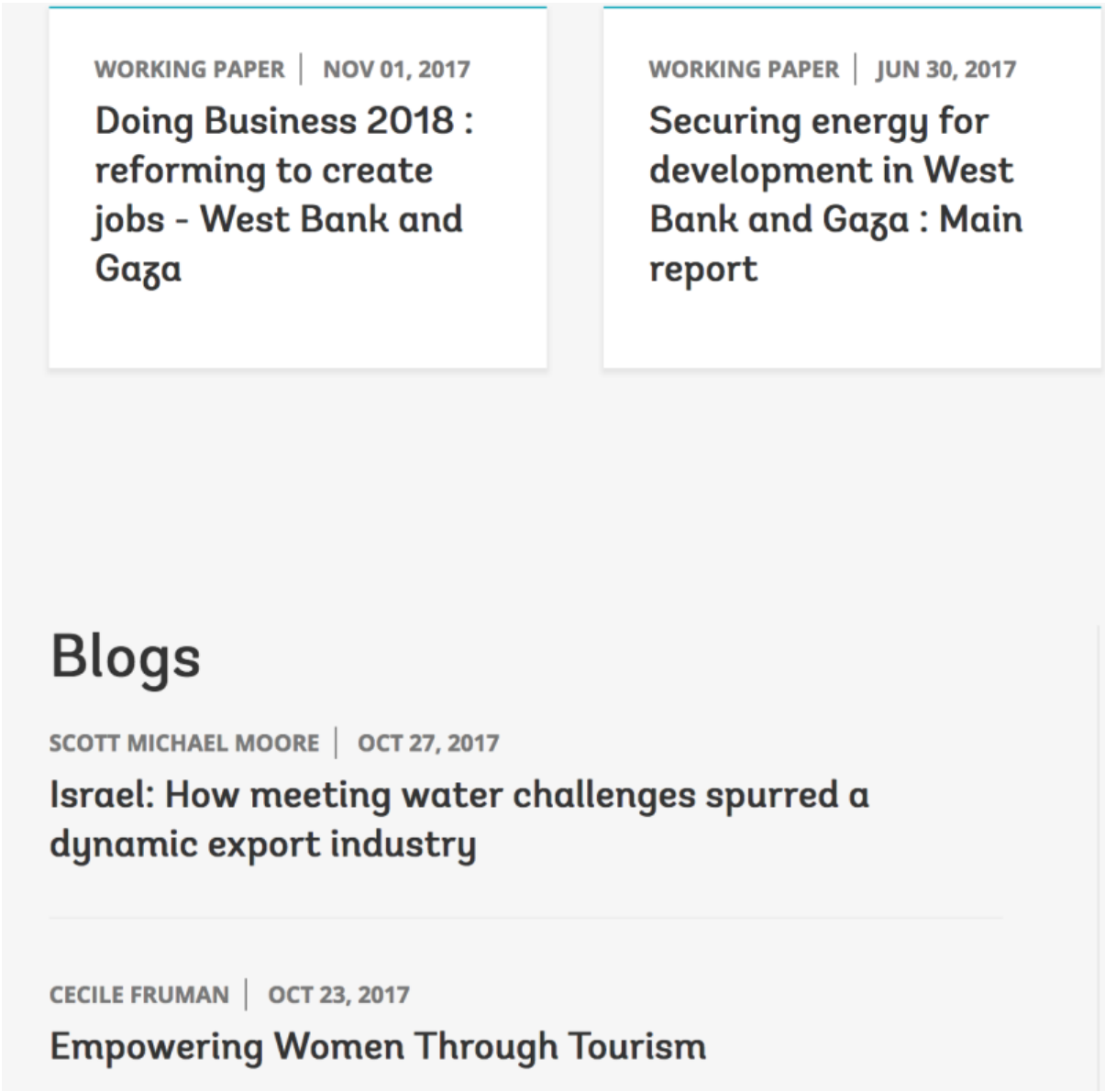

وتنص هذه المدونة التي تحمل العنوان "إسرائيل: كيف أدت مواجهة تحديات المياه إلى تصدير ديناميكي":

أصبحت المياه صناعة بقيمة 2 مليار دولار لإسرائيل، حيث تضم ما لا يقل عن 300 شركة وأكثر من 100 شركة ناشئة. أصبح النمو سريعاً: شهد القطاع زيادة في الصادرات بنسبة 200% تقريباً خلال ثلاث سنوات فقط.[247]

وتضيف المدونة:

[247] Scott Michael Moore, 'Israel: How Meeting Water Challenges Spurred a Dynamic Export Industry', Text, *The Water Blog* (blog), 27 October 2017, http://blogs.worldbank.org/water/israel-how-meeting-water-challenges-spurred-dynamic-export-industry Ramzi Gabad, Chairman, Israeli Export Institute. Presentation at WATEC 2017, September 12, 2017, Tel Aviv.

قطاع تكنولوجيا المياه الإسرائيلي ليس ناتجاً فقط عن الاستثمار من الدولة. كما ويحافظ عليه توجه الدولة التقدمي في تسعير المياه، والذي يهدف إلى تعزيز الحفاظ على المياه في ظل ضمان استدامة الاستثمار في تزويد وتقديم المياه، حيث تمول التعرفة التي يسددها مستخدمو المياه تكاليف التشغيل والصيانة.[248]

وتنص أيضاً:

وربما الأهم من هذا الاقتصاد المحبذ هو الدعم المؤسساتي الذي توفره الحكومة الإسرائيلية لرواد الأعمال والباحثين في قطاع المياه.[249]

وخشية ألا تصل فوائد هذا المثال إلى الجمهور في الأرض الفلسطينية المحتلة والدول المشترية المشابهة، تضيف المدونة:

يبين المثال الإسرائيلي أنه من الممكن تحويل الشح الشديد في المياه إلى فرصة اقتصادية في ظل الحق بالاستثمار في التكنولوجيا والتمويل والسياسات والمؤسسات. وبالنسبة للدول المستفيدة من البنك الدولي والتي تعاني من شح في المياه، تشير حالة إسرائيل إلى أن الاستثمار في مزيج من المحفزات القوية بموجب السياسات والتكنولوجيا يمكن أن يخلق مكافآت كبيرة، ليس فقط في قطاع المياه، بل بشكل أوسع في النمو الاقتصادي القائم على الابتكار.[250]

ويعتبر هذا التوجيه في السياسات مقلقاً نظراً لأن استيلاء إسرائيل على مصادر المياه الفلسطينية يسبب أزمة مائية للفلسطينيين.[251]

وفي ذات الوقت الذي نشرت فيه المدونة تقريباً، صرحت المؤسسة الأهلية الإسرائيلية بتسيلم:

في العام 1967، أحكمت إسرائيل سيطرتها على كافة مصادر المياه في الأراضي المحتلة مؤخراً. وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة التامة على كافة مصادر المياه بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، باستثناء قسم صغير من الحوض الساحلي في قطاع غزة. وتستخدم إسرائيل المياه كما تراه مناسباً، متجاهلةً احتياجات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك تخضعهم إلى نقص في المياه بفعل بشري. ولا يتم تزويد أي من المنطقتين بما يكفي من المياه، وفي قطاع غزة، حتى المياه المزودة هناك ليست بالمستوى المطلوب وغير صالحة للشرب.[252]

وأضافت المنظمة: بموجب الاتفاقية المرحلية (أوسلو II) الموقعة في العام 1995، تولت إسرائيل السيطرة على كافة مصادر المياه. ونصت الاتفاقية – التي لا تزال نافذة بالرغم من أنها كانت من المفترض أن تكون ترتيب مرحلي لمدة خمس سنوات – على أن 80% من المياه في الضفة الغربية التي يتم ضخها من الحوض الجبلي – مصدر مياه إسرائيلي فلسطيني مشترك – مخصصة للإسرائيليين والـ 20% المتبقية للفلسطينيين. كما ونصت الاتفاقية على حصول الإسرائيليين على كمية غير محدودة من المياه في حين أن ما يحصل عليه الفلسطينيين كمية محدودة وثابتة ومحددة مسبقاً بحوالي 118 مليون كوب من الآبار الموجودة و70 إلى 80 مليون كوب إضافي من آبار جديدة. كما ونصت على أن تقوم إسرائيل ببيع الفلسطينيين 31 مليون كوب إضافي في السنة الواحدة.

---

[248] Moore.
[249] Moore.
[250] Moore.
[251] Jan Selby, 'Dressing up Domination as: The Case of Israeli-Palestinian Water Relations', *Review of International Studies* 29, no. 01 (2003): 121–38, https://doi.org/10.1017/S026021050300007X.
[252] 'Water Crisis', B'Tselem, accessed 25 April 2018, http://www.btselem.org/water.

ونظراً لعدة صعوبات فنية والفشل غير المتوقع في حفر آبار جديدة في الحوض الشرقي من الحوض الجبلي – المنطقة التي منحت للفلسطينيين لحفرها – والمعيقات التي وضعتها إسرائيل – مثل التأخيرات المطولة والامتناع عن منح الموافقة على المشاريع – يستخرج الفلسطينيون كميات أقل من تلك المحددة في الاتفاقية. ويحصل سكان الضفة الغربية الذين تضاعف عددهم منذ العام 1995 على 75% فقط من كمية المياه المتفق عليها، في حين لا يزال الإسرائيليون يتمتعون بكمية غير محدودة من المياه. ونتيجة لذلك، تضطر السلطة الفلسطينية لشراء المياه من شركة ميكوروت (شركة المياه الوطنية الإسرائيلية) بكمية أكثر من ضعف الكمية المحددة في الاتفاقية. ووفقاً لإحصائيات سلطة المياه الفلسطينية، اشترت السلطة الفلسطينية في العام 2015، 63.8 مليون كوب إضافي من شركة ميكوروت لاستخدامها في الضفة الغربية.

وتصل المياه من شركة ميكوروت إلى التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال وصلات بخزانات ميكوروت الإقليمية – الموجودة في المستوطنات – والمربوطة بخزاناتها المحلية. ونظراً لحالة خطوط الأنابيب السيئة التي تربط التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وحالة شبكات المياه السيئة داخل المدن والقرى الفلسطينية، يتسرب حوالي ثلث كمية المياه المزودة للسلطة الفلسطينية. وترفض إسرائيل منح السلطة الفلسطينية الموافقة على صيانة البنية التحتية في خطوط الأنابيب، والتي تمر بلا شك عبر المنطقة ج.[253]

أشار يان سيلبي إلى أن تلطيف الوقائع من قبل المشاركين في عملية السلام يشهد إعادة تقديم الممارسات الاحتلالية الاضطهادية، كحالات من "التعاون" الإسرائيلي الفلسطيني حين تحدث.[254] فالسياسات غير المنصفة وعدم التوازن في القوة تعرض بمصطلحات ليبرالية مثل "التعاون"، في حين أن السيطرة على الموارد وإدارتها، مثل المياه، تبقى كما هي. وبالتالي، بعد توقيع أوسلو في العام 1993، احتفظت شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه بملكية البنية التحتية للمياه في الضفة الغربية، كما كان الحال منذ العام 1982، وبقيت تزود المستوطنات الإسرائيلية التي تنمو سريعاً بالمياه في ظل الاعتماد على الفلسطينيين "المحررين" مؤخراً للعمل كوسيط في تنفيذ سياسة إسرائيل التمييزية في توزيع المياه وجمع الفواتير.[255] وبهذه الطريقة، تحصل هذه الشركات على ربح إضافي من خلال إعادة بيع مياه الفلسطينيين إلى الفلسطينيين بأسعار غير منصفة. وبالتالي، من الغريب أن نرى هذه المدونة تلمح أنه يمكن للفلسطينيين التعلم من المثال الإسرائيلي في إدارة المياه، في حين أن أساليب إدارة المياه هذه قائمة على اضطهادهم. وما يفشل مور في الإشارة إليه هو أن صناعة المياه الإسرائيلية "القائمة على الابتكار" مدعومة من اضطرار الفلسطينيين المحتلين والأكثر فقراً – والذين لا تتوفر لهم مصادر بديلة – لشراء مياههم من خلال البنية التحتية للاستيطان الاستعماري. ويوحي هذا إلى وجود فهم ضعيف جداً لديناميكيات النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني من جانب بعض أعضاء فريق البنك الدولي في المنطقة في تلك الفترة، ويجب هنا مجدداً التأكيد على أن التحليل القوي يعتبر محورياً لعدم إلحاق ضرر إضافي من خلال التمويل التنموي في مواقف النزاع.

وفي هذه الأثناء، مصادر المياه في قطاع غزة وصلت إلى حافة الأزمة، في حين أنه يجب على إسرائيل كقوة محتلة ضمان الوصول إلى ما يكفي من المياه.[256] ويشير شميل:

لا يتمتع سكان قطاع غزة الذين يقدر عددهم بـ1.2 مليون نسمة بإمكانية الوصول إلى المياه. والذين يمكنهم الوصول إلى المياه يحصلون على مياه 97% منها ملوث بالملح ومياه الصرف الصحي. وهذا الملح يأتي من مياه البحر التي تخترق

---

253 'Water Crisis'.
254 Selby, 'Dressing up Domination As', 123.
255 Selby, 128.
256 OHCHR, 'The Right to Water', GE.10-14425 (Geneva, Switzerland: Office of the High Commissioner for Human Rights, August 2010), 7, https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet35en.pdf.

حوض المياه الوحيد في غزة حين تنخفض مستويات المياه كثيراً. ويستهلك الفلسطينيون في غزة بالمتوسط كمية أقل مما توصي به منظمة الصحة العالمية لكل شخص في اليوم الواحد، وأقل من ربع متوسط استهلاك الفرد الواحد في إسرائيل.[257]

بحث إضافي

أنتج البنك الدولي مجموعة كبيرة من الوثائق على مدار الـ 25 عاماً الذي مضت بهدف توجيه التبرعات ثنائية الأطراف الرئيسية للفلسطينيين. ولتوفير تحليل أوسع، يجدر النظر إلى كافة تقارير لجنة الارتباط الخاصة خلال فترة أوسلو وإلى التقارير غير المرتبطة بلجنة الارتباط الخاصة أيضاً. وسيستغرق ذلك وقتاً طويلاً، لكن هذه التقارير تسرد جزءاً في غاية الأهمية من قصة الاحتلال وتوفر نظرة بشأن مستقبل نموذج أوسلو.

كما ويجدر الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن أن يتواجد فصل بين ما يعرفه الموظفون بشأن النزاع وما يسجل في التقارير المؤسساتية. فعلى سبيل المثال، قال أحد المسؤولين الذين تحدثت معهم أن المانحين كانوا يمولون وضعاً راهناً يشجع إسرائيل على الحفاظ على سياساتها الاحتلالية الحالية في مكانها. وأشار هذا المسؤول أيضاً إلى أن إسرائيل كانت خلال الانتفاضة الأولى مسؤولة عن إدارة الفلسطينيين، ولكن خلال الانتفاضة الثانية كانت السلطة الفلسطينية في موقع المسؤولية مما سمح لإسرائيل بالادعاء بعدم وجود احتلال في ظل عدم تقديمها الخدمات. وفي هذا السياق، كان بعض عناصر الحكومة والمجتمع الإسرائيليان يحققون مكاسب مالية من الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي بعض الحالات أموال طائلة، في ظل انخفاض تكاليف إدارة الأرض الفلسطينية المحتلة على إسرائيل عموماً. ولكنه قال أن الحفاظ على الوضع الراهن لا يوازن التكاليف الأخرى في إسرائيل، مثل عدد القتلى.

قائمة بتقارير البنك الدولي المحللة

1. مجموعة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001-2009: تقييم برنامج مجموعة البنك الدولي، مجموعة التقييم المستقلة، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

   - مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة داخل البنك الدولي، ويصفها البنك بأنها "وحدة مستقلة مكونة من ثلاثة أجزاء داخل مجموعة البنك الدولي. مجموعة التقييم المستقلة - البنك الدولي، مسؤولة عن تقييم عمل البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية، ومجموعة التقييم المستقلة - مؤسسة التمويل الدولية تركز على تقييم عمل مؤسسة التمويل الدولية في تنمية القطاع الخاص، ومجموعة التقييم المستقلة - وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف تقيم مساهمات الوكالة في ضمان المشاريع والخدمات. وتقدم مجموعة التقييم المستقلة تقاريرها بشكل مباشر لمجلس إدارة البنك الدولي من خلال المدير العام." (ص4)

2. الأفق الاقتصادية الفلسطينية: تعافي غزة وإعادة إحياء الضفة الغربية، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 8 حزيران 2009، البنك الدولي.

3. الدولة الفلسطينية خلال سنتين: مؤسسات لإعادة الإحياء الاقتصادي، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 22 أيلول 2009، البنك الدولي.

4. تحديث بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، حزيران 2010: الالتزام في بيئة غامضة، البنك الدولي.

5. ركائز الدولة الفلسطينية المستقبلية: نمو ومؤسسات مستدامة، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 21 أيلول 2010، البنك الدولي.

---

[257] Matthias Schmale, 'Restoring U.S. Aid Crucial to Avoid a Water Catastrophe in Gaza', Inter Press Service (ReliefWeb, 21 March 2018), https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/restoring-us-aid-crucial-avoid-water-catastrophe-gaza.

6. بناء الدولة الفلسطينية: الحفاظ على استدامة النمو والمؤسسات وتقديم الخدمات، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 13 نيسان 2011، البنك الدولي.

7. الحفاظ على استدامة الإنجازات في بناء المؤسسات الفلسطينية والنمو الاقتصادي الفلسطيني، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 18 أيلول 2011، البنك الدولي.

8. ركود أم إعادة إحياء؟ الآفاق الاقتصادية الفلسطينية، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 21 آذار 2012، البنك الدولي.

9. أزمة مالية، آفاق اقتصادية: حتمية التماسك الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 23 أيلول 2012، البنك الدولي.

10. التحديات المالية والتكاليف الاقتصادية طويلة الأمد، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 19 آذار 2013، البنك الدولي.

11. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 25 أيلول 2013، البنك الدولي.

12. تقرير متابعة اقتصادية لمجموعة العمل المالية، 26 حزيران 2014، البنك الدولي.

13. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 22 أيلول 2014، البنك الدولي.

14. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 27 أيار 2015، البنك الدولي.

15. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 30 أيلول 2015، البنك الدولي.

16. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 19 نيسان 2016، البنك الدولي.

17. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 19 أيلول 2016، البنك الدولي.

18. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 4 أيار 2017، البنك الدولي.

19. تقرير متابعة اقتصادية للجنة الارتباط الخاصة، 18 أيلول 2017، البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي

لا يمكن لصندوق النقد الدولي تمويل الفلسطينيين لأن السلطة الفلسطينية ليست دولة عضو، ولكنه يعتبر مستشار رئيسي يوجه المانحين الأعضاء في لجنة الارتباط الخاصة. ويمنح هذا الصندوق تأثيراً كبيراً على عملية بناء الدولة الفلسطينية كونه مؤسسة مالية دولية يعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسته الشقيقة النيوليبرالية، البنك الدولي، في لجنة الارتباط الخاصة. ويشمل ذلك تأثيراً مباشراً على تنمية مؤسسات من قبيل سلطة النقد الفلسطينية.

ويصرح صندوق النقد الدولي على موقعه الإلكتروني:

> تأسس مكتب ممثل صندوق النقد الدولي المقيم للضفة الغربية وقطاع غزة في تموز 1995 للمساعدة في تحقيق اختصاصه المتمثل بمساعدة السلطة الفلسطينية كما هو محدد في اتفاقية أوسلو. وبالرغم من عدم قدرة الصندوق على دعم الضفة الغربية وقطاع غزة ماليا (لأنها ليست دولة عضو)، إلا أنه كان يوفر المشورة للسياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية

منذ العام 1994. وعمل صندوق النقد الدولي على توفير المساعدة الفنية لدعم بناء القدرات في مجالات إدارة الضرائب وإدارة الصرف العام والإشراف على البنوك وتنظيمها وإحصائيات الاقتصاد الكلي.[258]

كما ويسلط صندوق النقد الدولي الضوء على الدور الذي لعبه في تصميم الدولة والاقتصاد الفلسطيني بعد الانتفاضة الثانية:

وعمل طاقم صندوق النقد الدولي مؤخراً مع السلطة الفلسطينية على تطوير خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية والتي عرضت في مؤتمر باريس للمانحين في العام 2007، وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية التي تبعتها والمنشورة في العام 2011. وتراجع تقارير طاقم صندوق النقد الدولي التقدم في تنفيذ هذه الخطط في ظل التركيز على الاقتصاد الكلي والمجالات المالية.[259]

ويجدر بالذكر أن أحد الذين أجريت معهم المقابلات ((د٦) من كندا) والذي عمل إلى جانب المانحين قال إن ورقة مؤتمر باريس التي أدت إلى خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية كان البنك الدولي قد أصاغها بالأساس بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ولكن الفلسطينيين وقعوا عليها لاحقاً للإيهام بأنها عملية بقيادة محلية.

تحليل وثائق صندوق النقد الدولي

لغايات هذه الدراسة، تم تحليل كافة تقارير صندوق النقد الدولي الـ 16 للجنة الارتباط الخاصة خلال الأعوام 2010 إلى 2017. وتكونت التقارير مجتمعةً من 587 صفحة بمعدل 38.5 صفحة للتقرير الواحد. فيما يلي نتائج تحليل وثائق صندوق النقد الدولي:

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	1	
المسؤولية/المساءلة	30	لا يبدو أن القصد منها المساءلة من قبل أصحاب المصلحة، بل مساءلة السلطة الفلسطينية
فعالية المساعدات	6	في حالة صندوق النقد الدولي، لا يبدو أن استخدام هذا المصطلح يشير دائماً إلى مبادئ فعالية المساعدات كما هي محددة في إعلان باريس وأجندة أكرا للعمل
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	0	
مستوطنات	31	
ديمقراطية، ديمقراطي	0	
القدس (كأرض فلسطينية)	18	ليس واضحاً اذا كان صندوق النقد الدولي يعترف بالقدس الشرقية كأرض فلسطينية
العدالة	0	
الاحتلال	1	كان هذا في إشارة إلى منظور صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة استفاد من الاحتلال قبل عملية أوسلو للسلام

[258] IMF, 'West Bank and Gaza' (International Monetary Fund), accessed 11 September 2013, http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113.pdf.
[259] IMF.

محتلة	1	كان هذا جزءاً من عنوان تقرير للأونروا
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	6	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	207	19 استخدام لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، و7 استخدامات في سياق إصلاح التقاعد
إرهاب، إرهابي	27	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	8	
أمن الفلسطينيين	2	
الأمن غير واضح	74	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	1	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	1	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	9	

الجدول 7 – الكلمات الرئيسية لصندوق النقد الدولي

ملاحظات

ما يبرز عادة في طيات التقارير المعدة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الثماني، كما هو الحال مع بعض المانحين، هو ليس "ما تحتويه التقارير" بل "ما لا تحتويه". فصندوق النقد الدولي يستخدم مصطلح المناصرة مرة واحدة فقط. وكالمعتاد مع المانحين الغربيين، لا يشير أبداً إلى مصطلحات مستعمرة، استعمار، استعماري أو مستعمرات. والغريب أيضاً أن صندوق النقد الدولي لا يشير أبداً إلى المستوطنين الإسرائيليين، بالرغم من أنه يذكر المستوطنات 31 مرة. وفي واحداً من هذه الإشارات التي يحتويها تقرير 21 آذار 2012، للجنة الارتباط الخاصة، يصف صندوق النقد الدولي الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية ونسبة الضرائب التي من المتوقع أن تحولها إسرائيل للسلطة الفلسطينية كما هو محدد في بروتوكول باريس 1994.[260] كما ويشار إلى الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في تقرير 10 نيسان 2017 للجنة الارتباط الخاصة في القسم الذي يناقش "تثبيط سوق العمل".[261] ويبرز هذا التقرير أيضاً بسبب التحول في السياق، حيث أنه للمرة الأولى منذ العام 2010، يشير الصندوق الدولي إلى بناء المستوطنات الإسرائيلية بأنه يشكل عائقاً أمام السلام. حيث ينص التقرير:

> يبدو أن عملية السلام تزداد ضعفاً. في كانون ثاني، أكد المجتمع الدولي على دعمه لحل الدولتين في مؤتمر باريس، ولكن يبدو أن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة أقل وضوحاً. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدين النشاط الاستيطاني، إلا أن إسرائيل زادت موافقتها على البناء الاستيطاني في بداية العام 2017.[262]

[260] IMF, 'Recent Experience and Prospects of the Economy of The West Bank and Gaza, Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee' (Brussels, 21 March 2012), 29.
[261] IMF, 'West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee', 10 April 2017, 5.
[262] IMF, 1.

ويذكر التقرير النشاط الاستيطاني 8 مرات، يليها ذكره 5 مرات في تقرير 31 آب 2017 للجنة الارتباط الخاصة. والنتيجة هي أن هذين التقريرين يحتويان حوالي *نصف* مجموع المرات التي تذكر فيها المستوطنات عبر 16 تقرير خلال 8 سنوات (مجموعها 587 صفحة) المحللة في هذه الدراسة.

وكما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي، لا يبدو أن صندوق النقد الدولي لديه اهتماماً مباشراً ببناء دولة ديمقراطية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فهو فعلياً لا يشير إلى أن الأرض الفلسطينية المحتلة محتلة أو تحت الاحتلال، حيث يذكر ذلك مرة واحدة فقط في كافة التقارير (في تقرير 13 نيسان 2010 للجنة الارتباط الخاصة). ذكرت "محتلة" في مرجع لتقرير صادر عن الأونروا في حزيران 2008، بعنوان *أزمة مطولة في الأرض الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية الاقتصادية في العام 2007*. في حين يشار إلى "الاحتلال" في هامش يشير إلى ادعاء صندوق النقد الدولي أن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة توسع قبل أوسلو نتيجة للاحتلال، حيث صرح صندوق النقد الدولي:

> لوضع التطورات الأخيرة في سياق مفهوم، من الضروري أن نتذكر أن الضفة الغربية وقطاع غزة تمتعتا منذ بداية الاحتلال في العام 1967 ولغاية بداية التسعينيات بتجارة حرة وغير معاقة مع إسرائيل. وخلال تلك الفترة، توسعت صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث البضائع والخدمات، والتي كانت في غالبيتها إلى إسرائيل، بسرعة كبيرة وشكلت نصف الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات. وعكس هذا التوسع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً (أكبر بأكثر من عشرين ضعف)، والتكامل في الموارد الممنوحة وعلاقات النقل الضعيفة مع مصر والأردن وغياب ميناء بحري أو جوي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت القيود الإضافية على حركة البضائع والناس عبر حدود إسرائيل/الضفة الغربية وقطاع غزة منذ منتصف التسعينيات، والتي توجها الحصار على غزة وإكمال جدار الفصل، أدت إلى انخفاض الصادرات إلى أكثر من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.[263]

وبالإشارة إلى سياق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يظهر على صندوق النقد الدولي أنه متخوفاً من الإرهاب بذات قدر تخوفه من المستوطنات، ويبدو عموماً أن مفهوم الأمن من المواضيع ذات الأولوية في تقاريره، ولكن لا يتضح في 74 ذكر أمن من المقصود، ويشار لأمن الفلسطينيين أربعة مرات أقل من أمن إسرائيل (2 مقابل 8). ويجدر بالذكر أن الإرهاب (الفلسطيني) يرد 27 مرة، غالبيتها في الفترة ما بين 2016 و2017، حيث ورد هذا المصطلح 22 مرة في تلك الفترة: 5 مرات في 5 نيسان 2016، 8 مرات في 26 آب 2016، 4 مرات في 10 نيسان 2017، 5 مرات في تقرير 31 آب 2017 للجنة الارتباط الخاصة.

وعموماً، حين يشير صندوق النقد الدولي للمساءلة، لم يكن ذلك بالإشارة إلى مفهوم فعالية المساعدات (مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة) بل لمساءلة السلطة الفلسطينية نفسها، مثل مواصلة السلطة الفلسطينية تعزيز نظام الإدارة المالية العام لديها.[264] ويوجد استثناءً لذلك في تقرير 18 أيار 2015 للجنة الارتباط الخاصة، والذي يشير فيه صندوق النقد الدولي إلى مساءلة السلطة الفلسطينية والمانحين.[265] وبالرغم من أن البنك الدولي يشير إلى "فعالية المساعدات" في ست مناسبات، لا يوجد أي إشارة مباشرة إلى إعلام باريس أو أجندة أكرا للعمل. فعلى سبيل المثال، يشير صندوق النقد الدولي في 21 أيلول 2010 إلى مساعدات بأنها "فعالة" من حيث دعم الاقتصاد الفلسطيني، حيث ينص التقرير:

---

[263] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Fifth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 4.
[264] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee' (New York, 21 September 2010), 14.
[265] IMF, 'West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee', 18 May 2015, 33.

انعكست فعالية تلك المساعدات في التعافي الاقتصادي القوي منذ ذلك الحين، بالإضافة إلى التخفيض المتواصل في العجز المتكرر.[266]

وفي 13 نيسان 2011، كتب صندوق النقد الدولي:

انعكست فعالية تلك المساعدات في التعافي الاقتصادي القوي منذ ذلك الحين، بالإضافة إلى التخفيض المتواصل في العجز المتكرر.[267]

ومن الممكن أن نكون قد بالغنا بهاذين المثالين، حيث يشيران إلى "فعالية تلك المساعدات" وليس "فعالية المساعدات". ولكن يشير صندوق النقد الدولي في تقرير واحد على الأقل (18 أيار 2015) في مناسبتين إلى فعالية المساعدات. وجاء ذلك في سياق نقاش من 4 صفحات (الصفحات 30-33) بشأن فعالية مساعدات مانحين ومشاكل الاعتماد على المساعدات، ويلوم صندوق النقد الدولي المانحين والفلسطينيين على فعالية المساعدات الضعيفة. كما وتوفر المؤسسة نقاشاً بشأن كيفية قيام العديد من الدول، من ضمنها غانا وموزمبيق ورواندا وبوتسوانا بتخفيض الاعتماد على المساعدات.[268] ولكن فشل الصندوق بالاعتراف بالفرق الشاسع في السياق، تحديداً أن الأرض الفلسطينية المحتلة غير معترف بها كدولة (وبالتالي لا يمكن للسلطة الفلسطينية التقدم للحصول على قروض من الصندوق) وواقع الاحتلال الاستعماري المتواصل. بل على العكس، تمتعت تلك الدول الأربعة بعقود من الاستقلال من الاستعمار.

وبالرغم من إشارة صندوق النقد الدولي إلى القدس الشرقية، قد نكون نبالغ مجدداً بالافتراض أنهم يشيرون إليها كأرض فلسطينية في تقاريرهم، ويعزز هذا الانطباع حقيقة أن الصندوق يشير إلى "تصدير" البضائع من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية، حيث يقول:

وعلى غرار ذلك، لا مفر من تدهور النمو في الضفة الغربية في ظل القيود على الحركة والوصول، تحديداً على الصادرات إلى إسرائيل والقدس الشرقية، وعلى وصول القطاع الخاص إلى 60 في المائة من أراضيها ("المنطقة ج").[269]

ولا يزال جدار الفصل يضيق الخناق، تحديداً فيما يتعلق بأثره العكسي على العلاقة التجارية القوية تاريخياً بين الضفة الغربية والقدس الشرقية.[270]

وفي الضفة الغربية، سيؤدي رفع ما تبقى من القيود الداخلية إلى إزالة المعيقات أمام التجارة الخارجية، وتحديداً على الصادرات إلى إسرائيل والقدس الشرقية، بالإضافة إلى إزالة المعيقات أمام وصول مستثمرو القطاع الخاص إلى "المنطقة ج".[271]

---

[266] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 24.
[267] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee' (Brussels, 13 April 2011), 32.
[268] IMF, 'West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee', 18 May 2015, 31.
[269] MF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 3. IMF, 14.
[270] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 5.
[271] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 22.

وبما أن كلمة "تصدير" عادة ما تشير إلى إرسال البضائع أو الخدمات إلى دولة أخرى بغرض بيعها، فهذا يثير التساؤل بشأن ما يقصده صندوق النقد الدولي حين يقول الصادرات من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية. فإن لم تكن القدس الشرقية جزءاً من الضفة الغربية، هل يعتبرها صندوق النقد الدولي جزءاً من إسرائيل، أو كيان منفصل كلياً؟

وعموماً، كان استخدام القانون فيما يتعلق بالتجارة والمالية والأملاك في الأرض الفلسطينية المحتلة مصدر تخوف رئيسي في تقارير صندوق النقد الدولي للجنة الارتباط الخاصة، حيث يشير الصندوق إليه 207 مرات في الكلمات الرئيسية التي بحثنا عنها في التقارير. ويشمل ذلك 19 إشارة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنه هنالك 7 إشارات إلى قانون التقاعد في أربعة تقارير في 13 نيسان 2011 و18 أيلول 2011 و21 آذار 2012 و23 أيلول 2012. حيث يعتبر هذا جزءاً من سياسات الصندوق التوجيهية التي تناصر تدابير صارمة مثل "إصلاح" التقاعد. ويوضح المثال الآتي من 21 آذار 2012 القوة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الدولية على حوكمة السلطة الفلسطينية في تقديم التوجيهات. حيث قال الصندوق:

> تم تبني خطة العمل الشاملة لإصلاح التقاعد العام في تموز 2010. وفي أيار 2011، توصلت السلطات إلى اتفاق مع البنك الدولي لوضع التعديلات في التشريع (بما في ذلك قانون التقاعد العام) لتفعيل التغييرات البارومترية على نظام التقاعد.[272]

وعند الإشارة إلى أنواع أخرى من القوانين في حالات نادرة، مثل القانون والنظام، كان ذلك من منظور السيطرة على الفلسطينيين لتوفير بيئة تجارة آمنة لدفع النمو الاقتصادي الذي تعتبره المؤسسات المالية الدولية ضرورية لبناء الدولة الفلسطينية وللسلام. وقال صندوق النقد الدولي:

> كانت المساعدات ضرورية في دعم بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وجهود التنمية، وإعادة القانون والنظام في الضفة الغربية، والتي تعتبر مجتمعة ضرورية لتعزيز ثقة القطاع الخاص والتوسع.[273]

ولا يثير صندوق النقد الدولي مفهوم العدالة في إشاراته المكثفة إلى القانون. في حين أن مفهوم الحقوق كمسألة إنسانية غير موجود في تقارير الصندوق، وهنالك ذكر واحد فقط للكلمة الرئيسية. ولا يشير هذا الذكر إلى حقوق الفلسطينيين كشعب، بل إلى حقوق الأقليات في الأرض الفلسطينية المحتلة:

> يهدف قانون الشركات الجديد وقانون المنافسة (المتوقع صدورهما في 2017) وقانون حقوق الملكية الصناعية إلى تحفيز إنشاء شركات صغير وحماية حقوق الأقليات وجذب الاستثمارات الأجنبية.[274]

وحين يشير صندوق النقد الدولي إلى الحقوق، فإنه يتجه إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية، كما يتضح في تقرير 13 نيسان 2010 إلى لجنة الارتباط الخاصة والذي يناقش فيه الصندوق تعليم المقترضين بالإشارة بشكل خاص الى حقوقهم، وذلك في فترة خطة الفلسطينيين للإصلاح والتنمية والتي بدأت تصبح فيها القروض إحدى أشكال تمويل المجتمع الفلسطيني الشائعة.[275] ويشمل تقرير 21

---

[272] IMF, 'Recent Experience and Prospects of the Economy of The West Bank and Gaza, Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee', 21.
[273] IMF, 22.
[274] IMF, 'West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee', 10 April 2017, 18.
[275] IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Fifth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee', 8.

آذار 2012 أيضاً إشارة إلى تعزيز حقوق المقترضين،[276] ويشمل تقرير 18 أيلول 2015 دعوة إلى تعزيز حقوق الدائنين "وتسريع إجراءات تنفيذ الضمانات الرهنية".[277] ولكن هذه الحقوق الاقتصادية محدودة، وترد فقط في 9 مناسبات في كافة التقارير.

أهم الاستنتاجات

يعاني صندوق النقد الدولي من مشكلة في السياق من حيث التحليل الضعيف. وخلال الفترة ما بين 2010 إلى 2017، بالكاد يعترف الصندوق بوجود المستوطنات والاحتلال وأثرهما على الفلسطينيين. وكان الاستثناء الوحيد في 2017، حين أشار الصندوق بوضوح إلى كيفية وقوف المستوطنات في طريق ما كان من المفترض أن تحققه أوسلو. وعدم الاهتمام هذا بالسياق والتركيز على رعاية الإصلاحات التجارية والمالية في الأرض الفلسطينية المحتلة يناقض نفسه، حيث أنه من المستحيل تطوير الأرض الفلسطينية المحتلة دون الاهتمام بالكامل إلى الاحتلال والمستوطنات والاستعمار. ويعتبر عدم فهم السياق فشلاً كبيراً في "عدم إلحاق الضرر" واحترام مبادئ الدول الهشة.

بحث إضافي

بالرغم من أن صندوق النقد الدولي ليس مانحاً تقليدياً، إلى أنه لعب دوراً في غاية الأهمية في مساهمات المانحين وتنمية الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال منذ توقيع أوسلو في العام 1993. ويجدر مراجعة كافة تقارير الصندوق بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1993، وحتى قبل ذلك للنظر ما إذا كانت تظهر ذات المشاكل في السياق. وفضلاً عن ذلك، لعب صندوق النقد الدولي دوراً هاماً في توجيه السياسات لبناء الدولة الفلسطينية، ربما لدرجة صياغة الخطط للسلطة الفلسطينية، والتي يزعم أن السلطة الفلسطينية هي التي كتبتها، وتحديد كيف ستبدو المؤسسات الفلسطينية. ويجدر أيضاً بحث مدى إمكانية التحقق من سلب القيادة المحلية المحتمل هذا.

قائمة تقارير صندوق النقد الدولي المحللة

1. إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: المراجعة الخامسة للتقدم، تقرير الطاقم لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، مدريد، 13 نيسان 2010.
2. إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: المراجعة السادسة للتقدم، تقرير الطاقم لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة مدريد، نيويورك، 21 أيلول 2010.
3. إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي للضفة الغربية وقطاع غزة: المراجعة السابعة للتقدم، تقرير الطاقم لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة مدريد، بروكسل، 13 نيسان 2011.
4. التجربة الأخيرة وأفق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم المعد لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك، 18 أيلول 2011.
5. التجربة الأخيرة وأفق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم المعد لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، 21 آذار 2012.

[276] IMF, 'Recent Experience and Prospects of the Economy of The West Bank and Gaza, Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee', 34.
[277] IMF, 'West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee', 18 September 2015, 30.

6. التجربة الأخيرة وأفق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم المعد لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك، 23 أيلول 2012.

7. التجربة الأخيرة وأفق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم المعد لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، 19 آذار 2013.

8. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير بشأن التطورات في الاقتصاد الكلي ونظرة عامة، 30 حزيران 2014.

9. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 12 أيلول 2014.

10. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 18 أيار 2015.

11. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 18 أيلول 2015.

12. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 5 نيسان 2016.

13. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 26 آب 2016.

14. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 10 نيسان 2017.

15. الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الطاقم للجنة الارتباط الخاصة، 31 آب 2017.

الولايات المتحدة

أقامت الولايات المتحدة نفسها وسيطاً لعملية السلام في الشرق الأوسط والراعي بالاشتراك للجنة الارتباط الخاصة. وحددت الولايات المتحدة منذ العام 1993، الحدود السياسية لعملية السلام وكيفية توظيفها، وتولت دوراً في غاية الأهمية عند قدوم المانحين بالهيمنة

على صرف الفلسطينيين للمساعدات بعد توقيع أوسلو.[278] ومنذ تأسيس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف التسعينات، التزمت الحكومة الأمريكية بأكثر من 5 مليار دولار كمساعدات ثنائية اقتصادية وأمنية "غير قاتلة" للفلسطينيين.[279] وتبين أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه تم تقديم 7.049 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1993 و2016.[280]

المساعدات الخارجية الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار أمريكي، 1993-2016، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية											
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
273.86	194.1	138.1	84.29	60.11	84.88	75.4	70	27	0	64	19
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
651.37	256.71	544.19	958.67	282.15	617.54	714.61	844.31	490.6	212.26	205.53	180.56

الجدول 8 – قيمة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1993 إلى 2016، مليون دولار، في أيار 2018[281]

[278] Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo*, 2008, 109.
[279] Jim Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians' (Washington DC: Congressional Research Service, 16 December 2016), 2.
[280] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'United States ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, May 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.
[281] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Norway ODA Disbursements to the West Bank and Gaza'.

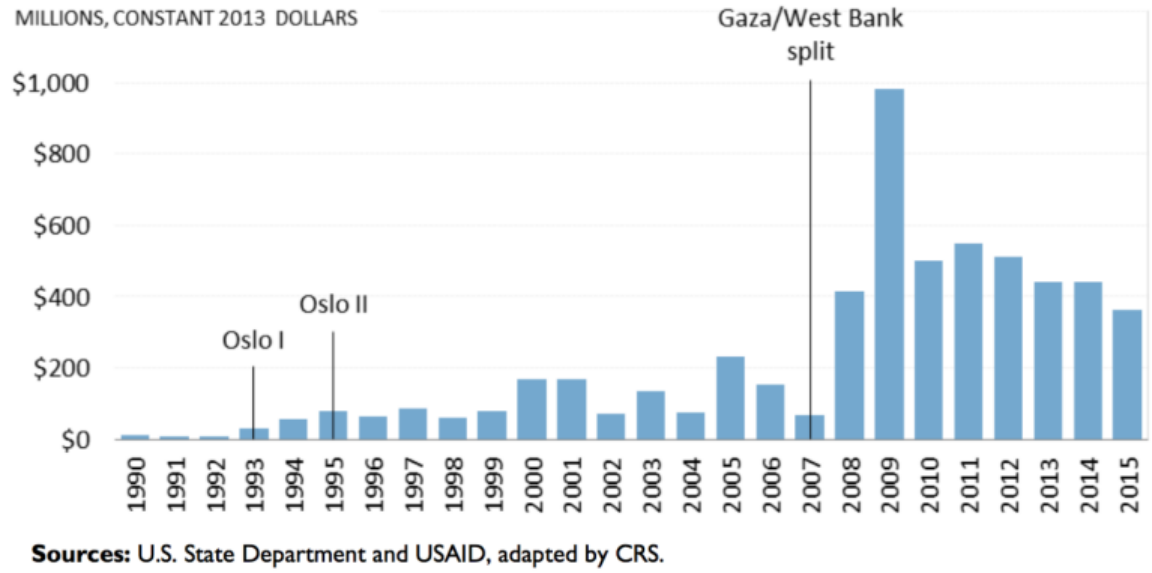

الجدول 9 – المساعدات الأمريكية الثنائية العامة إلى الفلسطينيين: 1990-2015 (من خدمات بحث الكونغرس)[282]

ووفقاً لوزارة المالية الفلسطينية، كانت الولايات المتحدة رابع أكبر مانح للسلطة الفلسطينية خلال الأعوام 2012 إلى 2016 بعد مساهمتها بـ 447 مليون دولار.[283] كما وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح للأونروا من خلال تقديمها 5.824 مليار دولار منذ تأسيسها في العام 1950.[284] وهذا يجعل الولايات المتحدة أكبر مانح للفلسطينيين.

تصريحات

لم تتغير سياسات الولايات المتحدة كثيراً منذ العام 1994. ووفقاً لموقع foreignassitance.gov، كانت هذه المساعدات قائمة على الآتي:

> لا يزال تحقيق حل الدولتين بالتفاوض للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني من الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي. تسعى الحكومة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف في السياسة الخارجية من خلال العمل مع الطرفين على الحفاظ على إمكانية التسوية بالتفاوض ومن خلال دعم بناء المؤسسات الفلسطينية كي تتمتع الدولة المستقبلية بالقدرة على الحكم وتوفير الخدمات وضمان الأمن والاستقرار داخل حدودها ومع جيرانها.[285]

وعليه، تستثمر الولايات المتحدة في الآتي:

> لدفع هذا النهج السياساتي، يدعم برنامج المساعدة الخارجية التابع للحكومة الأمريكية تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تحسين الظروف الأمنية على الأرض وتعزيز احترام الفلسطينيين لسيادة القانون، وتعزيز تنمية اقتصاد قوي بقيادة

---

[282] Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 16 December 2016, 5.
[283] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning', 140.
[284] Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 16 December 2016, 22.
[285] 'West Bank and Gaza', United States Government, ForeignAssistance.gov, accessed 5 May 2018, https://www.foreignassistance.gov/explore/country/West-Bank-and-Gaza.

القطاع الخاص، والمساعدة في تقديم خدمات صحة وتعليم ذات جودة عالية، وتوفير برامج أساسية في مجال البنية التحتية لتحسين المياه والصرف الصحي وشبكات الطرق، ودعم احتياجات المساعدة الإنسانية، ودعم تطوير قدرات السلطة الفلسطينية المؤسساتية لتقديم خدمات ذات جودة عالية والعمل بشفافية وفعالية وكفاءة. كما وسيساعد دعم ميزانية السلطة الفلسطينية في ضمان استقرارها مالياً.[286]

وصرحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

تعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الوكالة الحكومية الأمريكية الرئيسية التي تدير برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدف برامجنا إلى تحقيق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في ظل تناول طموحات الفلسطينيين للحصول على فرص اقتصادية وحوكمة فعالة وتنمية الشباب والاحتياجات الإنساني. تعزز أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساءلة مؤسسات القطاع العام، وتحسن توجهات التعليم والصحة المعاصرة، وتستهدف احتياجات رئيسية في البنية التحتية مثل المياه ومعالجة المياه العادمة والنظافة وشبكات الطرق، وتبني التنمية والاستثمار ونمو التوظيف بقيادة القطاع الخاص، وتزيد القدرات للاستجابة لاحتياجات المساعدة الإنسانية الأساسية في قطاع غزة. تساعد هذه الجهود في بناء منطقة أكثر ديمقراطية واستقراراً وأمناً، مما يعود بالفائدة على الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين.[287]

وفي تقرير صادر في أيلول 2015، صرح مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي:

تعتبر المساعدات للفلسطينيين جزءاً رئيسياً من التزام الولايات المتحدة نحو حل الدولتين بالتفاوض لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.[288]

ونص تقرير صادر في العام 2012 عن مكتب المساءلة الحكومية على الآتي عند الإشارة إلى صندوق الدعم الاقتصادي المهم:

وفقاً لوزارة الخارجية، يعزز صندوق الدعم الاقتصادي مصالح السياسة الخارجية الاقتصادية والسياسية الخاصة بالولايات المتحدة من خلال مساعدة الحلفاء والدول في التحول إلى الديمقراطية ودعم مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وتمويل برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[289]

وأشار زانوتي في واحداً من تقارير خدمات بحوث الكونغرس التي تحتوي على معلومات كثيرة أن:

الإدارات المتوالية طالبت بتقديم المساعدات للفلسطينيين في إطار الدعم الواضح لـ 1) تعزيز حماية إسرائيل من الإرهاب أو التخفيف منه، 2) رعاية الاستقرار والازدهار للحكم الذاتي في الضفة الغربية مما قد يساعد الآفاق الدبلوماسية الإسرائيلية-الفلسطينية، 3) تلبية الاحتياجات الإنسانية. يعتمد التوظيف طويل الأمد للمساعدات الأمريكية في تشجيع الاستقرار الإقليمي

---

286 'West Bank and Gaza'.
287 USAID, 'West Bank and Gaza', United States Government, USAID, accessed 5 May 2018, https://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza.
288 Government Accountability Office, 'FOREIGN AID: U.S. Assistance for the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2012-2014', Report to Congressional Committees (Washington DC: Government Accountability Office, September 2015), 2.
289 Government Accountability Office, 'Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2010 and 2011', Foreign Assistance: West Bank and Gaza Funding (Washington DC: Government Accountability Office, 13 July 2012), 2.

والاكتفاء الذاتي الاقتصادي والسياسي الفلسطيني، يعتمد إلى حد ما على مدى التقدم المحرز نحو حل سياسي يلبي الطموحات الوطنية الفلسطينية والمطالب الأمنية الإسرائيلية.[290]

كما وأضاف زانوتي أن كمية كبيرة من القيود وضعت على تمويل الفلسطينيين، وهو ما يعرف بالتمويل المشروط، خوفاً من مساعدة الإرهاب الفلسطيني. وقال:

> بسبب مخاوف الكونغرس من تحويل التمويل الأمريكي إلى مجموعات إرهابية فلسطينية، تخضع المساعدات للفلسطينيين إلى مجموعة من الفحوصات الأمنية ومتطلبات الإشراف وقيود تشريعية.[291]

وترتبط هذه المتطلبات والقيود بالهجوم الإرهابي المنفذ في 11 أيلول، والذي أصدر بعده الرئيس بوش الأمر التنفيذي 13224، والذي كان يهدف إلى:

> حجز أملاك والحصص الملكية الخاصة بالأفراد والأجسام التي تعتبر أنها ترتكب أعمال إرهابية او تشكل خطر كبير بارتكابها. ويمنع الأمر أي تصرف أو تجارة بالأملاك أو الحصص المحجوزة في الولايات المتحدة أو من قبل أشخاص أمريكيين. كما ويمكن التعامل مع أو توفير الدعم للأفراد أو الأجسام التي ينطبق عليها الأمر.[292]

ويعتبر الأمر التنفيذي 13224 واحداً من عدة قوانين وأنظمة وأوامر تنفيذية تتعلق بالإرهاب، والتي "تشمل الأقسام 2339A و2339B من الباب 18 من قانون الولايات المتحدة، والتي تمنع تقديم دعم مادي أو موارد لأعمال إرهابية أو منظمات أجنبية تعتبر إرهابية،" والأمر التنفيذي 12947 (23 كانون ثاني 1995)، والأمر التنفيذي 13099 (20 آب 1998)، "والتي تمنع التعامل مع الإرهابيين الذين يهددون عملية السلام في الشرق الأوسط".[293] ويشمل ذلك عدة منظمات فلسطينية اعتبرت إرهابية، بما فيها حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.[294]

وفضلاً عن ذلك:

> القسم 559 من قانون المخصصات للعمليات الخارجية للسنة المالية 06 بعنوان *برنامج الضفة الغربية وقطاع غزة* هو بند قانوني يتعلق بشكل خاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / الضفة الغربية وقطاع غزة. وتنص الفقرتين (ب) و(ج) من القسم 559 على الآتي:
>
> (ب) الفحص الأمني – قبل الالتزام بالتمويل المخصص بموجب هذا القانون تحت عنوان "صندوق الدعم الاقتصادي" لتقديم المساعدة للضفة الغربية وقطاع غزة، على وزير الخارجية اتخاذ كافة الخطوات المناسبة لضمان ألا تكون هذه المساعدة مقدمة إلى أو من خلال أي فرد أو جسم عام أو خاص أو مؤسسة تعليمية يعرف الوزير أو لديه سبب بالاعتقاد أنها تناصر أو تخطط أو تدعم أو تشارك أو شاركت في نشاط إرهابي. وعلى وزير

---

[290] Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 16 December 2016, 2.
[291] Zanotti, 8.
[292] USAID - West Bank / Gaza, 'Updated Anti-Terrorism Procedures, Update to Mission Order #21' (2007-WBG-26, 5 October 2007), 1, https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1883/2007-WBG-26.pdf.
[293] USAID - West Bank / Gaza, 1.
[294] USAID - West Bank / Gaza, 1–2.

الخارجية، حيثما يكون مناسباً، وضع الإجراءات التي تحدد الخطوات واجبة الاتخاذ في تنفيذ هذا القسم الفرعي، وإنهاء أي مساعدة لأي فرد أو جسم أو مؤسسة تعليمية تعتبر أنها مشاركة في أو تناصر لنشاط إرهابي.

(ج) المنع – لا يجوز توفير أي تمويل مخصص بموجب هذا القانون للمساعدة ضمن برنامج الضفة الغربية وقطاع غزة لغايات تقدير الأفراد الذين يرتكبون أو ارتكبوا أفعال إرهابية.[295]

وظهرت حاجة شبيهة بالفقرة (ب) في كل واحد من قوانين المخصصات للعمليات الخارجية منذ السنة المالية 2003، وأضيفت الفقرة (ج) في السنة المالية 2005. وأضيفت أحكام مشابهة للفقرتين (ب) و(ج) إلى قانون مكافحة الإرهاب الفلسطيني لسنة 2006 (القانون العام 109-446) والذي يمدد المتطلبات خلال السنوات المالية 2007 و2008.[296]

وقد أدى ذلك إلى إجراءات الفحص الأمني المعقدة والموصوفة أدناه، حيث "جاءت تتويجاً لعملية تطور بدأت في تموز 2001 بعد مشاورات على كابيتول هيل وجمع الزخم بعد هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية".[297] وبالإضافة إلى إجراءات الفحص الأمني هذه، أضافت الولايات المتحدة ثلاثة تدابير رسمية أخرى لمكافحة الإرهاب، وهي: 1) شهادة مناهضة الإرهاب، 2) بنود إجبارية تذكر المتعاقد معهم ومتلقي المنح بواجبهم القانوني المتمثل بالالتزام بقوانين وأنظمة مكافحة الإرهاب النافذة، وبند لتنفيذ القيد الذي يفرضه القسم 559(ج) من قانون المخصصات للسنة المالية 06، والذي ينص على الآتي:

"لا يجوز توفير أي تمويل مخصص بموجب هذا القانون للمساعدة ضمن برنامج الضفة الغربية وقطاع غزة لغايات تقدير الأفراد الذين يرتكبون أو ارتكبوا أفعال إرهابية." لتنفيذ هذا الشرط، يجب أن تحتوي كافة العقود والعقود الفرعية المنح والاتفاقيات التعاونية والمنح الفرعية على البند المحدد في الملحق و، "القيود على أسماء المنشآت".[298]

وفضلاً عن ذلك، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى وجود وسائل إضافية غير رسمية سعت إلى معالجة أي تهديد بتوفير الدعم لمنظمة إرهابية. حيث قالت:

أولاً، لضمان الالتزام بالأمر التنفيذي 13224 والمتطلبات ذات العلاقة، يُتوقع من المتعاقد معهم ومتلقي المنح الأمريكيين القيام بمراجعة لأي متلقي غير أمريكي مقترح. ثانياً، قبل تقديم المنح لمنظمة غير أمريكية، على موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (في حالة المنح الرئيسية) أو موظفي الجهة المتعاقد معها أو متلقي المنح (في حالة المنح الفرعية) فحص جوانب مختلفة من عمليات المنظمة كجزء من العناية الواجبة المعيارية ومسح قبل تقديم المنحة. ثالثاً، تؤخذ المعرفة الشخصية لموظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعين الاعتبار قبل الموافقة على منحة أو منحة فرعية. وأخيراً، علماً بأن الأفراد والمنظمات سيخضعون لفحص كهذا، لا نشجع المنظمات المشاركة في الإرهاب على التقديم لتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أساساً.[299]

---

[295] USAID - West Bank / Gaza, 2.
[296] USAID - West Bank / Gaza, 2.
[297] USAID - West Bank / Gaza, 2.
[298] USAID - West Bank / Gaza, 9.
[299] USAID - West Bank / Gaza, 2–3.

وبالإضافة إلى ذلك، أقر الكونغرس الأمريكي في آذار من العام 2018 قانون تايلر فورس (الباب X من القانون العام 115-141)، والذي عزز الأحكام التشريعية النافذة لتعليق المساعدات الاقتصادية الثنائية للسلطة الفلسطينية ما لم، وإلى حين، توقيف المسؤولين الفلسطينيين بعض الدفعات التي تعتبر بموجب القانون الأمريكي دعماً "لأعمال إرهابية".[300]

تحليل وثائق الولايات المتحدة

يبدو أن المسؤولين الأمريكيين يستخدمون مجموعة من التقارير المختلفة في تطوير السياسة بشأن المساعدات للأرض الفلسطينية المحتلة، وتشمل هذه تقارير من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي وخدمات بحوث الكونغرس وتقارير من المؤسسات المالية الدولية، بمن فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما ويؤثر قانون مكافحة الإرهاب بشكل كبير على السياسة الأمريكية.[301]

ونظراً لتحليل المؤسسات المالية الدولية بشكل كبير في هذه الدراسة، يركز القسم الآتي على خمسة تقارير صادرة عن مكتب المساءلة الحكومية والمنشورة في السنوات 2010 إلى 2015. وتتكون هذه التقارير من 160 صفحة بمتوسط 25 صفحة للتقرير الواحد.

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	0	
المسؤولية/المساءلة	4	ليست مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة
فعالية المساعدات	0	
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	1	
مستوطنات	4	
ديمقراطية، ديمقراطي	21	
القدس (كأرض فلسطينية)	25	
العدالة	50	إشارة إلى قطاع العدالة "والإصلاحات"، وليست إشارة للعدالة للفلسطينيين
الاحتلال	1	جزء من عنوان تقرير
محتلة	6	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	89	62 مناسبة تشير إلى القانون الأمريكي، وغالباً قانون مكافحة الإرهاب. وفي 8 مناسبات كانت ضمن اسم برامج وحدة السيطرة على المخدرات وإنفاذ القانون (INCLE) أو المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL)
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	6	

[300] Jim Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians' (Congressional Research Service, 2 November 2018), https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf Summary.
[301] Lisa Bhunglia, 'Self-Introduction -- Aid to the Palestinians', 28 March 2018.

إرهاب، إرهابي	165	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	2	
أمن الفلسطينيين	3	على الأقل مرتين أو 3 كانت للأمن الغذائي للفلسطينيين
الأمن غير واضح	245	يبدو أن التركيز على تخفيض الإرهاب والعنف من جانب الفلسطينيين
الأمن لدول أو أطراف أخرى	9	يشمل هذا أولويات الأمن القومي الأمريكية
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	10	يشمل 4 إشارات لحقوق الإسرائيليين
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	0	

الجدول 10 – الكلمات الرئيسية للولايات المتحدة

ملاحظات

هنالك عدة كلمات رئيسية لا ترد أبداً في تقارير مكتب المساءلة الحكومية، خاصة كلمات "المناصرة"، "فعالية المساعدات"، المشتقات المختلفة من "مستعمرة"، والحقوق بالتركيز على الحقوق الاقتصادية. كما وتستخدم بعض الكلمات بدرجة قليلة، بما في ذلك "الاحتلال" (استخدام واحد)، "مستوطن" (استخدام واحد)، "مستوطنات" (4 استخدامات)، "مساءلة" (4 استخدامات)، "محتلة" (6 استخدامات)، "قانون" (تجاري، مالي، أملاك) (6 استخدامات)، "أمن إسرائيل" (استخدامين)، "أمن الفلسطينيين" (3 استخدامات).

والمرة الوحيدة التي يشير فيها مكتب المساءلة الحكومية إلى الاحتلال كانت حين وردت الكلمة في مرجع لتقرير صادر بتاريخ 14 أيار 2010 داخل عنوان تقرير آخر من رئيس الوزراء آنذاك سلام فياض في آب 2009 بعنوان *البرنامج الـ 13 للحكومة: إنهاء الاحتلال، تأسيس الدولة*.[302] في حين ترد كافة الإشارات للمستوطنين والمستوطنات في التقارير الخمسة في تقرير مكتب المساءلة الحكومية أيار 2010، والذي يشمل أيضاً 4 من أصل 6 إشارات لكلمة "محتلة". والاستخدامين الآخرين لمحتلة وردا في تقرير مكتب المساءلة الحكومية 14 أيار 2010. ولم تتناول أي من الإشارات للمساءلة تشديد مساءلة الولايات المتحدة أمام الفلسطينيين.

وردت كلمة الديمقراطية 21 مرة (مشتقات مختلفة)، في حين وردت القدس (القدس الشرقية) 25 مرة بطرق تعطي الانطباع أنها أرض فلسطينية. ولكن تركز غالبية الكلمات الأساسية على "العدالة" (50 استخدام)، "القانون" (ليس تجاري او مالي أو أملاك) (84 استخدام)، "إرهابي/إرهاب" (165 استخدام)، "أمن" عام (245 استخدام).

وتشير تقارير مكتب المساءلة الحكومية إلى القانون، ويجدر بالذكر هنا أن هذه الإشارات غالباً ما تكون للقانون الأمريكي، وترد بشكل كبير في تقرير 14 أيار 2010 في 21 ذكر من أصل 22.

على سبيل المثال:

[302] Government Accountability Office, 'Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2008 and 2009', West Bank and Gaza Funding (Washington DC: Government Accountability Office, 14 May 2010), 6.

يحظر قانون المخصصات العامة لسنة 2009 استخدام تمويلات محددة، بما في ذلك التمويل المخصص لصندوق الدعم الاقتصادي، لغايات مكافئة أو تقدير الأفراد الذين يرتكبون أو ارتكبوا أعمال إرهابية. أنظر قانون المخصصات العامة، 2009، القانون العام رقم 111-8، 23 Stat. 881، القسم 7039(ج)، 11 آذار، 2009.[303]

وعلى غرار المثال أعلاه، غالباً ما يتم ربط الإشارات للقانون الأمريكي بالمخاوف المتعلقة بقمع الإرهاب الفلسطيني، وكثيراً ما يشار إلى حماس:

على غرار ذلك، يضع القانون الأمريكي قيود على المساعدة للسلطة الفلسطينية بقيادة حماس ما لم يصادق الرئيس أن خطوات محددة قد اتخذت أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي. أنظر 22 U.S.C. § 2378b.[304]

وتشمل الأسباب المذكورة لقمع الإرهاب ودعم الفلسطينيين بالمساعدات أسباب تتعلق بالأمن القومي وحماية إسرائيل. ويتناول تقرير آخر لمكتب المساءلة الحكومية من أيار 2010 بعنوان *السلطة الفلسطينية: المساعدة تساهم في تدريب وتجهيز القوات الأمنية*، وتشارك في التدريب الأمني. وينص التقرير:

وضع آخر قانون قيود على توفير التمويل لحماس أو أي جسم خاضع لسيطرة حماس أو أي حكومة تكون حماس عضو فيها، إلا أنه يمكن تزويد المساعدة لحكومة كهذه إذا صادق الرئيس على أن حماس اتخذت خطوات محددة مثل الاعتراف علناً بحق دولة إسرائيل اليهودية بالوجود، أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي. أنظر قانون المخصصات الموحد، 2010، القانون العام رقم 111-117، 16 كانون أول 2009. وعلى غرار ذلك، تضع الولايات المتحدة قيوداً على تقديم المساعدة لسلطة فلسطينية خاضعة لسيطرة حماس ما لم يصادق الرئيس أن خطوات محددة قد اتخذت أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي. أنظر 22 U.S.C. § 2378b.[305]

ويشار إلى القانون في هذا التقرير 33 مرة، 9 منها للقانون الأمريكي و13 لسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة و4 للقانون الفلسطيني بشكل عام. وكانت الإشارة في 7 مناسبات ضمن اسم برامج وحدة السيطرة على المخدرات وإنفاذ القانون (INCLE) أو المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL).

كانت الإشارة الوحيدة في تقرير صادر عن مكتب المساءلة الحكومي في العام 2012 إلى القانون الأمريكي (قال مسؤولون في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الوكالة عدلت مساعداتها إلى قطاع غزة منذ العام 2007 استجابةً للقانون الأمريكي. ووفقاً للوكالة، نسقت بشكل مباشر مع السلطة الفلسطينية).[306]

وورد ذكر "القانون الأمريكي" في تقرير صادر عن مكتب المساءلة الحكومي في تموز 2013، 23 مرة، غالبيتها لقانون مكافحة الإرهاب الأمريكي، حيث كانت هذه الإشارات في سياق 28 استخدام، والاستخدامات الـ 5 الأخرى كانت في الإشارة إلى القانون

---

[303] Government Accountability Office, 2.
[304] Government Accountability Office, 2.
[305] Government Accountability Office, 'Palestinian Authority: U.S. Assistance Is Training and Equipping Security Forces, but the Program Needs to Measure Progress and Faces Logistical Constraints', Report to the Committee on Foreign Affairs and Its Subcommittee on the Middle East and South Asia, House of Representatives (Government Accountability Office, May 2010), 15.
[306] Government Accountability Office, 'Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2010 and 2011', 4.

الفلسطيني من منظور تجاري أو مالي أو أملاك. وفي تقرير للمكتب صادر في أيلول 2015، كان هنالك 3 استخدامات "للقانون الأمريكي"، واستخدام واحد "لسيادة القانون"، وإشارة واحدة إلى وحدة السيطرة على المخدرات وإنفاذ القانون.

وبالتالي، الغالبية العظمى (70 من أصل 89) من إشارات مكتب المساءلة الحكومية إلى سيادة القانون (ليس تجاري أو مالي أو أملاك) كانت للقانون الأمريكي، أو أنها ظهرت كجزء من اسم برامج وحدة السيطرة على المخدرات وإنفاذ القانون (INCLE) أو المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL). والـ 19 إشارة المتبقية كانت لسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل:

> برنامج المساعدات الخارجية للحكومة الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة مصمم لتحسين الظروف الأمنية على الأرض في ظل تعزيز احترام الفلسطينيين لسيادة القانون.[307]

ويؤكد ذكر "الإرهاب" في تقارير مكتب المساءلة الحكومية 165 مرة على هذا التركيز على مبادرات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتبر هذا مفاجئاً بالنظر إلى أن غالبية التقارير الخمسة لمكتب المساءلة الحكومية المحللة في هذه الدراسة ركزت على المساعدات للفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، في الإشارة إلى "خارطة الطريق للسلام" التي ترعاها الولايات المتحدة، يشير مكتب المساءلة الحكومية إلى أن خارطة الطريق ألزمت السلطة الفلسطينية على:

> أن تجعل الأجهزة الأمنية المعاد بنائها والمعدل تركيزها تبدأ عمليات مستدامة وهادفة وفعالة لمواجهة كافة المشاركين في الإرهاب وتفكيك القدرات والبنى التحتية الإرهابية. ويشمل ذلك مصادرة الأسلحة غير القانونية وتشديد السلطة الأمنية بعيداً عن الارتباط بالإرهاب والفساد.[308]

يظهر في تقارير مكتب المساءلة الحكومية تخوف أمريكي كبير من الإرهاب (165 استخدام) والأمن (أكثر من 250 استخدام). وعلى الرغم من قلة الإشارات لأمن إسرائيل و/أو أهداف الأمن القومي الأمريكي، يبدو أن الغالبية العظمى من الإشارات تركز على تخفيض إرهاب وعنف الفلسطينيين. فيما يلي مثالاً على ذلك:

> بالرغم من أن الخطة الاستراتيجية لبعثة القدس للسنة المالية 2010، تحدد مؤشرات أداء لبرامج المساعدة الأمنية الأمريكية، تركز الأهداف لقياس التقدم نحو تحقيق هذه المؤشرات على مخرجات البرنامج بدلاً من نتائجه. فعلى سبيل المثال، حددت الخطة مؤشر الأداء "بناء القدرات الأمنية الفلسطينية" لتقييم التقدم نحو تحقيق الهدف الأوسع للدولة والمتمثل في إصلاح قوى الأمن الفلسطينية لتحسين القانون والنظام وتخفيض الإرهاب.[309]

وفي الحالات النادرة الثلاثة التي يشير فيها الأمن إلى أمن الفلسطينيين، كانت الإشارة إلى الأمن الغذائي وليست لأمن الفلسطينيين من العنف، وذلك بالرغم من مواجهة الفلسطينيين لتهديد العنف بشكل يومي. وفي الحالات النادرة (10) التي يشار فيها إلى حقوق الإنسان، كانت أربعة إشارات لحقوق الإسرائيليين، بما في ذلك الاقتباس الآتي الذي يؤكد على المتطلبات المفروضة على السلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق للسلام 2003:

---

[307] Government Accountability Office, 'FOREIGN AID: U.S. Assistance for the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2012-2014', 7.
[308] Government Accountability Office, 'Palestinian Authority: U.S. Assistance Is Training and Equipping Security Forces, but the Program Needs to Measure Progress and Faces Logistical Constraints', 14.
[309] Government Accountability Office, 35.

إصدار تصريح واضح يؤكد على حق إسرائيل بالوجود بسلام وأمن، ويدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط وإنهاء النشاط المسلح وكافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. [على] كافة المؤسسات الرسمية الفلسطينية إنهاء التحريض ضد إسرائيل.[310]

وفي مناسبتين إضافيتين في تموز 2013، ليس من الواضح إذا كان مكتب المساءلة الحكومية يشير إلى حقوق الفلسطينيين. وفيما يلي مثال على ذلك:

يعمل مكتب سياسة الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (أوبك) على ضمان استدامة المشاريع التي تدعمها أوبك اقتصادياً واجتماعياً، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمال، وألا يكون لها أثر سلبي على اقتصاد الولايات المتحدة، وتشجيع التنمية الإيجابية للدولة المستضيفة.[311]

أهم الاستنتاجات

تتعلق تقارير مكتب المساءلة الحكومية الخمسة بشكل رئيسي بالإرهاب والعنف المرتكب من قبل الفلسطينيين. وتؤكد هذه التقارير على الأمن وتخفيض عنف الفلسطينيين بالرغم من عدم الاعتراف بأشكال العنف المرتكبة ضد الفلسطينيين. وعند النظر إليها إلى جانب قائمة زانوتي بالأولويات الأمريكية الموجودة في تقارير خدمات بحوث الكونغرس، يمكننا الاستنتاج بأن الحسابات الموجهة بالأمن الموجودة على موقع foreignassistance.gov تصف سياسة المساعدات الأمريكية للفلسطينيين بشكل أفضل من التصريحات الموجودة على موقع وكالة التنمية الدولية الأمريكية. في حالة foreignassistance.gov، نجد أن توجه التنمية وبناء السلام منشغلاً بالسيطرة الأمنية على الفلسطينيين، في حين تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى اتباع نهج إنساني وتنمية حيادية.

ومن الانطباعات الأخرى هو انه يبدو ان الولايات المتحدة تعتبر عنف الفلسطينيين التهديد الرئيسي على التنمية الفلسطينية، ولكن هذا يتسبب بالتغاضي عن أو عدم الاهتمام الكافي بواقع العنف الممنهج الناتج عن الاحتلال العسكري والبناء الاستيطاني (أنظر القسم الثالث). وفي الواقع، لا تبلي تقارير مكتب المساءلة الحكومية أي اهتمام بأمن الفلسطينيين من العنف، بالرغم من أنه أكبر مشكلة تواجه الفلسطينيين في حياتهم اليومية.

ولا يعني ذلك أنه يمكن تعميم هذا التغاضي من جانب الولايات المتحدة، حيث يبدو أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لديها نظرة إنسانية وتنموية كلاسيكية بشأن المساعدات للفلسطينيين، والتي لا تركز على السيطرة المنية على الفلسطينيين. ويتضح ذلك فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية للأونروا، وكالة اللاجئين الفلسطينيين – كانت الولايات المتحدة أكبر مانح يحافظ على استدامة الوكالة في عملها على التنمية البشرية والعمل الإنساني منذ العام 1950. وإقراراً بهذه المخاوف الإنسانية، قال (ج٤) أنه في العام 2017 كان هنالك العديد من المانحين الآخرين الذين حاولوا الحفاظ على الوضع الراهن في التمويل، وذلك بالرغم من التحرك في الكنيست الإسرائيلي لاستهداف الأونروا. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتنياهو بنفسه لنيكي هيلي، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أنه يجب حل الأونروا.[312]

---

[310] Government Accountability Office, 14.

[311] Government Accountability Office, 'Foreign Assistance: U.S. Programs Involving the Palestine Investment Fund', Report to Congressional Requesters (Government Accountability Office, July 2013), 20.

[312] Barak Ravid, 'Netanyahu: I Told American UN Envoy Nikki Haley UNRWA Should Be Dismantled', *Haaretz*, 11 June 2017, https://www.haaretz.com/israel-news/netanyahu-i-told-nikki-haley-unrwa-should-be-dismantled-1.5482663.

ويبدو أن هذه الجهود قد نجحت، حيث قررت إدارة الرئيس ترامب في أواخر شتاء 2018/2017 تخفيض مساهمة الولايات المتحدة للأونروا من 364 مليون دولار إلى 60 مليون فقط، مما وضع الوكالة القائمة منذ 70 عاماً والمواطنين الذين تخدمهم في أزمة.[313] وتبع ذلك إعلام في أواخر صيف 2018 أن الولايات المتحدة ستوقف كافة المساعدات للأونروا بحجة أنها "فاسدة لدرجة لا يمكن إصلاحها".[314] واشتكى ترامب سابقاً أن الولايات المتحدة لم تحظ "بأي تقدير أو احترام" مقابل المساعدات الكبيرة التي توفرها، وكان في وقت سابق في هذه السنة قد هدد بوقف المساعدات عن الفلسطينيين عقاباً للسلطة الفلسطينية جراء عدم رغبتها التفاوض مع إسرائيل.[315] ويفيد تقرير بي بي سي:

> تختلف الولايات المتحدة وإسرائيل مع الأونروا أيضاً بشأن من هم الفلسطينيين اللاجئين الذين لديهم حق العودة إلى المنازل التي فروا منها بعد حرب سنة 1948. وقالت نيكي هيلي، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، في وقت سابق من هذا الأسبوع أن الأونروا تبالغ في عدد اللاجئين الفلسطينيين، وهي بحاجة للإصلاح.[316]

وفي الوقت ذاته، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستعلق 200 مليون دولار من التمويل المخصص لصندوق الدعم الاقتصادي، والتي كانت مخصصة في الأساس لبرامج في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء الأموال التي سيعاد تحويلها لتناول "المشاريع ذات الأولوية العالية في جوانب أخرى".[317]

ويصل هذا المبلغ فعلياً إلى 231.5 مليون دولار من التخفيضات غير المتعلقة بالأونروا،[318] ويجب النظر إليه بالإضافة إلى تخفيض التمويل عن الأونروا (حوالي 300 مليون دولار) والأموال المقتطعة من برامج السلام (10 مليون دولار) والأموال المسحوبة من المستشفيات الفلسطينية في القدس والتي تعاني أصلاً من شح في الموارد.[319] وفي ذات الوقت الذي كانت هذه التدابير قيد التنفيذ، حررت الولايات المتحدة حوالي 42 مليون دولار من التمويل للسلطة الفلسطينية بهدف دعم التعاون الأمني الفلسطيني-الإسرائيلي.[320] وهذا يعزز الانطباع المأخوذ من التقارير الأمريكية بأن تركيزهم منصب على تأكيد السيطرة الأمنية على الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي بدلاً من مساعدة الفلسطينيين في تناول مصدر أزمتهم الإنسانية، وفضلاً عن ذلك، يشير هذا الدعم إلى الرغبة بالحفاظ على الاحتلال من خلال التسهيل على إسرائيل في الحفاظ على السيطرة. كما ويجدر بالذكر أنه حتى في مستويات الصرف السابقة، كان

---

313 Peter Beaumont, 'Trump Cuts Jeopardise Lives of Millions of Palestinian Refugees, UN Warns', *The Guardian*, 21 February 2018, sec. Global development, http://www.theguardian.com/global-development/2018/feb/21/trump-cuts-un-agency-for-palestinian-refugees-millions-in-jeopardy-generation-radicalised.

314 'US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency', *BBC News*, 1 September 2018, sec. US & Canada, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-45377336.

315 'US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency'.

316 'US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency'.

317 David Brunnstrom, 'Trump Cuts More than $200 Million in U.S. Aid to Palestinians', *Reuters*, 24 August 2018, https://www.reuters.com/article/us-usa-palestinians/u-s-to-redirect-over-200-million-in-aid-from-west-bank-gaza-idUSKCN1L923C.

318 Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 2 November 2018 Summary.

319 JTA, 'U.S. Cuts $10 Million Funding from Israeli-Palestinian Peace Programs - Arab-Israeli Conflict - Jerusalem Post', *Jerusalem Post*, 17 September 2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/US-cuts-10-million-from-Israeli-Palestinian-peace-programs-567364.

320 Eric Cortellessa, 'Trump Administration Releases Millions in Frozen Aid to PA Security Forces', 2 August 2018, https://www.timesofisrael.com/trump-administration-releases-millions-in-frozen-aid-to-pa-security-forces/.

التمويل الأمريكي المصروف على الفلسطينيين "نقطة في بحر ما تقدمه لإسرائيل"، أكبر متلقي للمساعدات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية.[321]

وخلال هذه الفترة، أعلنت الولايات المتحدة أيضاً أنها ستغلق مكتب الممثلية الفلسطينية في واشنطن، حيث صرحت أن السلطة الفلسطينية بقيادة عباس "لم تتخذ الخطوات للتقدم في مباشرة المفاوضات المباشرة والهادفة مع إسرائيل".[322] وجاء هذا الإعلان بعد تهديد مستشار الأمن القومي لترامب، جون بولتون، محكمة الجنايات الدولية بالعقوبات إذا ما باشرت بالتحقيق في الولايات المتحدة وإسرائيل. وخلال خطاب أمام المجتمع الفدرالي، قال أن "الولايات المتحدة ستقف دائماً إلى جانب صديقتنا وحليفتنا إسرائيل".[323] وقد جاء ذلك بعد إعلان كانون أول 2017 بأن الولايات المتحدة ستعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو قرار يخالف سنوات من الممارسة والرأي العالمي، "والذي يعتبر مصير القدس كمسألة لمفاوضات الوضع النهائي الشاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين".[324]

وكان أحد الأسباب الظاهرة لتخفيضات إدارة الترامب في التمويل هو للتعبير عن عدم رضاها عن منظمة التحرير الفلسطينية لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأصر محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى جانب مسؤولين آخرين في منظمة التحرير/السلطة على أن هذا التخفيض في التمويل لن يجبر السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير على إعادة هذه العلاقات لمجراها.[325]

ويتفق استخدام الضغط المالي لمحاولة إجبار الفلسطينيين على تنازلات سياسية مع ممارسات الولايات المتحدة منذ العام 2011. فخلال هذه الفترة، كثيراً ما واجه الفلسطينيون ردود انتقامية جراء سعيهم لمواقف سياسية ومبادرات دولية لا توافق عليها الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرات الفلسطينيون للحصول على الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، مثل المبادرات المنفذة من خلال الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية.[326] وقد نتج عن هذه الأعمال حجب غير رسمي من الكونغرس لتأخير صرف المساعدات الخارجية الأمريكية، والتي أدت غالباً إلى تفاقم مشكلة رفض إسرائيل تحويل عائدات الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية.[327]

وبالنظر إلى توجه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الفلسطينية، واستخدامها القوة في حجب المساعدات للفلسطينيين وإغلاق مكتب الممثلية الفلسطينية، من المستحيل أن نقول أن الولايات المتحدة حيادية في توجهها أو أنها يمكنها العمل "كمحكم" للسلام في الشرق الأوسط. كما وأنه من المستحيل أن نقول أن الولايات المتحدة تحترم الحيادية الضرورية لعدم إلحاق الضرر عند التدخل في ظروف النزاع. وتشير الأدلة إلى أن الولايات المتحدة عبارة عن طرف سياسي منحاز يعمل مع الاحتلال الإسرائيلي على حساب مصالح الفلسطينيين.

---

321 Daniel Estrin, 'U.S. Palestinian Aid Cuts Hit Programs Providing Food And Health For Gaza's Poorest', *NPR.Org*, 1 August 2018, https://www.npr.org/2018/08/01/634492308/u-s-aid-cuts-felt-in-gaza.

322 'Trump Administration Announces Closure of Washington PLO Office', *Al Jazeeera*, 10 September 2018, https://www.aljazeera.com/news/2018/09/trump-administration-close-plo-office-washington-dc-180910064915646.html.

323 'Trump Administration Announces Closure of Washington PLO Office'.

324 Borger and Beaumont, 'Defiant Donald Trump Confirms US Will Recognise Jerusalem as Capital of Israel'.

325 Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 2 November 2018 Summary.

326 Zanotti, 'U.S. Foreign Aid to the Palestinians', 16 December 2016, 10–11.

327 Zanotti, 7.

بحث إضافي

تتطلب الولايات المتحدة الكثير من البحث كونها أكبر دولة مقدمة للمساعدات للفلسطينيين، وأكبر مانح خيري وعسكري لإسرائيل،[328] والمحكم المعين ذاتياً لعملية السلام في الشرق الأوسط والتي هيمنت على أوسلو منذ بداية التسعينات. يتطلب فهم فشل أوسلو والعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية المعاصرة بدايةً فهم أوضح للدور الأمريكي في المنطقة، وهذا يشمل بحث إضافي في تقارير مكتب المساءلة الحكومية التاريخية.

وبما أن البحث في دور الولايات المتحدة مدعوم بشكل كبير بالبحث في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن فهم الولايات المتحدة سيكون أفضل من خلال بحث التقارير التاريخية لهاتين المنظمتين وإعداد المقابلات مع أعضاء سابقين من هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين. كما ويجدر مراجعة كافة تقارير خدمات بحوث الكونغرس في تلك الفترة، حيث تعتبر هذه موارد ثانوية تحدد سياق المنظور الأمريكي لإسرائيل وفلسطين.

ويجب أيضاً التفريق بين تقارير مكتب المساءلة الحكومية وتقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يبدو أن الأخيرة تركز بشكل أكبر على التنمية، وبذلك فهي تتناقض بشكل واضح مع الأولى، والتي تركز على الأمن. ولذلك، يجدر مراجعة الصفحات الإلكترونية التاريخية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتقارير الأخرى الخاصة بالمشاريع. وبشكل عام، يمكن ويجب تطبيق هذا التوجه في بحث بشأن الوكالات الأمريكية الأخرى، مثل وزارة الخارجية.

تقارير مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

يجب أيضاً مراجعة تقارير مشاريع محددة لتقييم ما حدث فيها وتوفير سياق إضافي للمساعدات الأمريكية وسياسة المساعدات الأمريكية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تحري المهام والمشاريع التي تنفذها منظمات من قبيل شركة الاستشارة التنموية الأمريكية الخاصة كيمونيكس (Chemonics International)، واحدة من أكبر شركاء الحكومة الأمريكية في صرف المساعدات.[329] حيث حصلت هذه الشركة الأمريكية على عشرات الملايين من الدولارات المصروفة باسم الفلسطينيين والتي كان من المتوقع أن تساهم في تنفيذ بناء الدولة الفلسطينية. ووفقاً لمكتب المساءلة الحكومية، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كيمونيكس عقداً بقيمة 20 مليون دولار في أيلول 2008 (كان ذلك على شكل تمويل لصندوق الدعم الاقتصادي للفلسطينيين) بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات التشغيلية والإدارية لوزارات رئيسية ولمساعدة مؤسسات القطاع العام على "الحوكمة بفعالية أكبر".[330] وفي أيلول 2008، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً عقداً لكيمونيكس لتنفيذ مشروع بقيمة 85 مليون دولار، وهذا المشروع عبارة عن مبادرة مدتها 5 سنوات بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي يزعم أنها مصممة من خلال

---

328 Hever, 'Foreign Aid to Palestine/Israel', 9; Hever, *Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation*, 32; Josh Ruebner, 'U.S. Military Aid to Israel Policy Implications & Options' (Washington DC: US Campaign to End the Israeli Occupation, March 2012), 5; Matt Spetalnick, 'U.S., Israel Sign $38 Billion Military Aid Package', *Reuters*, 15 September 2016, https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-statement/u-s-statement-confirms-terms-of-new-38-billion-israel-aid-package-idUSKCN11K2CI.

329 'Home', Chemonics International, accessed 6 May 2018, https://www.chemonics.com/.

330 Government Accountability Office, 'Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2008 and 2009', 10–11.

التعاون المباشر مع وزارة الصحة الفلسطينية.[331] كما ومنحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كيمونيكس 26,457,752 دولار لمشروع "برنامج العدالة الفلسطينية المعززة"، والذي نُفذ من 20 أيلول 2013 إلى 19 أيلول 2018.[332]

وتعتبر هذه المبالغ كبيرة جداً ليتم تقديمها لشركة خاصة أمريكية بدلاً من تقديمها لأصحاب المصلحة الفلسطينيين، ويخلق هذا تساؤلات كثيرة بشأن المستوى الحقيقي للقيادة المحلية لعملية التنمية. ومن الممكن ألا تكون هذه مشكلة، بالرغم من أنه يجدر بالذكر أن هذا يعتمد على قيمة التمويل الذي يحتفظ به الفلسطينيين من هذه المبالغ، بالإضافة إلى الطريقة/الطرق التي تتعامل بها الشركة مع أصحاب المصلحة الفلسطينيين في قيادة البرامج. ولكن يشير تاريخ عملية التنمية الفلسطينية التي تجري من الأعلى إلى الأسفل بعد أوسلو إلى أنه يوجد أسس للشك في كلا الجانبين. وفضلاً عن ذلك، يجدر الإشارة إلى أن كيمونيكس قد أحيطت بعدة فضائح في مناطق أخرى.

فعلى سبيل المثال، ينص أحد العناوين الرئيسية، "الكونغرس سيستجوب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن إخفاق مشروع بقيمة 9.5 مليار دولار في مجال الصحة".[333] وتنص المقالة الإخبارية هذه:

> ينوي أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي عقد جلسة استماع لإثارة المخاوف بشأن أكبر عقد لوكالة التنمية الدولية الأمريكية – برنامج بقيمة 9.5 مليار دولار منفذ من قبل شركة كيمونيكس إنترناشونال، والتي تنسق المشتريات وتقديم المنتجات الصحية المنقذة للحياة في أكثر من 50 دولة.
>
> وأخبر عضو الكونغرس كريس سميث، جمهوري من نيو جيرسي، ديفيكس أنه قلقاً من أن كيمونيكس "تسيء إدارة" المشروع – واصفاً إياه "بالإخفاق الواضح" – وقال أنه يريد أن يتعرف على عملية اختيار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للجهة المتعاقد معها كالشريك المنفذ الذي يدعم أكبر المبادرات الصحية العالمية للحكومة الأمريكية.[334]

وصدرت هذه المقالة بعد مقالة بعنوان "رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية غاضباً بشأن كبر مشاريع الوكالة في مجال الصحة"، والتي نصت على الآتي:

> استجابةً لتقرير من ديفيكس، قال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مارك غرين أنه "غاضباً" من أن أكبر عقد في تاريخ الوكالة، وهو مشروع سلسلة تزويد مستلزمات صحية ينسق مواد منقذة للحياة، يؤدي أقل من التوقعات بكثير – وأن هذا زاد من عزمه على مراجعة كيفية صرف الوكالة لأموالها.[335]

ويشير تقرير صادر في العام 2012 إلى أن كيمونيكس المتعاقدة معها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد ارتكبت أخطاء عدة في هايتي.[336] وينص التقرير:

---

[331] Government Accountability Office, 11.
[332] USAID, 'West Bank/ Gaza, Program Profile Democracy and Governance Program' (USAID, January 2014).
[333] Michael Igoe, 'Exclusive: Congress to Question USAID over $9.5 Billion Health Project "Fiasco"', *Devex*, 29 September 2017, https://www.devex.com/news/sponsored/exclusive-congress-to-question-usaid-over-9-5-billion-health-project-fiasco-91152.
[334] Igoe.
[335] Michael Igoe, 'Exclusive: USAID Chief "angry" about Agency's Largest Health Project', *Devex*, 28 August 2017, https://www.devex.com/news/sponsored/exclusive-usaid-chief-angry-about-agency-s-largest-health-project-90941.
[336] Jacob Kushner, 'USAID Contractor Chemonics Cited for Numerous Mistakes in Haiti', *MinnPost*, 5 May 2012, https://www.minnpost.com/global-post/2012/10/usaid-contractor-chemonics-cited-numerous-mistakes-haiti.

كشف مدققون قبل سنتين أن شركة كيمونيكس إنترناشونال المستشارة لواشنطن العاصمة والشركة الشريكة لها يوظفون ثلث عدد الهايتيين الذين من المفترض توظيفهم بموجب العقد لتنظيف الركام الذي خلفه زلزال 2010 من شوارع المدن كجزء من برنامج "المال مقابل العمل" الممول من الحكومة الأمريكية.

وقد أمرت كيمونيكس بعض هؤلاء العمال بإزالة الركام من أراضي خاصة قريبة من مقرها في بورت أو برانس.

ولم تردع هذه الأخطاء الولايات المتحدة، حيث بعد ثلاثة أشهر فقط، منحت الولايات المتحدة كيمونيكس 53 مليون دولار لتنفيذ 141 مشروع جديد في هايتي. وكشف الآن تدقيق داخلي أن بعض هذه المشاريع متأخراً وبعضها الآخر فشل كلياً لأن الشركة لم تشرك المجتمعات المحلية في العمل.[337]

تتلقى هايتي الكثير من المساعدات الخارجية لدرجة أنه أصبح يشار إليها بتسمية "جمهورية المؤسسات الأهلية"،[338] وهي تشبه الأرض الفلسطينية المحتلة بدرجة كبيرة من حيث تلقيها كميات كبيرة من المساعدات التي عادت بنتائج غير مبهرة. وينص تقرير من العام 2012:

استجابت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمسؤولة عن تخصيص المساعدات الأمريكية في هايتي والعالم، لتدقيق في الأسبوع الماضي بشأن عقود هايتي مع كيمونيكس، أكبر متلقي للعقود الأمريكية في هذه الجزيرة وفي العالم. وفحص التدقيق الذي اختتم في شباط 22 من أصل 141 مشروعاً بقيمة 6.8 مليار دولار. وفيما يلي بعض النتائج:

- قيمت كيمونيكس بعض مشاريعها بناءً على معايير لا علاقة لها بأهداف تلك المشاريع. وفي إحدى الحالات، تم تكليف كيمونيكس بتوفير مستلزمات مدرسية، بما في ذلك كراسي ومكاتب وحقائب لمدرستين حكوميتين، ولكنها قيمت عملها بناءً على عدد الأطفال الذين عادوا إلى المدرسة. وفقاً للتدقيق، "لم يكن قياس الأداء مرتبطاً بالنشاط". وعلى غرار ذلك، كان من المفترض أن ينتج أحد المشاريع خطة لتحسين الطرق في بلدة في هايتي، وتم تقييمه "بعدد المؤسسات الوطنية الحاكمة التي تم إعادة بنائها وعدد الأنظمة التي تتلقى مساعدة [حكومية أمريكية] لدمج مبادئ تدعم الديمقراطية والشرعية الحكومية" – ماذا يعني هذا.
- كان من المفترض أن تساعد مستشارة لكيمونكس وكالة هايتي الوطنية للرصد في استبدال البيانات الجغرافية المفقودة في الزلزال، ولكنها لم تنهي عملها عند انتهاء عقدها في شباط. وفقاً للتدقيق، "لم يحقق النشاط أهدافه لأن كيمونيكس لم تتواصل بفعالية مع [وكالة هايتي للرصد] أو لم توفر الدعم الكافي للمستشارة." "قال مسؤولو كيمونيكس أنهم لم يسألوا موظفي الوكالة إذا كانت المستشارة تلبي احتياجاتهم، وعرفوا في نهاية النشاط أن [الوكالة] لم تكن راضية عن المستشارة." قال رئيس الوكالة للمدققين أن عمل المستشارة كان "غير كافي وبحاجة للإعادة."
- فشلت كيمونيكس في إعداد "خطة تخفيف ومتابعة بيئية" قبل بداية مشروع لزراعة مئات الآلاف من نبتة الجاتروفا الطبية بالقرب من مدينة سانت مارك. وحذر التدقيق من "الأثر البيئي المعاكس المحتمل الذي يمكن أن يحدث إذا لم توضع إجراءات مناسبة للتخفيف والمتابعة قبل تنفيذ النشاط ومتابعته."
- مُنحت كيمونيكس عقود "تجميل حضري" لبناء المقاعد وتزيين الأماكن العامة بالقرب من منتزه كاروكول الصناعي الذي تبلغ قيمته 224 مليون دولار خارج مدينة كاب هايتين شمالي هايتي. ولكن بدلاً من توظيف الهايتيين من المجتمعات المحلية، أحضرت كيمونيكس العمال من بورت أو برانس من جنوبي البلاد. وقال التدقيق، "نتيجة لذلك،

---

[337] Kushner.

[338] Kathie Klarreich, 'The NGO Republic of Haiti', *The Nation*, 31 October 2012, http://www.thenation.com/article/170929/ngo-republic-haiti; 'Haiti: The Republic of NGOs?', *Al Jazeeera*, 13 January 2012, http://aje.me/xJUuS2.

شاهد سكان المنطقة الوظائف في أحيائهم تنفذ من قبل أناس خارجيين، ودون فهمهم للأنشطة، لم يكن بمقدورهم فهم كيفية استفادة المحليين." واستنتج التدقيق أن اثنان من مشاريع التجميل هذه فشلا كلياً لأن كيمونيكس لم تشرك السكان المحليين في العملية.

- فشلت كيمونيكس في وضع جداول زمنية أو مواعيد تقديرية لإنهاء بعض العمل الذي ينفذه المقاولين الفرعيين، مما أدى إلى تأخر بعض المشاريع. منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كيمونيكس في أيلول 2011 عقداً بقيمة 1.9 مليار دولار لبناء مساحة مؤقتة لبرلمان هايتي، والذي دمر مبناه في الزلزال. ولكن لم تحدد جداول زمنية للخطوات المتبعة في هذه العملية – مثل تركيب "المرافق".[339]

وبالإشارة إلى عمل كيومنيكس في أفغانستان، أشارت المقالة ذاتها:

وجد تدقيق في العام 2005 أن برنامج الشركة الذي تبلغ قيمته 153 مليون دولار لتحسين الزراعة في أفغانستان لم يحقق هدف مهم مما أدى إلى نجاح "محدود" للمشروع. إلا أنه بعد سنة، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كيمونيكس عقد جديد بقيمة 102 مليون دولار للقيام بعمل مماثل في أفغانستان. ووجد تحقيق لاحق أن هذا المشروع أيضاً كان فاشلاً، حيث تأخر المشروع ولم يتمكن المزارعون الأفغانيون من زراعة محاصيلهم في الصيف على 10,000 هكتار.[340]

وصدر التقرير بشأن هايتي بعد تقرير سابق (من الصحفي ذاته في غلوبال بوست) ينص بأنه لم يصرف أي دولار واحد من أصل 1.1 مليار دولار من مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المخصصة لهايتي في السنة المالية 2010 على منظمات أو شركات هايتي.[341] ووجد تحليل من مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية أن "70 في المائة من الـ 450 مليون دولار الممنوحة من خلال عقود إعادة الإعمال قد ذهبت إلى شركات بيلتواي مثل كيمونيكس، وذهب 1.3 في المائة فقط إلى شركات هايتية بشكل مباشر."[342]

كما ويوجد في كيمونيكس مشكلة تمييز، والتي تعتبر مسألة مثيرة للقلق في أي شركة أو منظمة تعمل في سياق التنمية. ففي تشرين أول من العام 2016، وافقت الشركة على تسديد $482,243 رواتب مستحقة وفوائد إلى 124 إفريقي أمريكي متقدمين للتوظيف.[343] وجدت وزارة العمل الأمريكية أن شركة كيمونيكس قد مارست التمييز العرقي عند التوظيف في الوظائف المبتدئة. ولم يتم تعيين أي موظف إفريقي أمريكي من أصل 124 متقدم في كيمونيكس.[344]

ويبدو أن حجم عقود كيمونيكس في الأرض الفلسطينية المحتلة وسجلها السيء للغاية في أماكن أخرى في العالم يستوجب تدقيق إضافي. ويجدر بالذكر أن الشركة انخرطت بشكل كبير في قطاع العدالة في فترة كان من الواضح أن المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية، وتحديداً قطاع العدالة، في تدهور. ويشمل هذا هجوم من السلطة الفلسطينية على حق الفلسطينيين في انتقاد الاحتلال أو السلطة

---

339 Kushner, 'USAID Contractor Chemonics Cited for Numerous Mistakes in Haiti'.
340 Kushner.
341 Jacob Kushner, 'The Multiplier Effect: Driving Haiti's Recovery by Spending Aid Dollars Locally', *Public Radio International*, 11 May 2012, https://www.pri.org/stories/2012-05-11/multiplier-effect-driving-haiti-s-recovery-spending-aid-dollars-locally.
342 Kushner, 'USAID Contractor Chemonics Cited for Numerous Mistakes in Haiti'.
343 United States Department of Labor, 'International Development Company Chemonics International Inc. Agrees to Pay $482K to African-American Applicants in Hiring Discrimination Case' (5 October 2016), https://www.dol.gov/newsroom/releases/ofccp/ofccp20161005.
344 Melody Schreiber, 'Top US Government Aid Partner to Pay $500k Damages to African American Job Applicants', *The Guardian*, 21 November 2016, sec. Working in development, http://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2016/nov/21/top-us-government-aid-partner-to-pay-500k-damages-to-african-american-job-applicants.

الفلسطينية.[345] ويعتبر هذا دليل واضح يشير إلى أن عشرات الملايين من الدولارات المصروفة على قطاع العدالة فشلت في إنتاج دولة ديمقراطية أو عادلة.[346]

قائمة التقارير الأمريكية المحللة

1. المساعدات الأجنبية: المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات المالية 2008 و2009، مكتب المساءلة الحكومية، 14 أيار 2010.
2. السلطة الفلسطينية: المساعدات الأمريكية تساهم في تدريب وتجهيز القوات الأمنية، ولكن البرنامج يحتاج لقياس التقدم ويواجه معيقات لوجستية، مكتب المساءلة الحكومية، أيار 2010.
3. الموضوع: المساعدات الأجنبية: المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات المالية 2010 و2011، مكتب المساءلة الحكومية، 13 تموز 2012.
4. المساعدات الأجنبية: البرامج الأمريكية التي تشمل صندوق الاستثمار الفلسطيني، مكتب المساءلة الحكومية، تموز 2013.
5. المساعدات الأجنبية: المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات المالية 2012-2014، مكتب المساءلة الحكومية، أيلول 2015.

---

[345] Jesse Rosenfeld, 'The Palestinian Authority Is Using a New Cyber-Crimes Law to Crack Down on Dissent', *The Intercept*, 18 December 2017, https://theintercept.com/2017/12/18/palestinian-authority-cyber-crimes-law-dissent-issa-amro/; Peter Beaumont, 'Palestinian Journalists Face Crackdown as Abbas Tightens Grip on Media', *The Observer*, 2 September 2017, sec. World news, http://www.theguardian.com/world/2017/sep/02/palestinian-freedom-of-speech-wst-bank-abbas; Peter Beaumont, 'Palestinian Authorities Arrest Activist in Growing Free Speech Crackdown', *The Guardian*, 5 September 2017, sec. World news, http://www.theguardian.com/world/2017/sep/05/palestinian-authorities-arrest-activist-issa-amro-in-growing-free-speech-crackdown; 350 Fifth, Human Rights Watch, 'Palestine: Israeli Police Abusing Detained Children', 11 April 2016, https://www.hrw.org/news/2016/04/11/palestine-israeli-police-abusing-detained-children; Diana Alghoul, 'A "chilling Setback" for Palestine's Freedom of Expression as Journalists Silenced with "Police State Tactics"', *Alaraby*, 24 August 2017, https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/8/24/hamas-and-fatah-violating-palestinian-freedom-of-expression-amnesty.

[346] Jeffrey Monaghan, 'Security Development and the Palestinian Authority: An Examination of the "Canadian Factor"', *Conflict, Security & Development* 16, no. 2 (3 March 2016): 125–43, https://doi.org/10.1080/14678802.2016.1153310; Tartir, 'How US Security Aid to PA Sustains Israel's Occupation'; Tartir, 'The Palestinian Authority Security Forces'.

كندا

تعتبر كندا عضوا في لجنة الارتباط الخاصة المؤثرة، وبالتالي فهي تساعد في تحديد كيفية تقديم المساعدات للفلسطينيين، وكيفية بناء الدولة الفلسطينية. كما وأنها حليف قريب من إسرائيل.[347] وكما أكد (د١-٥) الذين أجريت معهم المقابلات، تعتبر كندا حليف قوي لإسرائيل في ظل العلاقات الثنائية القوية التي تمتد للمستوى الرسمي. وكانت كندا من أكبر المانحين الذين يستثمرون في عملية السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 2006 – تؤكد أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه خلال السنوات 2006-2016، صرفت كندا 0.538 مليار دولار على المساعدات للفلسطينيين، وما مجموعه 0.608 مليار دولار خلال السنوات 1993-2016.[348]

المساعدات الخارجية الكندية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، 1993 – 2016، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
22.41	8.8	8.94	0.52	0.38	0.48	0.27	5.78	3.7	0.64	0.79	1.19
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
46.15	25.01	51.35	50.38	60.4	77.71	65.05	41.2	44.28	42.3	34.55	15.89

الجدول 11 – قيمة المساعدات الكندية للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1993 إلى 2016 في أيار 2018، مليون دولار[349]

[347] Anthony Housefather, 'My Record on Israel', *The Suburban Newspaper*, accessed 13 July 2018, http://www.thesuburban.com/opinion/letters_to_editor/my-record-on-israel/article_efffbd40-c398-5242-bab6-68cc4e00fb25.html; Lynk, 'A Fierce Attachment: Canada, Israel, Palestine and the Harper Years'.

[348] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Canada ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, May 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.

[349] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Norway ODA Disbursements to the West Bank and Gaza'.

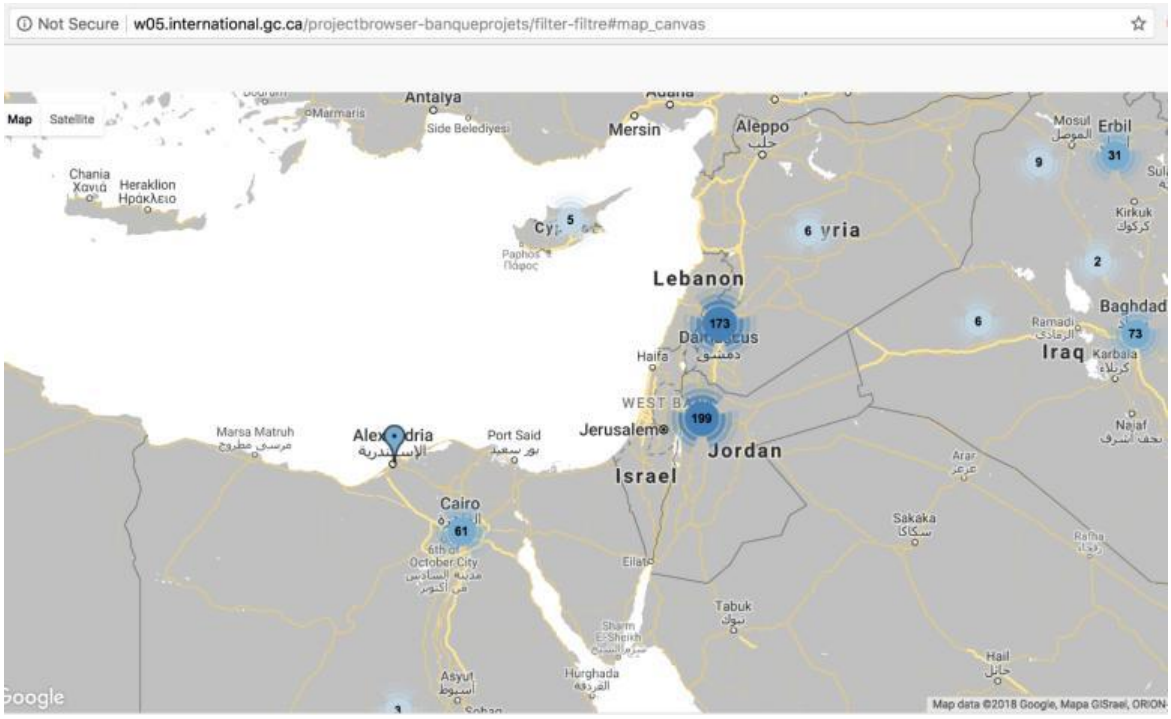

الصورة 1 – خريطة إقليمية من موقع متصفح مشاريع مساعدات الشؤون العالمية الكندية[350]

وقال (د٧) أن كندا لا تزال تستخدم نموذج عام 1993 للمساعدات إلى يومنا هذا، وعليه، فإن التركيز الرئيسي هو على دعم حل الدولتين. وأضافوا (د١-٥) أن سياسات كندا في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت متسقة مع مرور الزمن، فمنذ العام 2010، حين أصبحت الأرض الفلسطينية المحتلة من جوانب تركيز حكومة هاربر، ركزت كندا على إصلاح قطاع العدالة والتنمية الاقتصادية. وتم تحويل كمية كبيرة من التمويل إلى مساعدات إنسانية. وفي إشارة إلى أن كندا تستشير الشركاء المانحين الآخرين، قال (د١-٥) أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تركز على بناء الطرق، في حين تكمل كندا عمل GIZ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفضلاً عن ذلك، أشاروا إلى أن كندا تدعم بناء القدرات التجارية الفلسطينية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالوا أن كندا تحاول التركيز على الأمور الواضحة وتبدي اهتماماً بالشركات الصغيرة، وأضافت اهتماماً بالنوع الاجتماعي بعد تولي ترودو الحكم في العام 2015. وأضافوا أن إسرائيل وحلفائهم في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة الارتباط الخاصة مهتمين بعملهم في قطاع العدالة والاقتصاد. وقالوا أيضاً أن الرسالة التي يتلقونها من الفلسطينيين هي أنهم راضين عن المساعدات الكندية، وهي وجهة نظر أكد عليها زملائهم في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تصريحات

على مستوى السياسة الرسمية، لطالما ناصرت كندا حل الدولتين ومفاوضات السلام المستمرة. وبالتالي، أشارت حكومة كندا في العام 2016 عبر مكتب الممثلية الكندية للسلطة الفلسطينية أن:

[350] Global Affairs Canada, 'Project Browser', accessed 23 April 2018, http://w05.international.gc.ca/projectbrowser-banqueprojets/.

تعترف كندا بحق الفلسطينيين بتقرير المصير وتدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية لها أراضي متجاورة كجزء من تسوية سلام شامل وعادل ودائم.[351]

ويضيف هذا التصريح:

كندا ملتزمة نحو الهدف المتمثل بسلام شامل ومنصف ودائم في الشرق الأوسط، والذي يمكن تحقيقه فقط من خلال حل الدولتين الذي ينتج عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين. تهدف كندا إلى احترام وتعزيز حل الدولتين من خلال المساعدة في تأسيس مجتمع مزدهر قائم على القانون ويتمتع بالسلام، والذي يمكنه في نهاية المطاف أن يصبح دولة للفلسطينيين وجاراً مستقراً وآمناً للإسرائيليين.[352]

وأضاف:

تعزز المساعدة الدولية الكندية في الضفة الغربية وقطاع غزة هذه الأهداف وتستجيب لاحتياجات الفلسطينيين والأولويات الكندية. وتدعم كندا الجهود الرامية إلى المساعدة في تقدم عملية السلام وتعزيز الأمن وسيادة القانون وتحفيز النمو الاقتصادي وتقديم المساعدات الإنسانية.[353]

وكتبت دائرة الشؤون الخارجية الكندية، الشؤون العالمية الكندية:

تعترف كندا بحق الفلسطينيين بتقرير المصير وتدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية لها أراضي متجاورة كجزء من تسوية سلام شامل وعادل ودائم.[354]

وأضافت:

كندا ملتزمة نحو الهدف المتمثل بسلام شامل ومنصف ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام.[355]

وقالت أيضاً:

لا تعترف كندا بالسيطرة الإسرائيلية الدائمة على الأراضي المحتلة في العام 1967 (مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة). وتطبق معاهدة جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة وهي تؤكد على التزامات إسرائيل كقوة محتلة، تحديداً فيما يتعلق بالمعاملة الإنسانية لسكان الأراضي المحتلة. وكما تشير قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

---

[351] Global Affairs Canada Government of Canada, 'Canada-West Bank/Gaza Strip Relations', GAC, October 2016, http://www.canadainternational.gc.ca/west_bank_gaza-cisjordanie_bande_de_gaza/bilateral_relations_bilaterales/canada-wbg-cg.aspx?lang=eng.cisjordanie_bande_de_gaza/bilateral_relations_bilaterales/canada-wbg-cg.aspx?lang=eng

[352] Government of Canada.

[353] Government of Canada.

[354] ال Foreign Affairs Trade and Development Canada Government of Canada, 'Canadian Policy on Key Issues in the Israeli-Palestinian Conflict', GAC, 28 November 2016, http://www.international.gc.ca/name-anmo/peace_process-processus_paix/canadian_policy-politique_canadienne.aspx?lang=eng.

[355] Government of Canada

446 و465، وتعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة. كما وتشكل المستوطنات معيقاً خطيراً أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.[356]

ويجدر بالذكر أن الشؤون العالمية الكندية تناولت علاقتها بالأونروا، حيث صرحت:

> تهدف الشؤون العالمية الكندية والأونروا للعمل سوياً وإلى جانب المانحين الآخرين لمواصلة ضمان تنفيذ الأونروا سياساتها المتعلقة بالحياد. ويعتبر الحياد أحد التزامات الأمم المتحدة وواحداً من المبادئ الإنسانية الأربعة المقرة من الهيئة العامة للأمم المتحدة والتي تتبناها الأونروا. ويعني ذلك أنه بصرف النظر عن المعتقدات والآراء الشخصية "لا يجب الانحياز لأحد أطراف النزاع أو المشاركة في أمور جدلية ذات طبيعة سياسية أو عرقية أو دينية أو أيديولوجية."[357]

وأضافت:

> يعتبر الحياد ضرورياً لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية كي تكسب ثقة الجميع وتحتفظ بها ولتعمل بشكل مستقل وآمن وفعال، خاصة في المواقف المشحونة سياسياً أو مواقف النزاع.[358]

وأخيراً، بالتأمل في مساعداتها للفلسطينيين، كتبت حكومة كندا:

> يدعم هذا الهدف إنشاء دولة فلسطينية مستدامة ومستقلة وديمقراطية تعيش إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام. وتؤمن كندا أنه يمكن تحقيق السلام فقط من خلال حل الدولتين عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف.[359]

وأضافت:

> تعزز المساعدة الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة الجهود الدبلوماسية الكندية لدعم تأسيس مجتمع مزدهر وقائم على القانون وسلمي. وفي نهاية المطاف، يمكن ان يصبح هذا المجتمع دولة للفلسطينيين وجار مستقر وآمن للإسرائيليين.[360]

وعموماً، يعتقد (د٧) أن كندا حققت توازناً عادلاً، بالرغم من انتقادها من كافة الجوانب. في حين قال (د١) أن كندا تلعب دوراً يناسب موقفها من النزاع. وقال (د٢) أن توجه كندا مشابها لتوجه الولايات المتحدة، إلا أنهما ليسا متماثلان. وقال (د٤) أن كندا تلعب دوراً مفيداً في عملية السلام وتتوفر لديها الموارد للتدخل بطريقة أكثر أهمية. ويجدر بالذكر أنه بالرغم من تأكيد المانحين على علاقاتهم القريبة من الفلسطينيين، إلا أن الكنديين كانوا الوحيدين الذين أكدوا على علاقاتهم القريبة من إسرائيل عند مناقشة المساعدات التنموية للفلسطينيين.

---

356 Government of Canada

357 Global Affairs Canada Government of Canada, 'Framework for Cooperation between Global Affairs Canada and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)', GAC, accessed 21 January 2018, http://international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/where-ou/gac_un_unrwa-amc_nu_unrwa.aspx?lang=eng.

358 Government of Canada

359 Global Affairs Canada Government of Canada, 'Canadian International Assistance in the West Bank and Gaza', GAC, 21 July 2017, http://international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/where-ou/west_bank_gaza-cisjordanie_gaza.aspx?lang=eng.

360 Government of Canada

وبخلاف الخطاب الرسمي، تصف قائمة جمعتها المنظمة الأهلية "كندا تتحدث في الشأن الإسرائيلي الفلسطيني" (Canada Talks Israel Palestine) 27 طريقة تعارض فيها كندا حقوق الفلسطينيين وبناء الدولة على الساحة الدولية نيابة عن إسرائيل. وتشمل هذه عمل كندا على معارضة أي إشارة "لاحتلال أجنبي" في القرارات المرفوعة أمام اللجنة الاقتصادية للهيئة العامة للأمم المتحدة، والتي تعارضها كندا على أساس أنها محاولة "لاستهداف" إسرائيل، وتعارض كندا وتدين القرارات التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لحماية المواقع الثقافية الفلسطينية في القدس الشرقية، والمهددة من الأعمال الإسرائيلية. وتشمل هذه القائمة أيضاً معرضة كندا لأي انتقاد لإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الانضمام إلى إسرائيل في انتقاد تعيين أستاذ القانون الكندي البروفيسور مايكل لينك كالمقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، وعارضت كندا أيضاً الإشارة إلى المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في إعلان القمة الفرانكفونية السادسة عشر، وأي إشارة "للاحتلال الأجنبي" في استراتيجية مكافحة الإرهاب. وعملت كندا مع آخرين على إنهاء عضوية "فلسطين" في وكالة الطاقة الذرية الدولية.[361] وهذا الفرق بين الخطاب العام الكندي وأعمالها يتفق مع بحث المؤلف السابق بشأن كندا، حين شاهدت هجوماً من حكومة كندا على منظمات المجتمع المدني الكندية التي توفر المساعدات التنموية للفلسطينيين. وأشرت كيف أن المؤسسات الأهلية التي تمكن الفلسطينيين وتدافع عن حقوقهم قد أثارت مخاوف محددة، بالرغم من أن هيكلياتها التنظيمية وبرامجها تتفق مع السياسة الرسمية الكندية.[362]

تحليل الوثائق الكندية

مقارنة بالمانحين الآخرين المحللين في هذه الدراسة، هنالك شح في التقارير الأصلية والوصفية والتحليلات السياساتية من الحكومة الكندية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمكن أن يعتبر هذا غريباً في إطار الديمقراطيات الليبرالية المحللة، خاصة عند مقارنتها مع الولايات المتحدة. ويُعرف أن كندا تعتبر أحد أكبر المانحين لعملية المساعدات للفلسطينيين، إلا أن هذا التغاضي أو عدم الكفاية يتسق مع الأدبيات الأكاديمية غير المنتجة بشأن علاقة كندا طويلة الأمد مع الفلسطينيين.

ويقول (د١-٥) أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقومان بعمل جيد ولديهما تأثير تحليلي مؤكد على عمل الكنديين. كما وأشاروا إلى أن المشاورات والتنسيق بين الحكومات المانحة له أثر على عملية اتخاذ القرار لديهم. وبالتالي، يعني الضعف في تقارير الكنديين، ربما أكثر من أي مانح آخر، أن كندا تتوجه لتقارير المؤسسات المالية الدولية واجتماعات لجنة الارتباط الخاصة لتوجيه سياساتها. وطبعاً يعتمد ذلك على مدى تحديد التحليل للحسابات السياسية التي تحدد قرارات كندا فيما يتعلق بالسياسات.

وبالأخذ بهذا بعين الاعتبار، فحصت هذه الدراسة نوعان من التقارير الكندية بحثاً عن المعلومات بشأن مساعدات كندا الخارجية للفلسطينيين. وكانت هذه التقارير *تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية* والذي تناول السنوات المالية 1999/1998 إلى 2016/2015، *وتقرير لبرلمان كندا بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية* والذي تناول السنوات 2011/2010 إلى 2016/2015.

يوفر هذان التقريران وصفاً عاماً للمساعدات الخارجية الكندية. وفي الوقت ذاته، غالباً ما كانت تشكل المساعدات للفلسطينيين جزءاً كبيراً من المساعدات الرسمية الكندية. وبالتالي، فإن هذه التقارير كثيراً ما تشير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو متوقع.

---

[361] Peter Larson, 'What's behind the Trudeau Government's New Phrasing That Canada Is "a Friend of Israel" and "a Friend of the Palestinian People"?', *Canada Talks Israel/Palestine* (blog), 5 June 2018, https://canadatalksisraelpalestine.ca/2018/06/05/whats-behind-the-trudeau-governments-new-phrasing-that-canada-is-a-friend-of-israel-and-a-friend-of-the-palestinian-people/.

[362] Wildeman, 'Undermining the Democratic Process'.

وفضلاً عن ذلك، أشار عدد من المسؤولين الكنديين الذين تواصلت معهم إلى مزيج من التقارير الإحصائية ومتصفح مشاريع للحصول على معلومات بشأن التمويل الكندي للمساعدات، بالإضافة إلى موقع الحكومة الكندية للحصول على معلومات بشأن السياسات.

وتتكون هذه التقارير الـ 25 من 1,065 صفحة بمتوسط 59.5 صفحة للتقرير الواحد. وفي إجراء فريد لدراسة الحالة هذه بسبب نوع التقارير المحللة، تمت إضافة ثلاثة كلمات رئيسية: الشرق الأوسط، فلسطين-يين، والضفة الغربية و/أو قطاع غزة.

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	1	إشارة واحدة في 2011/2010 لتمويل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
المسؤولية/المساءلة	2	في تقرير العام 2011-2012 للبرلمان، هنالك إشارة واحدة في الصفحة 4 والصفحة 25 فيما يتعلق بصندوق السلام والأمن العالمي (GPSF)، والتي احتوت ملاحظات "قد" تشير بصورة غير مباشرة للأرض الفلسطينية المحتلة.
فعالية المساعدات	30	عادةً، حين كان هذا المصطلح يستخدم، كان ذلك بالإشارة إلى كافة المساعدات الكندية، وليس للأرض الفلسطينية المحتلة خصيصاً، حيث كان يشار إلى "إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات". ولكن بما أن التقارير ربما تشير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في هذه الحالات غير المحددة، أضفنا هذه الاستخدامات الـ 30 هنا.
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	0	
مستوطنات	0	
ديمقراطية، ديمقراطي	9	تشمل هذه إشارات غير مباشرة للأرض الفلسطينية المحتلة
القدس (كأرض فلسطينية)	5	
العدالة	6	
الاحتلال	0	
محتلة	0	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	8	تشمل هذه المرات القليلة إشارات غير مباشرة للأرض الفلسطينية المحتلة
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	0	
إرهاب، إرهابي	2	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	1	
أمن الفلسطينيين	4	الإشارات هنا إلى "الأمن الغذائي" وليست للأمن من العنف
الأمن غير واضح	22	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	0	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	3	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	0	

الشرق الأوسط	194	
فلسطين-بين	50	دائماً ضمن أسماء المؤسسات، باستثناء 7 مرات في العام 2003-2004
الضفة الغربية و/أو قطاع غزة	100	

الجدول 12 – الكلمات الرئيسية الكندية

ملاحظات

حتى في 1,000 صفحة في 25 تقرير نُشرت على مدار 20 سنة تقريبا، المعلومات بشأن المساعدات الكندية للفلسطينيين محدودة. ولكن هنالك بعض المعلومات الجديرة بالذكر، بما في ذلك عدم التطرق لبعض الكلمات الرئيسية.

هنالك بعض الكلمات الرئيسية التي يبرز غيابها. فعلى سبيل المثال، تشير كندا في كافة هذه التقارير إلى الفلسطينيين كشعب أو احتمالية تملكهم الأرض في تقرير واحد فقط، تحديد التقرير الإحصائي 2003-2004 الصادر خلال توجه حكومة بول مارتن الليبرالية "كل الحكومة" نحو التنمية الفلسطينية. حيث تشير الحكومة إلى "الأراضي الفلسطينية" في هذا التقرير 6 مرات وإلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" مرة واحدة. عدا عن ذلك، في 43 استخدام من أصل 50 لمشتقات الكلمات "فلسطين" أو "فلسطيني"، كان ذلك في الإشارة إلى أسماء منظمات مثل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين، ومنظمات مثل برنامج التبادل التعليمي الكندي الفلسطيني وبعثة الشرطة الأوروبية للأراضي الفلسطينية، والتي مولتها الحكومة.

ومن المثير للاهتمام أيضاً أن حقبة حكومة مارتن (2003-2006) عرفت لتحولها إلى موقف مناصر لإسرائيل في نشاط كندا الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وذلك قبل حكومة هاربر (2006-2015) المعروفة بتوجهها المناصر لإسرائيل بقوة في الشؤون الدولية.[363] كما ويبرز هذا التقرير إحصائي 2003-2004 لكونه أكثر التقارير التي تستخدم فيه كلمتي "فلسطين" أو "فلسطينيين" بـ10 استخدامات، يليه *تقرير إلى البرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2015-2016* الصادر بعد تولي حكومة ترودو الليبرالية الحكم بـ 6 استخدامات، *وتقرير إلى البرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2012-2013*، خلال فترة هاربر بـ 5 استخدامات. وبالتالي، فإن 42% من كافة الاستخدامات لكلمتي "فلسطين" أو "فلسطينيين" جاءت في 3 تقارير فقط بشأن المساعدات الخارجية الكندية، وما تبقى من الاستخدامات (29) توزعت على 22 تقرير آخر.

ويعني ذلك أن كلمتي "فلسطين" أو "فلسطيني" تستخدم مرة واحدة أو مرتين بالأكثر في التقارير الـ 22 المتبقية. ولكن لم تظهر هاتين الكلمتين بتاتاً في 4 تقارير: *تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2008-2009*، المكون من 46 صفحة، *التقرير الإحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية للسنة المالية 2010-2011*، والمكون من 47 صفحة، *التقرير الإحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية للسنة المالية 2011-2012*، والمكون من 47 صفحة، *التقرير الإحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية للسنة المالية 2014-2015*، والمكون من 49 صفحة. وتبين التقارير الكندية أن الصرف على الأرض الفلسطينية المحتلة بلغ 68.49 مليون دولار كندي في العام 2008-2009، و78.18 مليون دولار كندي في العام 2010-2011 و65.09 مليون دولار كندي في العام 2011-2012 و1.19 مليون دولار كندي في العام 2014-2015. وبذلك، بالنظر إلى حجم الصرف الكبير هذا، من الغريب ألا نرى الفلسطينيون يذكرن بالاسم كشعب منفصل.

[363] Wildeman, 26.

ومن الممكن أن يكون هذا مرتبط بتلطيف المصطلحات المستخدمة، وهي إحدى الحيل التي يتبعها بعض المانحون لتفادي استخدام كلمة "فلسطين" أو الاعتراف بالفلسطينيين كفئة وطنية منفصلة في منطقة جغرافية منفصلة، ويشار إليها بدلاً من ذلك بالضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من أن استخدام الضفة الغربية وقطاع غزة في التقارير ليس بالكبير بـ 100 استخدام، إلا أنه ضعف عدد استخدام فلسطين وفلسطيني، والاثنتان الأوليتان كانتا تستخدمان باتساق أكبر من الأخيرتين في التقارير، بصرف النظر عن الحزب الحاكم.

كما ويبرز استخدام المصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة" في 2003-2004، لأن هذا أقرب ما وصلت إليه الحكومة الكندية في الإشارة إلى وجود احتلال على الفلسطينيين. وفي الواقع، لا تشير التقارير الـ 25 بشأن برامج المساعدات الخارجية الكندية من العام 1998 إلى 2016 إلى وجود مستوطنات أو مستوطنين أو مستعمرات أو حتى احتلال، وذلك بالرغم من أنها خصائص مهمة في وصف الحالة الفلسطينية وأنها سبب مشاكل الفلسطينيين التي من المفترض أن تستجيب لها المساعدات.

وفي هذه الأثناء، لم تعترف كندا أبداً بأن القدس أرض فلسطينية، وهذا يثير التساؤلات بشأن ما هي الأراضي التي تقصدها كندا حين تذكر الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما ويجب أن نتذكر أن كندا كانت واحدة من أولى الدول التي حاولت الاعتراف بالسيادة الكاملة لإسرائيل على القدس كعاصمة لها قبل إدارة ترامب بحوالي 40 سنة خلال فترة حكومة جو كلارك المحافظة التي لم تدم طويلاً في العام 1979.[364] وفي العام 2018، قال حزب أندرو شير المحافظ أنه سيعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل إذا ما تم انتخابه في العام 2019.[365]

وبالرغم من الوضع المأساوي الذي يعاني منه الفلسطينيون فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تُذكر الحقوق غير الاقتصادية 3 مرات فقط في 25 تقرير كندي. وكانت إحدى هذه المرات في تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية 2008-2009، حيث يشير التقرير إلى أن المساعدات التنموية الرسمية تحتاج أن تكون "متسقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية".[366] ويمكن تفسير هذا بأنه يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وهنالك استخدامان مباشران لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في *تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2014-2015*، والذي ينص:

> دعمت كندا مكتب النيابة العامة لدى السلطة الفلسطينية منذ العام 2009 من خلال توفير المعدات والمساعدة الفنية والتدريب القانوني، وأسست وحدات متخصصة حول مساواة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في مكتب النائب العام وجهاز النيابة العامة. وساهم الدعم الكندي في تعزيز نظام عدالة جنائية عادل وفعال يحمي حقوق الإنسان.[367]

وفضلاً عن ذلك، هنالك عدم اهتمام ملحوظ بالديمقراطية، بالرغم من أن عملية أوسلو ونموذج الدولتين الذي تقوم عليه سياسة كندا الرسمية قائماً على بناء دولة ديمقراطية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعموماً، تُستخدم مشتقات "الديمقراطية" 9 مرات بين الأعوام

---

[364] Elizabeth Thompson · CBC News · December 7 and 2017, 'Secret 1979 Documents Shed New Light on Why Joe Clark Broke Jerusalem Embassy Promise', *CBC*, accessed 16 January 2018, http://www.cbc.ca/news/politics/jerusalem-embassy-tel-aviv-clark-1.4436795.

[365] Conservative Party of Canada, 'Andrew Scheer Will Recognize Jerusalem as Israel's Capital', Andrew Scheer will Recognize Jerusalem as Israel's Capital, accessed 12 September 2018, https://www.conservative.ca/cpc/andrew-scheer-will-recognize-jerusalem-as-israels-capital/.

[366] CIDA, 'Statistical Report on International Assistance Fiscal Year 2008-2009' (Gatineau, Quebec: Government of Canada, 2010), 6, http://publications.gc.ca/collections/collection_2010/acdi-cida/CD2-4-2009-eng.pdf.

[367] Global Affairs Canada, 'Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance — 2014-2015', Report to Parliament (Government of Canada, 2015), 27, http://international.gc.ca/gac-amc/publications/odaaa-lrmado/oda_report-rapport_ado-14-15.aspx?lang=eng.

1998 و2016، ومن الممكن أن يكون هذا الرقم مبالغ فيه. فعلى سبيل المثال، ترد اثنتان من هذه الاستخدامات الـ 9 في *تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية الكندية 2010-2011*، حين تشير ما كانت تسمى في حينه الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى دعمها للديمقراطية في الشرق الأوسط دون ذكر فلسطين بشكل خاص، أو حتى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهنالك عدة إشارات للديمقراطية في إطار برنامج السلام العالمي والأمن غير المرتبط بالمساعدات التنموية الرسمية. حيث وردت الديمقراطية في هذا الجانب مرة واحدة في *التقرير الإحصائي 2011-2012*، ومرتين في *تقرير للبرلمان 2011-2012*، ومرة واحدة في *التقرير الإحصائي 2012-2013*. وفي هذه الأثناء، وردت إشارتين ضمنيتين للديمقراطية في الصفحة 16 من *تقرير للبرلمان 2012-2013*، وإشارة وحيدة مباشرة للديمقراطية في الصفحة 35 في مرجع لتمويل لشرطة الخيالة الكندية الملكية وبعثة الشرطة الأوروبية.

كما ولا تبدي كندا أي اهتمام بالحقوق مع التركيز على الحقوق الاقتصادية، حيث لا يوجد أي إشارة لها بالرغم من أن نموذج التنمية الداعم لعملية أوسلو للسلام قائم بشكل كبير على الاقتصاد، ويوجد لدى كندا تاريخ في تمويل "ريادة الأعمال" في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن ذلك، بالرغم من أن المساءلة أمام أصحاب المصلحة تعتبر مركزية لأجندة فعالية المساعدات التي وافق عليها المانحون مثل كندا في إعلان باريس (2005) وأجندة أكرا للعمل (2008)، إلا أن كندا لا تذكر فعالية المساعدة في أي من تقاريرها الـ 25 المحللة سوى مرتين في الصفحة 4 والصفحة 25 من *تقرير 2011-2012 للبرلمان*، حيث يشار في مرتين إلى صندوق السلام والأمن العالمي، ومن الممكن أن يفسر ذلك بأنه إشارة للأرض الفلسطينية المحتلة.

وعموماً، نظراً لأن الأوصاف النوعية التي تناقش التمويل الكندي في الأرض الفلسطينية المحتلة في التقارير الكندية محدودة، يبرز استخدام كلمة الأمن 27 مرة. والتركيز على الأمن غير واضح بدرجة كبيرة، ويوجد 4 إشارات محددة لأمن الفلسطينيين، ولكن ليس من العنف، بل فيما يتعلق بالأمن الغذائي. كما ويوجد إشارة محددة لأمن الإسرائيليين في *تقرير للبرلمان 2012-2013*، حيث يشير التقرير بشكل خاص إلى نية كندا تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الدعم للأولويات الإسرائيلية فيما يتعلق بالأمن، وينص التقرير:

> واصل فريق عمل تحقيق الاستقرار وإعادة البناء (START) دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المساهمة بحوالي مليون دولار لتعزيز القدرات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية، وذلك بهدف تأسيس بيئة آمنة في الضفة الغربية بما يعود بالفائدة على الأولويات الإسرائيلية في مجال الأمن.[368]

أهم الاستنتاجات

التقارير الكندية بشأن المساعدات الخارجية للفلسطينيين أكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بما لا تتناوله مقارنة بما تتناوله، حيث تشير كندا في بيانها الرسمي المذكور أعلاه إلى تقرير المصير للفلسطينيين ودعم أراضي فلسطينية متصلة جغرافياً وتتمتع بالسيادة لحل الدولتين والتزامات إسرائيل كقوة محتلة وعدم الاعتراف بالسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) ومعرضة المستوطنات باعتبارها انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ومعيقاً أمام السلام. إلا أن التقارير الكندية بشأن المساعدات التنموية للفلسطينيين لا تعكس هذه التصريحات المتوفرة عبر الإنترنت، فعلى سبيل المثال، لا تشير التقارير إلى المستوطنات الإسرائيلية أو المستوطنين أو المستعمرات أو الاحتلال أو حقيقة أن الفلسطينيين محتلين. وفضلاً عن ذلك، يبدو أنه هنالك تجنب مقصود في التقارير لمصطلح فلسطين أو الفلسطينيين كمجموعة وطنية منفصلة لها حقوق في الأرض أو الاعتراف بها، عدا عن تقرير السنة المالية 2003-2004. ويبدو أن كندا تتجنب أي تصريح بشأن وضع القدس، حيث يكاد ألا يكون هنالك أي ذكر لحقوق الفلسطينيين، وهنالك إشارات قليلة جداً للديمقراطية.

---

[368] CIDA, 'Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance', 21.

والسؤال هنا هو ما مدى احترام كندا لسياق الاحتلال ووضع حقوق الإنسان الذي يواجه الفلسطينيين، حيث أن المستوطنات الإسرائيلية التي تنمو بسرعة والاحتلال العسكري يشكلان معيقات أساسية أمام عملية أوسلو للسلام وأمام رفاهية الفلسطينيين. وعند النظر إلى التقارير بتعمق، يوحي تركيز كندا على الأمن إلى عدم اهتمامها بحماية الفلسطينيين من العنف الجسدي من النزاع. وتشير إحدى التصريحات إلى أن المساعدات الكندية للسلطة الفلسطينية تهدف إلى تحقيق الأولويات الإسرائيلية في مجال الأمن، والذي يعزز الاحتلال والبناء الاستيطاني. وإذا ما كان هذا فعلاً هو هدف المساعدات التنموية الرسمية الكندية، فإن ذلك يشكل انتهاكاً جسيماً لمبدأ الحياد الذي يعتبر أساسية لعدم إلحاق الضرر من خلال تدخلات المساعدات في مواقف النزاع، وتشير كندا إلى الحياد بشكل خاص فيما يتعلق بصلاحيات الأونروا، كما ويبدو أن ذلك يناقض أهداف كندا الرسمية، وعلى الأرجح أن هذه المساعدات لا يمكن اعتبارها مساعدات تنموية.

ولكن بالعودة إلى بحث سابق لمؤلف هذه الدراسة، يبدو أن هذه التناقضات بين أعمال كندا وسياستها الرسمية أمر معتاد فيما يتعلق بالتوجه الكندي بشأن التنمية الفلسطينية. وغالباً ما تنفذ كندا الأنشطة التنموية التي تتجنب الاحتلال أو تيسره في ظل القيام بتصريحات ضد الاحتلال وفي صالح عملية السلام. [369] ولطالما كانت كندا على الساحة الدولية واحدة من أهم حلفاء إسرائيل.[370] حيث قال أحد المسؤولين من مؤسسة مالية دولية بشأن كندا في الأرض الفلسطينية المحتلة، "تعتبر كندا من اليمين بدرجة كبيرة."

وأخيراً، بخلاف ما قاله مسؤولون كنديون آخرون، قال (د٦) أن المساعدات الكندية للفلسطينيين ليست ناجحة وكانت بعيدة عن نماذج فعالية المساعدات، وذلك مرتبط بكون كندا منحازة 100% لإسرائيل على المستوى الحكومي. وقال (د٦) أن كندا تلحق ضرراً كبيراً في المنطقة من خلال العمل على مشاريع تنموية في النيابة العامة والطب الجنائي بدلاً من حماية الفلسطينيين في قطاع العدالة. وقال أيضاً أن تمويل المساعدات الإنسانية للفلسطينيين دون إثارة حقوق الفلسطينيين مع إسرائيل يعتبر أمر مقلق، حيث يضيف (د٦) أنه حين يجتمع الكنديون بالإسرائيليين، لا يتطرقون إلى موضوع الفلسطينيين بتاتاً. وبما يتوافق مع البيانات أعلاه، لا يبدو أن الكنديين يبدون اهتماماً لحقوق الفلسطينيين وأمنهم من العنف في تفاعلهم مع الإسرائيليين. وبالرغم من أن تصريحات (د٦) مختلفة عن الآخرين الذين أجريت معهم المقابلات، إلا أنها متسقة مع تصريحات حوالي 20 منسق مشاريع مساعدات قابلتهم في السابق بشأن المساعدات الكندية وسياسة المساعدات الكندية.[371]

بحث إضافي

هذه مراجعة شاملة لجزء كبير من تقارير كندا العامة، بالإضافة إلى بعض التصريحات الرسمية بشأن المساعدات التنموية الكندية للأرض الفلسطينية المحتلة في حقبة أوسلو. وستكون الخطوة المقبلة تحليل تفاصيل البرامج التي تمولها كندا والنظر في التصريحات الرسمية السياساتية المتوفرة وغير المتوفرة على الإنترنت من العام 1993 فما بعد. ومن الممكن أن يساعد ذلك في توفير مفهوم أفضل لمدى إخضاع كندا نفسها للمساءلة أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين، أو مدى جديتها بشأن "فعالية المساعدات" في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، المعلومات المتوفرة بشأن مشاريع المساعدات الكندية المدرجة على "متصفح المشاريع" الخاص بالشؤون العالمية الكندية محدودة من حيث التفاصيل.[372]

---

[369] Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012'; Wildeman, 'Undermining the Democratic Process'.
[370] Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012'; Wildeman, 'Undermining the Democratic Process'.
[371] Wildeman, '"Either You're with Us or Against Us" Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012'; Wildeman, 'Undermining the Democratic Process'.
[372] Canada, 'Project Browser'.

ومثالاً على ذلك، هنالك منحة كندية بقيمة 54,215,807 دولار كندي لمشروع بناء المحاكم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج دعم الشعب الفلسطيني (41114).[373] ويبدو هنا أنه يمكننا الوصول إلى المعلومات من الأمور المحذوفة بقدر المعلومات من الأمور المذكورة.

ولم يكن هنالك أي صرف على المشروع في السنة المالية 2011-2012 بالرغم من الالتزام بـ 10 مليون دولار كندي.[374]

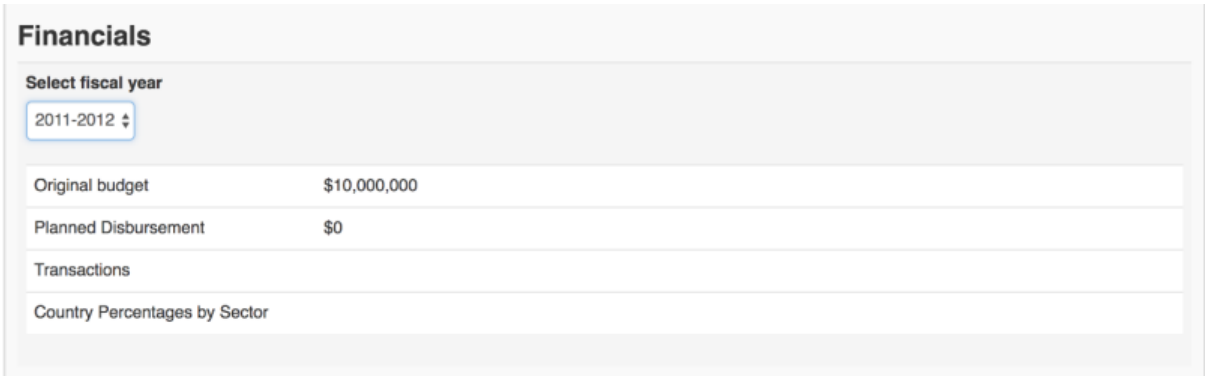

Financials

Select fiscal year

2011-2012

Original budget	$10,000,000
Planned Disbursement	$0
Transactions	
Country Percentages by Sector	

ومن ثم كان هنالك التزام في السنة المالية 2012-2013 بصرف 15 مليون دولار كندي، ولكن صرف مبلغ محدود في 15 آذار 2013 بقيمة 2,045,000 دولار كندي وتم إعادة 5,600 دولار كندي إلى كندا في 26 آذار 2013 بسبب عدم صرفها.[375] وبالتالي، تم صرف 2,039,400 دولار كندي، أو حوالي 8% من الـ 25 مليون دولار كندي التي تم الالتزام بها.

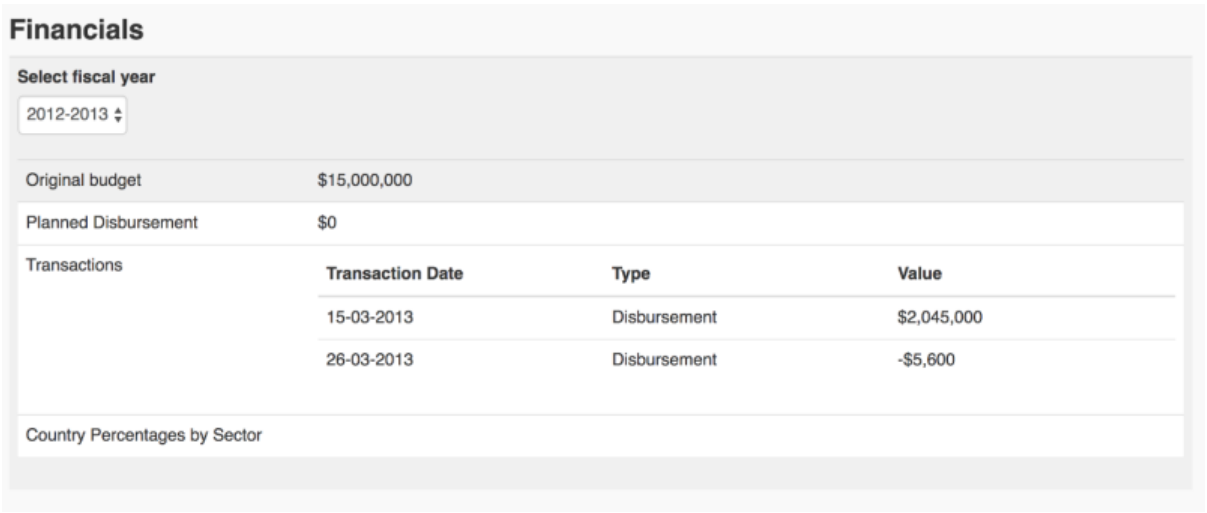

Financials

Select fiscal year

2012-2013

Original budget	$15,000,000		
Planned Disbursement	$0		
Transactions	**Transaction Date**	**Type**	**Value**
	15-03-2013	Disbursement	$2,045,000
	26-03-2013	Disbursement	-$5,600
Country Percentages by Sector			

وكان في السنة المالية 2013-2014 صرف غريب ومحدود، حيث بدأت الميزانية المحددة بـ 10 مليون دولار كندي بصرف سلبي عاد إلى كندا في 14 آب 2013 (495,075 دولار كندي) وفي 24 أيلول 2013 (2,632,970 دولار كندي). وبعد سنتين ونصف من المشروع، أُعيد إلى كندا مليون دولار أكثر مما صرفت في الأرض الفلسطينية المحتلة.

---

[373] Global Affairs Canada, 'Project Profile — Courthouses Construction Project', 21 January 2017, http://w05.international.gc.ca/projectbrowser-banqueprojets/project-projet/details/Z020917001.
[374] Global Affairs Canada.
[375] Global Affairs Canada.

ولكن تبع ذلك صرف إيجابي في الأرض الفلسطينية المحتلة في 24 أيلول 2013 (2,632,970 دولار كندي) وفي 26 آذار 2014 (2,632,970 دولار كندي).[376] وبالتالي، صُرف خلال ثلاث سنوات 4,177,295 مليون دولار كندي، بما يعادل 12% من الـ 35 مليون دولار كندي التي تم الالتزام بها.

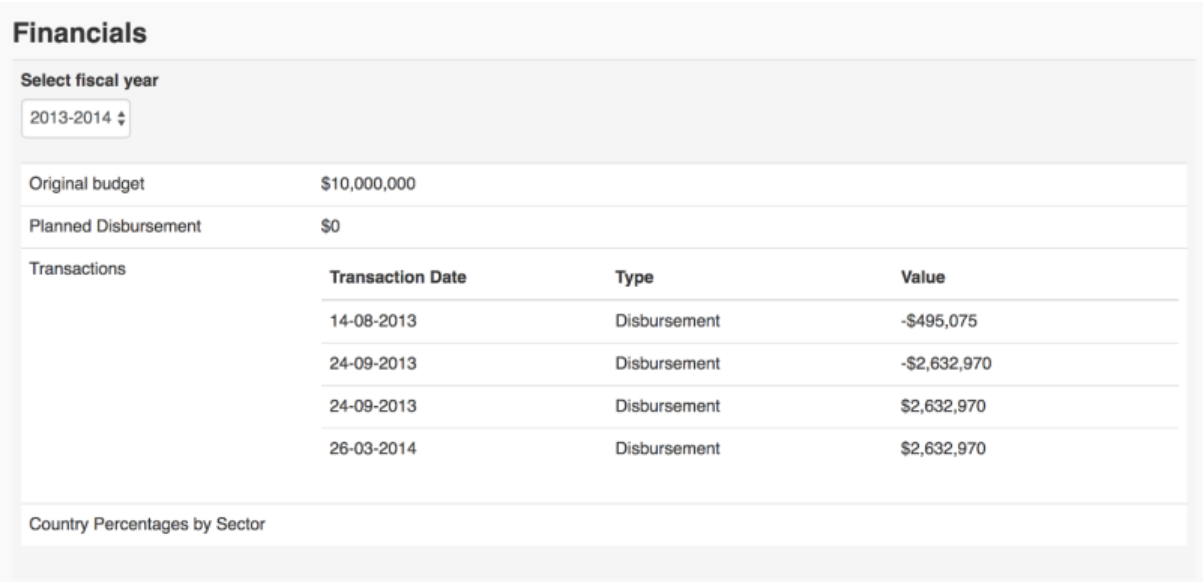

Financials

Select fiscal year

2013-2014

Original budget	$10,000,000		
Planned Disbursement	$0		
Transactions	**Transaction Date**	**Type**	**Value**
	14-08-2013	Disbursement	-$495,075
	24-09-2013	Disbursement	-$2,632,970
	24-09-2013	Disbursement	$2,632,970
	26-03-2014	Disbursement	$2,632,970
Country Percentages by Sector			

ومن المحتمل أن بعض التمويل غير المصروف تم تعويضه بالصرف غير المخطط له في السنة المالية 2014-2015.[377] حيث كانت في هذه المرحلة قد صرفت كندا 12,398,545 دولار كندي على التزامات بقيمة 35 مليون دولار كندي، أي ما يعادل 35% من مجموع التمويل المتعهد به.

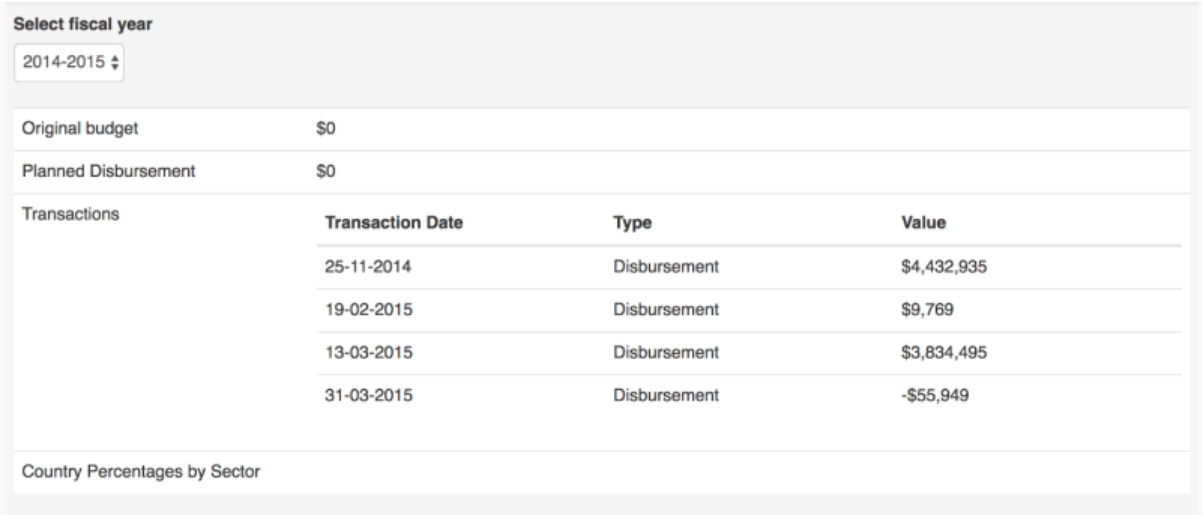

Select fiscal year

2014-2015

Original budget	$0		
Planned Disbursement	$0		
Transactions	**Transaction Date**	**Type**	**Value**
	25-11-2014	Disbursement	$4,432,935
	19-02-2015	Disbursement	$9,769
	13-03-2015	Disbursement	$3,834,495
	31-03-2015	Disbursement	-$55,949
Country Percentages by Sector			

وعلى غرار ذلك، كان هنالك صرف غير مخطط له في السنة المالية 2015-2016.[378] وبذلك وصل مجموع الصرف الكندي إلى 14,237,712 دولار كندي من أصل 35 مليون، أو 41% من التمويل المخصص للمشروع.

---

[376] Global Affairs Canada.
[377] Global Affairs Canada.
[378] Global Affairs Canada.

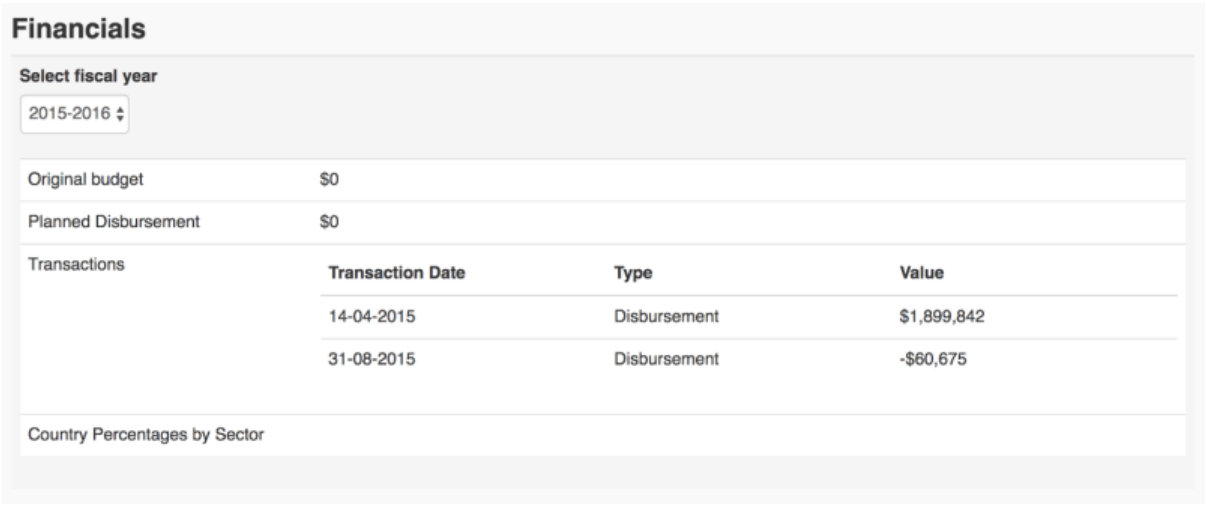

Financials

Select fiscal year

2015-2016

Original budget	$0		
Planned Disbursement	$0		
Transactions	**Transaction Date**	**Type**	**Value**
	14-04-2015	Disbursement	$1,899,842
	31-08-2015	Disbursement	-$60,675
Country Percentages by Sector			

وبعد استراحة مالية في العام 2016-2017، تبرز السنة المالية 2017-2018 كحالة شاذة، حيث أنها كانت قريبة من خطة الصرف الأصلية، وكانت الالتزام بـ10,901,973 دولار كندي صُرف منها 10 مليون.[379] وبذلك وصل مجموع الصرف إلى 24,237,712 دولار كندي من أصل 45 مليون، أو 54% من التمويل المتعهد به.

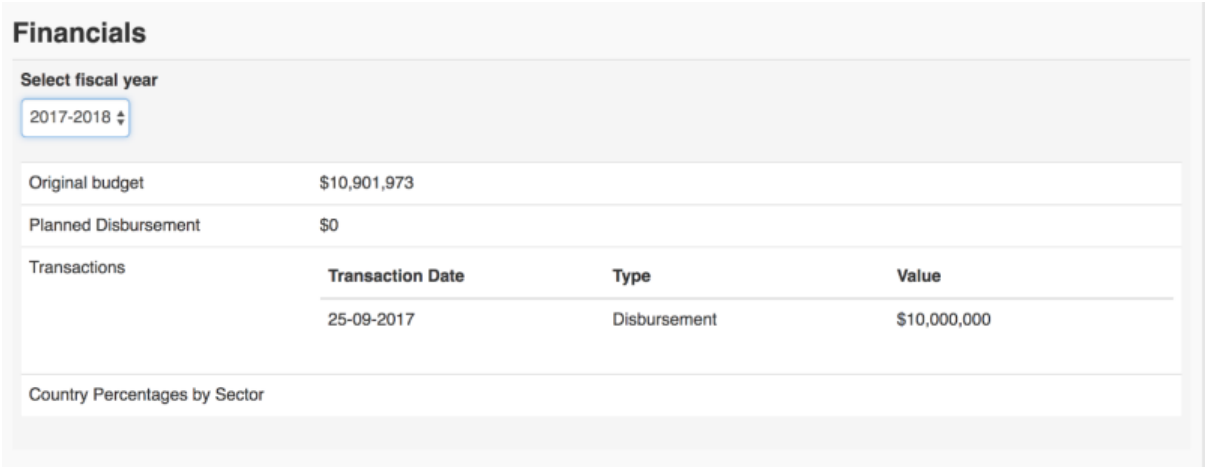

Financials

Select fiscal year

2017-2018

Original budget	$10,901,973		
Planned Disbursement	$0		
Transactions	**Transaction Date**	**Type**	**Value**
	25-09-2017	Disbursement	$10,000,000
Country Percentages by Sector			

وفي هذه الأثناء، يشكك (د٦) بنتائج المشروع، وأشار إلى وجود اختلاف بسيط بين وصف المشروع الأصلي حين انطلق في العام 2011 "والنتائج المحققة" المدرجة في 12 نيسان 2018، والتي تنص:

> يساعد المشروع في بناء المحاكم التي تعتبر ضرورية لتحسين وصول الفلسطينيين إلى العدالة. ويهدف الى بناء مرافق المحاكم في الخليل وطولكرم ومجمع المحاكم في رام الله إلى توفير البنية التحتية لتقديم خدمات عدالة سريعة وفعالة في الضفة الغربية. كما ويعزز المشروع الاستخدام الفعال لهذه المرافق من خلال التخطيط والتصميم المتقدم للمحاكم وإدارة المرافق والمحاكم. تعمل الوكالة الكندية للتنمية الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحقيق أهداف المشروع.[380]

[379] Global Affairs Canada.
[380] Global Affairs Canada.

وفي الواقع، يبدو أن "الأهداف المحققة" تستخدم ذات الصياغة الموجودة في خطة المشروع الأصلية، والذي يمكن استنباطه من استخدام اسم الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بالرغم من أن الوكالة لم تعد فاعلة منذ حوالي 5 سنوات في العام 2013.

والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كانت المحاكم فعلاً من الاحتياجات ذات الأولوية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. كما ونتساءل أيضاً، إذا كان الفلسطينيون يمارسون القيادة المحلية على المساعدات التي يتلقونها، كما تنص مبادئ فعالية المساعدات، فهل سيختارون استثمار هذه المبالغ هنا، خاصة إذا كانت السلطة الفلسطينية ديمقراطية. وكما أشار (د٦)، غضب المجتمع المدني الفلسطيني حين ركزت كندا على إلقاء الناس في السجن بدلاً من حمايتهم في المحاكم، في حين تساءل (د٧) لماذا كان هنالك تركيز على الأمن حين كانت الجرائم المرتكبة من غير المستوطنين اليهود في فلسطين قليلة، والتي لا يسمح للسلطات الفلسطينية التعامل معها أصلاً. ومع ذلك، بالرغم من وجود بعض أصحاب المصلحة الفلسطينيين الذين يعتبرون المحاكم ضرورية، كان نمط التمويل عشوائي. وخصص إعلان باريس وأجندة أكرا اهتماماً كبيراً للحاجة إلى توقع المساعدات بهدف تيسير التنمية. وكان نص أجندة أكرا واضحاً بأن "التوقع الأكبر في تقديم المساعدات ضرورياً لتمكين الدول النامية من تخطيط وإدارة برامج التنمية الخاصة بها بفعالية على المدى القصير والمتوسط."[381]

وأشار (د٦) أيضاً إلى غياب التحليل الذي يساند قرارات الكنديين فيما يتعلق بالمنح الكبيرة المقدمة. ففي السنوات المالية 2010-2012، قال (د٦) أن القرار قد اتخذ في الفترة الأخيرة من كل سنة مالية بشأن نسبة كبيرة جداً من مساعدات كندا للأرض الفلسطينية المحتلة. والمنح الثلاث لبرنامج الأغذية العالمي موضحة أدناه.[382]

Export Development in the West Bank - Evaluation	$2,100,000.00	UNCTAD - United Nations Conference on Trade and Development	Closed	2011-03-30
Food Aid - Gaza - UN Consolidated Appeal 2012	$12,000,000.00	WFP - World Food Programme	Closed	2012-03-30
Food Aid - West Bank - UN Consolidated Appeal 2011	$6,000,000.00	WFP - World Food Programme	Closed	2011-03-30
Food Aid - West Bank - UN Consolidated Appeal 2012	$19,000,000.00	WFP - World Food Programme	Closed	2012-03-30

قال (د٦) أن المسؤولين الكنديين كانوا بحاجة لصرف الأموال بنهاية السنة المالية، ولكنهم لم يكونوا متأكدين من الطريقة وفضلوا صرفها على مطالبات آمنة متعددة الأطراف. وقال أيضاً أن هذه القرارات غالباً ما كانت تؤخذ في منتصف ليلة السنة المالية أو في الصباح التالي، وكانت تصدر وكأنها صدرت في منتصف ليلة السنة المالية.

قائمة التقارير الكندية المحللة

1. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 1998-1999، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
2. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 1999-2000، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
3. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2000-2001، الوكالة الكندية للتنمية الدولية

---

[381] 'Aid Predictability – Synthesis of Findings and Good Practices', 4th High Level Forum on Aid Effectiveness 2011 Nov 29 to Dec 1, Busan, Korea (OECD, October 2011), 15, http://www.oecd.org/development/effectiveness/49066202.pdf.
[382] Canada, 'Project Browser'.

4. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2001-2002، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
5. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2002-2003، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
6. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2003-2004، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
7. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2004-2005، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
8. تقرير إحصائي بشأن المساعدات التنموية الرسمية في السنة المالية 2005-2006، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
9. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2006-2007، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
10. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2007-2008، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
11. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2008-2009، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
12. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2008-2009، حكومة كندا
13. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2009-2010، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
14. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2009-2010، حكومة كندا
15. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2010-2011، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
16. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2010-2011، حكومة كندا
17. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2011-2012، الوكالة الكندية للتنمية الدولية
18. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2011-2012، حكومة كندا
19. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2012-2013، الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا
20. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2012-2013، الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا
21. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2013-2014، الشؤون العالمية الكندية، الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا
22. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2014-2015، الشؤون العالمية الكندية
23. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2014-2015، الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا
24. تقرير إحصائي بشأن المساعدات الدولية في السنة المالية 2015-2016، الشؤون العالمية الكندية
25. تقرير للبرلمان بشأن المساعدات التنموية الرسمية للحكومة الكندية في السنة المالية 2015-2016، الشؤون العالمية الكندية

النرويج

بالرغم من حجمها، كانت النرويج منذ بداية التسعينات من أهم الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وعملية السلام. ولعبت النرويج دور الراعي الوسيط، وكانت المكان الذي جرت فيه المفاوضات خلف الكواليس بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي أدت إلى توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993.[383] كما وكانت النرويج رئيس لجنة الارتباط الخاصة منذ انطلاقها في 1 تشرين أول من العام 1993. وفضلاً عن ذلك، كانت النرويج من أكبر المانحين للفلسطينيين منذ العام 1995، حيث استثمرت مبالغ ضخمة في التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة لبناء المؤسسات وفي برامج أخرى، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تهيئة الظروف لبناء السلام مع إسرائيل.

وباستخدام قاعدة بيانات QWIDS الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتبين أن النرويج قد منحت 1.62 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 إلى 2016.[384]

المساعدات الخارجية النرويجية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، **1993-2016**، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية											
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
53.83	53.54	50.94	37.46	27.93	27.81	40.13	40.96	50.35	40.14	12.72	0.32
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
68.14	78.17	117.54	107.49	107.2	112.12	109.51	100.14	115.78	106.16	87.76	74

الجدول 13 – قيمة المساعدات النرويجية للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1993 إلى 2016، مليون دولار، في أيار 2018[385]

وقال مسؤول أوروبي أن الدور النرويجي في الأرض الفلسطينية المحتلة متأصل في وعي السياسيين النرويجيين. ففي العام 1979، طلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ياسر عرفات، من النرويج توفير قناة سرية للتفاوض مع الإسرائيليين. ولم تكن إسرائيل في ذلك الوقت مستعدة للدخول في محادثات مباشرة مع عرفات ومنظمة التحرير. وتغير ذلك خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993) حين واجهت إسرائيل إدانة عالمية بسبب هجومها على المظاهرات الفلسطينية وبعد تنامي الضغط من المجتمع الدولي للمباشرة بمحادثات السلام مع الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى قيام إسرائيل بتفعيل الاتصال المباشر بمنظمة التحرير الفلسطينيين عبر النرويج.[386] وأدى ذلك بدوره إلى اتفاقية أوسلو، والتي حظيت النرويج بفضلها على تقدير وشهرة عالية، مما ساهم في بناء صورة عن دولة تتمتع بنزاهة أخلاقية ووسيط رائع للنزاع. وقد وضع ذلك النرويج في أعلى المستويات في مشهد السلام الدولي، وأصبحت أوسلو تعرف "بعاصمة السلام" في العالم.[387]

---

[383] Michelle Pace, 'Norway's Ambiguous Approach towards Israel and Palestine', *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 68, https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507280.
[384] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Norway ODA Disbursements to the West Bank and Gaza'.
[385] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset].
[386] Al Jazeera, 'The Price of Oslo - PalestineRemix', *Al Jazeeera*, 2013, Palestine ReMix edition, https://interactive.aljazeera.com/aje/PalestineRemix/the-price-of-oslo.html.
[387] Pace, 'Norway's Ambiguous Approach towards Israel and Palestine', 68.

وعموماً، قال (هـ٢) أن النرويج كانت متسقة في تقديمها للمساعدات على مدار 20 سنة. فبين الأعوام 2012 و2015، كانت 50% من المساعدات النرويجية مخصصة لدعم الميزانية العامة للفلسطينيين و21% للحكم الرشيد. وأدارت منظمات متعددة الأطراف (تحديداً البنك الدولي) جزءاً كبيراً (63%) من المساعدات النرويجية في حين أدارت المنظمات الأهلية النرويجية نسبة أقل من المساعدات (22%).[388] وقال (هـ٤) أن النرويج لطالما دعمت حل الدولتين منذ العام 1993 بتوفير دعم كبير لميزانية السلطة الفلسطينية بهدف بناء المؤسسات كي تكون جاهزة للاستقلال. وقال (هـ٣) أن النرويج حاولت جسر الفجوات بين المانحين، خاصة الدول التي لديها ميزانيات أكبر. ولكن يجدر بالذكر أن النرويج نفسها تعتبر واحدة من الدول المانحة الكبرى.[389]

كما وتقود النرويج التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH)، وهي مسؤولة عن تنسيق مشاريع الشعوب-إلى-الشعوب التي ترعى تواصل مباشر بين أفراد إسرائيليين وفلسطينيين. وتلعب النرويج دوراً فاعلاً في المسار متعدد الأطراف لعملية السلام (أي دورها في لجنة الارتباط الخاصة)، وهي مشاركة في مجموعة عمل اللاجئين ومجموعة المياه.[390] وقال (هـ٤) أن النرويج توفر دعماً كبيراً للعمل الثقافي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقال أنه من الضروري الحفاظ على التراث الفلسطيني ودعمه والحفاظ على الهوية الفلسطينية. وأكد (هـ٣) على نقطة قد أثارها النرويجيين الآخرين الذين أجريت معهم المقابلات أن تركيز عملهم في فلسطين هو على بناء المؤسسات.

تصريحات

وفقاً لمكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية،

> تعتبر فلسطين ثالث أكبر متلقي للتمويل التنموي النرويجي.
>
> تهدف المساهمة النرويجية للسلطة الفلسطينية، من خلال دعم الميزانية، إلى بناء الأسس المؤسساتية وضمان أساس اقتصادي مستدام لدولة فلسطينية مستقبلية مستقلة. ويمكن تحقيق حل الدولتين ومنح الفلسطينيين سيادة كاملة واستقلال اقتصادي فقط من خلال اتفاقية سلام دائم. وبالتالي، من الضروري أن تظهر الأطراف استعدادها لحل النزاع وتحقيق حل الدولتين.
>
> وتشمل الأهداف النرويجية من خلال التعاون التنموي في فلسطين بناء الدولة والتنمية الديمقراطية والحكم الرشيد وتقديم خدمات عالية الجودة وإعادة إعمار قطاع غزة وعمليتي السلام والمصالحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النوع الاجتماعي والمساواة. وأولويات النرويج في تعاون تنموي طويل الأمد تكمن في مجالات التعليم والصحة والطاقة والحكم الرشيد من خلال الشركاء من المجتمع المدني والمنظمات متعددة الأطراف والشركاء الحكوميين.

---

[388] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning', 132.

[389] Alaa Tartir and Jeremy Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15: Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning.', Research Study (Aid Watch Palestine, November 2017), https://alaatartir.com/2017/11/10/mapping-of-donor-funding-to-the-occupied-palestinian-territories-2012-2014-15/.

[390] Utenriksdepartementet, 'Ministry of Foreign Affairs - Norway's Involvement in the Peace Process in the Middle East', Rapport, 31 October 1999, https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/involvement/id420034/.

وفضلاً عن ذلك، توفر النرويج مساعدات إنسانية لفلسطين. وتركز جهود المنظمات الإنسانية على المجالات التي لا تستطيع فيها السلطة الفلسطينية تلبية احتياجات السكان فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، تحديداً في قطاع غزة والقدس الشرقية وما يسمى بالمنطقة ج (المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية).[391]

ويشير مكتب الممثلية النرويجية أيضاً:

لضمان الرفاه والأمن في النرويج وفي الدول الأخرى أيضاً، علينا أن نسعى إلى منع وتخفيض وحل النزاعات. من الضروري حماية النظام القانوني الدولي والحفاظ على التعاون الدولي الملزم. يمنح الدفاع الجماعي مع حلفائنا النرويج الأمن والحرية في العمل.[392]

تحليل الوثائق النرويجية

يرتبط النرويجيون بالبنك الدولي بشكل كبير فيما يتعلق بالسعي نحو التقدم في نموذج التنمية من أجل السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما ويدير البنك الدولي جزءاً كبيراً من التمويل النرويجي، ويعمل كسكرتاريا لجنة الارتباط الخاصة التي ترأسها النرويج، ويتواجد مكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية بجانب صندوق النقد الدولي في مبنى البنك الدولي، والموجود بين القدس ورام الله.

ولغايات مراجعة حالة النرويج، أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار 3 تقارير من الأعوام 2015 إلى 2017 بمجموع 236 صفحة، متوسط 92 صفحة للتقرير. ويشمل ذلك مراجعة الصرف العام لسنة 2013 والتي باشرت بها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ولكن يبدو أن التحليل كان بقيادة محللين غربيين من النرويج بشكل رئيسي.[393]

Term	Mentions	Notes
المناصرة	1	
المسؤولية/المساءلة	77	تشير بشكل كبير إلا المساءلة المتوقعة من سلطة فلسطينية ديمقراطية أمام مواطنيها، وليست إلى مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين
فعالية المساعدات	6	
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	1	
مستوطنات	15	

[391] 'Development Policy and Humanitarian Efforts', The Representative Office of Norway to the Palestinian Authority, Norway in Palestine, accessed 8 May 2018, https://www.norway.no/en/palestine/values-priorities/dev-policy-hum-efforts/.
[392] Representative Office of Norway to the Palestinian Authority, 'Extraordinary Meeting of the AHLC' (19 February 2018), https://www.norway.no/en/palestine/norway-palestine/news-events/news2/changes-in-the-government/.
[393] Jens Claussen et al., 'Public Expenditure Review of Education in Palestine - Final Report' (Ministry of Education and Higher Education (MoEHE), 10 September 2013), 7.

ديمقراطية، ديمقراطي	329	
القدس (كأرض فلسطينية)	76	
العدالة	14	
الاحتلال	116	
محتلة	27	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	76	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	0	
إرهاب، إرهابي	1	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	3	
أمن الفلسطينيين	37	تتميز التقارير النرويجية عن تقارير المانحين الآخرين في هذه الدراسة، حيث تبدي اهتمام بأمن الفلسطينيين
الأمن غير واضح	48	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	0	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	214	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	1	

الجدول 14 – الكلمات الرئيسية النرويجية

ملاحظات

كشفت التقارير التي تمت مراجعتها عدم وجود اهتمام بالمناصرة وفعالية المساعدات والقانون (التجاري والمالي والأملاك) والإرهاب والحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية). وكما هو الحال بالنسبة لكافة المانحين الغربيين، لا يتم التطرق إلى مفهوم الاستعمار بالرغم من أنه جزءاً من الواقع اليومي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلال عسكري في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ولا يشير النرويجيون إلى المستوطنين، ويذكرون المستوطنات 15 مرة فقط.

ولكن يبدو أن النرويج مدركة للظروف الفعلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذه التقارير، حيث تشير إلى "الاحتلال" 16 مرة "ومحتلة" 27 مرة في ثلاث تقارير فقط. وهذا مستوى مذهل من الوعي بشأن السياق الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة عند المقارنة بوثائق المانحين الآخرين في هذه الدراسة من كندا والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وحتى البنك الدولي. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن النرويجيين مستعدون للاعتراف بأن القدس أرض متنازع عليها، حيث يشيرون إليها 76 مرة في سياق حقوق الفلسطينيين في المدينة. وبالرغم من ندرة ذكر فعالية المساعدات، إلا أن استخدام هذا المصطلح في أحد التقارير مثير للاهتمام من حيث الاعتراف بأن حظر المانحين الدوليين لأنواع عدة من المشاريع في قطاع غزة الذي تحكمه حماس يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية لفعالية المساعدات. وينص التقرير:

مع تجاوز حماس عند تقديم المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، فشل المانحون في الالتزام بمبادئ باريس المتعلقة بفعالية المساعدات والتي تنص على أن التنسيق يجب أن يكون بقيادة فلسطينية. كما وأن تجاوز سلطات حماس المحلية يجعل تقييم الالتزام بمبادئ فعالية المساعدات أمر مستحيل.[394]

وبالرغم من أن النرويجيين مستعدون لمناقشة المساءلة في 77 مناسبة، إلا أن غالبيتها كانت في إشارة لمساءلة وشفافية أكبر للسلطة الفلسطينية، وليست للمانحين أمام الفلسطينيين. وتختلف النرويج عن المانحين الآخرين المحللين في هذه الدراسة من حيث أنها لا تنحرف عن نيتها المعلنة والمتمثلة برعاية نمو الليبرالية الديمقراطية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير النرويج إلى الديمقراطية أو ديمقراطي 329 مرة في ثلاثة تقارير فقط. كما وأنه من الواضح أن النرويج تربط بين حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي الرشيد، وينعكس هذا بذكرهم لحقوق الإنسان 214 مرة.

وبالرغم من أن التقارير تشير إلى أمن إسرائيل (في ثلاث مناسبات)، إلا أن النرويج تبدي اهتماماً يميزها عن باقي المانحين لأمن الفلسطينيين من العنف، والمشار إليه 37 مرة، بعكس تقارير البنك الدولي التي تذكر أمن إسرائيل بصورة أكبر. وفي المناسبات الـ 48 التي استخدمت كلمة الأمن في التقارير النرويجية دون إشارة واضحة لفئة وطنية محددة، يتضح أن النرويج تعطي انطباعاً بأن مفهوم الأمن ليس مقتصراً على الأمن من العنف الفلسطيني (مثل التقارير الأمريكية)، بل تشير أيضاً إلى أمن الفلسطينيين من العنف. ويبدو أنه لهذا السبب تذكر كلمة الإرهاب مرة واحدة فقط في 3 تقارير، وكان ذلك في إشارة إلى تصنيف قديم طبقته الولايات المتحدة وإسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية.

1964: تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية كمظلة لمختلف فصائل المقاومة، وتقود فتح المنظمة منذ العام 1969. كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبرانها منظمة إرهابية لغاية العام 1991.[395]

وحتى عند ذكر أمن إسرائيل، تأكد النرويجيون في إحدى هذه المرات من الإشارة إلى أمن الفلسطينيين من خلال توفير وصف تحليلي لما تعنيه المستويات المتدنية من الشرعية السياسية لسلطة فلسطينية غير ديمقراطية وغير قادرة على توفير الأمن من العنف. وينص التقرير:

يتمتع النظام السياسي الفلسطيني بشرعية ضعيفة بسبب المستويات المتدنية في الأداء المتعلق بإنهاء الاحتلال وتوفير الأمن، والمستويات المتدنية من الشرعية الديمقراطية التي تشمل عمليات ديمقراطية ضعيفة للفلسطينيين في فلسطين والمنعدمة تقريباً للفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين، والشرعية الدولية الضعيفة. كما وترتبط المستويات المتدنية من الشرعية السياسية بالتنسيق الأمني مع إسرائيل والمنظور بأن السلطة الفلسطينية تنوب عن إسرائيل فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب معاهدات جنيف، بالإضافة إلى الانقسام السياسي بين الفصائل الفلسطينية وقصورها في التوصل إلى استراتيجية موحدة لإنهاء الاحتلال.[396]

أهم الاستنتاجات

تعتبر النرويج راعي رئيسي لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية، وينعكس ذلك في التقارير المحللة في هذه الدراسة. وتعتبر النرويج مثالاً للتوجه العام للمانحين الأوروبيين من حيث الحساسية الأكبر للظروف الفعلية في الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بالمؤسسات المالية

---

394 Chr. Michelsen Institute, John Knudsen, and Alaa Tartir, 'Palestine - Country Evaluation Brief', Evaluation Department, Country Evaluation Brief (Oslo: NORAD, June 2017), 29.
395 Skjæveland and Bauck, 'Assessment of Norwegian Support to Democratization and Strengthened Political Legitimacy in Palestine', 107.
396 Skjæveland and Bauck, 4.

الدولية وكندا والولايات المتحدة. وبالرغم من أن كلمة "المستوطنات" لا تظهر بقدر الكلمات الرئيسية الأخرى في التقارير الـ 3 المحللة، إلى أنها حين كانت تستخدم، كانت تصف كيف تقوض المستوطنات عملية أوسلو:

التوسع الاستيطاني المستمر والجدار والوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية تعني أن إقامة الدولة الفلسطينية تعتمد على سلوك إسرائيل.[397]

كما وأن النرويج واضحة جداً في وصفها لكيفية تأثير بناء المستوطنات الإسرائيلية والاحتلال على بناء الدولة الفلسطينية والحياة اليومية للفلسطينيين، وذلك في ظل تقويض عملية السلام بأكملها: حيث تقول:

تعمل إسرائيل على تقسيم الأراضي من خلال النشاط الاستيطاني والبنية التحتية التي تدعمه، ولا تزال تحتفظ بالسيطرة على الأمن الداخلي والحدود الخارجية والمساحة الجوية والتجارة والاقتصاد الكلي وسبل العيش والرعاية الصحية ومجموعة واسعة من المسائل الأساسية الأخرى. وقد أدت تجزئة الأراضي الفلسطينية وتحويل الضفة الغربية إلى تجمعات صغيرة ومنفصلة والفصل التام تقريباً بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، أدت إلى إضعاف السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق، يشكل الانقسام الجغرافي الفعلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحدياً أمام سلطة الفلسطينيين على أراضيهم، حيث يعتمدون على إسرائيل في التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[398]

ويتبين من هذه النصوص أيضاً فهماً للقوة غير المتناسبة التي تتمتع بها إسرائيل على الفلسطينيين في موقفها كقوة احتلال، وبالتالي تتمتع إسرائيل بالقوة في تحديد ما إذا كان السلام سيدوم.

وتكشف التقارير جهداً للنظر بشكل نقدي في شرعية أداء السلطة الفلسطينية في أوساط الفلسطينيين، وعلى الأقل النظر في المشاكل التي تنشأ عن عمل المانحين مع دائرة محدودة من النخبة الفلسطينيين بدلاً من العمل مع السكان ككل.

تم تقييم شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها بشكل عام بأنها قوية في أوساط مجموعة من النخبة من المسؤولين والمؤثرين المنتخبين وغير المنتخبين، والذين تعتمد قوتهم ووضعهم وثروتهم الشخصية على منصبهم البيروقراطي أو التنفيذي. وتأثر منظورهم بشأن الشرعية بقدرتهم على الوصول إلى موارد الدولة التي يمكن إعادة توزيعها من خلال شبكات المعارف.

وبخلاف ذلك، تم تقييم السلطة الفلسطينية بأنها تتمتع بشرعية ضعيفة في أوساط الجمهور بشكل العام والذين يستفيدون بدرجة أقل من النظام السياسي. وبالتالي، قد تتمثل مشكلة رئيسية في أن النخبة السياسية والاقتصادية مصلحتهم قليلة في بناء قدرات أكثر فعالية وشرعية للدولة، بل لديهم مصالح شخصية في تقويض هذه الجهود. ولكن حتى بالرغم من أن النخبة الفلسطينية قد تفضل الوضع الراهن، نُقيّم بأن غالبية النخبة فعلاً مهتمون بالتنمية وتحرير فلسطين من الاحتلال.[399]

وفضلاً عن ذلك، بالرغم من أن النرويجيين يبحثون بشكل رئيسي المساءلة في سياق الحكم الديمقراطي للسلطة الفلسطينية، ولا مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة، إلا أن النرويج كمانح تتميز عن غيرها من حيث أنها تبدو ملتزمة برعاية حكم ديمقراطي:

---

397 Skjæveland and Bauck, 56.
398 Skjæveland and Bauck, 21.
399 Skjæveland and Bauck, 24.

تعتبر الإدارة العامة الفلسطينية وأنظمة التقارير مهمة للمساءلة، حيث أنها تيسر قدرة أصحاب القوة في تحمل المسؤولية بشأن التزاماتهم وتوفير المعلومات للجمهور، مما يمكن من مساءلة أصحاب القوة.[400]

وبخلاف العديد من المانحين الغربيين الرئيسيين، يدرك النرويجيون الأثر العكسي لانعدام الديمقراطية على شرعية السلطة الفلسطينية وعملية أوسلو، بالإضافة إلى علاقة الدولة بالعنف وكيف يعرف الاحتكار على العنف في أراضي محددة الدولة نفسها:

بالعودة إلى تعريف ماكس ويبر للدولة كمنظمة توظف احتكار مشروع على العنف في أرض محددة، علينا ألا ننسى أن العديد من الدول الغربية الليبرالية المعاصرة نشأت باستخدام العنف والنضال المسلح.[401]

ويثير هذا عدة تساؤلات بشأن إمكانية وجود دولة فلسطينية تحت احتلال عسكري إسرائيلي، كما ويذكرنا هذا أنه عند قياس الأداء الفلسطيني، يجب أن تكون الدول الليبرالية الغربية مدركة لتاريخها في استخدام العنف لبناء ديمقراطياتها.

كما ويظهر النرويجيون وعياً في هذه التقارير لاتكال السلطة الفلسطينية مالية على الحكومات الخارجية، تحديداً إسرائيل، مما يقيد ما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفعله. وأشار مراقبان:

في النطاق الاقتصادي، لا تتمتع السلطة الفلسطينية بالسيطرة على أهم مصادر الدخل لديها، ألا وهي عائدات المقاصة التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، حيث تشكل هذه العائدات 60 إلى 70 في المائة من مجموع العائدات الفلسطينية.[402]

وتشير التقارير أيضاً إلى كيفية إضعاف الاحتلال وتجزئة أراضي السلطة الفلسطينية:

أدى الاحتلال الإسرائيلي وتجزئة الأراضي إلى إضعاف السلطة المركزية للسلطة الفلسطينية وقدراتها، مما يخفض من قدرة السلطة الفلسطينية على توفير خدمات الأمن والخدمات الاجتماعية لمواطنيها. ويؤثر هذا بدوره على منظور الشعوب بشأن شرعية أداء السلطة الفلسطينية.[403]

ويأتي هذا كله في إطار جهد حقيقي في التقارير النرويجية لمحاولة أخذ الاحتلال بعين الاعتبار من منظور الفلسطينيين، حيث تشير التقارير:

لطالما يستمر الاحتلال، سيعتبر الكثير من الفلسطينيين السلطة الفلسطينية بأنها تعمل كجهة إدارية للاحتلال. يُنظر للسلطة الفلسطينية بأنها تؤدي وظيفة إسرائيل في إدارة الاحتلال وبأنها تسدد المال للاحتلال بعائدات الضرائب الفلسطينية والمساعدات الخارجية. ويضيف بعض المتحدثين إلى هذا النقاش بالإشارة إلى التزامات إسرائيل كدولة احتلال بموجب القانون الدولي المتمثلة بتحمل تكاليف الأمن والخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة. وبتأسيس السلطة الفلسطينية، يُنظر إليها بأنها تعفي إسرائيل من مصاريف عالية. وهذا يجعلها "أرخص احتلال في التاريخ" ويخفض الدوافع الإسرائيلية لإنهاء أو تخفيف الاحتلال، حيث أنه لا يعتبر مكلف مالياً وسياسياً. وبعد هذا النقاش، مجرد وجود السلطة الفلسطينية يعتبر بأنه

---

400 Skjæveland and Bauck, 34.
401 Skjæveland and Bauck, 21.
402 Skjæveland and Bauck, 25.
403 Skjæveland and Bauck, 48.

يبطئ وحتي يمنع إنهاء الاحتلال. ويقول بعض المتحدثين أنه يجب حل السلطة الفلسطينية للضغط على إسرائيل لتسديد ثمن الاحتلال وزيادة الدافع لإنهائه.[404]

وتبرز هذه الدرجة من التعاطف والوعي عن تحليل المانحين الغربيين الذين تتناولهم هذه الدراسة للفلسطينيين. ولهذا السبب ذاته، يبدو أن النرويجيين مستعدون لاعتبار العنف مشكلة يعاني منها الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

كما وكان النرويجيون مستعدين للإشارة إلى اتجاه مقلق لدى قوات الأمن الفلسطينية في استخدام التعذيب ضد الفلسطينيين. ومن المهم الإشارة إلى هذه المسألة لأن المانحين منحو الأولوية بعد الانتفاضة الثانية لتدريب قوات الأمن الفلسطينية بتمويل ضخم يعتبر الأكبر لهذه الغاية.[405] كما وأشار النرويجيون في هذه التقارير إلى أن الفلسطينيين ينتقدون الصرف الكبير من السلطة الفلسطينية على قطاع الأمن:

> انتقد المتحدثون السلطة الفلسطينية لصرفها الكبير على الأجهزة الأمنية من المال العام. وكان صرف السلطة الفلسطينية على الأمن والنظام العام أكبر مصروف للسلطة الفلسطينية في العام 2014 من حيث "الأجور والرواتب" "والمساهمات الاجتماعية" "واستخدام البضائع والخدمات".[406]

وتتناقض رغبة الفلسطينيين بتخفيض الصرف على قوات الأمن في السلطة الفلسطينية مع دعوات المؤسسات المالية الدولية والتي تركز بدلاً من ذلك على الحاجة "لإصلاح التقاعد"، أو تخفيض الالتزامات المالية الحالية. كما وتسلط التقارير النرويجية الضوء على أثر هذه المخاوف على الفلسطينيين، والتي تفاقمت بفعل المنظور الأوسع للتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتشير التقارير:

> بشكل عام، للسلطة الفلسطينية شرعية أداء متدنية. وهي متدنية بشكل خاص فيما يتعلق بالأمن، والذي يرتبط بالتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.[407]

في الختام، يوفر العدد القليل من التقارير النرويجية تحليلاً أقوى ومعلومات قيمة بشأن السياق، وبالتالي فهي تفوق عدد كبير من التقارير الصادرة عن المانحين من أمريكا الشمالية مجتمعين.

بحث إضافي

تعتبر النرويج واحدة من أهم الأطراف المانحة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولعملية أوسلو للسلام. ومن الجدير إعداد بحث وتحليل إضافيان للوثائق النرويجية منذ بداية التسعينات للحصول على معلومات أفضل بشأن منظورهم كيف يؤثر على سياستهم. ويشمل ذلك إعداد بحث تاريخي على المواقع الإلكترونية الرسمية النرويجية مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن أن تظهر فجوات بين التصريحات الرسمية على الإنترنت والتحليل في تقارير المانح، حيث بدا ذلك جلياً في الحالة الكندية. كما ويجدر عقد مقابلات إضافية مع مسؤولين نرويجيين لفهم منظور النرويج بشأن إسرائيل وفلسطين وعملية أوسلو للسلام ومشاركتها التاريخية في هذا الجانب.

وأخيراً، بالرغم من أن الاستنتاجات الرئيسية تبين النرويج بطريقة أفضل من غالبية المانحين الآخرين الذين يتناولهم هذا التقرير، إلا أنه يمكن القول أن النرويج ربما تدعم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بطريقة ما. ويقول بيس أنه بالرغم من أن ما يظهر على

---

[404] Skjæveland and Bauck, 18.
[405] Skjæveland and Bauck, 49.
[406] Skjæveland and Bauck, 49.
[407] Skjæveland and Bauck, 54.

السطح قد يبدو وكأنه استراتيجية غامضة لموازنة العلاقات بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن سياسات النرويج تستمر بتعزيز وتعميق العلاقات مع القوة المحتلة.[408] كما ويقول بيس أن تقريراً مذهلاً صدر في العام 2012 *علاقات خطيرة – العلاقات النرويجية بالاحتلال الإسرائيلي*،[409] يكشف أن السلطات (بما في ذلك البلديات) والشركات (من خلال الاستثمارات المالية والتجارة) النرويجية متواطئة في أنشطة تساهم في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والاعتداء على حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.[410] وتبع ذلك تقريراً في العام 2016 *علاقات خطيرة II: العلاقات النرويجية بالاحتلال الإسرائيلي* والذي يوضح العلاقات النرويجية بالاحتلال بصورة أكبر.[411]

قائمة بالتقارير النرويجية المحللة

1. مراجعة الصرف العام للتعليم في فلسطين – تقرير نهائي، وزارة التربية والتعليم العالي، 10 أيلول 2013
2. تقييم الدعم النرويجي للديمقراطية وتعزيز الشرعية السياسية في فلسطين، وكالة التنمية النرويجية، تشرين ثاني 2015
3. فلسطين – ملخص تقييم الدولة، وكالة التنمية النرويجية، حزيران 2017

الاتحاد اوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مانح غربي للفلسطينيين،[412] سعى إلى بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية "لدولة فلسطينية مستقبلية ديمقراطية ومستقلة ومستدامة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام."[413] ووصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي، باستثناء المساعدات ثنائية الأطراف التي تعهدت بها الدول الأعضاء، إلى 5.964 مليار يورو بين الأعوام 2000 و2015.[414] وتم توفير حوالي 4.457 مليار يورو بعد العام 2006، بما يشكل 75% من مساعدات الاتحاد الأوروبي منذ العام 2000. وبين الأعوام 2000 و2015، كانت 43% من المساعدات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي على شكل دعم مباشر لميزانية السلطة الفلسطينية، وتم تخصيص 31% إلى الأونروا و10% كمساعدات إنسانية.[415] ووفقاً لبيانات الاتحاد الأوروبي، قدم الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية

---

[408] Pace, 'Norway's Ambiguous Approach towards Israel and Palestine', 65.
[409] Ingeborg Moa and Martin Holter, 'Dangerous Liaisons: Norwegian Ties to the Israeli Occupation' (Norwegian Union of Municipal and General Employees and Norwegian People's Aid, May 2012), https://www.npaid.org/News/News-archive/2013/Dangerous-Liaisons-Norwegian-ties-to-the-Israeli-Occupation.
[410] Pace, 'Norway's Ambiguous Approach towards Israel and Palestine', 71.
[411] Ingvild Skogvold, 'Dangerous Liaisons II: Norwegian Ties to the Israeli Occupation' (Norwegian Union of Municipal and General Employees and Norwegian People's Aid, June 2016), https://www.npaid.org/News/News-archive/2016/Dangerous-Liaisons-II-Norwegian-ties-to-the-Israeli-Occupation.
[412] Andreas Hackl, 'Analysis: EU Aid to Palestinians - Help or Hindrance?', IRINnews, accessed 20 February 2014, http://www.irinnews.org/Report/99670/Analysis-EU-aid-to-Palestinians-help-or-hindrance.
[413] EEAS, 'Political and Economic Relations'.
[414] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning', 131.
[415] Tartir and Wildeman, 131.

40% من إجمالي التمويل للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2012-2014.[416] ووصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين خلال الأعوام 2012 إلى 2016 إلى 1.978 مليار دولار وفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[417]

وتوجد فروق بين توجهات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلق بمساعدات أوسلو، تحديداً لأن الاتحاد الأوروبي ليس حليفاً مقرباً من إسرائيل كالولايات المتحدة.[418] واحتمالية رجوع الاتحاد الأوروبي للقانون الدولي أكبر من الولايات المتحدة في التعامل مع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ويتجه الاتحاد الأوروبي للمشاركة بدرجة أقل من الولايات المتحدة في مسائل الأمن. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تفاوض بشأن برنامج المساعدات للفلسطينيين من خلال إسرائيل، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يفعل ذلك، كما وأن الاتحاد الأوروبي دعم السلطة الفلسطينية بمساعدات مباشرة للميزانية، بينما الولايات المتحدة فعلت ذلك في حالات استثنائية بسبب قيود من الكونغرس. ونتيجة لدعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية من العام 2008 إلى 2012، ارتفع متوسط عدد الموظفين العموميين والمتقاعدين الذين تُدفع رواتبهم جزئياً على الأقل من الاتحاد الأوروبي من 75,502 إلى 84,320، وهو تقريباً نصف مجموع الموظفين العموميين والمتقاعدين في السلطة الفلسطينية الذين يصل عددهم إلى 170,000 (أرقام سنة 2014).[419]

المساعدات الخارجية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، 2012-2016، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2012	2013	2014	2015	2016
315.72	357.89	481.26	406.26	417.04

الجدول 15 – قيمة مساعدات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للأرض الفلسطينية المحتلة من 2012 إلى 2016، مليون دولار، أيار 2018.[420]

يعتبر الاتحاد الأوروبي جهة معقدة تمثل حكومات 28 دولة عضو، بمن فيهم المملكة المتحدة. ويتم تمثيل هذه الحكومات في 28 مجلس وزاري مختلف.[421] والمجلسين الوزاريين الأكثر ارتباطاً بمساعدات الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة قد يكونا

[416] Tartir and Wildeman, 131.
[417] OECD QWIDS concatenated, 2012 to 2016 [Dataset], 'EU Institutions ODA Disbursements to the West Bank and Gaza'.
[418] Le More, 'Killing with Kindness', 997.
[419] Hackl, 'Analysis'.
[420] OECD QWIDS concatenated, 2012 to 2016 [Dataset], 'EU Institutions ODA Disbursements to the West Bank and Gaza'.
[421] Publications Office of the European Union, 'EU Whoiswho', EU - Europa, EU Whoiswho, accessed 12 May 2018, http://whoiswho.europa.eu/.

"الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية"، والمرتبط بخدمة العمل الخارجي الأوروبي،[422] و"التعاون الدولي والتنمية"، والمرتبط بالمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DG DEVCO). في حين يضع المجلس الأوروبي ويحدد شروط وصلاحيات البعثات.

تصريحات

وفقاً "لمكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)":

> لطالما كان الاتحاد الأوروبي ملتزماً برؤية دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام. ويتمتع الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية بشراكة قوية موجهة وفق مبادئ المساءلة المتبادلة والشفافية والديمقراطية الضروريين لتأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية مستقبلية.[423]

ويضيف:

> يعمل الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية على بناء المؤسسات لدولة فلسطينية مستقبلية ديمقراطية ومستقلة ومستدامة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام.
>
> والاتحاد الأوروبي فاعلاً في عملية السلام في الشرق الأوسط وهو عضو في الرباعية (إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة)، ويعمل نحو تحقيق حل الدولتين بناءً على خارطة الطريق لسنة 2003 للسلام. ويناقش مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي هذه الجهود دورياً.[424]

وأخيراً، يشير المصدر ذاته:

> يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم مانح للشعب الفلسطيني، وهو شريك موثوق ومتوقع. وهو متواجد في كافة مستويات الحياة الفلسطينية، من دعم تأسيس دولة فلسطينية مستقلة وبناء بنية تحتية جديدة في فلسطين إلى دعم المجتمع المدني الفلسطيني.[425]

ويوفر المكتب تفصيلاً مفيداً للغاية لتمويل الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، بما في ذلك التعاون الفني والمالي والتجارة والمساعدة الإنسانية والبرامج المشتركة. ويصف المكتب الأنشطة المختلفة، مثل توفير الدعم لبرامج إصلاح وتنمية ضخمة في وزارات رئيسية للمساعدة في إعداد الفلسطينيين للدولة، والعمل مع إسرائيل والشركاء الآخرين من جنوب البحر المتوسط لتحسين إمكانية وصول الفلسطينيين للأسواق الدولية.[426] ويشير المكتب:

> بالرغم من الظروف الخاصة جداً في فلسطين – سياق مكتظ ومجزأ ومسيَّس – عمل مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على برامج اتحاد أوروبي مشتركة في فلسطين منذ العام 2011. وتم إعداد "تقسيم عمل الدول الأعضاء

---

[422] 'EEAS - European External Action Service - European Commission', EU Government, EEAS - European External Action Service, accessed 12 May 2018, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en.
[423] EEAS, 'West Bank and Gaza Strip, UNRWA and the EU', EU Government, The Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), accessed 17 May 2018, https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/1887/west-bank-and-gaza-strip-unrwa-and-eu_en.
[424] EEAS.
[425] EEAS.
[426] EEAS.

(EU/MS Division of Labor)" و"خارطة طريق البرامج المشتركة للاتحاد الأوروبي (EU JP Roadmap)" في العامين 2011 و2012 على التوالي، ويتم تحديثها دورياً منذ ذلك الحين. وفي تشرين أول 2013، انضمت دولتين تشاركان هذا التفكير (النرويج وسويسرا) إلى العملية والعمل المشترك.

ويفهم شركاء التنمية الأوروبيين البرامج المشتركة للاتحاد الأوروبي في بعديه: فعالية المساعدات (كيفية تحسين فعالية وكفاءة الدعم المالي الكبير للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لفلسطين) والبعد السياسي (تأكيد الرؤية المشتركة للفاعلين الأوروبيين في فلسطين والدفاع عنها وضمان التوافق بين العمل التنموي والأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي).[427]

ويجدر بالذكر أيضاً كيف ينص أنه:

بالرغم من أن شركاء التنمية الأوروبيين يقرون بالفوارق الجغرافية والتحديات المتعلقة بها، إلا أنه يتم التعامل مع فلسطين "كوحدة واحدة" في الاستراتيجية، وذلك لضمان عدم تعزيز التجزئة الجغرافية بشكل إضافي.[428]

ويقدم الاتحاد الأوروبي المساعدات الإنسانية من خلال مؤسسات من قبيل الأونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ودائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية. وتعمل دائرة المساعدات الإنسانية مع العديد من الشركاء الفاعلين في فلسطين، بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات الأهلية الدولية. كما وتمول الدائرة البرامج الإنسانية التي تعود بالفائدة على اللاجئين الذين يعيشون في الأردن ولبنان وسوريا.[429] وبحسب وصف الدائرة:

تسببت الأزمة التي وصلت إلى 50 عاماً بتدهور الوضع الإنساني، حيث تعاني التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية من مجموعة من المشاكل، بما في ذلك القيود على الحركة وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وعنف المستوطنين والحرمان من الخدمات الأساسية. وفي غزة، تسببت الاشتباكات المتكررة والحصار والحروب الثلاثة في السنوات العشر الأخيرة وإلى حد ما الانقسام الفلسطيني الداخلي باستمرار تدهور الوضع الإنساني، في ظل تضرر البنية التحتية والبطالة المتفشية والقيود على إمكانية الوصول والرعاية الصحية والخدمات الضرورية الأخرى المتدهورة.[430]

تحليل وثائق الاتحاد الأوروبي

تعتبر المساعدة المالية الأوروبية للفلسطينيين معقدة أيضاً بسبب تقديمها من خلال عدة منظمات ومؤسسات للفلسطينيين داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة لأهداف إنسانية، هذا بالإضافة إلى المساعدات المتعلقة بالتنمية والأمن الدولي.[431] وكما هو الحال بالنسبة لكافة الجوانب في الاتحاد الأوروبي، هيكليات اتخاذ القرار بشأن المساعدات للفلسطينيين معقدة. نظرياً، تقترح البعثة في فلسطين شيء

---

[427] EEAS.
[428] EEAS.
[429] EEAS.
[430] European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, 'Palestine - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations - European Commission', EU Government, European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, accessed 17 May 2018, https://ec.europa.eu/echo/where/middle-east/palestine_en.
[431] Directorate General for Internal Policies, 'EU Financial Assistance to the Occupied Palestinian Territory' (Policy Department on Budgetary Affairs, European Union, 2010), 2, http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/budg/dv/2010_fayyad_eu_financial_assistance_/2010_fayyad_eu_financial_assistance_en.pdf.

ما، ومن ثم يتم مصادقته من المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي قبل أن يذهب المقترح إلى المفوضية ومن ثم الدول الأعضاء للموافقة. ويمكن تغيير المقترح في أي مرحلة من المراحل.

وبالرغم من أن التقارير المقدمة في لجنة الارتباط الخاصة مهمة وتثري النقاش بشأن المساعدات للفلسطينيين في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يوجد عدد كبير من التقارير وملخصات السياسات التي يستحيل تحديد المهم منها. وكما يقول (ز٢)، تعتبر اجتماعات لجنة الارتباط الخاصة تمريناً مفيداً حيث أن البنك الدولي مصدر مهم للمعلومات، ولكن لا يتمتع البنك الدولي بتأثير كبير على الاتحاد الأوروبي بسبب وجود عدة مصادر ينظر إليها الاتحاد الأوروبي. وانعكس ذلك في إجماع أوسع بين الذين أجريت معهم المقابلات من الاتحاد الأوروبي بأن البنك الدولي لا يعتبر أنه لا غنى عنه في عمليات اتخاذ القرار لديهم، بعكس الكنديين والولايات المتحدة.

وبخلاف ما قاله (ج٤)، أشار بعض الذين أجريت معهم المقابلات من الاتحاد الأوروبي أنه منذ انتخاب ترامب في 2016، توقفت إسرائيل والولايات المتحدة عن الإشارة إلى اتفاقية أوسلو والاحتلال – وأشار أن انتخاب ترامب لم يؤثر على توجه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين.

لغايات هذا القسم، تم تحليل تقريرين من الأعوام 2011 إلى 2015 بمتوسط 99.5 صفحة للتقرير الواحد وإجمالي 199 صفحة.

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	40	
المسؤولية/المساءلة	141	
فعالية المساعدات	14	
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	8	
مستوطنات	57	
ديمقراطية، ديمقراطي	141	
القدس (كأرض فلسطينية)	106	
العدالة	43	
الاحتلال	72	
محتلة	163	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	115	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	1	
إرهاب، إرهابي	2	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	7	
أمن الفلسطينيين	44	
الأمن غير واضح	61	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	0	

الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	400	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	30	استخدام هذه الكلمة الرئيسية يشمل إشارات إلى "حقوق الإسكان-الأرض-الملكية" وإشارتين إلى أن حقوق المرأة محدودة بالقانون الشرعي

الجدول 16 – المصطلحات الرئيسية للاتحاد الأوروبي

ملاحظات

كما هو الحال بالنسبة للمانحين الآخرين، يمكن استنتاج الكثير من الكلمات غير المستخدمة والمستخدمة بدرجة قليلة. ففي حالة الاتحاد الأوروبي، كانت الكلمات الأقل استخداماً تتعلق بالمفاهيم الأقل ارتباطاً بالمسائل الرئيسية التي تقوض حياة الفلسطينيين اليومية. وهذه الكلمات هي القانون (التجاري والمالي والأملاك) باستخدام واحد، والإرهاب/إرهابي باستخدامين وأمن إسرائيل بـ 7 استخدامات وعدم ذكر أمن دول أو أطراف أخرى. ويأخذ هذا بعين الاعتبار أن كلمة "الإرهاب" غالباً ما تستخدمها الدول الغربية في وصف عنف الفلسطينيين ضد الإسرائيليين، ولا تستخدم في وصف العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وكما هو الحال بالنسبة للمانحين الغربيين، لا يشير الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم الاستعمار في فلسطين.

ولكن بالرغم من عدم الإشارة إلى الاستعمار، من الواضح أن التقريرين يحددان المسألة الرئيسية التي تقوض حياة الفلسطينيين اليومية، والناتجة عن الاستيطان الاستعماري، تحديداً المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من أن المستوطنين نفسهم لا يذكرون سوى 8 مرات، إلا أن التقريران يشيران إلى المستوطنات 57 مرة. ويشار إلى "الاحتلال" 72 مرة و"محتلة" 163 مرة. وتظهر كلمة "محتلة" في كل صفحة من المسح الكبير المعد سنة 2014، بشأن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الشعب الفلسطيني. ولا تنسى التقارير مسألة القدس، حيث تُذكر القدس (في سياق كونها أرض فلسطينية) 106 مرات. ولا يوجد إنكار للظروف الحقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذين التقريرين.

وفضلاً عن ذلك، يشير التقريران إلى المناصرة 40 مرة، والمساءلة/المسؤولية 141 مرة، وفعالية المساعدات 14 مرة. ولا تستخدم كلمة "المساءلة" هنا في الإشارة إلى التزامات المانحين أمام الفلسطينيين فحسب، بل تستخدم بطريقتين مهمتين أيضاً. فعلى سبيل المثال، يؤكد أحد استخدامات المساءلة أن كافة الأطراف السياسية يجب أن تحترم حقوق الإنسان:

> هنالك حاجة عامة لتعزيز توجه حقوق الإنسان بناءً على القانون الدولي، ومساءلة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان القائمة على دوافع سياسية كإحدى الطرق لتكون أكثر فعالية في الحياة اليومية للفلسطينيين.[432]

[432] International Consulting Expertise, 'Review of the Effectiveness of the EIDHR Programme in Palestine, 2011 – 2015', 48.

في حين أن الإشارات القليلة نسبياً لفعالية المساعدات تشمل إشارات واضحة لإعلان باريس.[433] وبالرغم من أن ذكرها قليل، إلا أنها لم تنس كلياً.

ويظهر الاتحاد الأوروبي تخوف واضح بشأن حقوق الفلسطينيين والأمن البشري في المنطقة. وترد "العدالة" 43 مرة، "القانون" (ليس تجاري أو مالي او أملاك) 115 مرة، "أمن الفلسطينيين" 44 مرة، "الحقوق" (بالتركيز على حقوق الإنسان) 400 مرة. وهنالك تأكيد واضح وقوي على القانون فيما يتعلق بالظروف الإنسانية، وهنالك تركيز أيضاً على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي، مما يميز تقريري الاتحاد الأوروبي عن تقارير المانحين الرئيسيين الآخرين في هذه الدراسة. وينعكس ذلك في التخوف بشأن أمن الفلسطينيين من العنف، والذي لا يظهره كافة المانحين، ويشمل هذا التخوف الاعتداءات من قوات الأمن الفلسطينية التي استثمرت دول أخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا موارد كبيرة في تدريبها وتجهيزها. ويشير الاتحاد الأوروبي:

> غير أنه في إطار سيطرة السلطة الفلسطينية، تشير الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان، مثلاً فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع، إلى تقلص المساحة الديمقراطية عموماً. وتشمل الحوادث الأمنية للسلطة الفلسطينية قمع حرية التعبير كما شهدنا في حزيران 2012 وتموز 2013. كما وتوثق التقارير الإخبارية عدة انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل حماس.[434]

وتعتبر "مراجعة الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان" فريدة أيضاً مقارنة بالتقارير الأخرى في هذه الدراسة، وذلك لأنها تذكر حقوق الفلسطينيين 299 مرة في 55 صفحة فقط. وبالرغم من أن الأمن غير محدد بفئة وطنية أو عرقية محددة في 61 مناسبة، إلى أن تركيز الاتحاد الأوروبي على الأمن البشري يشير إلى عدم انحيازه لفئة محددة على حساب فئات أخرى.

كما وتتناول التقارير بالتفصيل كيف تقوض السياسات الأمنية الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني وعمليات بناء الدولة، والتي تهدف بحكم القانون إلى الحفاظ على عملية أوسلو لبناء السلام. كما وتُظهر التقارير منظوراً بأن العنف الفلسطيني ليس بالضرورة السبب الرئيسي في تقويض عملية السلام في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يشار إلى الإرهاب مرتين فقط، واحدة منها كانت بالإشارة إلى برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المشروطة.

> على منظمات المجتمع المدني المستعدة لتلقي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التوقيع على تصريح مناهضة الإرهاب. وعليه، لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان موضوع أي مشروع تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تعتبر مسألة سياسية. ولكن، لديها برنامج خاص لتعزيز سيادة القانون في السلطة الفلسطينية.[435]

ولا تتجاهل التقارير الأوروبية أهداف مهمة بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بالإشارة إلى الديمقراطية/ديمقراطي 141 مرة. كما ولا تتوانى في وصف المشاكل الخطيرة في عملية بناء الدولة الممولة من المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فعلى سبيل المثال، تسلط تقارير الاتحاد الأوروبي الضوء على ضعف قوات الأمن الفلسطينية والحصانة التي تتمتع بها القوات الإسرائيلية في العمل في الأراضي الفلسطينية. وينص أحد التقريرين:

---

[433] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 'Evaluation of the European Union's Cooperation with the Occupied Palestinian Territory and Support to the Palestinian People', 127.
[434] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 102.
[435] International Consulting Expertise, 'Review of the Effectiveness of the EIDHR Programme in Palestine, 2011 – 2015', 47.

تعتمد قوات الأمن الفلسطينية بشكل كبير على الأمن الإسرائيلي في أغلب العمليات، في حين تعمل القوات الإسرائيلية في كل مكان بحصانة ودون إشراف فلسطيني. لا يتمتع الفلسطينيون في المناطق ب وج بإمكانية الوصول إلى الأمن العدالة بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة والمتطلبات المعقدة والمكثفة للحصول على تصاريح.[436]

ويؤكد ذلك أن حدود الأرض الفلسطينية المحتلة مصطنعة، وكيف لا تحترم هذه الحدود ومدى غياب سيادة السلطة الفلسطينية في ظل الحكم الإسرائيلي. ويشمل التقريران تقييمات صريحة بشأن هيكلية الحكم الضعيفة والمجزأة التي يعيش فيها الفلسطينيين. وينص أحد التقريرين:

وبالتالي، يقدم السياق الفلسطيني أربع سلطات [إسرائيل، الأونروا، السلطة الفلسطينية، وحماس] مسؤولة عن مهام حكومية متنوعة، وكل منها لديه صلاحيات جغرافية ووظيفية محددة، ولكنها كثيراً ما تتداخل في السلطة والمهام والجغرافيا في ظل عدم وضوح الحدود.

وآليات المساءلة لهذه السلطات الأربع أمام الشعب الفلسطيني ضعيفة أو غير موجودة، فلا تخضع إسرائيل أو الأونروا للمساءلة المباشرة أمام الفلسطينيين. وإلى حد ما، تخضع السلطة الفلسطينية للمساءلة أمام المانحين في إعداد الميزانية وتنفيذها وتدابير الحكم المرتبطة بذلك، وأمام إسرائيل فيما يتعلق بالأمن، وأمام فتح سياسياً. ولكن فتح خسرت الانتخابات الأخيرة والوحيدة في العام 2006. وفي ظل غياب انتخابات جديدة ومجلس تشريعي فاعل منذ العام 2006، لا يوجد أي أدوات للحكم الديمقراطي أو الشفافية أو المساءلة لحماس أو السلطة الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني.[437]

وفي الإشارة إلى هذه المناسبات التي تكون فيها السلطة الفلسطينية في موقع القوة، تشير تقارير الاتحاد الأوروبي إلى مدى ضعف السلطة الفلسطينية ومدى اعتمادها على إسرائيل والمانحين لمجرد النجاة. حيث تنص التقارير:

وبتقييم فعالية تنمية التعاون الأوروبي مع الفلسطينيين والدعم المقدم للفلسطينيين، يجب الأخذ مسبقاً بعين الاعتبار السيطرة المحدودة والشرعية الحالية للسلطة الفلسطينية، خيار الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي كالشريك الرئيسي في التعاون. وحتى تفتقر السلطة الفلسطينية في المنطقة أ للسمات الأساسية لحكومة وطنية، حيث لا تتمتع بالسيطرة التامة على المنطقة أ، وقدراتها القانونية والمؤسساتية لحشد الموارد وتخصيصها وتوفير الأمن والعدالة والخدمات الأساسية ليست مؤكدة في أي وقت ومحدودة بالتجزئة الجغرافية ومرهونة بالدعم المالي الخارجي والعلاقات مع إسرائيل. كما وأن وضعها المالي يعتمد بشكل كبير على المانحين وتحويل إسرائيل لعائدات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية (حوالي 65% من عائدات السلطة الفلسطينية في العام 2012). وقدرة السلطة الفلسطينية على تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها محدودة بشكل أكبر من الشركاء الحكوميين الآخرين للاتحاد الأوروبي، حيث أنها مرهونة دائماً بالعمليات السياسية والاعتماد على المانحين والقيود على الحركة وإمكانية الوصول إلى الموارد.[438]

---

436 Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 'Evaluation of the European Union's Cooperation with the Occupied Palestinian Territory and Support to the Palestinian People', 99.

437 Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 33.

438 Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 33.

أهم الاستنتاجات

ما يبرز في تقارير الاتحاد الأوروبي هو تخوفه بشأن مشروع بناء الدولة الفلسطينية وحياة الفلسطينيين مقارنة بمانحين آخرين مثل كندا والولايات المتحدة الذين ينظرون للسياق الإسرائيلي الفلسطيني من منظور المخاوف الأمنية الإسرائيلية. كما ويبدو أن تقارير الاتحاد الأوروبي مستعدة لاعتبار السياسات الأمنية الإسرائيلية من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في فقر الأرض الفلسطينية المحتلة وانتهاكات حقوق الإنسان.

والمثير للاهتمام أيضاً أن أحد التقريرين قد كتبه فريق بقيادة جوزيف سابا، المدير السابق للبنك الدولي لبرنامج الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين 1997 و2001، ويجدر الإشارة إلى الفروق الكبيرة بين ما كتبه فريقه للاتحاد الأوروبي في العام 2014 والتقارير التي تصدر عن البنك الدولي. ويثير هذا التساؤلات بشأن مدى مساهمة الثقافة المؤسساتية في مساعدة أو إعاقة تحليلات محددة للمانحين. ومهما كان السبب، يعكس تقريران فقط من الاتحاد الأوروبي (199 صفحة) احتياجات وأولويات الفلسطينيين بصورة أفضل من 19 تقرير للبنك الدولي (729 صفحة) و16 تقرير لصندوق النقد الدولي (587 صفحة) الذين تناولتهم هذه الدراسة، بالإضافة إلى كافة التقارير الكندية والأمريكية مجتمعة. ويثير ذلك تساؤلا إضافة مثل ما إذا كان من المنطقي أن يدفع الاتحاد الأوروبي ثمن التنمية الفاشلة التي سببها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الأمنية. ويشير التقرير:

> توفر الأونروا المساعدات الغذائية لحوالي 830,000 مواطن في قطاع غزة، وكانت توفر المساعدات لحوالي 100,000 قبل "الحصار" الإسرائيلي على غزة. وارتأت أنه من الضروري توفير المساعدة إلى 700,000 مواطن إضافي كنتيجة مباشرة للحصار الإسرائيلي. وهذا يوضح الواقع السياسي في فلسطين والذي تناقشه أسئلة التقييم أعلاه، حيث تقوم إسرائيل بالأنشطة وتسبب الصعوبات للسكان الفلسطينيين ويدفع الاتحاد الأوروبي والمانحون مقابل تصويب الوضع – في هذه الحالة النقد والغذاء. ويمكن القول أن الأنشطة الإسرائيلية ضرورية بدواعي "أمنية" ولكن يجب أن نتساءل ما إذا كان منطقياً أن يدفع مسددو الضرائب الأوروبيين الثمن.[439]

> وفضلاً عن تسليط الضوء على الحالة السيئة لحوكمة السلطة الفلسطينية، يتساءل التقرير ما إذا كان القصور في الأجهزة الأمنية الفلسطينية يستوجب استمرار التمويل. وإذا لم يكن هنالك سلام، فالسؤال هنا هو لماذا يستمر التمويل. والسؤال مطروح بشكل مفتوح: إذا لم يكن هنالك اتفاقية سلام في المستقبل القريب، إلى متى سيستمر الاتحاد الأوروبي بتسديد ثمن الخدمة المدنية الكبيرة وبقاء السلطة الفلسطينية؟ هنالك حاجة لإصلاح جاد في الخدمة المدنية بما في ذلك إعادة النظر في الرواتب (كانت الرواتب في القطاع الخاص أعلى من الحكومة، ولكن لم يعد الحال كذلك). و35% من مجموع الرواتب حالياً يذهب إلى القوات الأمنية التي تشكل 39% من مجموع موظفي السلطة الفلسطينية. فهل هذا المستوى ضروري وهل يمكن تحمل تكاليفه؟[440]

ويتساءل مسح العام 2014 بشكل مباشر ما إذا كان يجب على المانحين أن يدفعوا تكلفة الاحتلال:

> أعد الاتحاد الأوروبي استراتيجية للأمن الغذائي في العام 2003. وسيكون من المفيد إعادة النظر في هذه الاستراتيجية وتحديثها، حيث ارتفع عدد الذين يعانون من انعدام في الأمن الغذائي إلى 700,000 بعد الحصار الإسرائيلي على قطاع

---

[439] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 108.

[440] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 111.

غزة. وتدخل الاتحاد الأوروبي بشكل مناسب لتحسين الوضع ولكن هذا يثير التساؤل بشأن تسديد الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين تكلفة الأنشطة الإسرائيلية المتعلقة بتكلفة الاحتلال.[441]

والمثير للاهتمام أيضاً هو مدى استعداد أحد التقريرين على الأقل للتأمل في فشل المانحين أنفسهم. وهذا أمر غير شائع:

> في مراجعة لكافة وثائق البرامج والمتابعة الموجهة بالنتائج وخلال النقاشات بين مكتب ممثلية الاتحاد الأوروبي أو البعثة الأوروبية ومسؤولين من السلطة الفلسطينية، لوحظت الآثار العكسية للاحتلال والتدابير الأمنية الإسرائيلية على مشاريع التنمية، خاصة في مجالات البنية التحتية والمياه والقطاع الخاص والتجارة. ومع ذلك، بحلول العام 2013، بعد سنوات من ملاحظة المخاطر والعواقب، نتفاجأ بأن تقارير البرامج لا تتناول تدابير للتعامل مع المخاطر وتدابير مخففة بصورة منهجية، عدا عن تسليط الضوء على بعض المعيقات المقيدة. وبعد عشرون سنة من العمل في إطار المخاطر ذاتها دون أي تقدم يذكر، أصبحت الوثائق المالية للمشاريع تبين ركود دون أي توجه نحو إعادة بناء الأهداف التنموية للمشروع ومتابعتها لتعكس الواقع على الأرض / بما في ذلك العلاقة الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. وفي الواقع، تتجه الوثائق إلى تبيان السلطة الفلسطينية بأنها تتمتع بسيادة أو سيطرة أكبر مما هي على أرض الواقع، وبأن الأنشطة الإسرائيلية خارجية بصورة ما. ولكن في إطار السياق الفريد في فلسطين، والذي يشمل الاحتلال، دور إسرائيل لا يعتبر خارجي، بل مركزي لنجاح المساعدات التنموية. ويسلط هذا الشذوذ الذي توضحه أسئلة التقييم 6-9 أدناه الضوء على عدم اتساق ضمني في استراتيجية التعاون على مستوى البرامج.[442]

ويشير التقييم أنه حتى وإن كانت المصطلحات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي مباشرة في وصف المشاكل، إلا أنه لا يتبع ذلك أي نشاط:

> بالرغم من السياسات الإعلانية الحماسية والدعم المالي الضخم والحوار وتوظيف الأدوات الأخرى، لم يكن لتعاون الاتحاد الأوروبي أثر ملحوظ على المعيقات الرئيسية أمام تحقيق حل الدولتين. وجمع التقييم وافر من الأدلة بأن أهداف الاتحاد الأوروبي قد أعيقت بفعل "معيقات مقيدة"، أهمها القيود الإسرائيلية المتعلقة بالاحتلال وتخصيص الموارد للمستوطنات، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب عملية ديمقراطية. وبالرغم من تسليط الضوء على هذه المعيقات المقيدة في تصريحات الاتحاد الأوروبي، إلا أن نتائج التقييم تشير أن الاتحاد الأوروبي ليس مستعداً ولا قادراً على معالجة هذه المعيقات من خلال استجابة سياسية فعالة. وبالرغم من إجماع الدول الأعضاء على السياسات الإعلانية لاستنتاجات المجلس، إلا أنهم امتنعوا عن اتخاذ خطوات عملية إضافية متجنبين بذلك أي مواجهة أو تدابير عكسية مع إسرائيل وبدرجة أقل مع السلطة الفلسطينية.[443]

بحث إضافي

يعتبر الاتحاد الأوروبي كيان سياسي في غاية التعقيد، ويمكن أن يركز البحث الإضافي على تحديد وتحليل الكمية الكبيرة من التقارير والمواد المتوفرة على المواقع الإلكترونية التي يصدرها الاتحاد الأوروبي بشأن إسرائيل والفلسطينيين وعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد يكون من المثير للاهتمام بعد ذلك مقارنة هذه المواد بتقارير الدول الأعضاء الفردية إلى جانب التقارير الصادرة عن

---

[441] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 18.
[442] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 51.
[443] Development Researchers' Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting, 8.

المانحين الدوليين الآخرين. كما وتجدر الإشارة إلى المساهمة القيمة التي يقدمها تقرير تموز 2014، *تقييم تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأرض الفلسطينية المحتلة ودعمه للشعب الفلسطيني*.

قائمة بتقارير الاتحاد الأوروبي المحللة

- مراجعة فعالية برنامج أداة الاتحاد الأوروبي للتنمية وحقوق الإنسان في فلسطين 2011-2015، رقم المرجعية: NEAR-TS/2016/376-172 تقرير نهائي
- تقييم تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأرض الفلسطينية المحتلة ودعمه للشعب الفلسطيني، تموز 2014، العدد الأول

المملكة المتحدة

للمملكة المتحدة تاريخ استعماري معقد مع الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث أنه بعد احتلال فلسطين التاريخية من العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، كانت المملكة المتحدة الدولة الأم الإمبريالية التي رعت الاستعمار اليهودي الأوروبي لأراضي الفلسطينيين العرب. وفعلت المملكة المتحدة ذلك إلى أن تخلت عن هذه الأراضي في ظل التدهور السريع للإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تصويت في الأمم المتحدة في العام 1947 على التقسيم والطرد العنيف للكثير من الفلسطينيين في العام 1948 من أراضيهم التي تأسست عليها دولة إسرائيل.[444] ومن ذلك الاستعمار الأولي إلى أزمة السويس في سنة 1956، ومرحلة ما بعد تدهور الإمبراطورية البريطانية إلى واحد من مجموعة من الشركاء الصغار في نظام التحالف العالمي التابع للولايات المتحدة، بقيت المملكة المتحدة طرفاً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً مع الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتشمل هذه المشاركة البريطانية العمل لوحدها ومن خلال الاتحاد الأوروبي ووكالات أخرى متعددة الأطراف. ولعبت وزارة التنمية الدولية دوراً مهماً في الاتحاد الأوروبي يشمل المساعدة في وضع آليات متابعة للتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما وتعتبر المملكة المتحدة واحدة من أهم المانحين للفلسطينيين، تحديداً منذ الانتفاضة الثانية. وباستخدام نظام QWIDS التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتبين أن المملكة المتحدة قد قدمت 1.056 مليار دولار خلال الفترة ما بين العام 1993 إلى 2016.[445]

المساعدات الخارجية البريطانية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، 1993-2016، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993
29.45	31.11	23.77	17.01	14.69	10.68	8.85	10.16	5.41	6.76	9.62	2.59
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
30.67	78.58	137.24	108.63	67.96	121.11	97.63	94.88	68.18	22.45	35.09	23.52

الجدول 17 – قيمة مساعدات المملكة المتحدة للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1993 إلى 2016، مليون دولار، في أيار 2018[446]

[444] 'The Question of Palestine & the United Nations' (United Nations Department of Public Information, March 2003), http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch10.pdf; Ilan Pappe, *Ethnic Cleansing of Palestine* (Oneworld Publications, 2006); Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of 'Transfer' in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Institute for Palestine Studies, 2012).

[445] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'United Kingdom ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, May 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.

[446] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset].

وكما هو مذكور في تقرير سابق شارك في تأليفه هذا الباحث لصالح منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين، قدمت وزارة التنمية الدولية حوالي 155 مليون جنيه إسترليني كمساعدات مالية مباشرة للسلطة الفلسطينية بين الأعوام 2011 و2016.[447] كما ووفرت الوزارة مساعدة فنية للسلطة الفلسطينية، والتي كانت تهدف إلى تحسين الإدارة المالية وزيادة العائدات وتعزيز إدارة عامة أكثر فعالية. وتم تقديم هذه المساعدة الفنية من خلال منشأة الحوكمة الفلسطينية، ووصلت قيمتها إلى 7.5 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة 2011 إلى 2016. وفي الفترة ذاتها، قدمت وزارة التنمية الدولية 300 مليون جنيه إسترليني للأونروا التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة على الوصول إلى الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم.[448]

تصريحات

وفقاً لخدمة العمل الخارجي الأوروبي، في السنوات الأخيرة من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، تولت دوراً قيادياً في خطة المساعدات العامة للاتحاد الأوروبي للأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير خدمة العمل الخارجي الأوروبي:

> يعمل شركاء التنمية الأوروبيين منذ نهاية العام 2015 على تطوير أول استراتيجية مشتركة أوروبية، والتي تتوافق مع أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية الجديدة 2017-2022، مع أهداف التنمية المستدامة. وتتمتع هذه الاستراتيجية بملكية محلية وهي ناتجة عن اجتماعات ونقاشات مكثفة بين شركاء التنمية الأوروبيين والوزارات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال وأسرة الأمم المتحدة والعديد من الأطراف الرئيسية الأخرى.
>
> وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من تنسيق المساعدات وفعالية المساعدات بين شركاء التنمية الأوروبيين وتعزيز قدرتنا على تمويل أهدافنا من خلال التنمية.
>
> ستركز تدخلات الاتحاد الأوروبي على الأعمدة الخمسة التالية:
>
> - العمود 1: إصلاح الحوكمة والدمج المالي والسياسات (بقيادة الاتحاد الأوروبي **والمملكة المتحدة** والدنمارك)
> - العمود 2: سيادة القانون وسلامة القوانين وحقوق الإنسان (بقيادة **المملكة المتحدة** وهولندا)
> - العمود 3: تقديم الخدمات بشكل مستدام (بقيادة فنلندا/بلجيكا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي)
> - العمود 4: الوصول إلى خدمات مياه وطاقة باكتفاء ذاتي (بقيادة ألمانيا وفرنسا)
> - العمود 5: تنمية اقتصادية مستدامة (بقيادة اسبانيا والاتحاد الأوروبي)[449]

ويصف موقع تتبع المساعدات التنموية البريطانية (UK aid Development Tracker) هدف المساعدات البريطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. حيث ينص الموقع:

> يدعم برنامج وزارة التنمية الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسة المملكة المتحدة نحو عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز النمو الاقتصادي كي تكون الدولة المستقبلية مستقرة ومزدهرة ومدارة بصورة جيدة وشريكاً فعالاً للسلام مع إسرائيل. وتعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من أفقر الأجزاء في المنطقة، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد إلى 1,679 دولار في العام 2012. وبعد عدة سنوات من النمو العالي،

---

[447] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15: Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning.', 185.
[448] Tartir and Wildeman, 185.
[449] EEAS, 'West Bank and Gaza Strip, UNRWA and the EU'.

بمتوسط 8% بين الأعوام 2007 و2011، تباطأ الاقتصاد الفلسطيني. وأدى انعدام أي تقدم ملحوظ في عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار القيود على الحركة والوصول إلى تثبيط الاستثمار في القطاع الخاص. ويعتبر الوضع في غزة تحديداً مقلق في ظل تقلص الاقتصاد بنسبة 17% في السنوات الست التي سبقت العام 2011. وربع الفلسطينيون حالياً يعانون من البطالة، وتشارك 15% فقط من النساء في قوة العمل.[450]

ويدرج الموقع أولويات المملكة المتحدة العليا كالآتي:

- مساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات أقوى وتمكينها من تقديم الخدمات الضرورية مثل الشرطة والصحة والتعليم.
- تعزيز نمو القطاع الخاص لتحفيز الاقتصاد وخلق الوظائف.
- توفير المساعدة الإنسانية ودعم الضعفاء.[451]

وفيما يتعلق بوضع الأراضي الفلسطينية، صرحت حكومة المملكة المتحدة:

اجتاحت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وتعرفان معاً بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وقبل هذا الاجتياح الإسرائيلي، كانت الضفة الغربية جزءاً من الأردن وقطاع غزة جزءاً من مصر. وبقيت المنطقان تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى منتصف التسعينات حين تأسست السلطة الفلسطينية. وتسيطر السلطة الفلسطينية على بعض المناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن لا تزال مناطق أخرى تخضع للسيطرة الإسرائيلية. ولا يزال الكثيرون في المجتمع الدولي، بمن فيهم وزارة الخارجية والكومنويلث، يعتبر الأراضي بأنها "محتلة" بالكامل بسبب احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على حدودها. وانتقل الكثير من المواطنين الإسرائيليين للعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مستوطنات إسرائيلية مقامة لهذه الغاية. وتمنع معاهدة جنيف الرابعة هذه الممارسة، إلا أن إسرائيل تقول أن المعاهدة لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[452]

تحليل وثائق المملكة المتحدة

لغايات هذا القسم الفرعي بشأن المملكة المتحدة، تنظر هذه الدراسة في 4 تقارير من العام 2011 إلى 2015 بمتوسط 9 صفحات للتقرير ومجموع 32 صفحة. ويجدر الإشارة إلى أن واحدة من الوثائق كانت بيان صحفي مفصل لتقرير بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية.

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات

[450] DFID, 'DevTracker Country Occupied Palestinian Territories (OPT) Projects Page', Government of the United Kingdom, Development Tracker, accessed 11 July 2016, https://devtracker.dfid.gov.uk/countries/PS/projects.
[451] DFID.
[452] 'UK Policy towards Israel and Palestine: Key Issues for the 2015 Parliament' (UK Parliament, Parliament 2015), https://www.parliament.uk/business/publications/research/key-issues-parliament-2015/foreign-affairs/israeli-palestinian-conflict/.

المناصرة	0	
المسؤولية/المساءلة	23	لا يبدو أن تقارير المملكة المتحدة تقصد مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة، بل مساءلة السلطة الفلسطينية أمام الآخرين
فعالية المساعدات	0	
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	12	
مستوطنات	17	
ديمقراطية، ديمقراطي	1	
القدس (كأرض فلسطينية)	43	
العدالة	12	
الاحتلال	7	
محتلة	11	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	23	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	0	
إرهاب، إرهابي	3	
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	1	
أمن الفلسطينيين	1	
الأمن غير واضح	37	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	0	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	49	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	0	

الجدول 18 – الكلمات الرئيسية للمملكة المتحدة

ملاحظات

لا تشير المملكة المتحدة في الوثائق المحللة إلى المناصرة أو فعالية المساعدات أو الاستعمار أو القانون (تجاري، مالي، أملاك) أو الأمن للدول أو الأطراف الأخرى أو الحقوق بالتركيز على الحقوق الاقتصادية. في حين تذكر كل من الديمقراطية/ديمقراطي وأمن إسرائيل وأمن الفلسطينيين مرة واحدة. وتشير إلى الإرهاب/إرهابي 3 مرات.

وتشير الوثائق إلى المساءلة/المسؤولية 23 مرة، ولكن يبدو هنا أن الإشارة تتعلق بالمساءلة النظرية للسلطة الفلسطينية أمام المواطنين الفلسطينيين والمانحين، ولا يوجد إشارة لمساءلة المانحين أمام السلطة الفلسطينية. وتنص إحدى الوثائق:

سنساهم في تحسن مساءلة مؤسسات السلطة الفلسطينية من خلال تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة وتشجيع الشفافية ومن خلال الدعم المستمر للإعلام والمجتمع المدني.[453]

وهنالك إشارة واحدة على الأقل للمساءلة المتبادلة:

سنساعد السلطة الفلسطينية في البناء على مساءلتها أمام المواطنين من خلال برنامج المساعدة المستقبلي للإدارة المالية العامة ودعمنا للأمن والعدالة (والذي يشمل الدعم لآلية شكاوى ودائرة تفتيش عامة). وعلى المستوى الاستراتيجي، ستحكم مذكرة التفاهم علاقتنا بالسلطة الفلسطينية، حيث تشمل المذكرة التزامات محددة بشأن الشفافية ودعم متوقع ومساءلة متبادلة.[454]

ويجدر الأخذ بعين الاعتبار الدور الكبير الذي لعبته المملكة المتحدة في تطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية للحوكمة، وهذا يؤكد على أهمية خصائص المملكة المتحدة في هذه المهمة.

ولا تشكك المملكة المتحدة بأن الأرض الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال، حيث ترد كلمة "احتلال" في الوثائق الأربعة المحللة 7 مرات وكلمة "محتلة" 11 مرة. وبالرغم من أن المملكة المتحدة لا تأخذ الاستعمار بالحسبان من حيث المفهوم، إلا أنها تشير إلى "المستوطنين" 12 مرة و"المستوطنات" 17 مرة. وفضلاً عن ذلك، يشمل نقاش المستوطنين العنف ضد الفلسطينيين. وتشير الوثائق:

كان هنالك ارتفاع في الهجمات العنيفة والترهيب من قبل المتطرفين من المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين وأملاكهم في العام 2012. كما وكان هنالك ارتفاع في عدد هجمات "دفع الثمن" (رد فعل من بعض المستوطنين المتطرفين لسياسات الحكومة الإسرائيلية التي يعتبرونها ضد مصالحهم). وتشمل هذه عنف ضد المدنيين الفلسطينيين وتخريب دير اللطرون والحرق المتعمد لمسجد. ووثقت الأمم المتحدة تدمير 7,500 شجرة زيتون من قبل مستوطنين إسرائيليين. وتواصل حكومة المملكة المتحدة حث السلطات الإسرائيلية على التحقيق في كافة أحداث العنف المرتكبة من مستوطنين متطرفين وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى المحاكمة.[455]

وتضيف:

توصل البناء الاستيطاني الجديد في الضفة الغربية في العام 2013 واستمرت اعتداءات المستوطنين اليهود على الأفراد الفلسطينيين والممتلكات.[456]

وينتقد تقرير سنة 2015 *إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة – دولة مقلقة* المستوطنات بشدة، ويعتبر من أكثر التقارير التي تتناولها هذه الدراسة انتقاداً للمستوطنات:

---

[453] DFID, 'Operational Plan 2011-2016 DFID Palestinian Programme' (DFID, December 2014), 16, https://www.gov.uk/government/publications/dfid-palestinian-programme-operational-plan-2014.
[454] DFID, 'Operational Plan 2011-2015 DFID Palestinian Programme' (UK government, July 2011), 12.
[455] Foreign and Commonwealth Office, 'Human Rights and Democracy Report 2012 - Israel and the OPTs', 3.
[456] DFID, 'Operational Plan 2011-2016 DFID Palestinian Programme', 16.

لا تزال المملكة المتحدة قلقة بشأن سياسة البناء الاستيطاني الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتعتبر المملكة المتحدة هذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما ونعتقد أن بناءها يشكل معيقاً أمام السلام ويبعدنا عن حل الدولتين.[457]

وفضلاً عن ذلك، تُذكر القدس (في سياق كونها أرض فلسطينية) 43 مرة في 32 صفحة فقط من التقارير.

وهنالك إشارات عدة للحقوق واللاجئين، والذي يعتبر فريداً مقارنة بالمانحين الآخرين في هذه الدراسة وتقاريرهم. وتشير تقارير المملكة المتحدة الأربعة إلى "العدالة" 12 مرة، "القانون" (ليس تجاري أو مالي او أملاك) 23 مرة، "الحقوق بالتركيز على حقوق الإنسان" 49 مرة. ويشمل ذلك الاستعداد لانتقاد إسرائيل جراء انتهاكاتها الأمنية. فعلى سبيل المثال، المرة الوحيدة التي يذكر فيها أمن إسرائيل في التقارير كان في انتقاد للسياسات الإسرائيلية:

نعتقد أن هذه القيود تضر باقتصاد ومستوى المعيشة للمواطنين العاديين في قطاع غزة دون تحقيق أهداف إسرائيل الأمنية.[458]

وشمل هذا الاستعداد لانتقاد سياسات الاحتلال الإسرائيلي استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري، والذي غالباً ما يستخدم لتوقيف الفلسطينيين دون محاكمة:

لطالما عبرنا عن قلقنا من استخدام إسرائيل المفرط للاعتقال الإداري، حيث أنه بموجب القانون الدولي، يجب استخدام الاعتقال الإداري فقط كإجراء وقائي لا عقابي وفقط في الحالات التي يكون فيها في غاية الضرورة لمخاوف أمنية.[459]

وتضيف المملكة المتحدة:

وفقاً للقانون الدولي، يجب استخدام الاعتقال الإداري فقط في حالات الضرورة لمخاوف أمنية وكإجراء وقائي لا عقابي.[460]

كما وتبدي تقارير المملكة المتحدة استعداداً لتوجيه انتقاد شديد للانتهاكات الإسرائيلية لقانون حقوق الإنسان، ولكن كما هو الحال بالنسبة للمانحين الآخرين، غالباً ما يتم "موازنة" هذا الانتقاد بانتقاد حماس:

لا نزال قلقون بشأن وضع حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2014. وتتعلق مخاوفنا الرئيسية بانتهاكات الحكومة الإسرائيلية لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في سياق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما ولا نزال قلقون بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حماس.[461]

وورد ذكر الأمن بشكل عام 37 مرة، وبالتالي كان من أكثر الكلمات الرئيسية التي وردت في هذه التقارير.

---

[457] Foreign and Commonwealth Office, 'Israel and the Occupied Palestinian Territories - Country of Concern', 7.
[458] Foreign and Commonwealth Office, 'Human Rights and Democracy Report 2012 - Israel and the OPTs', 2.
[459] Foreign and Commonwealth Office, 4.
[460] Foreign and Commonwealth Office, 'Israel and the Occupied Palestinian Territories - Country of Concern', 4.
[461] Foreign and Commonwealth Office, 3.

أهم الاستنتاجات

بالرغم من صغر العينة مقارنة بتقارير بعض المانحين الرئيسيين في هذه الدراسة، إلا أنه لا يزال هنالك ملاحظات مهمة، أحدها هو استعداد المملكة المتحدة، تحديداً بالمقارنة بحلفائها المتحدثين باللغة الإنجليزية في هذه الدراسة، لذكر الاحتلال وأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تعتبر مشكلة. ونلاحظ ذلك تحديداً عند مقارنة التقارير بتقارير المستعمرة البريطانية السابقة، كندا، والتي تبدو أنها تفعل ما بوسعها لتجنب أي إشارة للسياق الحقيقي للاحتلال والاستعمار في الأرض الفلسطينية المحتلة أو الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

ويبرز أيضاً استعداد المملكة المتحدة لإبداء تخوفها بشأن حقوق الفلسطينيين، ويشير هذا التخوف إلى أن المملكة المتحدة مستعدة لاستخدام مصطلح الأمن دون ذكر فئة محددة في النزاع، وكان الأمن يذكر مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية الإسرائيلية وأمن الفلسطينيين من العنف. ولكن، لا يزال هنالك إيمان مبطن بالفكرة القديمة من التسعينات بأن العنف الفلسطيني دافع رئيسي للنزاع وأنه يجب وضع حد له كي يتحقق السلام. ويظهر ذلك في مذكرة التفاهم بين وزارة التنمية الدولية والسلطة الفلسطينية،

> وتؤكد أيضاً على أهمية التزام الفلسطينيين ببرنامج سياسي يحترم مبادئ السلم ويسعى إلى تحقيق حل الدولتين بالتفاوض ويحترم القانون الدولي والقرارات ذات العلاقة والاتفاقيات والالتزامات السابقة.[462]

بحث إضافي

هذه عينة متواضعة من الوثائق البريطانية، وكانت المملكة المتحدة من الأطراف الرئيسية والتاريخية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويمكن ويجب أن ينفذ بحث إضافي في أنشطة المملكة المتحدة كمانح للفلسطينيين، وهي نقطة تؤكد عليها أهمية الدور الذي لعبته المملكة المتحدة منذ الانتفاضة الثانية في تنمية الحوكمة الرئيسية للسلطة الفلسطينية ووظائفها الأمنية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال البحث عن تقارير إضافية ومراجعتها، وتحليل العديد من البيانات والتصريحات الحكومية بشأن النزاع والاحتلال، والتي يمكن إيجادها من خلال تحليل المواقع الإلكترونية. وفضلاً عن ذلك، تعتبر المملكة المتحدة موطناً لقطاع حيوي من الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية الفاعلة في التنمية الفلسطينية، والذين أيضاً يجدر تحليلهم. وكالعادة، يمكن أن تكون المقابلات مع المسؤولين ضرورية لفهم كل ما هو مكتوب وليس مكتوب.

قائمة التقارير البريطانية المحللة

- خطة تشغيلية للسنوات 2011-2015 لبرنامج فلسطين الخاص بوزارة التنمية الدولية، تموز 2011
- بيان صحفي، تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية 2012 – إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، 15 نيسان 2013
- خطة تشغيلية للسنوات 2011-2016 لبرنامج فلسطين الخاص بوزارة التنمية الدولية، محدثة في كانون أول 2014
- إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة – دولة مقلقة، 12 آذار 2015

[462] DFID, 'Operational Plan 2011-2015 DFID Palestinian Programme', 7.

السويد

شاركت الحكومة السويدية بفعالية في المسائل الفلسطينية في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات الدولية.[463] كما ولطالما ناصرت السويد حق الفلسطينيين بتقرير المصير وكانت من أول الدول الأوروبية التي تتبنى الفكرة في بداية السبعينات.[464] وكما تبرز النرويج كأحد المانحين النادرين المستعدين لتناول موضوع حماس، تبرز السويد كمانح غربي مستعد للاعتراف بفلسطين كدولة. وحين فعلت ذلك في العام 2014، كانت أول دولة من دول غرب أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعترف بفلسطين (أيسلندا ليست عضو في الاتحاد الأوروبي). وكالنرويج، تعتبر السويد دولة صغيرة تقدم أكبر من حجمها في تمويل المساعدات للفلسطينيين.

وباستخدام نظام QWIDS التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتبين أن السويد قدمت 0.982 مليار دولار في الفترة ما بين 1993 و2016.[465]

المساعدات الخارجية السويدية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، 1993-2016، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية											
1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
6.45	9.38	17.44	27.64	20.8	15.97	25.14	32.41	21.9	28.02	35.18	39.41
2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
36.87	50.97	54.33	71.81	66.88	58.51	64.27	62.77	61.02	67.16	54.61	53.15

الجدول 19 – قيمة المساعدات السويدية للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1993 إلى 2016، مليون دولار، في أيار 2018[466]

كان التمويل السويدي ضرورياً للحفاظ على بنية السلطة الفلسطينية.[467] وأشار بحث سابق لمنظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين، بالإشارة إلى الموارد الأوروبية، أن أكبر خمسة دول أوروبية مانحة للسلطة الفلسطينية والفلسطينيين بين الأعوام 2012 و2014 كانت: ألمانيا (378.9 مليون دولار)، المملكة المتحدة (314.6 مليون دولار)، فرنسا، 195.5 مليون دولار)، السويد (195.4 مليون دولار)، الدانمارك (98.5 مليون دولار).[468]

---

[463] Emile Badarin, 'States Recognition in Foreign Policy: The Case of Sweden's Recognition of Palestine', *Journal Article under Review - Foreign Policy Analysis*, 2018, 13.
[464] Jacob Eriksson, 'Swedish Recognition of Palestine: Politics, Law, and Prospects for Peace', *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 41, https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507279.
[465] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset], 'Sweden ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, May 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.
[466] OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset].
[467] Badarin, 'States Recognition in Foreign Policy: The Case of Sweden's Recognition of Palestine', 13.
[468] Tartir and Wildeman, 'Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15: Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning.', 131.

في وصف مساعداتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، تؤكد وكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA) التابعة للحكومة السويدية أن الهدف الرئيسي من صرفها هو تمويل عملية السلام بناءً على حل الدولتين الأصلي الذي طرحته اتفاقية أوسلو لسنة 1993. وتقول:

> عمل السويد والاتحاد الأوروبي في فلسطين قائماً على حل الدولتين بالتفاوض بين الطرفين. ونقطة الانطلاق هي حدود سنة 1967، ولكن عملية السلام وصلت طريق مسدود في هذه الأيام، وكلما يتم تحقيق أي تقدم يتبعه انتكاسات.[469]

وتضيف:

> هدف التعاون التنموي السويدي في فلسطين هو أن تصبح فلسطين دولة مستقرة وديمقراطية تتمتع بحرية الأديان واحترام حقوق الإنسان ومساواة النوع الاجتماعي. ومجالات تركيزنا هي الديمقراطية وحقوق الإنسان، والبيئة والمناخ، وتنمية القطاع الخاص. وأحد الشروط المسبقة لتحقيق هذه الأهداف هو التقدم في عملية السلام وأن تخفف إسرائيل سياسة الاحتلال.[470]

ولكن وكالة التنمية الدولية السويدية مدركة لفشل عملية السلام إلى يومنا هذا:

> لقد دام النزاع بين إسرائيل وفلسطين لأكثر من 60 عاماً، ولا تزال المواقف ثابتة حالياً في عملية السلام. فالاحتلال الإسرائيلي والحروب المتكررة على غزة قد حولت الكارثة إلى وضع طبيعي للعديد من الفلسطينيين، والاعتماد على المساعدات الخارجية عالي.[471]

وهي مدركة أيضاً بفشل عملية المساعدات بشكل عام:

> أصبحت فلسطين تعتمد بشكل كبير على المساعدات التنموية في السنوات الأخيرة، وحصار غزة وعزل مناطق الضفة الغربية يعيثان تنمية الزراعة والتجارة ويعيقان الجهود الرامية إلى توفير إمكانية الوصول إلى المياه، ويصعبان من توفير المساعدات التنموية.[472]

ويشمل هذا أيضاً اعترافاً بأن الاحتلال والاعتماد على المساعدات يقوضان عملية بناء الدولة التي يدعمها المانحون مثل السويد رسمياً:

> يعتبر الاقتصاد الضعيف لدى السلطة الفلسطينية والاعتماد العالي على المساعدات الخارجية عوامل تعيق بناء الدولة. وفضلاً عن ذلك، فإن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تجعل التعاون التنموي أكثر تكلفة وصعوبة.[473]

ووكالة التنمية الدولية السويدية مستعدة أيضاً لتسليط الضوء على مشاكل حقوق الإنسان التي تواجه الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة ج، أكثر المناطق عرضة للخطر في الضفة الغربية:

---

469 Sida, 'Our Work in the West Bank and Gaza', Swedish Government, 2 December 2014, http://www.sida.se/English/where-we-work/Asia/palestine/our-work-in-palestine/.
470 Sida.
471 Sida, 'Developments in the West Bank and Gaza'.
472 Sida, 'Our Work in the West Bank and Gaza'.
473 Sida, 'Developments in the West Bank and Gaza'.

تدمير أملاك الفلسطينيين وانتهاك حقوق الفلسطينيين بما يخالف القانون الدولي أمر شائع. فقد غادر آلاف الفلسطينيين هذه المناطق وبقي 150,000 فلسطيني فقط في المناطق الأكثر عرضة للخطر من الأراضي المحتلة.[474]

وتبرز السويد عن المانحين الآخرين في هذه الدراسة بسبب المستوى الذي تبديه من عدم الراحة للوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة واستعدادها للقيام بما يعتبر – وفق معايير المانحين الغربيين – أعمال "راديكالية". وأفضل مثالاً على ذلك هو التوجه الفلسطيني الأخير للحصول على الاعتراف بالدولة بقيادة السلطة الفلسطينية التي تقودها فتح برئاسة محمود عباس. وبالرغم من أن بعض الأعضاء المؤثرين في لجنة الارتباط الخاصة اختاروا تهديد ومعاقبة الفلسطينيين على توجههم للحصول على الاعتراف بالدولة، دعمت السويد هذا التوجه الفلسطيني وأوضحت أنها ملتزمة بالحفاظ على المستويات الحالية من التمويل للفلسطينيين:

> في كانون ثاني 2013، وجهت حكومة اليمين المعتدلة وكالة التنمية الدولية السويدية إلى تشكيل إطار للأنشطة التنموية السويدية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واقترحت الوكالة في أيار خطة خماسية للسنوات 2015-2019 (بقيمة حوالي 180 مليون دولار، 1500 مليون كرونا سويدية) في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي تشرين أول 2014، في ذات تاريخ الإعلان عن نية الاعتراف بالدولة، أقرت حكومة التحالف الأحمر-الأخضر المقترح وائتمنت وكالة التنمية الدولية السويدية بتنفيذه.[475]

وعند اعترافها بفلسطين كدولة في العام 2014، صرحت الحكومة السويدية:

> قالت وزيرة الخارجية مارغو فالشتروم (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، "يهدف اعتراف السويد إلى المساهمة نحو مستقبل يمكن لإسرائيل وفلسطين أن يعيشا فيه جنباً إلى جنب بأمن وسلام. نريد المساهمة في خلق أمل وإيمان إضافيان بالمستقبل في أوساط الشباب الفلسطينيين والإسرائيليين والذين بخلاف ذلك من الممكن أن يؤمنوا بعدم وجود بديل عن الوضع الحالي."[476]

بالإضافة إلى ذلك:

> قالت إيزابيلا لوفين، وزيرة التنمية الدولية والتعاون (الحزب الأخضر)، "تهدف مساهمة السويد، من بين أمور أخرى، إلى التسهيل على الفلسطينيين ليدعموا أنفسهم ومواصلة العيش في مكان تواجدهم، وتعزيز عملية تمكين النساء، وتعزيز الصمود في وجه التغيرات البيئية والمناخية. وتعني هذه الزيادة في المساعدات دعم كافة القوى المعتدلة والسلمية في فلسطين بما يعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومساواة النوع الاجتماعي."[477]

ويتناقض هذا بشكل كبير مع دول أخرى مثل كندا والولايات المتحدة، والتي تعارض بشدة التحرك الفلسطيني بتهديدات بقطع التمويل.[478]

---

[474] Sida.
[475] Badarin, 'States Recognition in Foreign Policy: The Case of Sweden's Recognition of Palestine', 13.
[476] Regeringen och Regeringskansliet, 'Sweden Recognises Palestine and Increases Aid', Text, Regeringskansliet, 30 October 2014, http://www.government.se/press-releases/2014/10/sweden-recognises-palestine-and-increases-aid/.
[477] Regeringskansliet.
[478] Associated Press, 'Palestinian Proposal to Raise Flag at UN Easily Passes; Canada Opposes', *CBC*, 11 September 2015, http://www.cbc.ca/news/world/palestine-flag-un-headquarters-canada-vote-1.3223774; Mike Blanchfield, 'Canada Opposes Palestinian Bid for Recognition of Statehood |',

ونتيجة معارضة إسرائيل للاعتراف، أشار (و١) أن السويد نادراً ما يسمح لها بالدخول إلى غزة، وقال أن التصريح يمنح في حالات نادرة، مما يشكل معيقاً كبيراً لأن غزة في حاجة ماسة والسويد لديها برامج مساعدات هناك. وعلى الرغم من أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يتماشى مع الدعم السويدي المستمر لحل أوسلو للدولتين، ويمكن القول أنه "المسار" المنطقي بعد التقييمات التي أعدتها فرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ربيع العام 2011، والتي أشارت أن السلطة الفلسطينية أصبحت في مكانة جيدة مؤسساتياً لتكون دولة.[479]

تحليل الوثائق السويدية

لغايات مراجعة حالة السويد، أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار خمسة تقارير من 2013 إلى 2015 بمتوسط سبع صفحات للتقرير ومجموع 183 صفحة.

المصطلح	عدد مرات الذكر	ملاحظات
المناصرة	74	هنالك تركيز على مناصرة حقوق الإنسان في تقارير العام 2015
المسؤولية/المساءلة	81	يشمل هذا العشرات من المناسبات في أحد تقارير العام 2015 والذي يناقش مساءلة إسرائيل بشأن انتهاك حقوق الفلسطينيين، ويشمل تقرير آخر من العام 2015 نقاش طويل بشأن مساءلة المساعدات أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين بعشرات الإشارات
فعالية المساعدات	32	هنالك تخوف واضح بشأن فعالية المساعدات في تقرير من العام 2015، وهذا يبرز بين كافة تقارير المانحين المحللة
مستعمرة، مستعمرات، استعمار، استعماري	0	
مستوطن	8	
مستوطنات	33	
ديمقراطية، ديمقراطي	8	
القدس (كأرض فلسطينية)	54	
العدالة	36	التركيز على العدالة من منظور تعزيز الحقوق
الاحتلال	53	
محتلة	41	
القانون (غير تجاري أو مالي أو قانون أملاك)	53	
القانون (تجاري أو مالي أو أملاك)	0	

Thestar.Com, 10 July 2011, https://www.thestar.com/news/canada/2011/07/10/canada_opposes_palestinian_bid_for_recognition_of_statehood.html; Harriet Sherwood, 'US Pulls Unesco Funding after Palestine Is Granted Full Membership', *The Guardian*, 31 October 2011, sec. World news, http://www.theguardian.com/world/2011/oct/31/unesco-backs-palestinian-membership; Postmedia News, 'Israel Urged Canadian Government Not to Cut Aid to Palestinians over UN Vote: Documents', *National Post*, 9 July 2013, http://nationalpost.com/news/politics/israel-urged-canadian-government-not-to-cut-aid-to-palestinians-over-un-vote-documents.

[479] The World Bank, 'Building the Palestinian State'; IMF, 'Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee'.

إرهاب، إرهابي	9	في سبع مناسبات، يتأمل التقرير في أن الطريقة التي تُستخدم فيها التدابير الأمنية ضد الفلسطينيين تزيد الإرهاب، وفي مناسبة واحدة يناقشون كيف أن السياسيين الإسرائيليين يسيئون استخدام المصطلح، وفي مناسبة واحدة يناقشون كيف يستخدم السياسيون الإسرائيليون المصطلح كأداة سياسية ليظهروا بأنهم أقوياء عند محاولة الفوز بالانتخابات.
أمن إسرائيل (بما في ذلك أخذ المزاعم الإسرائيلية بحذافيرها)	28	يشير التقرير في سبع مناسبات إلى الانتهاكات الأمنية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين
أمن الفلسطينيين	18	
الأمن غير واضح	7	
الأمن لدول أو أطراف أخرى	318	
الحقوق (بالتركيز على حقوق الإنسان)	511	
الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية)	1	

الجدول 20 – الكلمات الرئيسية للسويد

ملاحظات

تبرز التقارير السويدية عن تقارير المانحين الآخرين المحللين في هذه الدراسة بسبب غناها بالمعلومات بشأن سياق الأرض الفلسطينية المحتلة، والموزعة على بضع صفحات، حيث يمكن القول أن هذه التقارير توفر أقوى تحليل مقارنة بالتقارير الأخرى المحللة في هذه الدراسة، والنرويج والاتحاد الأوروبي هما الأقرب إليها. ولكن، وفقاً للقاعدة التي يتبعها المانحون الغربيون، لا تظهر الاستخدامات المختلفة لكلمة "الاستعمار"، وينطبق ذلك أيضاً على كلمة "القانون" (تجاري ومالي وأملاك) التي لا ترد أيضاً. ويعكس ذلك افتقار التقارير السويدية إلى البعد الاقتصادي (المتعلق بالسياسة)، حيث ترد كلمة الحقوق (بالتركيز على الحقوق الاقتصادية) في مناسبة واحدة فقط.

ترد المناصرة 74 مرة في 5 تقارير سويدية مراجعة، وهو أعلى رقم مسجل بين كافة المانحين المحللين، ويصل هذا الرقم إلى ضعف عدد مرات ذكر الكلمة في تقارير الاتحاد الأوروبي (40 مناسبة)، ويجب الإشارة إلى أن تقارير الاتحاد الأوروبي احتوت على 16 صفحة أكثر. وسجلت السويد والاتحاد الأوروبي 114 استخدام من أصل 119 "للمناصرة" في كافة تقارير المانحين الـ 80 التي تمت مراجعتها، أو 96% من مجموع الاستخدامات. ووردت "المساءلة/المسؤولية" 81 مرة "وفعالية المساعدات" 32 مرة في التقارير السويدية. وكما هو الحال بالنسبة للمانحين، أشارت المساءلة في بعض الأحيان إلى مساءلة السلطة الفلسطينية، ولكنها كانت من منظور التوقع بأن السلطة الفلسطينية موجودة لخدمة الشعب الفلسطيني. وجاء ذلك في سياق بناء الدولة الديمقراطية الذي تدعمه السويد رسمياً في مساعداتها:

سيكون التركيز على تعزيز قدرة السلطة على المساءلة كي تتحقق حقوق المواطنين واحتياجاتهم في كافة أنحاء فلسطين.[480]

ويربط السويديون المساءلة بالمناصرة:

[480] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', 5.

تعتبر السويد مانح رئيسي لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. ويجب استخدام هذه القيمة المضافة لدعم المجتمع المدني وجسر الفجوة في الثقة بين السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، تحديداً في المناطق التي لا يمكن للسلطة الفلسطينية الوصول إليها حالياً. سيركز الدعم لمنظمات المجتمع المدني على المساءلة الديمقراطية لأصحاب الواجب وعلى حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وعلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد يوفر الدعم إلى مناصري الديمقراطية الآخرين.[481]

ويسلط السويديون الضوء على المساءلة المتبادلة بشأن فعالية المساعدات، والتي لا يبدو أن المانحين الآخرين الذين تتناولهم هذه الدراسة ملتزمون بها:

المساءلة المتبادلة – يجب أن يعمل المانحون والحكومات الشريكة بشفافية ومساءلة متبادلة وأن يخضعوا للمساءلة المتبادلة بشأن نتائج التنمية.[482]

وتنفرد السويد عن المانحين الغربيين الآخرين في هذه الدراسة من حيث استعدادها في تقرير سنة 2015 *فعالية التمويل غير المشروط لمنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في فلسطين المحتلة* لمناقشة مساءلة المانحين أمام أصحاب المصلحة الفلسطينيين وغياب هذه المساءلة:

نظراً لعدد المنح والمتطلبات غير المواءمة، تنشغل منظمات المجتمع المدني بالمساءلة أمام المانحين.[483]

ويذكر التقرير أيضاً:

تُستنفذ طاقة منظمات المجتمع المدني ومواردها في المساءلة إلى الأعلى بدلاً من المساءلة إلى الأسفل والتي تعتبر ضرورية لبناء الشرعية.[484]

ويصف السويديون بيئة المانحين غير الفعالة التي تعيق عمل المؤسسات الأهلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب انعدام المواءمة بين المانحين:

لم يتم مواءمة شروط المانحين، وتضطر مؤسسات المجتمع المدني إلى إدارة عدة منح بمتطلبات مختلفة، مما يضع عليها عبئاً إدارياً كبيراً للمساءلة للأعلى. وتعتبر أحجية التمويل هذه السبب الرئيسي لعدم الكفاية، والتي لم يتناولها مجتمع المانحين.[485]

ويشير التقرير السويدي إلى كيف يساهم هذا بمساءلة للأعلى بشكل أكبر (المؤسسات الأهلية الفلسطينية أمام المانحين)، مما يقوض فعالية المساعدات:

---

[481] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', 5.
[482] Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', 23.
[483] Karlstedt et al., 10
[484] Karlstedt et al., 35
[485] Karlstedt et al., 56

تجعل هذه الأعداد المكثفة من المنح المنفصلة والتي تتطلب تقارير منفصلة منظمات المجتمع المدني منشغلة بالمساءلة إلى الأعلى أمام المانحين على حساب الربط بشكل أكبر مع المستفيدين.[486]

ويصف التقرير ذاته كيف يخلق هذا التوجه من المانحين بيئة تنافسية تساهم في شرذمة قطاع المساعدات الفلسطينية، مما يقوض التعاون اللازم والذي سيتناول الاحتياجات الفلسطينية:

دفعت هذه البيئة التنافسية العالية للتمويل مؤسسات المجتمع المدني إلى شرذمة كبيرة وتوقع أقل للتمويل من خلال عدة مصادر، وخلقت حواجز امام التعاون. تتناقض طريقة تقديم التمويل، بأجزاء صغيرة من خلال عدة منح، مع مبادئ فعالية المساعدات.[487]

وبالتأمل في الفترة التي سبقت العام 2015، وجد التقرير أنه هنالك التزام ضعيف عموماً من المانحين بمبادئ فعالية المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة:

وجد التقرير تطبيقاً محدوداً لمبادئ فعالية المساعدات بشكل عام، أي ملكية ضعيفة بسبب العلاقة غير المتناظرة بين المانحين والأطراف المحليين الذين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات. ويظهر ضعف الموائمة من خلال التنسيق العشوائي من المانحين والمشاريع المنفذة من المانحين والتي تعتبر الخيار المفضل للعديد من الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف وإجراءات المانحين المختلفة التي لا تزال غير منسقة. كما وتحلل الدراسة فعالية المساعدات فيما يتعلق بمبادئ الدول الهشة، وتجد أن عدم فعالية المساعدات تظهر بأشكال كثيرة في فلسطين. ففي حين أن المبادئ تأخذ السياق كنقطة الانطلاق، ينصب التركيز على مواقف المانحين الرئيسيين بشأن الاحتلال. ويُظهر استخدام مبادئ الدولة الهشة كيف أن السياسة الدولية وأجندات مختلف الوكالات تعيق فعالية المساعدات والتنمية في سياق فلسطين/إسرائيل، مما يؤثر أيضاً على الطرق المتبعة في دعم المجتمع المدني.[488]

ويبرز السويديون أيضاً عن المانحين الآخرين فيما يتعلق باهتمامهم بدعم عمل المناصرة لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك تخوفهم من أن تجزئة المانحين تعيق عمل المناصرة هذا. كما تتميز عن التقارير الأخرى التي تتناولها هذه الدراسة من حيث التركيز (في العشرات من المناسبات في تقرير سنة 2015 *التعلم من أمور ناجحة: تحليل استراتيجي لإنجازات مجتمع حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين*) على مساءلة الحكومات، وحكومة إسرائيل تحديداً، بشأن انتهاك حقوق الفلسطينيين:

حظيت احتمالية مساءلة الإسرائيليين لقاء الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين بدفعة هائلة في كانون ثاني من العام 2015 بعد انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية. وفي الوضع المثالي، يجب أن تردع المحكمة أي جرائم مستقبلية وتعزز مساءلة محلية أكبر للجرائم التي تحدث.[489]

وفي مثال آخر:

---

[486] Karlstedt et al., 55
[487] Karlstedt et al., 10
[488] Karlstedt et al., 57
[489] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', 27.

تعتبر الجهود المحلية والدولية لتعزيز المساءلة وجهان لعملة واحدة، ففي الوضع المثالي، سيشجع تدخل محكمة الجنايات الدولية إسرائيل على ضمان مساءلة محلية أفضل.[490]

ويناصر التقرير السويدي التمويل غير المشروط باعتباره وسيلة لتحسين فعالية منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، تحديداً تلك التي تناصر حقوق الفلسطينيين في وجه الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق. ويعتبر هذا فريداً بالنسبة لتقرير مانح غربي:

أكدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والإسرائيلية على أهمية التمويل غير المشروط لأداء عمل متواصل ومنتظم وطويل الأمد في مجال حقوق الإنسان على الأرض، مثل التوثيق اليومي للانتهاكات أو العمل طويل الأمد على قضايا المحاكم التي من غير المرجح أن تجلب التمويل ولكنها محاور في غاية الضرورة من عمل هذه المنظمات. وتعتبر بعض جوانب العمل في مجال حقوق الإنسان أقل جاذبية للمانحين، مثل حصانة قوات الدفاع الإسرائيلية والمناصرة الدولية. وأكدت المنظمات الغزية والإسرائيلية على أهمية توفر لوسائل للتمكن من مواصلة العمل على الأرض بين المشاريع وبهدف خدمة الاستمرارية للمستفيدين.[491]

ولا يوجد في التقارير السويدية المراجعة أي تجنب لوضع الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تذكر "المستوطنين" 8 مرات "والمستوطنات" 33 مرة "والاحتلال" 53 مرة "ومحتلة" 41 مرة "والقدس" (في سياق القسم الشرقي منها كأرض فلسطينية) 54 مرة. وكان تقرير سنة 2015 *التعلم من أمور ناجحة* بشكل خاص ناقداً للاحتلال وفشل المجتمع الدولي في الاستجابة له:

بالرغم من إنجازاته العديدة، لا يزال مجتمع حقوق الإنسان ضعيفاً في التأثير على اتجاهات الاحتلال والتوسع الاستيطاني والعمليات العسكرية الدامية.[492]

ويدحض التقرير فكرة وجود احتلال "مستنير"، وبالتالي يناقض التحليل الذي يتبناه مانحون آخرون أحياناً مثل المؤسسات المالية الدولية:

شكلت المعلومات والتحليلات الناتجة عن منظمات حقوق الإنسان الحوار العام في إسرائيل ودولياً. ومثالاً على ذلك الابتعاد عن خطاب "الاحتلال المستنير" نتيجة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وقلائل الذين لا يزالون يجادلون أن سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة لم تضر بالفلسطينيين.[493]

ويعتبر هذا انتصاراً لمنظمات حقوق الإنسان، ويبدو أن السويديين مستعدين للعودة إلى العمل في مجال مناصرة حقوق الإنسان لأنه قيّم:

بالرغم من التحديات الكبيرة أمام مناصرة حقوق الإنسان في سياق إسرائيل-فلسطين، إلا أن هذا البحث يبين أن مجتمع حقوق الإنسان المحلي كان له أثر واضح. ويعتبر مجتمع حقوق الإنسان المصدر الرئيسي للمعلومات لمجموعة واسعة من الجمهور المؤثرين، ويعتبر أيضاً القوة الرئيسية في تشكيل النقاش العام. وعلى المستوى الفردي، وفرت المنظمات مساعدات

---

[490] 'Memorandum - Strategy for Sweden's International Development Cooperation with Palestine 2015– 2019', 42.
[491] Montell, 'Learning From What Works: Strategic Analysis of the Achievements of the Israel-Palestine Human Rights Community - Final Report', 43–44.
[492] Montell, 5.
[493] Montell, 16.

ملموسة لمئات الآلاف من المواطنين. ويؤثر عمل منظمات حقوق الإنسان على العمليات الدبلوماسية والسياسية، وساهم في تغيير السياسات نحو تحسين حقوق الإنسان.[494]

وبالرغم من أن كافة المؤشرات تشير إلى أن السويديين يدعمون بناء دولة ديمقراطية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن كلمة "الديمقراطية" بمشتقاتها قد تم تجاهلها نسبيا بذكرها 8 مرات، في حين وردت كلمة "العدالة" 36 مرة "والقانون" (ليس تجاري أو مالي أو أملاك) 53 مرة "والحقوق" (بالتركز على حقوق الإنسان) 511 مرة. وحين استخدمت كلمة العدالة، كان ذلك في سياق حقوق الفلسطينيين وليس في نقاش "أمني" غامض. وشارك السويد ثلاث مانحين آخرين هذه المخاوف، وهم الاتحاد الأوروبي (400 ذكر) والنرويج (214) والمملكة المتحدة (49). وبخلاف ذلك، يبدو أن البنك الدولي والولايات المتحدة غير مهتمين بهذا الجانب (18 استخدام و9 استخدامات)، وكذلك الأمر مع صندوق النقد الدولي وكندا (مرة واحدة و3 مرات على التوالي). ويجب الإشارة هنا أن عدد تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وكندا كان الأكبر في هذه الدراسة.

وتُرجم ذلك إلى استعداد سويدي لانتقاد عدم المساواة القانونية التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة:

> هذا النظام القانوني المزدوج والتمييزي في الضفة لغربية والذي يخضع فيه الفلسطينيون إلى القانون العسكري ويحاكموا على المخالفات في محاكم عسكرية، في حين يتمتع المستوطنون الذين يخضعون نظرياً للقانون ذاته بحقوق وامتيازات المواطنين الإسرائيليين في كافة مناحي حياتهم.[495]

وتشير السويد أيضاً إلى الدور المباشر للحكومة الإسرائيلية في استخدام الجيش لدعم البناء الاستيطاني:

> ولكن في الممارسة، لا يتمتع الجيش بسيادة في الأراضي المحتلة، بل هو عضو حيوي من دولة إسرائيل ويخضع لوزارة الدفاع. وفيما يتعلق بالمستوطنات، يعمل الجيش حارساً لسياسة وضعتها الحكومة. وبالنظر للطبيعة المطولة والمترسخة للاحتلال، تؤثر القيادة المدنية على كافة جوانب السياسة العسكرية.[496]

وردت كلمة "الإرهاب/إرهابي" 9 مرات فقط "وأمن إسرائيل" 28 مرة "وأمن الفلسطينيين" 18 مرة، "والأمن" غير الواضح لمن 7 مرات "والأمن لدول أو أطراف أخرى" 318 مرة. ويبدو أن التقارير السويدية لديها مفهوم آخر لهذه المصطلحات وعلاقة دولة إسرائيل بها. فعلى سبيل المثال، النقاش المحيط بالإرهاب نابع عن فكر وليس مجرد توجيه أصابع الاتهام للفلسطينيين، ففي المرات الـ 9 التي يذكر فيها الإرهاب، كانت 7 مرات تناقش كيف أن التدابير الأمنية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تزيد من احتمالية الإرهاب، وفي مرة أخرى كان ذلك بالإشارة إلى إساءة استخدام المصطلح من قبل السياسيين من اليمين المتطرف الإسرائيلي – مثلاً "وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان يحدد اللهجة في اللغة الاستفزازية فيما يتعلق بمجموعات حقوق الإنسان، والتي سماها "شريكة في الإرهاب"،[497] ومرة الأخيرة كانت في إشارة إلى كيفية استخدام السياسيين الإسرائيليين هذه الكلمة حين يريدون أن "يبدوا أقوياء".[498] وفضلاً عن ذلك، يشمل الكثير من النقاش الذي يدور حول الأمن الإسرائيلي أسئلة ناقدة للمفهوم، حيث يشار في 7 مرات إلى حالات

---

494 Montell, 7.
495 Montell, 14.
496 Montell, 24.
497 Montell, 34.
498 Montell, 44.

الانتهاكات الأمنية الإسرائيلية للفلسطينيين والتي تشمل التعذيب والتحقيق واستخدام الدروع البشرية والعقاب الجماعي والأمن للمستوطنات وهدم البيوت.[499]

أهم الاستنتاجات

في البداية، لم نكن سنضيف السويد إلى هذه الدراسة، ولكننا أضفناها خلال البحث الميداني لأن النرويجيين الذين قابلناهم كانوا يحبون مقارنة توجههم بالتوجه السويدي، ولأن السويد برزت عن المانحين الآخرين في توجهها. وبالفعل، ثبت ذلك بعد الفحص، حيث تحتوي التقارير السويدية معلومات أفضل بشأن السياق لكل صفحة مقارنة بالمانحين الآخرين، كما ويتبع السويديون سياسات مناسبة للسياق أكثر من المانحين الآخرين في هذه الدراسة. ولكن أكبر نقيض للسويد من بين هؤلاء المانحين لم تكن جارتها الإسكندنافية النرويج، بل كانت كندا، والتي تعتبر قوة متوسطة أخرى مشاركة بشكل كبير في النزاع. وتختلف السويد عن كندا بسبب اعترافها بالدولة الفلسطينية واعترافها بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وإقرارها بأن إسرائيل تقوض السلام وتخوفها بشأن حقوق الفلسطينيين وأمنهم من العنف واستخدامها معلومات مناسبة للسياق.

وبناءً على السجل التاريخي، يستحيل أن نفكر بأية وكالة مرتبطة وحتى لو قليلاً بالحكومة الكندية تنتج تقاريراً مشابهة لتقرير وكالة التنمية الدولية السويدية لسنة 2015 *التعلم من أمور ناجحة*، والذي يصف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ويدافع بقوة عن المناصرة الدولية من منظور تغيير السياسات الإسرائيلية وتحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين:

> كانت المناصرة المحلية والمناصرة الدولية في كافة الحالات تقريباً مساهمة في تغيير السياسات. ولم تنجح المناصرة الدولية لوحدها في أي من الحالات في تغيير السياسة الإسرائيلية. توفر محاور المناصرة الإسرائيلية، مثل التماس لمحكمة العدل العليا، آلية حقيقية للتغير. والعكس صحيح أيضاً، فدون محور المناصرة الدولية، نادراً ما نجحت المناصرة المحلية.[500]

وعلى غرار ذلك، يصعب العثور على تقارير كندية متوفرة للجمهور وغنية بالتحليل لتغذية عملية اتخاذ القرار لديهم بشأن سياسة المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة نظرياً، وفضلاً عن ذلك، فإن الكشف عن أي تأمل كندي فيما يمولونه أكثر صعوبة. وفي حين أن التقارير الكندية تتسم بالتحليل الضعيف، أنتجت السويد تقارير تعرض تأمل ذاتي حقيقي فيما يفعلونه كمانحين، ويعتبر هذا ضرورياً ليتوفر في السجل العام كي يتمكن أصحاب المصلحة من الوصول إلى المعلومات بشأن ما يحدث وتقديره بالكامل. وفي الواقع، تبرز التقارير السويدية عن باقي التقارير في هذه الدراسة من حيث أنها أكثر التقارير تأملاً في دور المجتمع الدولي في حماية حقوق الفلسطينيين، كما وأنها تتساءل بشكل صريح ما إذا كانوا كمانحين يساهمون في الحفاظ على الاحتلال بدلاً من مواجهته:

> هنالك معضلات حقيقية في تطوير استراتيجيات حقوق إنسان فعالة لمواجهة الاحتلال. ويتضح من حالة "البؤر الاستيطانية غير القانونية" (أنظر الصفحة 16) أنه ليس واضحاً ما إذا كانت استراتيجية مناصرة فعالة تسهم في تقويض الاحتلال او تكريسه. وفي مواجهة هذه المعضلات، من المفيد التفريق بين دور مجتمع حقوق الإنسان في توثيق وتشكيل الخطاب مقابل عملنا في مجال المناصرة لتحقيق تغيير محدد في السياسات.[501]

وتشمل سلسلة الأفكار نقاش ثري بشأن كيفية الانخراط في عمل مناصرة حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين:

---

[499] Montell, 'Learning From What Works: Strategic Analysis of the Achievements of the Israel-Palestine Human Rights Community - Final Report'.
[500] Montell, 43
[501] Montell, 48

لم ينجح مجتمع حقوق الإنسان في تعزيز التغييرات في السياسات فيما يتعلق بالمسائل البنيوية التي تكمن في صلب الاحتلال. ولكن، يعتبر تشكيل الحوار العام وتحديد اللهجة وتوفير المعلومات والتحليلات المتعلقة بالواقع في الأراضي المحتلة من أبرز إنجازات حركة حقوق الإنسان. وفي هذا المجال، يمكن للمجتمع الدولي ويجب عليه الربط بين الانتهاكات المحددة والهيكليات الأوسع التي تسمح بمواصلة هذه الانتهاكات، ابتداءً من الاحتلال نفسه.[502]

ويعتبر هذا النقاش مهم وهو بحاجة لتناوله، تحديداً دور المانحين في مواقف النزاع، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ عدم إلحاق الضرر الذي يقر بأنه يمكن للمانحين أن يصبحوا طرفاً في النزاع وأن يساهموا في زيادة الوضع سوءاً. وشاءت الصدفة ان يؤكد السويديون على الدراسة الأوسع لهذا الباحث من خلال ربط مبادئ الدول الهشة بفعالية المساعدات:

سيكون الجمع ما بين مبادئ الدول الهشة ومبادئ فعالية المساعدات مفيداً في سياق فلسطين.[503]

وعدا عن حقوق الإنسان، لم يخش السويديون الإشارة إلى فشل مساعدات المانحين في تحقيق هدفها المتمثل برعاية التنمية وبناء السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشمل ذلك الإشارة إلى المساءلة إلى الأعلى أي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية أمام المانحين وانعدام مساءلة هؤلاء المانحين ذاتهم، بصرف النظر عن الخطاب. ويعتبر تقرير *فعالية التمويل غير المشروط لمنظمات المجتمع المدني* التقرير الوحيد تقريباً الذي ينتقد بيئة مساعدات المانحين:

دفعت هذه البيئة التنافسية العالية للتمويل مؤسسات المجتمع المدني إلى تجزئة كبيرة في التمويل من خلال عدة مصادر، ويتوفر التمويل أساساً بفضل التواجد الدولي القوي، وبالتالي فإن غالبية المنظمات تنجو، ولكن طريقة تقديم التمويل بأجزاء صغيرة من خلال منح متعددة يناقض مبادئ فعالية المساعدات ويشكل تحدياً كبيراً أمام منظمات المجتمع المدني، حيث يفرض ذلك متطلبات كبيرة على القدرات الإدارية والأنظمة الداخلية وآليات الإشراف وقدرات تجنيد التمويل لديها. ويحتاج العمل المتواصل والمنتظم في مجال حقوق الإنسان إلى التنظيم وإعادة التنظيم كي تبدو المشاريع جذابة لتمويل المانحين من خلال تغيير الأولويات وأجندات السياسات استجابة للدعوات لمقترحات المشاريع. ويؤدي هذا التمويل المجزأ إلى مضاعفة العمل والمنافسة بدلاً من تعاون أكبر وأنشطة مشتركة واستعداد لاستخدام التقارير البحثية الصادرة عن المنظمات الأخرى. ويعتبر وضع التمويل العام لكل منظمة مجتمع مدني في ظل تعدد المنح التي تحتاج للإدارة سنوياً، يعتبر المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بفعالية المساعدات.[504]

ويضيف السويديون:

لا يتم مواءمة متطلبات المانحين في غالبية التمويل المتوفر. حيث يطالب بعض المانحون الرئيسيون منظمات المجتمع المدني بأن تجعل دعمها أكثر فعالية، في حين أن مانحون آخرون لا يطلبون ذلك. ولا يتم مواءمة تمويل المشاريع بتاتاً، وكل اتفاقية لديها متطلباتها وتستوجب معاملة خاصة وفصلاً كاملاً في الإدارة. ويعتبر الاتجاه المتمثل في تخفيض التمويل غير المشروط مقلقاً لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية، حيث بدأ المانحون بالتحول من التمويل غير المشروط إلى تمويل المشاريع ومتطلبات مفصلة ووصفية في تقارير التمويل غير المشروط. وتستجيب هذه الاتجاهات للاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالتمويل غير المشروط، والتي بدأت تصبح مقيدة بشكل أكبر ومشابهة لتمويل المشاريع. وهذا الوضع بعيداً كل البعد عما التزمت به الحكومات الممولة فيما يتعلق بتقديم المساعدات بفعالية كما هو محدد في سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى

---

[502] Montell, 48
[503] Karlstedt et al., 'Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report', 29.
[504] Karlstedt et al., 73–74.

بشأن فعالية المساعدات في باريس وأكرا وبوسان. وتكشف مبادئ الدول الهشة، من خلال استخدام السياق كنقطة الانطلاق، أسباب استمرار عدم فعالية التمويل وتجزئته للمجتمع المدني، وتبين أيضاً كيف تعيق السياسات الدولية فعالية المساعدات. وتوفر هذه المبادئ توجيهات مفيدة لتخفيض الضرر غير المقصود في دعم المجتمع المدني، ويمكنها أن تضيف لمبادئ المساعدات التنموية في عمليات الحوار والتنسيق.[505]

ومن الجدير هنا تكرار ملاحظات (و١) بأن التمويل غير المشروط ضرورياً لأنه يحقق الأمن ويسمح لك بتطوير الحياة الداخلية للمنظمة.

بحث إضافي

من الجدير إعداد بحث وتحليل إضافي لمزيد من التقارير السويدية لتطوير فهم أفضل لمنظور الحكومة السويدية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة وكيفية تدخلها فيها. ومن الخبرة المكتسبة في هذا البحث، توفر التقارير السويدية معلومات تحليلية قيمة جديرة بالمراجعة كطريقة للتعرف على السياق في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي مسألة يبدو أن السويديين ملتزمون بها أكثر من غيرهم من المانحين الغربيين. ولكن حتى في المجالات التي يبدو أن السويد أكثر تقدمية فيها (أو موضوعية بشكل معقول) من المانحين الغربيين الآخرين، إلا أنها لم تصل إلى أعلى المستويات للمقارنة وقد يكون هنالك بعض المشاكل الجذرية. فعلى سبيل المثال، يحذر د. بدارين:

> ربما يجدر الإشارة إلى المنظور بأن مرتكب أعمال الإرهاب هم دائماً الفلسطينيين، في حين تعرض الأعمال الإسرائيلية بأنها مسببات [على الأكثر]. وهنالك فرق نوعي يشير إلى المنظور العرقي: الإرهابي/الهمجي/غير المتحضر هو عربي بينما الإسرائيليون متحضرون ولا يرتكبون أعمال [إرهاب].[506]

وعلاوة على ذلك، من الضروري التذكر أنه يمكن أن يكون هنالك فروق في التصريحات على الموقع الإلكتروني الخاص بدولة ما وتقاريرها، ويظهر ذلك أحياناً في حالة السويد، حيث يبدو أن اللغة المستخدمة على موقعها الإلكتروني أكثر تلطيفاً من تقاريرها في وصف دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. على سبيل المثال، في الإشارة إلى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وعزل مناطق الضفة الغربية، تصف وكالة التنمية الدولية السويدية هذه الأعمال بأنها "تعيق" التنمية الاقتصادية.[507] والمقصود بكلمة تعيق هنا هو إعاقة التحرك أو التقدم، ومن الواضح أن هذا لا ليس وصفاً منصفاً للوسائل المختلفة التي تنفذ بموجب السياسات الإسرائيلية مما يجعل الأنشطة الاقتصادية الطبيعية أمراً مستحيلاً. وعلى غرار ذلك، يوحي استخدام مصطلح "تخفيف" (مثلاً الطلب من "إسرائيل تخفيف سياسة الاحتلال")[508] أنه يمكن بطريقة ما تعديل الاحتلال ليصبح أكثر "إنسانية" أو "يمكن تحمله"، وهو مفهوم للأسف مطابق لفكرة "احتلال مستنير". ومن منظور الفلسطينيين، إنهاء الاحتلال هو الطريق المناسب. وكما هو الحال بالنسبة للمانحين الآخرين في هذه الدراسة، يجب إعداد بحث تاريخي في المواقع الإلكترونية الرسمية السويدية، مع التركيز على الفلسطينيين وسياسة المساعدات السويدية، حيث سيضيف ذلك للبيانات بشأن المانحين في ظل فحص الملاحظات الأولية بأنه قد يوجد هناك اختلاف بين المواقع الإلكترونية والتقارير.

---

[505] Karlstedt et al., 74.
[506] Emile Badarin, 'Can You Look over a Section? Sweden and Aid Effectiveness', 11 November 2018.
[507] Sida, 'Our Work in the West Bank and Gaza'.
[508] Sida.

وأخيراً، كما هو الحال بالنسبة للنرويج، أهم الاستنتاجات بالنسبة للسويد تعطيها صورة أجمل من المانحين الآخرين في هذه الدراسة. ومع ذلك، تشير بدارين إلى أنه بالرغم من التركيز على حقوق الإنسان والمثاليات الليبرالية الأخرى في التقارير السويدية، لا يزال توجه السويد كما هو فيما يتعلق بعملية أوسلو للسلام والمساعدات التنموية للفلسطينيين، هذا بالرغم من الفشل الواضح للمجتمع الدولي في الحفاظ على هذه المثاليات، كما هو موثق في التقارير السويدية وتقارير المنظمات الدولية الأخرى (مثل هيومن رايتس ووتش).[509] ويصف إريكسون كيف يتضح هذا من تكرار المصطلحات والعبارات ذاتها، مثل "انتهاز الفرصة قبل فوات الأوان"، والتي تتكرر في ظل غياب مشاركة مبتكرة،[510] بما في ذلك الاستجابة للتقارير والتعلم من الأمور الناجحة.

ويختتم بدارين بأن السويديين مبهورين بمعادلة بناء السلام الليبرالية غير المتسقة التي تعرّف أوسلو.[511] ونظراً لفشل أوسلو الذريع لتاريخه وجهود السويد لتعزيز عملية فشلت مراراً وتكراراً، من الجدير إعداد بحث نقدي إضافي بشأن توجه السويد. وإذا كانت أوسلو فعلاً تلحق الضرر، فإن السويد، بالرغم من نواياها الحسنة، تساهم في إلحاق الضرر بالفلسطينيين من خلال محاولة الحفاظ على هذه العملية.

قائمة التقارير السويدية المحللة

- نظرة عامة – دعم وكالة التنمية الدولية السويدية لبرامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 2012، وكالة التنمية الدولية السويدية 2012
- نظرة عامة – دعم وكالة التنمية الدولية السويدية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 2013، وكالة التنمية الدولية السويدية 2014
- مذكرة – استراتيجية لتعاون التنمية الدولية السويدية مع فلسطين 2015-2019، 10 تشرين أول 2014
- فعالية التمويل غير المشروط لمنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في فلسطين المحتلة – تقرير نهائي، وكالة التنمية الدولية السويدية حزيران 2015
- التعلم من أمور ناجحة: تحليل استراتيجي لإنجازات مجتمع حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين – تقرير نهائي، وكالة التنمية الدولية السويدية أيلول 2015

ألمانيا

لا يزال إرث الهولوكوست وتاريخ معاداة السامية في أوروبا تخيم على علاقة ألمانيا بإسرائيل، ونتيجة لذلك، مع الفلسطينيين. فبالإضافة إلى كونها أحد أهم الأطراف السياسية والمالية في الاتحاد الأوروبي، تعتبر ألمانيا من أكبر المانحين ثنائيي الأطراف للفلسطينيين.

---

[509] Badarin, 'Can You Look over a Section? Sweden and Aid Effectiveness'.
[510] Eriksson, 'Swedish Recognition of Palestine', 44.
[511] Badarin, 'States Recognition in Foreign Policy: The Case of Sweden's Recognition of Palestine'.

ويشير نظام QWIDS التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن ألمانيا قدمت 1.485 مليار دولار من العام 1994 إلى 2016.[512]

المساعدات الخارجية الألمانية للضفة الغربية وقطاع غزة، مليون دولار، **1994-2016**، بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية											
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
31.17	35.31	37.88	17.94	17.28	26.4	30.58	35.14	24.61	20.86	11.36	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
137.42	92.34	124.8	117.38	136.74	124.06	104.58	98.67	77.38	75.21	67.68	39.84

الجدول 21 – قيمة المساعدات الألمانية للأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1994 إلى 2016، مليون دولار، في أيار 2018[513]

الوثائق والقرارات

بنية المساعدات الألمانية للفلسطينيين أكثر تعقيداً ولامركزية من المانحين الذين يعملون بمركزية مثل الولايات المتحدة وكندا. وأكد (ح١) أنه يوجد عدة طرق للتمويل الألماني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الوكالات الألمانية مثل: المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والمؤسسات السياسية المرتبطة بالأحزاب السياسية الألمانية (أي مؤسسة روزا لوكسمبوغ ومؤسسة هاينريش بول ومؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة فريدريك إيبرت) ومساعدات الاتحاد الأوروبي متعددة الأطراف والمساعدات الثنائية الألمانية. كما وتلعب المؤسسة المالية بنك الائتمان لإعادة الإعمار (KfW) دوراً مهماً في توزيع المساعدات الألمانية.[514]

ومثلهم مثل الكنديين، الكثير من التقارير الألمانية المتوفرة باللغة الإنجليزية جاءت عامة وتفتقر للتفاصيل. وغالباً ما كانت تحتوي على أقسام موجزة بشأن المساعدات للفلسطينيين، وتكون هذه الأقسام ضمن تقارير أوسع بشأن المساعدات الخارجية الألمانية. وفي الواقع، احتوى تقرير واحد فقط من أصل ثلاثة عشر تقريراً تمت مراجعتها في هذه الدراسة على معلومات جديرة بالتحليل بشأن المساعدات للفلسطينيين، ومع ذلك، يمكن وصف هذه المعلومات بأنها محدودة. ووردت في هذا التقرير كلمات "مستوطنين" مرة واحدة "ومستوطنات" مرة واحدة" والمشتقات المختلفة من "ديمقراطية" 4 مرات "والقدس" (في سياق كونها أرض فلسطينية) مرتين "ومحتلة" مرة واحدة "والأمن" (كأمن اجتماعي) للفلسطينيين مرة واحدة "والأمن" (ليس واضح لمن) 3 مرات "والحقوق" بالتركيز على حقوق الإنسان مرة واحدة، وجاءت هذه الإشارات في 20 صفحة من التقارير.[515]

---

[512] OECD QWIDS concatenated, 1994 to 2016 [Dataset], 'German ODA Disbursements to the West Bank and Gaza', *OECD*, September 2018, https://stats.oecd.org/qwids/.

[513] OECD QWIDS concatenated, 1994 to 2016 [Dataset].

[514] أنظر إلى قسم الاختصارات في بداية الدراسة للتعرف على الاسم الكامل لهذه المؤسسات.

[515] 'BMZ Information Brochure 5 | 2013e Palestinian Territories: Opportunities and Challenges' (Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), August 2013), https://www.bmz.de/en/publications/archiv/type_of_publication/information_flyer/information_brochures/Materialie229_Information_Brochure_5_2013.pdf.

وكما هو الحال مع كندا، من الجدير مراجعة عدد أكبر من الوثائق لمعرفة ما الذي تحاول أن تقدمه وما الذي تحاول ألا تقدمه. ففي الحالة الألمانية، من الأرجح أنه يجب مراجعة الوثائق باللغة الألمانية والخاصة بكل من وكالات المساعدات أيضاً لنرى ما إذا كانت مصدراً أفضل للمعلومات. وفي الحالة الألمانية خاصةً، ولكن في الحالة الكندية أيضاً، من الممكن أن تؤدي مراجعة التقارير لمشاريع محددة والمواقع الإلكترونية إلى الوصول إلى معلومات إضافية بشأن المساعدات للفلسطينيين.

قال (ح٨) من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في بريد إلكتروني أرسله في 12 آب 2017، أنهم يلجأون لأخذ وثائق مختلفة بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك:

- المواد التي يسلمها من سبقهم في منصبهم
- الرسائل/التقارير الدبلوماسية
- الوثائق الاستراتيجية الخاصة بصندوق النقد الدولي/البنك الدولي والمتعلقة بوضع الاقتصاد الكلي
- أبحاث قصيرة/أوراق مواقف صادرة عن معاهد أو مراكز أبحاث مثل مؤسسة العلوم والسياسة (SWP)

وقال (ح٨) أنهم عادة ما يتخذون القرار بشأن التمويل من خلال "مشاورات مع الشركاء الفلسطينيين وفريقنا الاقتصادي في مكتب الممثلية في رام الله ووكالاتنا المنفذة." في حين قال (ح٧) أن غالبية أموال المساعدات الألمانية تمر من خلال المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. وقال أن هذه المؤسسة تعتبر منظمة ضخمة "منشغلة كثيراً مثل وزارة التنمية الدولية البريطانية" في بناء الأطر المنطقية. وأضاف (ح٧) أن المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي لديها تراتبية عالية وهي نيوليبرالية دون أن تكون مدركة لذلك. وصرح (ح٣) من بنك الائتمان لإعادة الإعمار أن عملهم التحليلي كمؤسسة مالية غير سياسي ومقبول، مثل عمل البنك الدولي، وأضاف أنهم حياديين وأنهم موجودين لخدمة الشعب الفلسطيني.

سياسة المساعدات وعملية السلام في الشرق الأوسط

تقوم العلاقة الألمانية مع إسرائيل على ما تعتبره الحكومة الألمانية مسؤولية ألمانيا التاريخية تجاه الشعب اليهودي، والتي نجمت عن الانتهاكات والفظائع المرتكبة من قبل ألمانيا النازية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. ولذلك تشعر الحكومة الألمانية أن لديها مسؤولية لضمان سلامة إسرائيل باعتبارها وطناً لليهود.[516] وفي الممارسة، تُرجمت هذه العلاقة الخاصة إلى التزام ألماني نحو أمن إسرائيل، والذي قال (ح٧) أنه يشمل تقديم غواصات ألمانية لديها القدرة على استخدام أسلحة نووية. وقد حدث ذلك بالرغم من إدانة ألمانيا للأسلحة النووية والاحتفاظ بها بدلاً من إتلافها. كما وتمثل هذه الغواصات دعماً ألمانياً بقيمة ملايين اليوروات لإسرائيل.[517]

واكد (ح١) على وجود تعاون كبير بين ألمانيا وإسرائيل في الشؤون العسكرية، وأن ألمانيا لها مصلحة في التكنولوجيا الإسرائيلية. وأضاف (ح٧) أن الاتحاد الأوروبي لديه علاقة بالأمن الإسرائيلي عموماً، واعتبر ألمانيا زبوناً لإسرائيل حيث تعتمد على الجواسيس الإسرائيليين والشرطة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.

وقال (ح٢) أن تاريخ ألمانيا مع إسرائيل لا يزال الدافع لاهتمام ألمانيا بالتدخل في النزاع، ولكن أضاف أن هذا يشمل تحمل مسؤولية الوضع الحالي في فلسطين. في حين قال (ح٧) أن ألمانيا تشعر بأنها مسؤولة عن الشعب اليهودي وسيادة القانون.

---

[516] Jan Busse, 'Germany and the Israeli Occupation: The Interplay of International Commitments and Domestic Dynamics', *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 78, https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507281.

[517] Busse, 78.

والسياسة بشأن إسرائيل وفلسطين تتغير في ألمانيا، وبدأت فجوة تظهر بين الرأي العام الألماني والمواقف السياسية التاريخية والمعاصرة للحكومة الألمانية تجاه إسرائيل. ووفقاً لكتابات بوسه، بخلاف الحكومة الألمانية، أقر فقط ثلث الشعب الألماني بمسؤولية ألمانيا الخاصة نحو إسرائيل في العام 2012، في حين شعر 60% بأن هذه المسؤولية لم تعد قائمة. وفضلاً عن ذلك، في نيسان من العام 2017، كان 21% من الألمان يعتقدون أن ألمانيا عليها أن تمارس ضبط النفس في إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وفي العامين 2012 و2017، فضل 65% من الألمان الاعتراف بفلسطين كدولة.[518]

وبناءً على ما سبق، قال (ح٥) أن ألمانيا لم تلعب دوراً كبيراً في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وتعمل وفق سياسة خارجية محدودة. وقال أن الشركاء الأوروبيين ينظرون لبرلين للقيادة دوماً، وهو ما يجبر ألمانيا على تبني سياسة خارجية أكثر نشاطاً. وبالرغم من ذلك، لا يعتقد (ح٥) أن ألمانيا لديها القدرة لتطوير سياسة جديدة بشأن إسرائيل وفلسطين، في حين قال (ح٧) أنه بالرغم من أن إسرائيل كانت في يوم ما عميلاً للغرب في المنطقة، إلا أن هذا ينحسر بسرعة وأصبح الاتكال متبادلاً.

وبالنظر لأهمية ألمانيا في رواية إسرائيل وفلسطين ودورها كقوة كبرى أوروبية وعالمية (مترددة) والكم الكبير من التمويل والعدد الكبير من المنظمات الألمانية الفاعلة في فلسطين، فإن مشاركة هذه الدولة في المساعدات تستحق بحث كبير. وكما تشير عينة هذه الدراسة، يعتبر هذا جزءاً من بحث عام يجب أن يتم تناوله في سياق توجه المانحين العام وأثره على تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة وبناء السلام في المنطقة.

قائمة التقارير الألمانية المحللة

- كتيب معلومات الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية 5 | 2013e - الأراضي الفلسطينية: الفرص والتحديات

[518] Busse, 83–84.

350 Fifth, Human Rights Watch. ‘Palestine: Israeli Police Abusing Detained Children’, 11 April 2016. https://www.hrw.org/news/2016/04/11/palestine-israeli-police-abusing-detained-children.

‘A Routine Founded on Violence’. B’Tselem, 11 November 2017. http://www.btselem.org/routine_founded_on_violence.

Abdelnour, Samer. ‘Unmasking “Aid” After the Palestine Papers’. *Al-Shabaka*, March 2011. http://al-shabaka.org/unmasking-aid-after-palestine-papers.

Abu Zahra, Nadia. ‘No Advocacy, No Protection, No “Politics”: Why Aid-for-Peace Does Not Bring Peace’. *Borderlands E-Journal* 4, no. 1 (2005). http://www.borderlands.net.au/vol4no1_2005/abu-zahra_aid.htm.

Ahern, Mark Eugene. ‘West Bank and Gaza - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee’. The World Bank, 4 May 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/878481496148097124/West-Bank-and-Gaza-Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.

‘Aid Predictability – Synthesis of Findings and Good Practices’. 4th High Level Forum on Aid Effectiveness 2011 Nov 29 to Dec 1, Busan, Korea. OECD, October 2011. http://www.oecd.org/development/effectiveness/49066202.pdf.

Al Jazeera. ‘The Price of Oslo - PalestineRemix’. *Al Jazeeera*, 2013, Palestine ReMix edition. https://interactive.aljazeera.com/aje/PalestineRemix/the-price-of-oslo.html.

Al Marsad. ‘Background - Israeli Occupation of the Golan’. Al-Marsad. Accessed 3 June 2018. http://golan-marsad.org/about/background/.

Alghoul, Diana. ‘A “chilling Setback” for Palestine’s Freedom of Expression as Journalists Silenced with “Police State Tactics”’. *Alaraby*, 24 August 2017. https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/8/24/hamas-and-fatah-violating-palestinian-freedom-of-expression-amnesty.

Amundsen, Inge, George Giacaman, and Mushtaq Husain Khan. *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*. London; New York: Routledge, 2004.

Anderson, Mary B. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace - or War*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers Inc, 1999.

———. ‘“Do No Harm”: The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory.’ In *Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Palestinian Experience of Disconnection*,

edited by Michael Keating, Anne Le More, and Robert Lowe, Illustrated edition., 143–53. London: Royal Institute of International Affairs, 2005.

Associated Press. ‘Palestinian Proposal to Raise Flag at UN Easily Passes; Canada Opposes’. *CBC*, 11 September 2015. http://www.cbc.ca/news/world/palestine-flag-un-headquarters-canada-vote-1.3223774.

Badarin, Emile. ‘Can You Look over a Section? Sweden and Aid Effectiveness’, 11 November 2018.

———. ‘States Recognition in Foreign Policy: The Case of Sweden’s Recognition of Palestine’. *Journal Article under Review - Foreign Policy Analysis*, 2018.

Bahdi, Reem, Jeremy Wildeman, Nadia Abu-Zahra, and Ruby Dagher. ‘Why Canadian Aid Won’t Really Help Palestinian Entrepreneurs’. *The Conversation*, 23 August 2018. http://theconversation.com/why-canadian-aid-wont-really-help-palestinian-entrepreneurs-101731.

Barghouti, Omar. ‘Resistance as an Indispensable Component of Development under Colonial Conditions: Boycott Divestment and Sanctions (BDS) as a Case Study’, 2012. http://home.birzeit.edu/cds/publications/2011/erisistance.pdf.

Beaumont, Peter. ‘Palestinian Authorities Arrest Activist in Growing Free Speech Crackdown’. *The Guardian*, 5 September 2017, sec. World news. http://www.theguardian.com/world/2017/sep/05/palestinian-authorities-arrest-activist-issa-amro-in-growing-free-speech-crackdown.

———. ‘Palestinian Journalists Face Crackdown as Abbas Tightens Grip on Media’. *The Observer*, 2 September 2017, sec. World news. http://www.theguardian.com/world/2017/sep/02/palestinian-freedom-of-speech-wst-bank-abbas.

———. ‘Trump Cuts Jeopardise Lives of Millions of Palestinian Refugees, UN Warns’. *The Guardian*, 21 February 2018, sec. Global development. http://www.theguardian.com/global-development/2018/feb/21/trump-cuts-un-agency-for-palestinian-refugees-millions-in-jeopardy-generation-radicalised.

Bell, Duncan. ‘The Dream Machine: On Liberalism and Empire’. In *Remaking the World: Essays on Liberalism and Empire*. Princeton University Press, 2016. http://www.academia.edu/12999578/_The_Dream_Machine_On_Liberalism_and_Empire_.

Bhunglia, Lisa. ‘Self-Introduction -- Aid to the Palestinians’, 28 March 2018.

Bicchi, Federica. ‘Information Exchanges, Diplomatic Networks and the Construction of European Knowledge in European Union Foreign Policy’. *Cooperation and Conflict* 49, no. 2 (1 June 2014): 239–59. https://doi.org/10.1177/0010836713482871.

Black, Ian. ‘Paris Donor Nations Pledge Billions for Palestinians’. *The Guardian*, 17 December 2007, sec. World news. http://www.guardian.co.uk/world/2007/dec/17/france.israel.

Black, Ian, and Seumas Milne. ‘Palestine Papers Reveal MI6 Drew up Plan for Crackdown on Hamas’. *The Guardian*, 25 January 2011, sec. World news. https://www.theguardian.com/world/2011/jan/25/palestine-papers-mi6-hamas-crackdown.

Blanchfield, Mike. ‘Canada Opposes Palestinian Bid for Recognition of Statehood |’. *Thestar.Com*, 10 July 2011. https://www.thestar.com/news/canada/2011/07/10/canada_opposes_palestinian_bid_for_recognition_of_statehood.html.

‘BMZ Information Brochure 5 | 2013e Palestinian Territories: Opportunities and Challenges’. Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), August 2013. https://www.bmz.de/en/publications/archiv/type_of_publication/information_flyer/information_brochures/Materiali329_Information_Brochure_5_2013.pdf.

Bolstad, Erik, and Tonje Merete Viken. ‘2003 Amended Basic Law’. Legal - it presents a collection of various drafts and amendments related to the Basic Law. *The Palestinian Basic Law* (blog), February 2008. http://www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law.

Borger, Julian, and Peter Beaumont. ‘Defiant Donald Trump Confirms US Will Recognise Jerusalem as Capital of Israel’. *The Guardian*, 7 December 2017, sec. US news. https://www.theguardian.com/us-news/2017/dec/06/donald-trump-us-jerusalem-israel-capital.

Brunnstrom, David. ‘Trump Cuts More than $200 Million in U.S. Aid to Palestinians’. *Reuters*, 24 August 2018. https://www.reuters.com/article/us-usa-palestinians/u-s-to-redirect-over-200-million-in-aid-from-west-bank-gaza-idUSKCN1L923C.

B’Tselem. ‘The Paris Protocol’. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. B’Tselem, 1 January 2011. http://www.btselem.org/freedom_of_movement/paris_protocol.

Busse, Jan. ‘Germany and the Israeli Occupation: The Interplay of International Commitments and Domestic Dynamics’. *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 77–88. https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507281.

Canada, Global Affairs. ‘Project Browser’. Accessed 23 April 2018. http://w05.international.gc.ca/projectbrowser-banqueprojets/.

Global Affairs Canada. ‘Project Profile — Courthouses Construction Project’, 21 January 2017. http://w05.international.gc.ca/projectbrowser-banqueprojets/project-projet/details/Z020917001.

CDS-BZU. ‘Public Debate on Alternatives to Aid and Neoliberal Development in the OPt (Unpublished)’. Center for Development Studies, Birzeit University, 2011.

Chr. Michelsen Institute, John Knudsen, and Alaa Tartir. ‘Palestine - Country Evaluation Brief’. Evaluation Department. Country Evaluation Brief. Oslo: NORAD, June 2017.

CIDA. ‘Report to Parliament on the Government of Canada’s Official Development Assistance’, 2013. http://publications.gc.ca/collections/collection_2013/aecic-faitc/C3-6-2013-eng.pdf.

———. ‘Report to Parliament on the Government of Canada’s Official Development Assistance 2010-2011’. Gatineau, Quebec, 2011. http://publications.gc.ca/collections/collection_2012/acdi-cida/CD2-6-2011-eng.pdf.

———. ‘Statistical Report on International Assistance Fiscal Year 2008-2009’. Gatineau, Quebec: Government of Canada, 2010. http://publications.gc.ca/collections/collection_2010/acdi-cida/CD2-4-2009-eng.pdf.

Claussen, Jens, Mike Kiernan, Randi Gramshaug, and Talal Abu-Ghazaleh & Co International. ‘Public Expenditure Review of Education in Palestine - Final Report’. Ministry of Education and Higher Education (MoEHE), 10 September 2013.

‘Comprehensive Settlement Population 1972-2010’. Foundation for Middle East Peace, n.d.

Conservative Party of Canada. ‘Andrew Scheer Will Recognize Jerusalem as Israel’s Capital’. Andrew Scheer will Recognize Jerusalem as Israel’s Capital. Accessed 12 September 2018. https://www.conservative.ca/cpc/andrew-scheer-will-recognize-jerusalem-as-israels-capital/.

Cortellessa, Eric. ‘Trump Administration Releases Millions in Frozen Aid to PA Security Forces’, 2 August 2018. https://www.timesofisrael.com/trump-administration-releases-millions-in-frozen-aid-to-pa-security-forces/.

‘Customary IHL - Practice Relating to Rule 130. Transfer of Own Civilian Population into Occupied Territory’. ICRC. Accessed 9 November 2018. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule130.

‘Customary IHL - Rule 129. The Act of Displacement’. ICRC. Accessed 9 November 2018. https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule129.

December 7, Elizabeth Thompson · CBC News ·, and 2017. ‘Secret 1979 Documents Shed New Light on Why Joe Clark Broke Jerusalem Embassy Promise’. *CBC*. Accessed 16 January 2018. http://www.cbc.ca/news/politics/jerusalem-embassy-tel-aviv-clark-1.4436795.

‘Development Policy and Humanitarian Efforts’. The Representative Office of Norway to the Palestinian Authority. Norway in Palestine. Accessed 8 May 2018. https://www.norway.no/en/palestine/values-priorities/dev-policy-hum-efforts/.

Development Researchers’ Network, European Centre for Development Policy Management, and Ecorys Research and Consulting. ‘Evaluation of the European Union’s Cooperation with the Occupied Palestinian Territory and Support to the Palestinian People’. European Commission, July 2014.

DFID. ‘DevTracker Country Occupied Palestinian Territories (OPT) Projects Page’. Government of the United Kingdom. Development Tracker. Accessed 11 July 2016. https://devtracker.dfid.gov.uk/countries/PS/projects.

———. ‘Operational Plan 2011-2015 DFID Palestinian Programme’. UK government, July 2011.

———. ‘Operational Plan 2011-2016 DFID Palestinian Programme’. DFID, December 2014. https://www.gov.uk/government/publications/dfid-palestinian-programme-operational-plan-2014.

Directorate General for Internal Policies. ‘EU Financial Assistance to the Occupied Palestinian Territory’. Policy Department on Budgetary Affairs, European Union, 2010. http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/budg/dv/2010_fayyad_eu_financial_assistance_/2010_fayyad_eu_financial_assistance_en.pdf.

Dugard, John. ‘Human Rights in the OPT/Special Rapporteur (John Dugard) Report - GA Third Cttee Debate - Press Release (Excerpts) (19 October 2006)’. United, 19 October 2006. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/B5567A93F841D5B28525720D00737D57.

EEAS. ‘Political and Economic Relations’. Government. EU Assistance to the Palestinians, 11 April 2016. http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/eu_westbank/political_relations/index_en.htm.

———. ‘West Bank and Gaza Strip, UNRWA and the EU’. EU Government. The Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). Accessed 17 May 2018. https://eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/1887/west-bank-and-gaza-strip-unrwa-and-eu_en.

‘EEAS - European External Action Service - European Commission’. EU Government. EEAS - European External Action Service. Accessed 12 May 2018. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en.

Elliott, Jane. *Using Narrative in Social Research: Qualitative and Quantitative Approaches*. SAGE, 2005.

Eriksson, Jacob. ‘Swedish Recognition of Palestine: Politics, Law, and Prospects for Peace’. *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 39–49. https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507279.

Estrin, Daniel. ‘U.S. Palestinian Aid Cuts Hit Programs Providing Food And Health For Gaza’s Poorest’. *NPR.Org*, 1 August 2018. https://www.npr.org/2018/08/01/634492308/u-s-aid-cuts-felt-in-gaza.

European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. ‘Palestine - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations - European Commission’. EU Government. European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. Accessed 17 May 2018. https://ec.europa.eu/echo/where/middle-east/palestine_en.

Falk, Richard. ‘A/HRC/25/67 Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967, Richard Falk’. Twenty-fifth session. Agenda Item 7. UN General Assembly Human Rights Council, 13 January 2014.

Foreign and Commonwealth Office. ‘Human Rights and Democracy Report 2012 - Israel and the OPTs’. UK Government, 15 April 2013. https://www.gov.uk/government/news/human-rights-and-democracy-report-2012-israel-and-the-opts.

———. ‘Israel and the Occupied Palestinian Territories - Country of Concern’. Corporate Report. UK government, 12 March 2015. https://www.gov.uk/government/publications/israel-and-the-occupied-palestinian-territories-country-of-concern/israel-and-the-occupied-palestinian-territories-country-of-concern.

‘Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2016’. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, May 2017. https://www.ochaopt.org/content/fragmented-lives-humanitarian-overview-2016.

Garcia-Garcia, Jorge, Konstantin Atanesyan, Jumana Farah, George Polenakis, Tarek Kotb, Gita Gopal, Rebolledo Dellepiane, et al. ‘The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009: Evaluation of the World Bank Group Program’. The World Bank, 1 January 2009. http://documents.worldbank.org/curated/en/144151467998201026/The-World-Bank-Group-in-the-West-Bank-and-Gaza-2001-2009-evaluation-of-the-World-Bank-Group-program.

Giacaman, Rita, Rana Khatib, Luay Shabaneh, Asad Ramlawi, Belgacem Sabri, Guido Sabatinelli, Marwan Khawaja, and Tony Laurance. ‘Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory’. *The Lancet* 373 (7 March 2009): 837–49.

Global Affairs Canada. ‘Report to Parliament on the Government of Canada’s Official Development Assistance — 2014-2015’. Report to Parliament. Government of Canada, 2015. http://international.gc.ca/gac-amc/publications/odaaa-lrmado/oda_report-rapport_ado-14-15.aspx?lang=eng.

Government Accountability Office. ‘FOREIGN AID: U.S. Assistance for the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2012-2014’. Report to Congressional Committees. Washington DC: Government Accountability Office, September 2015.

———. ‘Foreign Assistance: U.S. Programs Involving the Palestine Investment Fund’. Report to Congressional Requesters. Government Accountability Office, July 2013.

———. ‘Palestinian Authority: U.S. Assistance Is Training and Equipping Security Forces, but the Program Needs to Measure Progress and Faces Logistical Constraints’. Report to the Committee on Foreign Affairs and Its Subcommittee on the Middle East and South Asia, House of Representatives. Government Accountability Office, May 2010.

———. ‘Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2008 and 2009’. West Bank and Gaza Funding. Washington DC: Government Accountability Office, 14 May 2010.

———. ‘Subject: Foreign Assistance: U.S. Assistance to the West Bank and Gaza for Fiscal Years 2010 and 2011’. Foreign Assistance: West Bank and Gaza Funding. Washington DC: Government Accountability Office, 13 July 2012.

Foreign Affairs Trade and Development Canada Government of Canada. ‘Canadian Policy on Key Issues in the Israeli-Palestinian Conflict’. GAC, 28 November 2016. http://www.international.gc.ca/name-anmo/peace_process-processus_paix/canadian_policy-politique_canadienne.aspx?lang=eng.

Government of Canada, Global Affairs Canada. ‘Canada-West Bank/Gaza Strip Relations’. GAC, October 2016. http://www.canadainternational.gc.ca/west_bank_gaza-cisjordanie_bande_de_gaza/bilateral_relations_bilaterales/canada-wbg-cg.aspx?lang=eng.

———. ‘Canadian International Assistance in the West Bank and Gaza’. GAC, 21 July 2017. http://international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/where-ou/west_bank_gaza-cisjordanie_gaza.aspx?lang=eng.

———. ‘Framework for Cooperation between Global Affairs Canada and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)’. GAC. Accessed 21 January 2018. http://international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/where-ou/gac_un_unrwa-amc_nu_unrwa.aspx?lang=eng.

‘Gross Domestic Product and Uses of Resources, in the Years 1995-2013’. CBS, Central Bureau of Statistics, 10 September 2015. http://www1.cbs.gov.il/shnaton66/st14_02x.pdf.

Hackl, Andreas. ‘Analysis: EU Aid to Palestinians - Help or Hindrance?’ IRINnews. Accessed 20 February 2014. http://www.irinnews.org/Report/99670/Analysis-EU-aid-to-Palestinians-help-or-hindrance.

‘Haiti: The Republic of NGOs?’ *Al Jazeeera*, 13 January 2012. http://aje.me/xJUuS2.

Halper, Jeff. *An Israeli in Palestine: Resisting Dispossession, Redeeming Israel*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008.

Hanieh, Adam. ‘Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine’. In *’Development in the Occupied Palestinian Territory*. Ramallah, Palestine: Birzeit University, 2011.

———. ‘Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power: Part 1’, 19 July 2008. http://mrzine.monthlyreview.org/2008/hanieh190708a.html.

Hart, Jason, and Claudia Lo Forte. ‘Mandated to Fail? Humanitarian Agencies and the Protection of Palestinian Children’. *Disasters* 37, no. 4 (2013): 627–645. https://doi.org/10.1111/disa.12024.

Hayakawa, Oliver. ‘Facebook Message - Hayakawa’s PhD Research on Palestinian Entrepreneurs’, 12 June 2018.

Hever, Shir. ‘Foreign Aid to Palestine/Israel’. The Economy of the Occupation, February 2006. http://www.ochaopt.org/documents/opt_econ_aic_foreign_aid_opt_may_2006.pdf.

———. ‘How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?’ *Aid Watch*, September 2015.

———. *Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation*. Alternative Information Center, 2008.

———. ‘Quick Review of Something?’, 14 November 2018.

———. *The Political Economy of Israel’s Occupation: Repression Beyond Exploitation*. 1st ed. London: Pluto Press, 2010.

Hickel, Jason. ‘The Death of International Development’, 20 November 2014. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/11/death-international-developmen-20141119914266522 85.html.

———. ‘The World Bank and the Development Delusion’, 27 September 2012. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/09/201292673233720461.html.

Hochschild, Jennifer. ‘Conducting Intensive Interviews and Elite Interviews’, 2009.

‘Home’. Chemonics International. Accessed 6 May 2018. https://www.chemonics.com/.

Housefather, Anthony. ‘My Record on Israel’. *The Suburban Newspaper*. Accessed 13 July 2018. http://www.thesuburban.com/opinion/letters_to_editor/my-record-on-israel/article_efffbd40-c398-5242-bab6-68cc4e00fb25.html.

Igoe, Michael. ‘Exclusive: Congress to Question USAID over $9.5 Billion Health Project “Fiasco”’. *Devex*, 29 September 2017. https://www.devex.com/news/sponsored/exclusive-congress-to-question-usaid-over-9-5-billion-health-project-fiasco-91152.

———. ‘Exclusive: USAID Chief “angry” about Agency’s Largest Health Project’. *Devex*, 28 August 2017. https://www.devex.com/news/sponsored/exclusive-usaid-chief-angry-about-agency-s-largest-health-project-90941.

IMF. ‘Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Fifth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee’. Madrid, 13 April 2010.

———. ‘Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee’. Brussels, 13 April 2011.

———. ‘Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff Report for the Meeting of The Ad Hoc Liaison Committee’. New York, 21 September 2010.

———. ‘Recent Experience and Prospects of the Economy of The West Bank and Gaza, Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee’. Brussels, 21 March 2012.

———. ‘West Bank and Gaza’. International Monetary Fund. Accessed 11 September 2013. http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113.pdf.

———. ‘West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee’, 18 May 2015.

———. ‘West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee’, 18 September 2015.

———. ‘West Bank and Gaza, Report to The Ad Hoc Liaison Committee’, 10 April 2017.

Inside Story - China Banking Checkmate?, 2015. https://www.youtube.com/watch?v=yioaSWu3fUY&feature=youtube_gdata_player.

International Consulting Expertise. ‘Review of the Effectiveness of the EIDHR Programme in Palestine, 2011 – 2015’. Brussels, Belgium: European Union, n.d.

Iqtait, Anas. ‘The Taming of the Palestinian Authority’. *Foreign Policy*. Accessed 3 October 2018. https://foreignpolicy.com/2018/10/02/the-taming-of-the-palestinian-authority-clearance-revenue-israel/.

‘Israel’s Settlement Policy in the Occupied Palestinian Territory’. American Friends Service Committee. Accessed 16 April 2014. https://afsc.org/resource/israel%E2%80%99s-settlement-policy-occupied-palestinian-territory.

JTA. ‘U.S. Cuts $10 Million Funding from Israeli-Palestinian Peace Programs - Arab-Israeli Conflict - Jerusalem Post’. *Jerusalem Post*, 17 September 2018. https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/US-cuts-10-million-from-Israeli-Palestinian-peace-programs-567364.

Jupp, Victor. *The SAGE Dictionary of Social Research Methods*. 1 Oliver’s Yard, 55 City Road, London England EC1Y 1SP United Kingdom: SAGE Publications, Ltd, 2006. http://srmo.sagepub.com/view/the-sage-dictionary-of-social-research-methods/SAGE.xml.

Kant, Immanuel. *Perpetual Peace*. Minneapolis, Minnesota: Filiquarian Publishing, LLC., 2007.

Karlstedt, Cecilia, Waddah Abdulsalam, Smadar Ben-Natan, and Haneen Rizik. ‘Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report’. Sida Decentralised Evaluation. Stockholm: Sida, June 2015. https://www.sida.se/English/publications/139125/effectiveness-of-core-funding-to-csos-in-the-field-of-human-rights-and-international-humanitarian-law-in-occupied-palestine---f1/.

Keating, Michael, Anne Le More, and Robert Lowe, eds. *Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Palestinian Experience of Disconnection*. Illustrated edition. London: Royal Institute of International Affairs, 2005.

Klarreich, Kathie. ‘The NGO Republic of Haiti’. *The Nation*, 31 October 2012. http://www.thenation.com/article/170929/ngo-republic-haiti.

Kurson, Ken. ‘2006 Audio Emerges of Hillary Clinton Proposing Rigging Palestine Election’. *Observer*, 28 October 2016. https://observer.com/2016/10/2006-audio-emerges-of-hillary-clinton-proposing-rigging-palestine-election/.

Kushner, Jacob. ‘The Multiplier Effect: Driving Haiti’s Recovery by Spending Aid Dollars Locally’. *Public Radio International*, 11 May 2012. https://www.pri.org/stories/2012-05-11/multiplier-effect-driving-haiti-s-recovery-spending-aid-dollars-locally.

———. ‘USAID Contractor Chemonics Cited for Numerous Mistakes in Haiti’. *MinnPost*, 5 May 2012. https://www.minnpost.com/global-post/2012/10/usaid-contractor-chemonics-cited-numerous-mistakes-haiti.

‘Land Grab: Israel’s Settlement Policy in the West Bank, May 2002’. B’Tselem, May 2002. http://www.btselem.org/publications/summaries/200205_land_grab.

Larson, Peter. ‘What’s behind the Trudeau Government’s New Phrasing That Canada Is “a Friend of Israel” and “a Friend of the Palestinian People”?’ *Canada Talks Israel/Palestine* (blog), 5 June 2018. https://canadatalksisraelpalestine.ca/2018/06/05/whats-behind-the-trudeau-governments-new-phrasing-that-canada-is-a-friend-of-israel-and-a-friend-of-the-palestinian-people/.

Le More, Anne. *International Assistance to the Palestinians after Oslo*. London; New York: Routledge, 2008.

———. *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money*. Routledge, 2010.

———. ‘Killing with Kindness: Funding the Demise of a Palestinian State’. *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)* 81, no. 5 (1 October 2005): 981–99. https://doi.org/10.2307/3569071.

Leech, Philip. *The State of Palestine: A Critical Analysis*. 1 edition. London; New York: Routledge, 2016.

Lewis, Ori. ‘Israel Enacts Law to Freeze Palestinian Funds Equal to Prisoners’...’ *Reuters*, 2 July 2018. https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-payments/israel-enacts-law-to-freeze-palestinian-funds-equal-to-prisoners-stipends-idUSKBN1JS2NB.

‘Local Development Forum’. Accessed 30 November 2017. http://www.lacs.ps/article.aspx?id=6.

Long, Norman. ‘From Paradigm Lost to Paradigm Regained? The Case for an Actor-Oriented Sociology of Development’. *European Review of Latin American and Caribbean Studies*, no. 49 (December 1990): 3–24.

Lynk, Michael. ‘A Fierce Attachment: Canada, Israel, Palestine and the Harper Years’. *The Harper Decade*, 25 August 2015. http://www.theharperdecade.com/blog/2015/8/21/a-fierce-attachment-canada-israel-palestine-and-the-harper-years.

———. ‘A/73/45717 Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967 - Advance Unedited Version’. Seventy-third session, Item 74 (b) of the provisional agenda. Item 74 (B). Geneva: UN General Assembly Human Rights Council, 22 October 2018.

———. ‘A/HRC/34/70 Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967*’. Thirty-fourth session 27 February-24 March 2017. Agenda Item 7. Geneva: UN General Assembly Human Rights Council, 13 April 2017.

———. ‘Khan Al-Ahmar and Israel’s Creeping Annexation of the West Bank | Opinion’. *Newsweek*, 1 November 2018. https://www.newsweek.com/khan-al-ahmar-israel-creeping-annexation-west-bank-1197501.

———. ‘The Challenge for Europe: Making International Law Work for Middle East Peace’. *Global Affairs* 0, no. 0 (13 August 2018): 1–15. https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507275.

Mandhai, Shafik. ‘Trump Threat to Cut Palestine Aid Could “Unravel Oslo”’. *Al Jazeeera*, 4 January 2018. http://www.aljazeera.com/amp/news/2018/01/trump-threat-cut-palestine-aid-unravel-oslo-180104073111503.html?__twitter_impression=true.

Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of ‘Transfer’ in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Institute for Palestine Studies, 2012.

Matthews, Dr Bob, and Liz Ross. *Research Methods: A Practical Guide for the Social Sciences*. 1 edition. New York, NY: Longman, 2010.

Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and US Foreign Policy*. 1st Edition Thus. Penguin, 2008.

‘Memorandum - Strategy for Sweden’s International Development Cooperation with Palestine 2015–2019’. Appendix to Government Decision 30. Swedish Government, 10 October 2014.

Miller, David. ‘Leaving by the Back Door: Priti Patel and the Crisis of Corruption’. *IPR Blog* (blog), 10 November 2017. http://blogs.bath.ac.uk/iprblog/2017/11/10/leaving-by-the-back-door-priti-patel-and-the-crisis-of-corruption/.

Moa, Ingeborg, and Martin Holter. ‘Dangerous Liaisons: Norwegian Ties to the Israeli Occupation’. Norwegian Union of Municipal and General Employees and Norwegian People’s Aid, May 2012. https://www.npaid.org/News/News-archive/2013/Dangerous-Liaisons-Norwegian-ties-to-the-Israeli-Occupation.

Monaghan, Jeffrey. ‘Security Development and the Palestinian Authority: An Examination of the “Canadian Factor”’. *Conflict, Security & Development* 16, no. 2 (3 March 2016): 125–43. https://doi.org/10.1080/14678802.2016.1153310.

Montell, Jessica. ‘Learning From What Works: Strategic Analysis of the Achievements of the Israel-Palestine Human Rights Community - Final Report’. Sida Decentralised Evaluation. Stockholm: Sida, September 2015.

Moore, Scott Michael. ‘Israel: How Meeting Water Challenges Spurred a Dynamic Export Industry’. Text. *The Water Blog* (blog), 27 October 2017. http://blogs.worldbank.org/water/israel-how-meeting-water-challenges-spurred-dynamic-export-industry.

MOPAD. ‘Results of the 2010 Paris Declaration Monitoring Survey for the Occupied Palestinian Territory’. Palestinian Authority. Palestinian National Authority - Ministry of Planning and Development, September 2012. http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=7647.

Morgenthau, Hans. ‘A Political Theory of Foreign Aid’. *The American Political Science Review* 56, no. 2 (1 June 1962): 301–9. https://doi.org/10.2307/1952366.

Mosse, David. *Cultivating Development : An Ethnography of Aid Policy and Practice*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2005.

Mosse, William, and Atlex Consulting. ‘Israel’s Relatiatory Seizure of Tax - A War Crime to Punish Palestinian ICC Membership’. Ramallah, Palestine: Al Haq, 2015.

Nakhleh, Khalil. ‘Oslo: Replacing Liberation with Economic Neo-Colonialism’. *Al-Shabaka*, 11 April 2014. http://al-shabaka.org/node/758.

———. *The Myth of Palestinian Development: Political Aid and Sustainable Deceit*. PASSIA, 2004.

Niksic, Orhan, Nur Nasser Eddin, and Massimiliano Cali. ‘Area C and the Future of the Palestinian Economy’. Washington DC: World Bank, 2014. http://documents.worldbank.org/curated/en/257131468140639464/pdf/893700PUB0978100Box385270B00PUBLIC0.pdf.

Nye, Joseph S. ‘Soft Power’. *Foreign Policy*, no. 80 (1 October 1990): 153–71. https://doi.org/10.2307/1148580.

Oakley, Ann. ‘Interviewing Women: A Contradiction in Terms’. In *Doing Feminist Research*, edited by H. Roberts, 30–62. Routledge, 1981. http://eprints.ucl.ac.uk/115795/.

OCHA. ‘Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2012’. occupied Palestinian territory, Palestine: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2013. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fragmented_lives_annual_report_2013_english_web.pdf.

OECD. ‘Do No Harm - International Support for Statebuilding’. OECD, 2010.

———. ‘Evaluating Peacebuilding Activities in Settings of Conflict and Fragility: Improving Learning for Results’. DAC Guidelines and Reference Series. OECD Publishing, 2012. http://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/publications/4312151e.pdf.

———. ‘Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations’, April 2007. http://www.oecd.org/dac/incaf/38368714.pdf.

———. ‘QWIDS - Query Wizard for International Development Statistics’. Organisation for Economic Co-operation and Development. Accessed 4 June 2014. http://stats.oecd.org/qwids/.

———. ‘The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action’, 2008. http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf.

OECD QWIDS concatenated, 1993 to 2016 [Dataset]. ‘Canada ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, May 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

———. ‘Norway ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, May 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

———. ‘Sweden ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, May 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

———. ‘United Kingdom ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, May 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

———. ‘United States ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, May 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

OECD QWIDS concatenated, 1994 to 2016 [Dataset]. ‘German ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, September 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

OECD QWIDS concatenated, 2012 to 2016 [Dataset]. ‘EU Institutions ODA Disbursements to the West Bank and Gaza’. *OECD*, 13 July 2018. https://stats.oecd.org/qwids/.

OHCHR. ‘The Right to Water’. GE.10-14425. Geneva, Switzerland: Office of the High Commissioner for Human Rights, August 2010. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet35en.pdf.

Pace, Michelle. ‘Norway’s Ambiguous Approach towards Israel and Palestine’. *Global Affairs* 4, no. 1 (1 January 2018): 65–76. https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507280.

‘Palestine - ECHO Factsheet - 2017 April’. European Commission - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, n.d. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/palestine_en.pdf.

‘Palestine: Authorities Crush Dissent’. Human Rights Watch, 23 October 2018. https://www.hrw.org/news/2018/10/23/palestine-authorities-crush-dissent.

‘Palestine Shrinking Expanding Israel’. Visualizing Palestine. Accessed 29 September 2015. http://visualizingpalestine.org/visuals/shrinking-palestine/index.html.

Pappe, Ilan. *Ethnic Cleansing of Palestine*. Oneworld Publications, 2006.

Paris, Roland, and Timothy D Sisk. 'Introduction: Understanding the Contradictions of Postwar Statebuilding'. In *The Dilemmas of Statebuilding*, edited by Roland Paris, 1 edition., 1–20. London; New York: Routledge, 2008.

Perry, Mark. 'Dayton's Mission: A Reader's Guide'. *Al Jazeeera*, 25 January 2011, sec. News/Investigative. https://www.aljazeera.com/palestinepapers/2011/01/201112514573221955 5.html.

Postmedia News. 'Israel Urged Canadian Government Not to Cut Aid to Palestinians over UN Vote: Documents'. *National Post*, 9 July 2013. http://nationalpost.com/news/politics/israel-urged-canadian-government-not-to-cut-aid-to-palestinians-over-un-vote-documents.

'Press Release of 22 January 2008 - In the Name of the Chair and the Co-Chairs of the International Donors' Conference for the Palestinian State'. Consulate General of France in Jerusalem, 23 January 2008. http://www.consulfrance-jerusalem.org/Press-Release-of-22-January-2008.

Publications Office of the European Union. 'EU Whoiswho'. EU - Europa. EU Whoiswho. Accessed 12 May 2018. http://whoiswho.europa.eu/.

Ravid, Barak. 'Netanyahu: I Told American UN Envoy Nikki Haley UNRWA Should Be Dismantled'. *Haaretz*, 11 June 2017. https://www.haaretz.com/israel-news/netanyahu-i-told-nikki-haley-unrwa-should-be-dismantled-1.5482663.

Redden, Killian. 'Kerry: Israel "imperiling" Two-State Solution'. *Maan News Agency*. 6 December 2015. http://www.maannews.com/Content.aspx?ID=769192.

Regeringskansliet, Regeringen och. 'Sweden Recognises Palestine and Increases Aid'. Text. Regeringskansliet, 30 October 2014. http://www.government.se/press-releases/2014/10/sweden-recognises-palestine-and-increases-aid/.

Regilme Jr, Salvador Sandtino F. 'Using Foreign Aid for State Repression in Thailand'. *OpenGlobalRights*, 6 March 2018. https://www.openglobalrights.org/Using-foreig-aid-for-state-repression-in-Thailand/.

Representative Office of Norway to the Palestinian Authority. 'Extraordinary Meeting of the AHLC', 19 February 2018. https://www.norway.no/en/palestine/norway-palestine/news-events/news2/changes-in-the-government/.

Reslinger, Elise. 'The Patel Case: An Aid Worker's Perspective'. *DevLog@Bath* (blog), 29 November 2017. https://cdsblogs.wordpress.com/2017/11/29/the-patel-case-an-aid-workers-perspective/.

Rice, Condoleezza. 'Rethinking the National Interest: American Realism for a New World'. *Foreign Affairs* 87, no. 4 (1 July 2008): 2–26.

Rose, David. ‘The Gaza Bombshell’. *Vanity Fair*, 1 April 2008. http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804.

Rosenfeld, Jesse. ‘The Palestinian Authority Is Using a New Cyber-Crimes Law to Crack Down on Dissent’. *The Intercept*, 18 December 2017. https://theintercept.com/2017/12/18/palestinian-authority-cyber-crimes-law-dissent-issa-amro/.

Roy, S., ed. *The Economics of Middle East Peace: A Reassessment: 3*. JAI Press, 1999.

Roy, Sara. ‘De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo’. *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3 (April 1999): 64–82. https://doi.org/10.2307/2538308.

———. ‘Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility’. *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4 (1 July 2001): 5–20.

———. ‘Rebuilding Gaza Needs Freedom and Normality – Not Just Aid’. *The Conversation*, 30 October 2014. http://theconversation.com/rebuilding-gaza-needs-freedom-and-normality-not-just-aid-33604.

———. ‘The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development’. *Journal of Palestine Studies* 17, no. 1 (October 1987): 56–88. https://doi.org/10.2307/2536651.

———. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995.

Ruebner, Josh. ‘U.S. Military Aid to Israel Policy Implications & Options’. Washington DC: US Campaign to End the Israeli Occupation, March 2012.

Sayigh, Yezid. ‘Inducing a Failed State in Palestine’. *Survival* 49, no. 3 (2007): 7–39. https://doi.org/10.1080/00396330701564786.

Schmale, Matthias. ‘Restoring U.S. Aid Crucial to Avoid a Water Catastrophe in Gaza’. Inter Press Service. ReliefWeb, 21 March 2018. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/restoring-us-aid-crucial-avoid-water-catastrophe-gaza.

Schreiber, Melody. ‘Top US Government Aid Partner to Pay $500k Damages to African American Job Applicants’. *The Guardian*, 21 November 2016, sec. Working in development. http://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2016/nov/21/top-us-government-aid-partner-to-pay-500k-damages-to-african-american-job-applicants.

Selby, Jan. ‘Dressing up Domination as: The Case of Israeli-Palestinian Water Relations’. *Review of International Studies* 29, no. 01 (2003): 121–38. https://doi.org/10.1017/S026021050300007X.

Sherwood, Harriet. ‘US Pulls Unesco Funding after Palestine Is Granted Full Membership’. *The Guardian*, 31 October 2011, sec. World news. http://www.theguardian.com/world/2011/oct/31/unesco-backs-palestinian-membership.

Sida. ‘Developments in the West Bank and Gaza’. Swedish Government, 1 May 2015. http://www.sida.se/English/where-we-work/Asia/palestine/developments-in-palestine/.

———. ‘Our Work in the West Bank and Gaza’. Swedish Government, 2 December 2014. http://www.sida.se/English/where-we-work/Asia/palestine/our-work-in-palestine/.

Silverman, David, ed. *Qualitative Research: Theory, Method and Practice*. London; Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications Ltd, 1997.

Skjæveland, Petter, and Petter Bauck. ‘Assessment of Norwegian Support to Democratization and Strengthened Political Legitimacy in Palestine’. Discussion Paper. NORAD Report 1/2016. Oslo: NORAD, November 2015. 978-827548-871-6.

Skogvold, Ingvild. ‘Dangerous Liaisons II: Norwegian Ties to the Israeli Occupation’. Norwegian Union of Municipal and General Employees and Norwegian People’s Aid, June 2016. https://www.npaid.org/News/News-archive/2016/Dangerous-Liaisons-II-Norwegian-ties-to-the-Israeli-Occupation.

Southgate, Beverley C. *History, What and Why? Ancient, Modern, and Postmodern Perspectives*. Psychology Press, 2001.

Spetalnick, Matt. ‘U.S., Israel Sign $38 Billion Military Aid Package’. *Reuters*, 15 September 2016. https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-statement/u-s-statement-confirms-terms-of-new-38-billion-israel-aid-package-idUSKCN11K2CI.

Tartir, Alaa. ‘How US Security Aid to PA Sustains Israel’s Occupation’. *Al Jazeeera*, 2 December 2016. http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/security-aid-pa-sustains-israel-occupation-161103120213593.html.

———. ‘International Aid to Palestine: Time to Change Course’. *Middle East Eye*, 29 December 2017. https://www.middleeasteye.net/columns/international-aid-palestine-time-change-course-1205482743.

———. ‘Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15’. *Alaa Tartir, Program Director of Al-Shabaka, Engaged Scholar, Global Citizen* (blog), 10 November 2017. https://alaatartir.com/2017/11/10/mapping-of-donor-funding-to-the-occupied-palestinian-territories-2012-2014-15/.

———. ‘Neo-Liberalism for Development and Statehood in Palestine: Fayyadism, Aid Dependency and State Building’. London, UK, 2012.

———. ‘The Palestinian Authority Security Forces: Whose Security?’ *Al-Shabaka*, 16 May 2017. https://al-shabaka.org/briefs/palestinian-authority-security-forces-whose-security/.

———. *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994-2008*. Lambert Academic Publishing, 2011. http://documents.worldbank.org/curated/en/1999/01/1561492/promise-challenges-achievements-donor-investment-palestinian-development-1994-1998.

Tartir, Alaa, and Jeremy Wildeman. ‘Mapping of Donor Funding to the Occupied Palestinian Territories 2012 - 2014/15 (English Report): Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning’. Aid Watch Palestine, November 2017.

———. ‘Mapping of Donor Funding to The Occupied Palestinian Territories 2012 – 2014/15: Limited, Disorganized and Fragmented Aid Data Undermining Transparency, Accountability and Planning.’ Research Study. Aid Watch Palestine, November 2017. https://alaatartir.com/2017/11/10/mapping-of-donor-funding-to-the-occupied-palestinian-territories-2012-2014-15/.

———. ‘Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories’. *Al-Shabaka*, 9 October 2012. https://al-shabaka.org/briefs/persistent-failure-world-bank-policies-occupied-palestinian-territories/.

‘TD/B/62/3 Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*’. Sixty-second session. Item 10 (b) of the Provisional Agenda. Geneva: UNCTAD, 6 July 2015.

‘The Question of Palestine & the United Nations’. United Nations Department of Public Information, March 2003. http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch10.pdf.

The World Bank. ‘Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza’. Government of Japan and World Bank, 2000.

———. ‘Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee’. The World Bank, 13 April 2011. http://documents.worldbank.org/curated/en/2011/04/17451464/building-palestinian-state-sustaining-growth-institutions-service-delivery-economic-monitoring-report-ad-hoc-liaison-committee.

———. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. Washington DC: World Bank, 1993.

———. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. Washington DC: World Bank, 1993.

———. ‘Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee’, 18 September 2017.

———. ‘Fiscal Crisis, Economic Prospects: The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee’. The World Bank, 23 September 2012. http://documents.worldbank.org/curated/en/350371468141891355/Fiscal-crisis-economic-prospects-the-imperative-for-economic-cohesion-in-the-Palestinian-territories-economic-monitoring-report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.

———. ‘Palestinian Recovery and Development Program Trust Fund’. Text/HTML. World Bank. Accessed 4 June 2018. http://www.worldbank.org/en/programs/palestinian-recovery-and-development-program-trust-fund.

———. ‘Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector - Led Growth’. Report No. 68037-GZ, April 2012. http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/GrowthStudyEngcorrected.pdf.

———. ‘West Bank and Gaza Update’. *West Bank and Gaza Update*, 1 June 2010, 1–18.

The World Bank In West Bank and Gaza. ‘Overview’. Text/HTML. World Bank. Accessed 24 April 2018. http://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/overview.

Tilley, Virginia. *Prof Virginia Tilley at ‘Oslo at 25: A Legacy of Broken Promises’ Conference*. Middle East Monitor, 2018. https://www.middleeastmonitor.com/20181005-prof-virginia-tilley-at-oslo-at-25-a-legacy-of-broken-promises-conference/.

‘Trump Administration Announces Closure of Washington PLO Office’. *Al Jazeeera*, 10 September 2018. https://www.aljazeera.com/news/2018/09/trump-administration-close-plo-office-washington-dc-180910064915646.html.

Tutu, Desmond. ‘Apartheid in the Holy Land’. *The Guardian*, 29 April 2002, sec. World news. http://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment.

‘Two Authorities, One Way, Zero Dissent Arbitrary Arrest and Torture Under the Palestinian Authority and Hamas’. United States. Human Rights Watch, 2018.

‘UK Policy towards Israel and Palestine: Key Issues for the 2015 Parliament’. UK Parliament, Parliament 2015. https://www.parliament.uk/business/publications/research/key-issues-parliament-2015/foreign-affairs/israeli-palestinian-conflict/.

UNCTAD. ‘Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory’. Note by the UNCTAD secretariat. Geneva: United

Nations Conference on Trade and Development, 15 July 2011. http://unctad.org/en/docs/tdb58d4_en.pdf.

———. 'Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory'. Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people. Trade and Development Board, Sixty-Fifth Session, Geneva, 1-4 October 2018, Item 6 of the Provisional Agenda. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 28 July 2018. http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb62d3_en.pdf.

UNDP. 'Human Development Report 2009/10: Occupied Palestinian Territory'. Jerusalem, Palestine: United Nations Development Programme, 2010. http://hdr.undp.org/sites/default/files/nhdr_palestine_en_2009-10.pdf.

United States Department of Labor. 'International Development Company Chemonics International Inc. Agrees to Pay $482K to African-American Applicants in Hiring Discrimination Case', 5 October 2016. https://www.dol.gov/newsroom/releases/ofccp/ofccp20161005.

UNOCHA. 'Restricting Space in the Occupied Palestinian Territory: Area C Map Dec 2011'. United Nations. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory, 21 January 2012. https://www.ochaopt.org/content/restricting-space-occupied-palestinian-territory-area-c-map-dec-2011.

US Embassy Tel Aviv. 'Isa Chief Diskin On Situation In The Gaza Strip And West Bank', 13 June 2013. https://cablegatesearch.wikileaks.org/cable.php?id=07TELAVIV1732&q=israel.

'US Ends Aid to Palestinian Refugee Agency'. *BBC News*, 1 September 2018, sec. US & Canada. https://www.bbc.com/news/world-us-canada-45377336.

USAID. 'West Bank and Gaza'. United States Government. USAID. Accessed 5 May 2018. https://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza.

———. 'West Bank/ Gaza, Program Profile Democracy and Governance Program'. USAID, January 2014.

USAID - West Bank / Gaza. 'Updated Anti-Terrorism Procedures, Update to Mission Order #21'. 2007-WBG-26, 5 October 2007. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1883/2007-WBG-26.pdf.

Utenriksdepartementet. 'Ministry of Foreign Affairs - Norway's Involvement in the Peace Process in the Middle East'. Rapport, 31 October 1999. https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/involvement/id420034/.

Veracini, Lorenzo. 'The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation'. *Journal of Palestine Studies* 42, no. 2 (1 April 2013): 26–42. https://doi.org/10.1525/jps.2013.42.2.26.

Visualizing Palestine. ‘Hafrada/Apartheid’. Visualizing Palestine. Accessed 4 November 2018. https://visualizingpalestine.org/visuals/hafrada-apartheid.

‘Water Crisis’. B’Tselem. Accessed 25 April 2018. http://www.btselem.org/water.

Watts, Joe. ‘Priti Patel Discussed Giving British Foreign Aid Money to Israeli Army, Downing Street Confirms’. *Independent*, 7 November 2017. http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/priti-patel-israel-army-idf-foreign-aid-money-british-holiday-meetings-netanyahu-international-a8041716.html?amp.

‘West Bank & Gaza - The Palestinian Economy and the PA’s Fiscal Situation: Current Status February 2, 2006’. World Bank, 2 February 2006. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:20805929~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294365,00.html.

‘West Bank and Gaza’. United States Government. ForeignAssistance.gov. Accessed 5 May 2018. https://www.foreignassistance.gov/explore/country/West-Bank-and-Gaza.

White. ‘Exclusive: Amnesty Pledges to Consider If Israel Is Committing Apartheid’. *Middle East Monitor*, 21 November 2017. https://www.middleeastmonitor.com/20171121-exclusive-amnesty-pledges-to-consider-if-israel-is-committing-apartheid/.

Wildeman, Jeremy. ‘“Either You’re with Us or Against Us” Illiberal Canadian Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories, 2001 – 2012’. PhD, University of Exeter, 2016.

———. ‘EU Development Aid in the Occupied Palestinian Territory, between Aid Effectiveness and World Bank Guidance’. *Global Affairs*, no. 0 (16 August 2018): 1–14. https://doi.org/10.1080/23340460.2018.1507285.

———. ‘NGO Hush Money: Trading Silence for Access and Privilege (Reblogged)’. Academic & Philantropy Blog. *Nora Lester Murad* (blog), 12 September 2012. http://www.noralestermurad.com/ngo-hush-money-trading-silence-for-access-and-privilege-reblogged-from-i-think-therefore-ir/.

———. ‘Undermining the Democratic Process: The Canadian Government Suppression of Palestinian Development Aid Projects’. *The Canadian Journal for Middle East Studies* 2, no. 1 (24 August 2017). cjmes.scholasticahq.com.

Wolfe, Patrick. ‘Purchase by Other Means: The Palestine Nakba and Zionism’s Conquest of Economics’. *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (1 January 2012): 133–71. https://doi.org/10.1080/2201473X.2012.10648830.

———. *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology the Politics and Poetics of an Ethnographic Event*. London; New York: Cassell, 1999.

Yakabuski, Konrad. ‘On Israel, Trudeau Is Harper’s Pupil’. *Globe and Mail*, 11 May 2018. https://www.theglobeandmail.com/opinion/article-on-israel-trudeau-is-harpers-pupil/.

Zanotti, Jim. ‘U.S. Foreign Aid to the Palestinians’. Washington DC: Congressional Research Service, 16 December 2016.

———. ‘U.S. Foreign Aid to the Palestinians’. Congressional Research Service, 2 November 2018. https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf.

Ziadah, Rafeef. ‘What Kind of Palestinian State in 2011? Neoliberalism and World Bank Diktats’. *Global Research*, 13 April 2010. http://www.globalresearch.ca/what-kind-of-palestinian-state-in-2011-neoliberalism-and-world-bank-diktats/18638?print=1.

Zimmerman, Robert A. ‘The Determinants of Foreign Aid’. OECD, August 2007. http://www.oecd.org/dev/40699467.pdf.